المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك فيصل
قسم اللغة العربية - كلية الآداب

مخالفة المطرد في شعر عنترة
دراسة صرفية نحوية

إعداد الطالب/
أحمد بن عبدالرحمن بن أحمد العبدالعظيم

إشراف الدكتور / بلقاسم محمد حمام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير لقسم اللغة العربية
تخصص اللغويات - مسار النحو والصرف

١٤٣٦-١٤٣٧هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك فيصل
قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب

مخالفة المُطَّرِد في شعر عنترة
دراسةٌ صَرفيَّةٌ نَحويَّة

إعداد الطالب/
أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد العبد العظيم

إشراف الدكتور/ بلقاسم محمد حمام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير لقسم اللغة العربية
تخصص اللغويات ـ مسار النحو والصرف

1436 ـ 1437هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ والمؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلى
عَالِمِ الغَيبِ والشَّهادةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تعْمَلُونَ﴾ التوبة: ١٠٥

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الملك فيصل
الدراسات العليا

مخالفة المطَّرد في شعر عنترة دراسة صرفية نحوية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير لقسم اللغة العربية تخصص اللغويات ـ مسار النحو والصرف

إعداد الطالب:

أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد العبد العظيم

الرقم الأكاديمي: ٢١٣١٠٢٠٧١

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٦/٥/١٤٣٧هـ ـ الموافق ٢٥/٢/٢٠١٦م

وتمت إجازتها بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

د. بلقاسم محمد حمام ....(مشرفًا ومقررًا)

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية ـ كلية الآداب ـ جامعة الملك فيصل

أ.د. إبراهيم بن صالح الحندود ....(ممتحنًا خارجيًا)

الأستاذ بقسم اللغة العربية ـ كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ـ جامعة القصيم

د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الختلان ....(ممتحنًا داخليًا)

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية ـ كلية الآداب ـ جامعة الملك فيصل

رئيس قسم اللغة العربية:

د. عبد الله بن سعد بن فارس الحقباني ....

عميد كلية الآداب:

أ.د. ظافر بن عبد الله الشهري ....

شكر و وفاء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ما تعاقبت الليالي والسنوات.

وبعد، فلا يتم العمل ولا يطيب الإنجاز إلا بشكر الداعين إليه، والقائمين عليه، والداعمين له، فالشكر الوافر، والثناء العاطر، لكل من قدَّم لي الدعم والمساندة، والتوجيه والرعاية، طوال مسيرتي الدراسية ثم البحثية. فالفضل لله سبحانه، ثم لأساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية، بكلية الآداب، بجامعة الملك فيصل، الذين أفاضوا عليَّ من علمهم، وغمروني بدعمهم وتوجيههم، فكانت توصياتهم وإرشاداتهم نبراساً أهتدي به، وأسير في ظلاله.

وأجزل الشكر وأوفاه، وأعطره وأزكاه، للمشرف على هذا البحث، سعادة الدكتور/ بلقاسم بن محمد حمام، الذي قدم لي كل عون وتوجيه من أجل إنجازه، فله مني كل الشكر والتقدير والامتنان.

والشكر والتقدير موصولان لعمادة الدراسات العليا، ولأعضاء لجنة المناقشة الكرام، الذين قبلوا مناقشة هذا البحث، وتفضلوا بقراءته، وستكون ملحوظاتهم وتوصياتهم خير معين لي في إقامة اعوجاجه، وتسديد ثغراته، للوصول به إلى المستوى المأمول؛ فما كان في هذا البحث من صواب فهو من الله وحده، وما كان فيه من خطإ وزلل فمن نفسي.

وباقات الثناء والوفاء، ورياحين الود والعطاء، أقدمها إلى الأهل والأحباء، والأصدقاء والزملاء، فقد شملوني بدعمهم، ووسعوني بفضلهم ورحابة صدورهم، فجزاهم وجزاكم الله جميعاً كل خير وأجر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

ملخص الدراسة

- **موضوع الدراسة:** مخالفة المطَّرِد في شعر عنترة: دراسة صرفية نحوية.
- **اسم الباحث:** أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد العبد العظيم.
- **اسم المشرف:** د. بلقاسم محمد حمام.

كما كان الشعر العربي ديواناً للعرب، فقد كان ديواناً للعربية أيضاً، فجاءت لغته ثريَّةً بمختلف أوجه الاستعمال اللغوي، ولكل شاعر من شعراء العربية سماته اللغوية الخاصة التي عرف بها، سواء أكان ذلك على مستوى المفردات والأبنية والتراكيب أم على مستوى المعاني والموضوعات والخصائص التي تميزه في كل منها، وبناءً على ما يمثله عنترة وشعره من مكانة شعرية وأدبية ولغوية، فقد كان مما لفت نظر الباحث تعدد الظواهر اللغوية التي جاءت في شعره على خلاف المطرد المقيس في أبوابها، ولذلك سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن تلك الظواهر المخالفة للمطرد في شعر عنترة صرفياً ونحوياً، وبعد قراءة تلك الظواهر وتأملها وتتبعها وإحصائها رأى الباحث أن تكون هذه الدراسة في ثمانية مباحث في تمهيد وفصلين، تعالج من خلالها الظواهر الصرفية والنحوية الواردة في شعر عنترة، متخذاً من المنهج الوصفي التحليلي أداة لهذه الدراسة، وقد جاء تمهيد الدراسة وفصلاها ومباحثها على النحو التالي:

التمهيد: وقد جعلته في مبحثين، تناولت في المبحث الأول حياة عنترة وسيرته، بما يكشف لنا عن الظروف التاريخية والاجتماعية التي تشكلت في ظلالها شخصية عنترة، والسمات الموضوعية والفنية واللغوية التي ميزت شعره، وتناولت في المبحث الثاني مصطلحات الدراسة التي اقتضتها طبيعة البحث، وهي مصطلحات: المطَّرِد وغير المطَّرِد، واللهجات العربية، والضرورة الشعرية، والشاذُّ والقليل والنَّادر، وبينت العلاقة بين هذه المصطلحات، وأهميتها بالنسبة لطبيعة الدراسة.

الفصل الأول: وقد جعلته للظواهر اللغوية غير المطردة صرفياً، وقسَّمته إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولت فيه الحذفَ من البِنية، و المبحث الثاني تناولت فيه الزّيادة في البِنية، وتناولت في المبحث الثالث التغييرَ في البِنية، وقد اشتمل كل مبحث على عدد من المسائل الصرفية التي وقعت مخالفة المطرد فيها، فتضمن مبحث

الحذف من البنية المسائل التالية: حذف همزة القطع ومعاملتها معاملة همزة الوصل "وصل همزة القطع"، وحذف الهمزة وإبدالها حرف لين، وحذف ياء المخاطبة إذا كانت في القافية، وحذف أحد حرفيْ المضعَّف من الفعل "ظَلَّ"، وتسكين عين الكلمة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وقصر الممدود، وتسكين عين "مَعَ"، وتقصير الحركة الطويلة، وتخفيف ياء النسب، وترخيم الاسم في غير النداء.

وتضمن مبحث الزيادة في البنية المسائل التالية: إطالة الحركة القصيرة، وما تشمله من إشباع الحركة في الفعل بما يؤثر في الإعراب وبما لا يؤثر فيه، وإشباع الحركة في الاسم، وقطع همزة الوصل، ومَدُّ المقصور، وفَكُّ التضعيف، وتشديد الميم في كلمة "دَمْ"، وتحريك الساكن في النَّسَب إلى كلمة "رَضْوَى"، وتحريك عين الجمع الوارد على وزن "فُعْل".

وتضمن مبحث التغيير في البنية المسائل التالية: جمع صيغة "فَاعِل" في وصف المذكر العاقل على وزن "فَوَاعِل"، وجمع صيغتَيْ "فِعْل" و "فِعَل" على وزن "أَفْعِلَة"، وتذكير المؤنث، والإشارة إلى الجمع باسم إشارة المفرد "هذا"، وإجراء الفعل المعتل مُجْرَى الصحيح، وإجراء اسم المفعول من الفعل "أَحْبَبْتُ" على أصله "مُحَبٌّ"، وإبدال الهمزة من الواو في كلمة "مصائِب"، وإجراء المصدر على غير فعله.

الفصل الثاني: وقد جعلته للظواهر اللغوية غير المطردة نحوياً، وقسَّمته إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولت فيه المخالفة الإعرابية، والمبحث الثاني تناولت فيه عوارض التركيب، وتناولت في المبحث الثالث وظائف الأدوات. وقد اشتمل كل مبحث منها على عدد من المسائل النحوية التي وقعت مخالفة المطرد فيها، فتضمن مبحث المخالفة الإعرابية المسائل التالية: صرف الممنوع من الصرف، ومنع المصروف من الصرف، والمخالفة في الحركات الإعرابية، وفيها: حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع، وحذف الحركة الإعرابية وعلامة البناء والمجيء مكانهما بالسكون، وحذف الحركة الإعرابية والمجيء مكانها بحركة إعرابية أخرى، والإقواء والإصراف، وإظهار الحركة الإعرابية المقَدَّرة، ورفع اسم "لا" النافية للجنس.

وتضمن مبحث عوارض التركيب المسائل التالية: نصب تمييز "المئة"، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وحذف الفاء من جواب الشرط، ومجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضٍ، وتقديم المفعول الثاني على الأول، وحذف اسم "لكنَّ"، وحذف اسم "لعل"، ودخول "عسى" على الفعل المضارع المجرد من "أَنْ"، واقترانها بضمائر النصب، وإجراء "رَأَى" البَصَرِيَّة مُجْرَى "رَأَى" القلبية.

وتضمن مبحث وظائف الأدوات المسائل التالية: دخول "هل" على اسم بعده فعل، واستعمال "أو" بمعنى " الواو"، وتَعْدِية الأفعال بغير حروفها، وفيها: تعدية الفعل اللازم مباشرة دون حرف جر، وتعدية الفعل الذي يتعدى بنفسه بواسطة حرف الجر، وتعدية الفعل بغير الحرف المستعمل معه، واستعمال "في" بمعنى "على".

وقد اتخذت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، فأوردت الأبيات التي وقعت فيها ظواهر مخالفة المطرد صرفياً ونحوياً في شعر عنترة، ثم عرضت آراء النحاة في أصل المسألة، وبينت الوجه المطرد المقيس في ذلك الباب، ثم ذكرت وجه مخالفة المطرد في أبيات عنترة المذكورة، وأَتبعت ذلك ببيان آراء النحاة وأقوالهم في المسألة، وعززت ذلك بشواهد أخرى على الظاهرة اللغوية نفسها إن وجدت ما يعززها، ثم ختمت المسألة بما أراه فيها.

وقد وَثَّقتُ الأبيات الشعرية في هوامش البحث، وشرحت غريب الألفاظ، وخَرَّجت القراءات الشاذة، وترجمت لبعض الأعلام، وعرَّفت بأسماء القبائل والمواضع، وختمت البحث بجدول إحصائي لأعداد مخالفات المطرد وأنواعها التي وردت في شعر عنترة، وخاتمة بينت فيها ما خلصت إليه الدراسة من نتائج، وألحقت بالبحث فهارس فنية للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والقوافي، والموضوعات.

- **النتائج**:

وفي ختام هذا البحث وما تضمنه من فصول ومباحث ومسائل صرفية ونحوية، يتضح بجلاء أن شعر عنترة قد تضمن كثيراً من أوجه مخالفة المطرد صرفاً ونحواً، ويمكن أن نخلص من ذلك كله إلى النتائج التالية :

(1) إن مجال مخالفة المطرد صرفاً ونحواً، باب رحب، يلجأ إليه كبار الشعراء وفحولهم، وأيّاً كان نوع مخالفة المطرد، والخروج على المقيس، فإن الغاية منه هي المحافظة على وزن الشعر وقافيته، وقد جاءت مظاهر تلك المخالفات ضمن الإطار العام الذي رسمه النحاة وبيَّنوه في كتبهم التي صنفوها في ضرائر الشعر.

(2) يمثِّل مصطلح "مخالفة المطَّرد" مفهوماً أوسع وأشمل من مفهوم "الضرورة الشعرية"، إذ إن كل ضرورة شعرية هي مخالفة للمطرد، وليست كل مخالفة للمطرد ضرورة شعرية.

(3) ورد في شعر عنترة العديد من الظواهر اللغوية التي خالف فيها المطرد، ولم يُنَص عليها في كتب الضرائر الشعرية، مثل: الإشارة إلى الجمع باسم إشارة المفرد "هذا"، ونصب تمييز "المئة"، وحذف

اسم الحرف الناسخ مثل: اسم "لكنَّ" و"لعل"؛ مما يعني أن الضرورات الشعرية ومخالفات المطرد في أبواب النحو والصرف ليست مقصورةً على ما ذكره النحاة في كتب الضرائر الشعرية، وإن كانوا قد أشاروا إلى ذلك في مواضعه من أبواب النحو والصرف.

(4) تكررت بعض ظواهر مخالفة المطرد في شعر عنترة أكثر من غيرها، كما نجد في صرف الممنوع من الصرف، وقصر الممدود مثلاً، بينما كانت الأنواع الأخرى أقل منها، كما في مد المقصور، ومنع المصروف من الصرف؛ وهذا يتفق مع ما ذكره النحاة من أن بعض الضرائر الشعرية كثيرة في الشعر، أو هي أكثر من أن تُحصى.

(5) إن مخالفة المطرد تكون في الشعر وتكون في غيره، بخلاف الضرائر الشعرية، التي لا تكون إلا في الشعر، وقد رأينا ذلك في آيات قرآنية كريمة، وأحاديث نبوية شريفة، مما يلفت نظرنا إلى الأسباب الطبيعية والغايات الدلالية لذلك.

(6) إن العديد من ظواهر مخالفة المطرد صرفاً ونحواً كان مرجعه إلى تعدد اللهجات بين القبائل العربية، مما يعني أن الشعر جاء ممثلاً للهجات العرب عامة، ولم يكن ممثِّلاً للهجة قبيلة بعينها.

- **التوصيات والمقترحات:**

وبعد، فإنني أحسب أن ما تضمنه هذا البحث يمكن أن يسهم في رصد وتحليل ظاهرة مخالفة الاطراد اللغوي في الشعر من خلال بيان أنواعها ومواضعها في شعر عنترة، وهو ما يؤدي إلى إثراء الدراسات والبحوث التطبيقية في هذا المجال، ويدعونا إلى الكشف عن المزيد من تلك الظواهر اللغوية التي جاءت في الشعر؛ مما يعمق معرفتنا بالأساليب اللغوية، واللهجات العربية المختلفة قديماً وحديثاً.

Brief of the Study

- **Topic of the study**: The violation of the sustained in Antra poetry: a syntactical and morphological study.
- **Searcher**: Ahmed bin Abd Al.Rahman Bin Ahmed Al.Abed Al.Adheem.
- **Supervisor**: Dr. Blqasem Mohammed Hamam.

As the Arabic poetry was always a divan for Arabs, it was so for the Arabic language too. Its language, structures and vocabulary are rich in all their ways of linguistic use. Every poet of the Arabic poets has his own linguistic features that he has known for either on the level of the language and its structures or the level of meaning, topics and characteristics that feature him in each. According to Antara`s poetry and its linguistic and literary position, the multiplicity of the linguistic phenomena in his poetry on the contrary to the measured sustained in all its chapters. Therefore, this study seeks to reveal those phenomena that violate the sustain of Antra`s poetry phonologically and syntactically. After reading these phenomena, mediating, tracking and counting them, the researcher sees that this study has to be in three chapters and 8 essays in which they address the phonological and syntactical phenomena that are occurred in Antra`s poetry; taking the descriptive analytical method a tool of study. Chapters and essays of the study have been organized as the following:

Preface: I have formed it in two essays. The first one talks about Antra`s life in a ways that reveals us the historical and social circumstances that have formed his character. In addition, the subjective, technical and linguistic features that have characterized his poetry. In the second essay I have focused on the terminology of the

study that were dictated by the nature of the study. I.e. sustained and non-sustained, the Arabic accents, the poetic necessity, the irregular, the rare and the little; and it has demonstrated the relation among these terms and their importance for the study.

Chapter one: I specialized it to the linguistic phenomena that are not sustained phonologically and I have divided it into three essays: the first one, I have talked about the omission of the structure and in the second one, I have talked about the addition of the structure. However, in the third essay, I have talked about the change of the structure. Each essay has included a number of the phonological issues that have deviated the sustained. The omission essay has included the omission of the connecting pieces and dealing them as a liaison "linking the connecting pieces" and omitting the a and exchanging it with a vowel letter. Omitting the calling Y if it is within the rhyme and omitting any of the doubled letters of the verb "dhall". In addition, setting a sukoun on the middle of the word, decreasing the long sound, setting a sukoun the beginning of "maa", decreasing the long sounds and mitigating the ratio Y in addition to the elision of the noun in the non-calling conditions.

The essay of the additions of the structure has included the following issues: lengthening the short sounds with all what it includes of filling the sound of the verb in a way that affects its description and what do not affect it. Filling the sound of the noun and cutting the liaison, lengthening the short, undo the doubled, emphasizing the "m" in the word "Dam", moving the still in relation to the word "Radwa" and moving the beginning of the plural that follow the form of "FUAL"

The essay of the change of the structure has included the following issues: the plural of the form of "Fael" in expressing the mature male on the form of " Fawael" and the plural of the forms of " Fiael" ad "Afuala" and transferring the female into male. In addition, pointing to the plural with the singular article "hada" and behaving the verb that

includes a vowel sounds as a pure consonant verb. And behaving the object noun of the verb "Ahbabto", on its origin "Muhib" and exchanging the "A" of the word "Masaeb" with a "W" and conducting the source on the contrary of the its verb.

Chapter two: I specialized it to the linguistic phenomena that are non-sustained phonologically and I have divided it to three essays. The first one talks about the phonological deviation and the second one talks about the irregularities of the structure. However, the third one focused on the functions of the tools. Each essay has included a number of syntactic issues that have deviated the sustained. Therefore, the essay of the phonological deviation has included the following issues: using the tripiote as a declinable verb and deviating the phonological sounds including: omitting the end of the five verbs in the nominative case, omitting the syntactic sign, exchange it with a sukoun, and exchanging the syntactic sign with another. In addition, strengthen and moving triptote besides appearing the estimated syntactic sign and set the name of the negative "La" in the nominative case.

The structural deviation essay includes the following issues: setting the discriminated noun of "Mea`a" in the accusative case, separating the additive and the additive to, omitting the beginning of the conditional answer and getting the conditional verb in the past form. In addition, rendering the second object, omitting the name of "Laal- maybe", adding "3asa" to the abstract present verb and associate it with the accusative pronouns and finally behaving the sight "Ra2a- saw" as the abstract "ra2a".

The functions of the tools essay has included the following issues: adding "hal – is/was" to a name after a verb, using "Aw- or" and transiting the verbs without their prepositions. Moreover, transiting the intransitive verbs directly without a preposition and transiting the verb that would transit by itself without a preposition.

And finally, transiting the verb without the used preposition and using "in" in the meaning of "on".

My method in presenting the issues was by mentioning the verses that have deviated the sustained phonologically and syntactically in Antra`s poetry. Then, I present the points of views of the linguists in the issue and demonstrate the measured sustained in that verse. In addition, I show the different faces if sustain in the mentioned verses of Antra and I track that by illustrating the opinions of the linguists and their claims in the issue. Finally, I support that with other evidence of the same linguistic phenomenon and then I have concluded the issue with what the researcher has said about it.

I have documented the poetic evidence in the margins of the research, explained the new terminology, translated some points, introduced some names of tribes and positions and concluded it with the results the researcher has finally got to. I have attached the study with technical index for the Quran verses, Hadith, rhymes and topics.

- Results:

At the end of the research and what it has included of chapters, essays and syntactical and phonological issues, it has appeared that Antra`s poetry has included a lot of forms of deviating the sustained syntactically and phonologically and therefore, we would sum up this to the following results:

1) - The domain of "deviating the sustained phonologically and syntactically" is a wide domain that credit poets refuge to it. Whatever the type of the deviation is, the target is to keep the rhyme of the poem. This deviation has appear within the general layout the linguists have decided and demonstrated in their

books. You would not find a phenomena that Antra has deviated but has an evidence in the linguists` books as we notice in doubling the letter, mitigating it, decreasing the letter of increasing it…etc.

2) - The term of "deviating the sustained" is considered a wider and more comprehensive than the concept of the "poetic necessity". Every poetic necessity is a deviation for the sustained, not the opposite. The field of deviating the sustained might be due to the multiplicity of the Arabic accents or due to the little or rare or irregular use. Or it is a kind of linguistic contrasting that has been used for special indicatory purposes which means a variety of the levels of judging the linguistic use.

3) - Antra`s poetry included a number of linguistic phenomena that deviates the sustained, but they were not mentioned in the book of " the Poetic necessities" like pointing to the plural with the singular article "Hada", setting the discriminated noun of "Me2a" in the accusative case. And omitting the noun of the changing preposition like the name of "lakin – but" and " laal – may" which means that the poetic necessities and the deviations of the sustained in the field of phonology and syntax are not limited on what have been mentioned and declared by the linguists in the poetic necessities books. Even if the they have pointed to the to that in some positions in the their grammar books which indicates that deviating the measured sustained is not limited on the field of the poetic necessities. Moreover, the poetic necessities themselves are not limited to some certain types even if there are some types that take the majority; however, they occur as a result of the poetic situation and the need of the poet to a certain type of necessity and deviating the sustained would organize the rhyme and the rhythm of the poem.

4) - Some of the phenomena of deviating the sustained in Antra`s poetry has repeated more than the others. Moreover, we fine that moving the triptote and shortening the long for example, but the other types were less like in lengthening the short and preventing the triptote which goes along what the linguists have mentioned that some types of poetic necessities are many in poetry or they are more than being counted. The reason behind the repetition of some phenomena may be the necessity of the poet to lengthen the sound and the part that includes triptoting the terms. In addition ti shortening the phoneme and the part the includes shortening the long in order to achieve the rhythmic purposes in poetry. Moreover, this has to be related to the many used triptote and long nouns.

5) - The deviation of the sustained happens in poetry and others in the contrary to the poetic necessity that don't occur but in poetry. We have seen that in many Quran verses and Hadiths which attracts our attention to two main parts: the first is that those evidence that included deviations has represented the Arabic accents that are featured with many varieties. The second is that deviating the sustained may occur for semantic purposes that are related to rhythm and sounds as in lengthening and shortening the sounds.

6) - Many of deviating the sustained phenomena phonologically and syntactically are a definite result of the mutli accents that spreads among the Arabic tribes which means that poetry has represented the accents of all Arabs including what linguists and grammarians has declared about the speakers of Arabic from all tribes. Some of them have not mentioned their origins, but told that it is an accent of an Arabic tribe or they have heard from some that confirms that poetry represents the Arabic accents generally, not a certain tribe in particular.

- Recommendations:

I consider what has mentioned in the study would contribute, even slightly, in analyzing and observing the phenomenon of the linguistic sustain deviation through demonstrating its types and positions in Antra`s poetry. Therefore, that would enrich the studies and the applicable searches in this domain. That would invite us to reveal more of the linguistic phenomena that have occurred in poetry which in turn would deepen our knowledge of the linguistics methods and the different Arabic accents, in the past and now.

مقــدمـــة

الحمد لله الذي خلق فسوى، والذي قدَّرَ فهدى، والصلاة والسلام على نبي الرحمة والهدى، رسول الإيمان والتقى، وعلى آله وصحبه أعلام النور ومصابيح الدجى، وبعد:

فإن لكل شيءٍ نظاما، ولكل حديث مقاما، ولكل نظام قواعد، تبين قيوده، وترسم حدوده، وهكذا كان حال اللغة منذ كانت على ألسنة المتحدثين، يحكمها اصطلاحهم، وينظمها استعمالهم، حتى تدل على ما اصطلحوا عليه، وتواضعوا على معناه، فهم يعبرون بها عن مقاصدهم، ويدلون بها على أغراضهم، ويبنون نظامهم اللغوي ويطورونه وفق استعمالهم، حتى جاء علماء النحو واللغة فاستخلصوا القواعد وجمعوها، ونَظَّموها ودلَّلوا عليها بأقوال العرب ونصوصهم، حتى أرسوا قواعدها، وشادوا بنيانها، وأحكموا أُسسها، فكانت قواعد النحو والصرف، ومعالم البلاغة والبيان.

وقد تسنَّم القرآن الكريم والحديث الشريف ذروة بيان العربية وإعجازها، وبلاغتها وإيجازها، وجاء الشعر فكان ترجمان حالها، والناطق بلسانها، والشادي بمجدها وفخارها، وبالقرآن والحديث والشعر وأقوال العرب احتُجَّ للعربية، فغدت لغتنا محميَّة، وقواعدها مَرعيَّة، تسير وفق قياس منتظم، واطراد مستمر، على مستوى ألفاظها وأبنيتها، وتراكيبها وأصواتها.

وبعد أن تم تأصيل اللغة وتثبيت أركانها، وتحديد المنتظم من قواعدها وأصولها، التفت النحاة إلى الشعر فوجدوا فيه ما خالف تلك القواعد، وتجاوز تلك الأصول، فألَّفوا مصنفاتهم في ضرائر الشعر، يتتبعون فيها مزالق الشعراء وأغلاطهم، فجمعوا تلك الضرائر وشرحوها، واستدركوا على شعرائها وبَيَّنوها، كما درج النحاة في كتب النحو على ذكر ما نَدَّ عن الاطراد، وخرج عن القياس، مما هو في عداد الشاذِّ أو القليل والنادر، أو مما هو لغة لبعض العرب؛ فرسموا بذلك القواعد العامة لنحو اللغة وصرفها، وفق ما أداه إليهم استقراء النصوص المسموعة، مما يحتج به من القرآن والحديث والشعر وكلام العرب، فما وافق تلك القواعد كان مُطَّرداً مَقيساً، وما خالفها لم يصح وصفه بالاطراد؛ ولأن الشعر يحكمه وزن وقافية، ويُقَيِّده إيقاع محدد بالحركات والسكنات، فقد كان مَظِنَّةً لمخالفة المطرد، والخروج عن القياس.

واعتمد علماء النحو واللغة في وضع قواعد اللغة وضوابط النحو والصرف والتركيب على أصول من السماع معروفة، هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر والنثر، ثم أعملوا مبدأ القياس في توسيع دائرة التقعيد اللغوي؛ وما فتئ الشعر يثيرُ عددًا من التساؤلات حول ما جاء فيه بوصفه "ضرورة شعرية؛ فبعد أن تم استقراء اللغة وإرساء قواعدها، وجد النحاة وعلماء اللغة أشعاراً خالفت القواعد، وهي لشعراء من عصور الاحتجاج اللغوي، وفي سياق هذا التعارض الذي واجه النحويين وخالف القواعد التي بنوها على السماع والاطِّراد

برز مفهوم "الضرورة الشعرية"، فمضى النحويون يدرسون ما بدا أنه مخالفة من الشعراء لقواعد النحو وأصول العربية التي تواضع عليها جمهور النحاة .

لقد مثَّل الشعر أهمية كبرى في الاحتجاج اللغوي فاقت بكثير أهمية النثر ومكانته، فالشعر الجاهلي، وشعر الشعراء المخضرمين، والإسلاميين، كله كان المادة التي تتبعها النحاة، يقفون فيها على نظام اللغة من حيث البناءُ والتركيبُ، ليتخذوا مما فيها نموذجا ثابتا مطردا يقيسون عليه ما عداه؛ ومما زاد من خصوصية الشعر بناؤه الشكلي الخاص، الذي يستلزم التقيد بوزن شعري محدد، ونظام تفعيلات منتظم، وقافية موحدة، فكانت قيود الشعر هي التي دفعت الشعراء في كثير من الأحيان إلى مراعاتها، مهما كان الثمن اللغوي الذي يمكن أن يقدمه الشاعر على حساب قواعد اللغة والنحو .

فكان من هذا التعارض بين ميزان الشعر ونظام اللغة وقواعدها، أن وقف العلماء موقف الناقد الذي يتصدى للخطأ حيثما وجده، فتصدوا للشعراء الذين خرقوا قواعد النحو حينًا، كما حدث بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والفرزدق، وخرَّجوا الخطأ وأوَّلوه أحياناً أخرى، وذلك حتى يحفظوا للقواعد ثباتها واطرادها، ومنذ أن حدثت تلك المخالفات الشعرية على ألسنة شعراء الاحتجاج، والنحاة يدرسون ويبحثون ما يمكن أن يحتمله الشعر من الضرورات التي قد تدفع الشاعر إلى تجاوز نظام اللغة تحت وطأة نظام الشعر وموسيقاه؛ فأفرد علماء اللغة والنحو لضرائر الشعر أبواباً خاصة في مصنفاتهم النحوية، وصنَّفوا فيها مؤلفات مستقلة لبيان مفهومها، وأنواعها، وشواهدها، وما يُلجئ الشاعر إليها؛ وما زالت الضرورة الشعرية تثير آراء العلماء والدارسين قديماً وحديثاً، في محاولة لكشف مظاهرها وأنواعها ، وما تؤدي إليه من تجاوز النظام اللغوي الثابت المطّرد، الذي لا تجوز مخالفته.

ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث، الذي هدفتُ من خلاله إلى تناول ظاهرة "مخالفة المطرد" حيثما لجأ عنترة إلى استعمال لغوي غير مطرد مع قواعد النحو والصرف مما يعده بعض النحاة الأوائل ضرورة شعرية، ويعده بعض اللغويين المعاصرين لغة شعرية لا ينبغي أن تخضع لما تخضع له لغة النثر.

وقد سعى هذا البحث إلى دراسة الظواهر الصرفية والنحوية غير المطَّردة في شعر عنترة، ويُقصد بها تلك الاستعمالات اللغوية التي لم تجرِ على قواعد القياس النحوي والصرفي التي اتفق عليها جمهور النحاة وقرروها في أبواب النحو المعروفة؛ وذلك بهدف التعرف على مواضع استعمالها في شعره، وأنواعها، وسماتها، وآراء النحاة فيها، ولاستجلاء مواضعها في شعره سواء أكان ذلك اختياراً من قبل الشاعر لأداء مقاصد معينة من الجملة الشعرية، أم استعمله وهو خاص بلهجة قبيلته أو لهجات بعض القبائل التي لم تجر على المشهور في لسان العرب، أم كان اضطراراً اقتضته المحافظة على ميزان الشعر ونظام القافية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أعتمد المنهج الوصفي التحليلي، لرصد المواضع التي جاء استعمالها اللغوي في شعر عنترة على غير المطرد من أحكام النحو و قواعده، و اعتمدت ديوان الشاعر المدونة الرئيسة لهذه الدراسة، مستنداً في ذلك على النسخة المنشورة للديوان بتحقيق محمد سعيد مولوي؛ وذلك لما تميزت به من دقة وضبط، إذ تم تدقيقها على ست نسخ مخطوطة للديوان، وقد أفدت من الزيادات التي وردت في النسخ الأخرى المنشورة للديوان، ومنها (شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي) المنشور بتحقيق مجيد طراد.

ويمكن بيان الأسباب التي دعت إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي :

1) ـ أهمية الدراسات التطبيقية التي تتناول الظواهر غير المطردة عند شعراء عصر الاحتجاج، مما يعمق الدراسات النظرية في مجال ما عرف بـ"ضرائر الشعر".
2) ـ ما يمثله شعر عنترة من مكانة شعرية على المستويين الأدبي واللغوي، فهو شاعر ينتمي إلى عصر الاحتجاج اللغوي، وأحد شعراء المعلقات المشهورة.
3) ـ كثرة الظواهر اللغوية التي جاءت في شعر عنترة على غير المطرد في الاستعمال اللغوي، مما يلفت النظر لتفسيرها، ويدعو الباحث لدراستها.

وقد سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1) ـ الكشف عن الظواهر الصرفية والنحوية التي وردت في شعر عنترة على غير المطرد من قواعد الصرف والنحو.
2) ـ وصف المواضع التي خالف فيها عنترة الاطراد اللغوي في شعره وتحليلها، وبيان أقوال النحاة فيها، وموقعها من مفهوم "الضرورة الشعرية ".
3) ـ تناول مفهوم "مخالفة الاطراد اللغوي" ومقاربته مع مفهوم " الضرورة الشعرية " بصورة تطبيقية على مدونة شعرية تنتمي لعصر الاحتجاج اللغوي .
4) ـ الكشف عن السمات و الخصائص المشتركة للظواهر اللغوية التي خالفت المطرد في شعر عنترة .

وفي إطار الدراسات السابقة فإن شعر عنترة بن شداد العبسي حظي بعناية الشراح واللغويين، والأدباء والنقاد، والدارسين قديماً وحديثاً، مما يعكس القيمة اللغوية والفنية له ولشعره؛ فكُتبت فيه العديد من الدراسات والبحوث على مستوى الشرح والتحليل، والنقد والتذوق الأدبي، وقد شَكَّلت تلك الكتب والمصنفات بتنوعها بين القديم التراثي والحديث المعاصر طبيعة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث، وتنوعت تلك الدرسات بين دراسات عامة تتشابه مع هذا البحث في أوجه معينة، وتتناول شخصيات أدبية أخرى، ودراسات خاصة تناولت ظواهر لغوية وأدبية في شعر عنترة نفسه، وأبرز تلك الدراسات الخاصة ما يلي:

الدراسات السابقة:

(1) ـ (**التمايز الأسلوبي بين طرفة و عنترة**): وهي رسالة ماجستير للباحث جمعة جبالي عطية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2011م. وهي دراسة أسلوبية مقارنة، تبحث في التمايز الأسلوبي بين شعرَي طرفة بن العبد وعنترة بن شداد، وذلك على مستويات الإيقاع الشعري، والمحسنات البديعية، والجوانب التركيبية والتصويرية؛ وهي تشبه دراستي من حيث تناولها شعر عنترة، وتختلف عنها من حيث طبيعة التناول، فهي أسلوبية فنية بينما دراستي نحوية صرفية.

(2) ـ (**الظواهر التركيبية في شعر عنترة بن شداد دراسة وتحليل**): وهي رسالة ماجستير للباحث حسام يحيى إسماعيل، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، 2008م. وقد هدف البحث إلى دراسة الظاهرة التركيبية في شعر عنترة دراسة تحليلية لأنماطها المختلفة، وطبيعتها وأجزائها، وما طرأ عليها من ذكر وحذف، و إثبات ونفي، وتقديم وتأخير، مع عرض آراء النحاة لمعرفة تأثير هذه الظواهر التركيبية في تقعيد القواعد النحوية؛ وتتشابه هذه الدراسة مع دراستي من حيث تركيزها على الظواهر اللغوية وعلاقتها بالتقعيد النحوي، ولكنها تهتم بالظواهر التركيبية وعلاقتها بالمعاني، وتختلف دراستي عنها في كونها تتناول ما خالف الاطراد في الاستعمالات الصرفية والنحوية على عدة مستويات في شعر عنترة.

(3) ـ (**الأبنية الصرفية في ديوان عنترة**): وهي رسالة ماجستير للباحث عبد الحميد محمد الأقطش، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1978م. وفيها قدم الباحث نبذة عن حياة الشاعر وسيرته وخصائص شعره الفنية، ثم تناول الصيغ الصرفية ممثلة بالمصادر المشتقات، من حيث مواضع استعمالها في شعره، وأنواعها، ودلالاتها، وما يتعلق بها من أحكام نحوية. وتتشابه هذه الدراسة مع دراستي في كونها تتناول الأبنية الصرفية للأسماء والأفعال في شعر عنترة، وتختلف عنها في كون دراستي تتناول ما جاء من تلك الأبنية على غير المطرد، ومظاهر لغوية أخرى.

(4) ـ (**إبداع الدلالة الصرفية في شعر عنترة**): وهي مقالة للباحث أشرف ماهر النواجي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد 69، العدد1، 2009م. وقد تناولت المقالة إبداع الدلالة الصرفية في شعر عنترة في ضوء علم لغة النص، وعناصر التواصل اللغوي، وأشكال التفاعل، ومستويات الاستخدام، وأوجه التأثير التي تحققها الأشكال النصية في المتلقي، وانفتاح النص و تعدد قراءاته، وقد اختار الباحث مجموعة من نصوص شعر عنترة متسائلاً عن مدى قدرة مثل هذه النصوص على تحقيق التواصل مع القارئ؛ وهي تتشابه مع دراستي في المدونة المختارة، وتختلف عنها في كونها دراسة نصية تتناول جوانب التواصل اللغوي، بينما تتناول دراستي ظواهر نحوية صرفية.

وبعد، فإن لكل طريق صعوباته وعقباته، وزلاته وعثراته، وقد كان مما واجه الباحث من تلك الصعوبات كثرة وتنوع أوجه مخالفة المطرد في شعر عنترة، في مجالي الصرف والنحو، مما اقتضى تتبعها لاستقصاء وحصر أكبر قدر منها، أما المصادر والمراجع والدراسات السابقة، فبقدر ما كانت كثرتها مصدر ثراء للبحث، ورافداً مهماً من روافده، فقد اقتضى ذلك بذل الوسع في تتبع المسائل وشواهدها، للوقوف على أبرز ما يرتبط بالظواهر محل الدراسة من أحكام وأقوال للنحاة واللغويين. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد وفصلين، وذلك على النحو التالي:

التمهيد: وقد جعلته لسيرة عنترة، ومصطلحات الدراسة، فجاء في مبحثين، تناولت في المبحث الأول حياة عنترة وسيرته، وتناولت في المبحث الثاني مصطلحات الدراسة التي اقتضتها طبيعة البحث.

الفصل الأول: وقد جعلته للظواهر اللغوية غير المطردة صرفياً، وقسَّمته إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولت فيه الحذف من البنية، و المبحث الثاني تناولت فيه الزيادة في البنية، وتناولت في المبحث الثالث التغيير في البنية، وقد تضمن كل مبحث عدداً من المسائل الصرفية التي وقعت فيها مخالفة المطرد.

الفصل الثاني: وقد جعلته للظواهر اللغوية غير المطردة نحوياً، وقسَّمته إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولت فيه المخالفة الإعرابية، والمبحث الثاني تناولت فيه عوارض التركيب، وتناولت في المبحث الثالث وظائف الأدوات.

وقد اتخذت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، فأوردت الأبيات التي وقعت فيها ظواهر مخالفة المطرد صرفياً ونحوياً في شعر عنترة، ثم عرضت آراء النحاة في أصل المسألة، وبينت الوجه المطرد المقيس في ذلك الباب، ثم ذكرت وجه مخالفة المطرد في أبيات عنترة المذكورة، وأَتبعت ذلك ببيان آراء النحاة وأقوالهم في المسألة، وعززت ذلك بشواهد أخرى على الظاهرة اللغوية نفسها إن وجدت ما يعززها، ثم ختمت المسألة بما أراه فيها.

ووَثَّقتُ الأبيات الشعرية في هوامش البحث، وشرحت غريب الألفاظ، وأوردت أبيات الشواهد من شعر عنترة متتابعة، ووضعت قبل كل بيت علامة الشرطة (ـ) لأدل بذلك على انفصاله عما قبله، وعدم وجودها يدل على أن البيت تابع لما قبله، وخَرَّجت القراءات الشاذة، وترجمت لبعض الأعلام، وعرَّفت بأسماء القبائل والمواضع، وختمت البحث بجدول إحصائي لأعداد مخالفات المطرد وأنواعها التي وردت في شعر عنترة، وخاتمة بينت فيها ما خلصت إليه الدراسة من نتائج، وألحقت بالبحث فهارس فنية للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والقوافي، والموضوعات.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

التمهيد: الشاعر، ومصطلحات الدراسة

المبحث الأول: عنترة: سيرته وشعره

المبحث الثاني: مصطلحات الدراسة

مقدمـــة

تمثل حياة الشاعر وسيرته الشخصية منطلقاً هاماً ورافداً ثرياً لدراسة شعره، والكشف عن سماته وخصائصه، فطفولة الشاعر، ونشأته، والأحداث التي ألمت به، والظروف والأحداث التي أثَّرت فيه، والسمات الشخصية والنفسية التي اتسم بها، كلها عوامل تترك أثرها في شعره، على مستوى المعاني، والمفردات، والتراكيب، والأوزان.

وهكذا كان شاعرنا عنترة، بدءاً باسمه الذي اختلف الرواة في اقترانه بالتاء من عدمه، وصولاً إلى حياته العنيفة الصاخبة في ساحات المعارك والقتال، وتحت ظلال السيوف والرماح، وعلى وقع حوافر الخيل، والتحام الفرسان؛ ثم حياته التي عانى فيها آلام العبودية، وذاق فيها ذل الرِّق، ثم تلك التي ذاق فيها تباريح العشق العفيف لابنة عمه عبلة، وما اقترن بذلك كله من نفس أبيَّةٍ ترفض الذل، وروح وَثَّابةٍ تتطلع إلى إثبات الذات من خلال مكارم الأخلاق والبطولات في منازلة الأعداء.

لقد انعكست حياة عنترة تلك في شعره، فجاء ممثِّلاً لها خير تمثيل، ولهذا اقتضت طبيعة البحث أن يتضمن تمهيد البحث نبذة عن حياة عنترة وشعره، حتى نكشف عن ملامح شخصيته وشعره من خلال شعره نفسه، فنحن نقرأ شعره فنعرف تاريخه، ونتأمل معانيه فندرك أحداث حياته، ونحس بمشاعره المتدفقة فنعرف التجارب الاجتماعية التي مرَّت به، وقد قَدَّرتُ أن ذلك كله سيساعد الباحث في تحليل العوامل التي أثَّرتْ في شعره على مستوى الألفاظ والتراكيب اللغوية مما يتصل بموضوع البحث.

وتناولت في التمهيد مبحثين، المبحث الأول جعلته لسيرة عنترة وشعره، فذكرت اسمه ونسبه، ومولده ونشأته ووفاته، موضحاً ما تردد في ذلك من آراء تدل على ملامح حياة الشاعر، ثم تناولت مصادر شعره، بما يبين اتساع روايته والاستشهاد به في كتب الشعر والأدب، ثم بينت بواعث شعره وما ارتبط بذلك من مؤثرات نفسية واجتماعية، وعرضت موضوعات شعره وعلاقتها بالفروسية والبطولات، ووصف الديار والأحباب، والتغني بالطبيعة، والعناية بالحكمة، ووقفت عند ما اتسم به شعره من خصائص موضوعية وفنية ولغوية.

وجعلت المبحث الثاني من التمهيد لمصطلحات الدراسة التي اقتضتها طبيعة البحث، فتحدثت عن مفهوم المطَّرد وغير المطَّرد، لغةً واصطلاحاً، وبينت أقسامه، وآراء النحاة فيه، وأتبعت ذلك بالحديث عن مفهوم اللهجات العربية، فعرَّفتها لغة واصطلاحاً، وبيَّنت دلالتها لدى قدماء اللغويين والمعاصرين منهم، ونظرة كل فريق إليها، وموقف الدراسات اللغوية الحديثة منها، وعرضت مفهوم الضرورة الشعرية لغة واصطلاحاً، وآراء العلماء ومواقفهم منها، وتحدثت عن مفهوم الشاذِّ والقليل والنادر لغة واصطلاحاً، ثم بينت علاقة تلك المصطلحات الأربعة ببعضها، ومدى ارتباطها بمخالفة المطَّرد، وعلاقة ذلك بموضوع البحث.

المبحث الأول:

عنترة: سيرتُه وشعرُه

عنترة: سيرته و شعره

وردت أخبار عنترة و ترجمته موزعة متناثرة في كتب الأدب والسير والتاريخ، بدءًا من القرن الثاني الهجري حتى القرن العاشر، والنظر في هذه التراجم والسير عبر هذه القرون المتطاولة يدلنا على أن بعضها مستقى من بعض؛ إذ ترجع كلها إلى القرنين الثاني والثالث، خاصة ما ورد عند ابن الكلبي، وابن الأعرابي، وأبي عبيدة، وأحمد بن عبيد، وأبي عمرو بن العلاء[1]. ومهما يكن من أمر فإن تلك التراجم والأخبار المذكورة في سيرة عنترة وأخباره وحياته يمكن أن تكشف لنا جوانب كثيرة عن شخصيته وحياته وشعره، كما يمكن من خلالها الوقوف على كثير من ملامح حياته وسماته الشخصية والفنية.

(1) اسمه ونسبه:

أكثر الذين ترجموا لشاعرنا جعلوا اسمه "عنترة" بإثبات التاء، وذكره سيبويه بغير تاء في بعض المواضع من كتابه[2]، والمبرد فيما نقله عن بعضهم[3]، وابن قتيبة في أحد قوليه[4]، إذ جعلوا اسمه "عنتر" بحذف التاء، و هو رأي خالفه كثير من الدارسين، للأسباب التالية:

(أ) إن ما نقله صاحب اللسان عن سيبويه في تعليقه على بيته:

ـ يَدْعونَ **عنترَ** و الرِّمـاحُ كَأنَّهـا　　　أَشْطَانُ بِئْرٍ في لَبـانِ الأَدهَـمِ[5]

من قوله :"ذهب سيبويه إلى أن اسمه عنتر"، يناقضه ما ذهب إليه سيبويه في "الكتاب"[6]، وما نقله الرواة الثقات في الروايات المتواترة وأجمع عليه أئمة الرواية كأبي عبيدة، والأصمعي، وأبي عمرو الشيباني، وابن سلام، والمفضل الضبي، و غيرهم.

(ب) إن ما نقله المبرد عن بعضهم وارد بصيغة التجهيل، ومن عادة المبرد أن يهمل الأسانيد غالبا، إلا أننا نجده يثبت اسم "عنترة" بالتاء في كتابه (**الكامل**)[7].

---

[1] ديوان عنترة، ت: محمد مولوي، محمد المكتب الإسلامي، دون ط، دون تا، 14 ـ 16.

[2] ينظر: الكتاب: سيبويه، ت: عبد السلام هارون، ط 2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م، بالتاء، 245/2، 269، 213/4، وبدونها، 246/2، 248.

[3] شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي، إدارة الطباعة الأميرية، دمشق، ط2، 1352هـ، 211.

[4] المعاني الكبير: ابن قتيبة، دار النهضة الحديثة، ت: سالم الكَرْنكوى، بيروت، دون ط، دون تا، ورد فيه ذكر عنترة دون التاء وبها في مواضع عديدة، 90/1، 105، 286/2، 329، 345، 488/3.

[5] ديوان عنترة، 216.

[6] الكتاب: سيبويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ت: عبد السلام هارون، ط 3، 1988م، وقد ورد فيه ذكر عنترة بإثبات التاء في المواضع:302/1، 245/2، 269، 213/4، ودون التاء في موضعين: 246/2، 248.

[7] رغبة الآمل من كتاب الكامل: سيد علي المرصفي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دون ط، دون تا، 103/8.

(ج) ذكر ابن قتيبة في كتابه (**المعاني الكبير**)(1) اسم عنترة بحذف التاء في أكثر من موضع، و ذكره بالتاء في غالب المواطن، مما يعني أنه ربما اطلع على القولين فأثبتهما، أو كان ذلك من عمل النساخ، وقد ذكر ابن قتيبة ترجمة عنترة في كتابه (**الشعر والشعراء**)(2) مثبتاً في اسمه التاء ومورداً الروايات المختلفة في نسبه و اسم أبيه. ومما تجدر الإشارة إليه هنا ورود اسم عنترة في معلقته في مكانين بحذف التاء، وذلك في قوله :

ـ يَدعُونَ **عنترَ** و الرِّماحُ كَأنهَّــــا   أشطـانُ بئرٍ في لَبـانِ الأدهـمِ

ولَقَـد شَفَى نَفْسي وأَبْرَأَ سُقمَها   قِيلُ الفَوارسِ ويكَ **عنترَ** أقـدمِ(3)

والذي يظهر من كلام ابن الشجري أن الاسم جاء على النداء ترخيماً، ولعل مما يؤيد ذلك رواية عن حرية عنترة أوردها الميداني في (**مجمع الأمثال**)(4) فقال:"إن شداداً العبسي قال لابنه عنترة في يوم لقاء، ورآه يتقاعس عن الحرب وقد حميت، فقال:كُرَّ عنتر، فقال عنترة: ..."، فشداد هنا عمد إلى الترخيم. ومن القرائن التي تؤيد كون عنترة بإثبات التاء ورود اسم أكثر من شاعر على لفظ" عنترة" بالتاء، كعنترة بن الأخرس الطائي، وعنترة بن عروس(5). وقد تناول ابن الشجري المسألة، وقال عقب البيت السابق: "إن من زعم في روايته أن الأصل: عنترُ، فزعمه باطلٌ، لقوله:

ـ أَنَــــا الهَجِـــــينُ **عَنـــترةْ**   كُـــلُّ امرئٍ يَحمِـــي حِـــرَهْ

أَسْــــــــوَدَهُ وأَبيَضَـــــــــهْ   والشَّعَـــــراتِ المشْعَـــــرَةْ(6)

واختار ابن الشجري: يدعون عنترَ، بفتح الراء، على أنه منادى مُرَخَّم، أو مفعول به. أما أمه فالاتفاق واقع على أنها حبشية اسمها "زبيبة"(7)، وقد حدثنا عنترة نفسه في شعره عن أمه و أنها من آل حام فقال:

---

(1) المعاني الكبير: ابن قتيبة، 286/2، 336، 345، 806/5، 1173/7.

(2) الشعر والشعراء: ابن قتيبة، ت: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1958م، 250/1.

(3) ديوان عنترة، 216 ـ 217.

(4) ينظر: المرجع السابق 18.

(5) ينظر: معجم الشعراء، المرزباني 151، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1402هـ ـ 1982م، 151، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: الخطيب التبريزي دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 297/1.

(6) ديوان عنترة، بشرح الأعلم الشنتمري، ت: محمد مولوي 330، أمالي ابن الشجري، ت: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م، 318/2. الهَجين: الهُجْنة في الناس والخيل تكون من جهة الأم، فإذا كان الأب عتيقاً والأم ليست كذلك كان الولد هجيناً، وهذا هو حال عنترة، أسوده وأحمره: أراد كل امرئ يحمي أهله من النساء، ويقيهم بنفسه من الأعداء، أبِيضاً كُنَّ أو سوداً، وكَنَّى بالأحمر عن العجم، وبالأسود عن غيرهم، الشعرات المشعرة: أراد بها القبيل والوجه. ومثله قوله: إنيّ أنا عنترةُ الهجينْ * فَجَّ الأُنانِ قد علا الأَنينْ، الديوان 326. قال الأعلم: "إن وصف نفسه بالهُجنة مدح وليس بذم، لأن ولد الرجل إذا كان من الغرائب كان قوياً". فَجَّ الأُنان: موضع الموقعة، وسمي كذلك لكثره الجرحى فيه، ونصب "فَجَّ" على الظرفية.

(7) الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 251/1، الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، ت: إحسان عباس وآخرين، دار صادر، بيروت، ط3، 2008م، 168/8، خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، 128/1.

- إنِيّ لتُعـــرَفُ فِي الحُروبِ مَواطِنِي مِن آلِ عَبسٍ مَشهدي و فِعَـــالِي

مِنهُم أَبِي حَقَّـــاً فَهُمْ لِي والِـــدٌ والأُمُّ مِن حَامٍ فَهُـمْ أَخْــــوالِي[1]

وقد ذكر ابن قتيبة عند إيراده هذين البيتين أن عنترة يفخر بأخواله من السودان[2]. ونجد أنه إلى ذلك يجعل أفعاله الكريمة، وخصاله الحميدة، فائقة وساترة ما يحسه هو ويراه غيره من نقص في أصالة نسبه، فهو وإن كان ابن أَمَةٍ حبشية إلا أن له أفعالاً عظيمة تُشرِّفه وتعوِّض ما فاته، كما في قوله:

- إنّي امرؤٌ مِنْ خَيرِ عَبسٍ مَنصِبـــاً شَطْرِي، وأَحْمِي سـائِرِي بالمنصَلِ

وإذا الكتيبةُ أَحْجَمتْ وتَلاحَظَتْ أُلفِيتُ خَيراً مِن مُعِمٍّ مُخْــــوِلِ[3]

قال ابن قتيبة شارحاً: "يقول: النصف من نسبي في خير عبس، وأحمي النصف الآخر وهو نسبه في السودان، فأشرِّفه أيضاً"[4].

وقد تعددت لعنترة الكُنى والألقاب، فمن ألقابه: عنترة الفلحاء[5]، لفَلَح شفته السفلى، وعنترة الفوارس[6]، ومن كُناه: أبو المغلِّس[7]، وأبو عبلة[8]؛ أما اسم والده فقد وقع فيه خلاف كبير وأقوال كثيرة، فقول يجعل اسم والد عنترة شداداً العبسي، وقد نقل هذا القول كثير من الرواة وكتاب السير، وقول ثانٍ يجعل اسم والده عمرو بن شداد، وثالث يجعله عمرو بن معاوية، ورابع يجعل شداداً العبسي عماً لعنترة، نشأ في حجره فنُسب إليه، وقول خامس يجعل اسم والده معاوية العبسي[9]، ورغم كثرة الأقوال وتعدد الروايات في تحديد اسم والد عنترة، يظهر أن القول الأول الذي يجعل شداداً والداً لعنترة هو الذي تواترت فيه الرواية، وتناقله أكثر الرواة وأشهرهم.

---

(1) ديوان عنترة، 336، برواية: "وأَنا المجرَّبُ في المواطِنِ كُلِّها"، في صدر البيت الأول، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 254/1.

(2) المرجع السابق، 254/1.

(3) ديوان عنترة، 248، 250، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 253/1، 254، شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، ت: أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991هـ، 169/1، 1528/2.

(4) الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 254/1.

(5) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، دون ط، 1979م، 161/4، المخصص: ابن سيده، دار الكتب العلمية، دون ط، دون تا، 47/3.

(6) العقد الفريد: ابن عبد ربه، ت: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، 86/1، 105، 303/3، 20/6، 47.

(7) شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، ت: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، دون تا، 293، شرح ديوان الحماسة: الخطيب التبريزي، 297/1.

(8) شرح ديوان عنترة: البطليوسي، ورقة أ، نقلاً عن: ديوان عنترة، ت: محمد مولوي 19.

(9) ديوان عنترة، 20 وما بعدها، وفيه ذكر الأقوال وناقشها.

وكما وقع الخلاف والاضطراب في تحديد اسم والد عنترة، فقد وقع ذلك أيضاً في تحديد نسبه إلى ما بعد جده؛ ولعل الباحث يتساءل هنا عن الأسباب التي أدت إلى ذلك الاضطراب والخلاف في تحديد اسم والد عنترة ونسبه، ويُرجِع بعض الدارسين ذلك إلى جملة من الأسباب، منها نشأة عنترة، فقد عاش شاعرنا زمناً طويلاً وهو عبد مغمور كباقي العبيد والإماء الذين لا يحسنون من حياتهم إلا الخدمة والعمل، يمضون أيامهم مع الإبل في مراعيها، فلم يكن لهم من الحضور والشهرة ما يجعل سيرتهم وحياتهم موضع عناية واهتمام، و يُضاف إلى ذلك أن أباه لم يعترف به إلا متأخراً وبعد كبره، فقد ذكر ابن قتيبة أنه "ادَّعاه أبوه بعد الكبر"[1]، وذلك بعد أن برزت فروسية عنترة وشجاعته في الدفاع عن قبيلته وحمايتها، "وذلك أنه كان لأَمَةٍ سوداء يقال لها زبيبة، وكانت العرب في الجاهلية إذا كان للرجل منهم وُلِدَ من أَمَة استعبده، وكان لعنترة إخوة من أمه عبيد، وكان سبب ادعاء أبي عنترة إياه أن بعض أحياء العرب أغاروا على قوم من بني عبس فأصابوا منهم، فتبعهم العبسيون فلحقوهم، فقاتلوهم عما معهم، وعنترة معهم، فقال له أبوه: كُرَّ يا عنترة، فقال عنترة: العبد لا يحسن الكر، وإنما يحسن الحلاب و الصَّر، فقال: كُرّ وأنت حر، فكَرَّ وهو يقول:

ـ كُــلُّ امرِئٍ يَحمِــي حِرَهْ   أَسْـــــــــوَدَهُ وأَحْمَـــــرَهْ

وَالــوارداتِ مِشْـفَـــــــــــرَهْ[2]

وقاتلَ يومئذٍ فأبلى واستنقذ ما كان بأيدي عدوهم من الغنيمة، فادَّعاه أبوه بعد ذلك، وألحق به نسبه"[3].ومما سبق يتبين لنا أن عنترة لم ينل مكانه الكامل في قبيلته عبس إلا بعد أن اعترف به أبوه، وبعد أن كبر هذا الأب، وبعد أن أبلى عنترة في الحروب، وهذا يعني أن عنترة قد أمضى زمناً من عمره لا يُنسب إلى أب ولا يُعرف له نسب، ولم يكن له شأن يذكر في القبيلة طوال تلك المدة من الزمن، ولم تظهر شجاعته، ولم تُعرف بطولته، ولم يذِع شعره إلا بأَخَرة من عمره وعمر أبيه، ومن هنا وقع الاختلاف والاضطراب في تحديد نسبه. والسبب الثاني هو قول عنترة للشعر، فقد "كان عنترة لا يقول من الشعر إلا البيت أو البيتين في الحرب"[4]، حتى سابَّه رجل من بني عبس، فذكر سواده وسواد أمه وإخوته، وعيَّره بذلك، وبأنه لا يقول الشعر، فقال له عنترة: والله إن الناس ليترافدون بالطُّعمة...، أما الشعر فستعلم، فكان أول ما قال: "هَـلْ غـادرَ الشعـراءُ مِـنْ مُتَرَدَّمِ"[5]؛ وهي أجود شعره، وكانوا يسمونها المذهَبَة[6]، وقد قالها بعد مقتل معاوية بن نزال[7].

---

(1) الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 250/1.

(2) سبق تخريجه ص 14.

(3) الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 250/1.

(4) المصدر السابق، 251/1. الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، 165/9، 166.

(5) ديوان عنترة، 182. وهو صدر البيت الأول من معلقته، وعجزه: "أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ".

(6) الشعر والشعراء: ابن قتيبة،252/1. الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، 166/9.

(7) هو جد الأحنف بن قيس التميمي، وقد قتل في معركة الفروق حين همت بنو سعد بالغدر بعبس.

وإذا علمنا أن معاوية بن نزال قد قتل في معركة الفروق، عرفنا أن عنترة قد نظم قصيدته التي اشتهر بها متأخراً، مما يعني أنه لم يشتهر إلا بعد مرور زمن طويل، فليس غريباً بعد هذه المدة الطويلة أن يلتبس نسب عنترة فتتعدد فيه الروايات والأقوال.

وثمة سبب ثالث يكمن في عائلة عنترة ومكانتها في قبيلة عبس، فالروايات الكثيرة الواردة عن قبيلة عبس، ولا سيما في حرب داحس و الغبراء، تشير إلى أن رفعة المكانة قد تركزت في عائلة زهير بن جذيمة وأبناء زياد[1]، فالملك في زهير وعقبه[2]، والنباهة والصفات الحميدة في الربيع وإخوته الكملة، أما عائلة عنترة فلم ينبغ فيها سوى شاعرنا بعد زمن من خمول الذكر و العبودية على نحو ما أسلفنا، ولذلك فإن الرواة وأبناء القبيلة لم يهتموا بنسب عنترة واسم أبيه اهتمامهم بغيرهما[3].

ومهما يكن من أمر فإن الاختلاف في اسم والد عنترة ليس أمراً فذاً أو نادراً في تاريخنا الأدبي؛ فكم من شاعر أو أديب أو عَلَم من الأعلام اختلف في اسمه أو في شيء من سيرته وحياته، ويرى الباحث أن الاضطراب والاختلاف في تحديد اسم والد عنترة وتوثيق نسبه، وكثرة الأقوال والروايات في ذلك، وكون ذلك كله قد نقل إلينا، إنما يدل على مكانة هذا الشاعر بين الشعراء، و على القيمة الفنية والأدبية لشعره، وأن تلك الأقوال والشهادات التاريخية لم تكن لتروى أو توثق لولا تلك المكانة الأدبية الرفيعة، التي انتزعها شاعرنا لنفسه بعد سنوات طوال من خمول الذكر و ضعة المكانة، و يبقى شعره خير نسب وأقوى سبب لتخليد ذكره ورفعة مكانته.

(2) مَوْلِدُه:

لا تدلنا كتب التراجم و السير على تاريخ محدد لولادة عنترة أو زمن وجوده، وإنما تورد جملة من الأخبار والروايات التي يمكن أن نستنتج منها بصورة تقريبية الفترة التي عاش فيها، كما أن كتب المحدَثين لا تدلنا على ذلك رغم عناية بعضها بتحديد فترات شعراء آخرين، ولبعضهم أقوال تحدد وفاته بين سني600 ـ 615م[4]، ويرى محمد مولوي أنهم لم يقدموا على ذلك حجة مقنعة، ولاسيما ما كان منها بعد سنة 606م، أي بعد البعثة النبوية، إذ لم تروِ لنا كتب السنة أو التاريخ ذكراً لعنترة في تلك الفترة، أو لاجتماعه بالرسول عليه الصلاة والسلام أو رؤيته

---

[1] هم الكَمَلة: الربيع، وعمارة، وأنس، وقيس، والحارث، ومالك، وعمرو، وكان الربيع نديماً للنعمان وله معه قصة مشهورة. ينظر: ديوان عنترة، 22.

[2] بعد أن قتل زهير بن جذيمة على يد خالد بن جعفر تولى الملك بعده ابنه قيس وأراد أن يثأر له، وقد قاد قبيلة عبس في حرب داحس، الكامل في التاريخ: ابن الأثير، ت: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م، 449/1 وما بعدها.

[3] ديوان عنترة، 20 وما بعدها.

[4] الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م، 91/5.

له، ولعل الرجوع إلى الأخبار العديدة عن أيام عبس وأشعار عنترة في تلك الأيام يَهدينا ولو بصورة تقريبية إلى الفترة التي عاش فيها شاعرنا، وأول هذه الأخبار ما أورده ابن الأثير في (**الكامل**) عن أسباب حرب داحس والغبراء والمعركة لما تشتعل نارها بعد:" فحينما قُتل مالك بن زهير، انضم قيس بن زهير إلى الربيع بين زياد، وأنشد عنترة بن شداد مرثيته في مالك:

ـ فَلِلهِ عَيْناً مَنْ رَأى مثلَ مـــالكٍ   عَقيرةَ قومٍ أنْ جَـرَى فَرَسـانِ

فليتَهما لم يَطْعَما الدَّهرَ بعدَها   وليتَهمـا لم يُجمَعـا لِرِهـــانِ[1]

وهذا الخبر يدل على أن عنترة كان موجوداً منذ أيام داحس والغبراء، وبالنظر إلى الأخبار الأخرى التي تحدثت عن أيام هذه الحرب الطويلة، يمكن أن نستدل منها على أن عنترة قد عاصر أيام داحس والغبراء كلها، ويرجح بعض الباحثين أن يكون عنترة قد شهد بدء حروب داحس وسِنُّه قريبة من الثلاثين، لأنه كان من أبطالها منذ البدء، والبطولة والشهرة تتطلب الأناة والزمن الطويل، "وإذا كان من السائد لدى المؤرخين أن حرب داحس قد انتهت قبل الإسلام بقليل، أي قرابة سنة 600م، وكانت هذه الحروب قد استغرقت أربعين سنة، فإننا نستطيع أن نسقط من سنة 600 أربعين سنة فترة هذه الحروب التي عاصرها عنترة، ثم نسقط بعد ذلك ثلاثين سنة، وهي المدة التي نقدِّر أنها أمضاها من عمره قبل أن يشترك في هذه الحروب، فنخرج بنتيجة تجعل ولادة عنترة سنة 530م تقريباً"[2].

(3) نشأته:

من أهم السمات التي ميزت نشأة عنترة أنه كان عبداً، وكما تذكر الروايات وكما أشرنا سابقاً فإنه ولد لأمة حبشية اسمها زبيبة، و قد قضى النظام القبلي عند العرب على شاعرنا بالعبودية لأنه ولد لأمة، حتى رفعت عنه تلك العبودية باعتراف والده به، ففي ظلال العبودية وأَسْرِها كانت نشأة عنترة الأولى، وكان حاله كحال غيره من العبيد الذين لا شغل لهم سوى الخدمة ورعي الماشية، وهذا ما أظهره عنترة نفسه عندما أجاب والده بقوله: "العبد لا يحسن الكر، إنما يحسن الحلاب والصر"، وهو في ذلك يعيد مقولة والده فيه، معبراً عن ضيقه وتبرمه وسخطه على هذا الواقع.

ويتحدث السيوطي عن أَوَّلِيّة عنترة ونشأته فيقول: "وكان من حديث عنترة أن أمه كانت حبشية تدعى زبيبة، فوقع عليها أبوه فأتت به، فقال لأولاده: إن هذا الغلام ولدي، قالوا: كذبت، أنت شيخ قد خرفت تدَّعي أولاد

[1] ديوان عنترة،311، برواية: "فليتَهما لم يَجريا نِصف غَلْوةٍ" في البيت الثاني. الكامل: ابن الأثير، 449/1 وما بعدها. الفَرَسان: داحس والغبراء، وكانا سبب حرب غطفان، الغَلْوة: الطَّلَقُ، أي الشَّوْط، يُقال: عَدا الفرس طَلَقاً أو طَلَقَيْن، أي شوطاً أو شوطين، وهي أيضاً المراهَنة في السباق مقدارَ مُضِيِّ السهم عند الرمي، الرِّهان: المراهنة في السباق.

[2] ديوان عنترة، 30.

الناس، فلما شبَّ قالوا له: اذهب فارعَ الإبل والغنم، واحلب وصر، فانطلق يرعى وباع منها ذَوْداً، واشترى بثمنه سيفاً ورمحاً وترساً ودرعاً ومغفراً ودفنها في الرمل، وكان له مُهر يسقيه ألبان الإبل"[1]. وبالنظر إلى مجمل ما ورد في هذه الرواية يمكن أن نلحظ حرص عنترة على تعلم الفروسية وفنون القتال منذ صغره، وأن هذه النزعة وتلك النشأة هي التي هيَّأته للمشاركة في الحروب، ومقاتلة الأبطال وحماية الديار والذمار في فترات لاحقة، فقد خَبرَ فنون القتال، وتمرّس على ضروبه. ورغم أن عنترة قد أمضى شطراً من حياته تحت نِير العبودية، واكتوى بعذابها ومهانتها ردحا من الزمن، إلا أنها لم تَحُل دون تململ نفسه الأبية ونزوعها نحو التحرر، متخذاً من بطولته وشجاعته الفذة في مقارعة خصوم قبيلته سبيلاً لنيل الحرية المنشودة، فنراه يشارك في حروب القبيلة، ويذود عن حياضها، بل ويتحدى سادة عبس في أكثر من موقف، وكأنه قد شعر بأن أفعاله وبطولاته أمور لا ترتبط بالنشأة قدر ارتباطها بالتكوين الذي جبلت عليه نفسه، من رفعة وسمو وعزة نفس.

ويمكن أن نستنتج من خلال شاعرية عنترة الفذة وقدرته على قرض الشعر وإنشاده في مواقف عديدة، أنه قد سمع الشعر منذ نعومة أظفاره، وأُعجب به، وتذوقه، وحمل نفسه على منواله، فأنشد المقطَّعات الشعرية في حداثة سنه، ثم المطوَّلات بعد أن خبر الشعر، وخاض المعارك، وانبرى لمنازلة الأقران، ومقارعة الخصوم، فجرت قريحته بالشعر، بقدر جريانه في ميادين المعارك والبطولات، وقد اتخذ عنترة من الخلق الكريم، والبطولة الفذة، سبيلاً للوصول إلى حريته؛ فنراه في شعره يتغنى بفضائل الأخلاق وكريم الخصال، ويبرز شجاعته وبطولته، وكأنه يقدم الدليل لقبيلته وأهله ليعتقوه من عبوديته ويعترفوا ببنوته؛ ومن خلال ذلك يتبين لنا كيف أن عوامل العبودية، والبطولة، والحب العذري شكَّلت الضفائر الموضوعية التي انجدلت فيها ومنها نشأة عنترة النفسية والشعرية، حتى حقق من علو الذكر ورفعة الشأن ما كان يصبو إليه.

وقد نجح عنترة في الحصول على الحرية التي سعى لها طويلاً، وذلك عندما دافع عن قبيلته أمام خصومها، إذ استطاع مقايضة بطولته بحريته، كما يبدو من حواره مع أبيه عندما طلب منه الكر فأجابه بقوله: العبد لا يحسن الكر، إنما يحسن الحِلاب والصَرَّ، فقال له أبوه: كُرَّ وأنتَ حُرّ؛ فهو هنا ينتزع حريته انتزاعاً في موقف بطولي هيأ له تحقيق أسمى غاياته وأعظم أمنياته؛ فطارت شهرة عنترة بعد ذلك في الآفاق، وأصبح الفارس المغوار، والبطل الشجاع، الذي تسير فيه الأقوال، وتُضرب بشجاعته الأمثال، وكانت حروب داحس والغبراء الميدان الفسيح الذي ظهرت فيه فروسية عنترة وشجاعته وأخباره، فهو يدافع ببطولاته تلك عن وجوده هو ووجود قبيلته. والتعمق في شخصية عنترة الفارس يكشف لنا عن مناحٍ متعددة للفروسية عنده، فرَفد الناس عند الحاجة، وإطعامهم في الشتاء، والنجدة في الغارات، والمبادرة فيها، والفصل بين الناس، وحضور المعارك، والوفاء بالمغنم، والعفة عند

---

[1] شرح شواهد المغني: السيوطي، ت: محمد محمود الشنقيطي، المطبعة البهية بمصر، دون ط، دون تا، 164.

السؤال، والجود بما ملكت اليد، والشعر، وعزة النفس، وصيانة الجار، وغيرها من الخصال والشمائل، كل أؤلئك من عناصر الفارس النبيل، وكذا كان عنترة ، وبذلك خص نفسه[1].

(4) وفاته:

وكما اختُلف في بداية حياة عنترة واسم والده ونسبه والعديد من أخباره، كذلك اختلف في نهاية حياته في عدة روايات، حاصلها أنه قتل في غارة له على بني نبهان من طيء، فاطَّرد لهم طريدة وهو شيخ كبير، وكان وِزر بن جابر النبهاني في فتوة، فرماه وقال خذها وأنا ابن سلمى، فقطع مطاه، فتحامل بالرمِيَّة حتى أتى أهله، قال ابن الكلبي: "وكان الذي قتله يلقب بالأسد الرهيص"، على خلاف في اسم قاتله[2]، إذ منهم من جعل الأسد الرهيص هو جابر بن عمرو[3]. وهذا يشير إلى أن شاعرنا لم يمت على فراشه، بل مات وهو في مقام الحرب والنزال، على نحو ما أمضى حياته فيه؛ أما الفترة التي قتل فيها عنترة، فعطفاً على ما أوردناه في تقدير فترة مولده، وأنه اشترك في حروب داحس والغبراء منذ بدايتها، وهي أربعون سنة، وقد بلغ من عمره قبلها ثلاثين، فهذه سبعون، وإذا قدرنا أنه قد عاش بعدها عشر سنوات فهذه ثمانون سنة، و هي تتلاءم مع ما نقلته لنا النصوص من أنه أصبح رجلاً كبيراً لا يقوى على القتال، وعليه فيمكن أن يكون عنترة قتل قرابة سنة 608م، أي قبل الإسلام بقليل[4].

(5) مصادر شعر عنترة: و[5]رد شعر عنترة في الكثير من الكتب والمصادر، وأهمها ما يلي:

(1) **المصادر الشعرية:** جاء شعر عنترة موزعاً في مصادر شعرية عديدة في المكتبة العربية، منها المطبوع، ومنها ما لا يزال مخطوطاً، ومنها مشروح، أو معلق عليه، ومنها ما هو متن فحسب، ومن تلك المصادر وشروحها: (ديوان الشعراء الستة) للأعلم الشنتمري، و(العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين) الصادر بعناية وليم بن الورد، و(منية النفس في أشعار عنترة عبس) الصادر بعناية إبكاريوس، إسكندر بن يعقوب الأرمني.

---

(1) ينظر: ديوان عنترة، 43.

(2) ينظر: ديوان عنترة، 49 ـ 52، الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، 173/8، 174، خزانة الأدب: البغدادي، 337/4،.

(3) ينظر: ديوان عنترة، 51.

(4) المصدر السابق، 52، بتصرف.

(5) المصدر السابق، الصفحة نفسها، بتصرف.

(2) **كتب الأدب**: وقد تضمنت كتب الأدب أشعاراً كثيرة لعنترة، تنوعت في طولها بين البيت والبيتين، وما هو أطول من ذلك من المقطوعات الشعرية، ككتاب (**الشعر والشعراء**) لابن قتيبة، و(**طبقات الشعراء**) لابن سلام، ومن أهم الكتب التي اختارت من شعر عنترة كتب المعلقات وشروحها، لما حفلت به من رواية، ومعرفة لغوية، مثل شرح ابن الأنباري المسمى (**شرح القصائد السبع الطوال**)، وشرح الخطيب التبريزي المعروف بـ(**شرح القصائد العشر**)، و(**شرح ابن النحاس**)، و(**شرح الزوزني**)، وتُعد هذه الكتب من المصادر المهمة التي اعتمدها الباحث؛ لما حوته من شروح وإيضاحات لغوية قيمة تخدم موضوع البحث، ومن الكتب التي اختارت من شعر عنترة بتوسع كتاب (**الأغاني**) لأبي الفرج الأصفهاني، وكتب الحماسات مثل(**حماسة أبي تمام**)، و(**حماسة البحتري**) وغيرهما، و(**منتهى الطلب من أشعار العرب**) لمحمد بن المبارك بن محمد بن ميمون، و(**لباب الآداب**) لأسامة بن منقذ، و(**العقد الفريد**) لابن عبد ربه، و(**عيار الشعر**) لابن طباطبا، وغيرها من الكتب الأدبية.

(3) **كتب اللغة و النحو**: فهذه الكتب وإن لم تكن كتب أدب وشعر؛ فإنها اشتملت على كثير من شواهد الشعر، وهو ما يجعل بعض الباحثين ينظر إليها على أنها مصادر أولية للشعر أيضا، وإن كانت لا تخلو من خلاف أو شك في نسبة أبيات لأكثر من شاعر؛ وهناك من النحاة واللغويين من عُرف بسعة الاطلاع والمعرفة، والعناية بفن الرواية، و التدقيق وحسن التثبت؛ مما يعني أهمية ما أوردوه من شواهد شعرية؛ بل إن ارتباط الشعر بمواضع الاستشهاد اللغوي لتكسبه مزيد قوة وثقة، ومن أهم تلك الكتب التي أوردت شيئاً من شعر عنترة (**المعاني الكبير**) لابن قتيبة، و(**خزانة الأدب**) للبغدادي، والمعاجم اللغوية ككتاب(**المخصص**) لابن سيده، و(**تاج العروس**) للزبيدي، و(**مقاييس اللغة**) لابن فارس، و(**لسان العرب**) لابن منظور، وغيرها من المعاجم. ومن تلك الكتب أيضاً (**الكامل**) للمبرد الذي جمع فيه بين الأدب واللغة، وكتب المعاجم الجغرافية التي حفظت كثيراً من أشعار العربية، ككتاب (**معجم ما استُعجِم**) للبكري، و(**معجم البلدان**) لياقوت الحموي، وكذا معاجم فقه اللغة ككتاب (**الاشتقاق**) لابن دريد، و(**مقاييس اللغة**) لابن فارس، وغيرها، ومن كتب اللغة و النحو أيضاً (**شرح شواهد المغني**) للسيوطي، و(**المقاصد النحوية**) للعيني، وغيرها، إضافة إلى كتب الأخبار والتاريخ مثل: (**الفاخر**) للمفضل بن سلمة، و(**الأمثال**) للضبي، و(**مجمع الأمثال**) للميداني، و(**الكامل**) لابن الأثير؛ ويرى محمد مولوي في تحقيقه لديوان عنترة أن الديوان الذي رواه الأعلم الشنتمري (ت476هـ) عن الأصمعي هو المصدر الأول في الأهمية؛ إذ حوى أغلب النصوص الواردة في الكتب الأخرى.

ويظهر أن كثرة وتنوع المصادر والكتب التي نقلت شعر عنترة، واستشهدت به في اللغة والنحو والأدب والأخبار والحماسة، تدل على القيمة التاريخية واللغوية لشعر عنترة، باعتباره من شعراء عصر الاحتجاج اللغوي، وأحد شعراء المعلقات، وكما كان جديراً برواية شعره ونقله والاستشهاد به، فقد كان حرياً أيضاً بأن يُدرس ويُحلل في مجالات لغوية ونحوية وأدبية شتى، ولعل بحثي هذا يسير في هذا الاتجاه.

(6) بواعث شعره(1):

من المعلوم أن الأدب ترجمة لحياة الأديب، وانعكاس لواقعه، وتصوير لحياته النفسية والاجتماعية، فوراء كل نص شعري يكمن تاريخ وبواعث ومؤثرات هي التي تدفعه إلى قول الشعر، فيخرج على لسان قائله محملاً بجماليات الشكل، وأسرار المضمون، موجَّهاً إلى المتلقين الذين يتأثرون به على اختلافهم؛ وشاعرنا عنترة أثرت فيه عوامل عدة، ودفعته بواعث متداخلة لإنشاد الشعر على نحو ما عُرف به من سمات فنية وخصائص شعرية أهَّلته ليكون أحد شعراء المعلقات المشهورة في أدبنا العربي؛ وقد تأثر عنترة بأربعة مؤثرات تجلت في سيرته وانعكست في شعره، وهي: العامل الجغرافي، وعامل القبيلة، وعامل العبودية، وعامل العاطفة.

فقبيلة عبس عاشت بجوار مناهل المياه والغدران، وتنقلت من مكان لآخر في أرجاء الجزيرة العربية، التي تميزت بطابعها الصحراوي، وما اشتمل عليه من مكونات بيئية طبيعية، وكل ذلك انعكس في نفس الشاعر، في علاقة متبادلة تصور ارتباط الإنسان بالمكان، حيث يتشكل واقعه، وتتكون ذكرياته، حتى نراها في شعره في صور لفظية شعرية رائقة؛ إذ تَغَنَّى في شعره بمظاهر الطبيعة، وذكر الأماكن التي مثلت محطات مؤثرة في حياته؛ وقد كان انتماء شاعرنا إلى قبيلة عبس، التي عاش في كنفها، يخدمها أولاً، ثم يدافع عنها؛ وإن كان انتماؤه إلى هذه القبيلة مَشُوباً بِغُصَّة العبودية التي كدرت شطراً من حياته؛ وبرغم ذلك لم ينزع يده منها، ولم يخرج عليها، بل ظل وفياً لها في عبوديته، محامياً عنها في حريته، فقد صبر على ذل العبودية حيناً، حتى واتته الفرصة ليتخذ من بطولته وشجاعته النادرة سبيلاً لنيل حريته، فكان له ما أراد، إذ تحرر ونال اعتراف أبيه به، واحتلَّ مركز الفارس المدافع عن قبيلته التي نافح عنها وكافح من أجلها.

وقد تأثرت نفس عنترة الأَبِيَّة بمرحلة العبودية التي عاشها فترة من الزمن، حتى جاء شعره يعكس حالة السخط والرفض لحالة الاستعباد تلك، فنراه يفتخر بشجاعته وبطولاته ومكارم أخلاقه، وأنها الأوصاف الحقيقية التي تمثله وتصور نفسه؛ وتعد نشأة عنترة في أَسْرِ الرِّقِّ والعبودية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين نفسيته وبناء شخصيته، وكانت الثورة عليها من أهم موضوعات شعره، فكثير من شعره يعد ردة فعل معاكسة لعبوديته، ويمكن

(1) ينظر: ديوان عنترة، 65 ـ 70، بتصرف.

أن نصف العبودية في شعر عنترة بأنها القوة الدافعة والمحرك القوي الذي أخذه نحو ميادين البطولات والشعر، حتى ليمكننا القول إن عنترة لو نشأ حراً لافتقدنا كثيراً من ملامح الروح الشعرية التي ميزت شعره، فهي بمثابة عقدة النقص التي سعى عنترة جاهداً لتجاوزها.

وجاءت عاطفة الحب الصادقة الدافقة لتكون باعثاً مهماً من بواعث شعر عنترة، فقد اقترنت نزعة الحب والعاطفة بنزعة الحرية في نفسه، فالحب والحبيبة مكمل ضروري لشخصية عنترة الإنسان ووجوده، فإذا كانت الحرية تمثل وجوده كإنسان، فإن الحب يؤكد ذلك الوجود ويثبته ، وقد مثلت ابنة عمه عبلة المعشوقة التي طالما حَلَم بها، فلم يصل لحبها وهو في أسر العبودية، ولكنه بعد أن نال حريته أصبح أهلاً لهذا الحب جديراً به، وقد اتخذ عنترة من بطولاته وصفاته الحميدة وسيلة للفت نظر عبلة، فهو وإن لم يمتلك مقومات الجمال الشكلي، فقد امتلك مقومات الجمال المعنوي، لذلك نراه يجعل من شعره سجلاً للتغني ببطولاته وشمائله محاولاً الفوز بحب عبلة وقلبها. وإلى هذه العوامل الأربعة المؤثرة في شعر عنترة، يمكن أن توجد عوامل أخرى ارتبطت بمناسبات وحوادث معينة في حياته، كالخصومات التي كان يجدها من أقرانه، وغيرها.

(7) موضوعات شعره[1]: لعنترة مكانة فريدة بين شعراء العربية، حتى غدا من شعراء المعلقات، وذاع شعره وسرى في كتب الأدب وعلى ألسنة الرواة، مما يدفع الباحث إلى الوقوف على موضوعات شعره، للتعرف على الخصائص الفنية والموضوعية وطرائق التعبير التي تميز بها عن شعراء آخرين. ومن أبرز موضوعات شعره ما يلي:

(أ) **البطولات الحربية ووصف المعارك والأسلحة**: فقد اشتهرت شخصية عنترة في الذاكرة العربية والمرويات والأخبار التاريخية بالشجاعة والبطولة النادرة، حتى أصبحت حديث الرجال ومضرب الأمثال، وارتسمت في الذهن صورة نموذجية للبطولة والشجاعة والإقدام في ساحات المعارك، وارتبطت هذه الصورة بشخصية عنترة بن شداد العبسي، وحقا كان شعره كذلك[2]، فقد تغنى بشجاعته وبطولته، وافتخر بأدوات الحرب وعدتها، يقول:

ـ ومُّدجَّجٍ كَرِهَ الكُماةُ نِزالَـــهُ لا مُمْعِنٍ هربـاً ولا مستسلـمِ
جادتْ يدايَ لهُ بعاجلِ طعنةٍ بمُثَقَّفٍ صَدْقِ الكُـعوبِ مُقَوَّمِ
وتركتُهُ جَزَرَ السِّباعِ ينُشْنَـهُ ما بينَ قُلَّةِ رأسِـه و المِعصَـمِ[3]

وهو في ذلك يربط بين البطولة والحب ، فهو مقاتل شجاع يذيق أعداءه الموت ولا يهابه.

---

[1] ديوان عنترة، 71، بتصرف.

[2] قال النقاد القدامى: "ذهب عنترة بعامة ذكر الحرب"، ونسبه صاحب الخزانة إلى الأصمعي، 247/1.

[3] ديوان عنترة، 209، 210. المدَجَّجُ: التامُّ السلاح، الكُماةُ: جمع كامٍ أو كَمِيّ وهو: الشجاع المتَكَمِّي (المستخفي) في سلاحه، المثَقَّفُ: الرمح المقَوَّمُ بالثِّقاف، الصَّدْقُ: الصلب أو المستقيم، الكُعُوب: كُعُوب الرمح النواشِزُ في أطراف الأنابيب، تركتهَ جزرَ السِّباع: أي لحماً للسباع، يَنُشْنَه: يتناولنه ويأكلن منه، قُلَّةُ رأسه: أعلاه، المِعْصَم: موضع السوار من الذراع.

(ب) **البطولة النفسية و المُثُل الخلقية الكريمة**: فكما اتصف عنترة بصفات الشجاعة والقوة والبطولة، فقد اتصف بما يكمل صورته البطولية الحقيقية من مقومات نفسية وخُلُقية، فكان الحديث عن خصاله وشمائله الحميدة من أوسع موضوعات شعره، فهو يتخلق بأخلاق الفرسان النبلاء من صبر ونجدة وكرم وعفة ورقة وقسوة، ومما يقوله في ذلك:

ـ فَـــإذا شَرِبْتُ فإنَّني مُسْتَهْــلِكٌ   مَالي، وعِرْضِي وافرٌ لم يُكْلَــمِ
وإذا صَحْوتُ فَمَا أُقصِّرُ عَنْ نَدَىً   وَكَمَا عَلِمْتِ سَمَاحَتِي وتَكَرُّمــي
فَإذا ظُلمتُ فَإنَّ ظُلْميَ بَاسِـــلٌ   مُرٌّ مذاقتُــهُ كَطَعْــمِ العَلْقَـــمِ[(1)]

(ج) **وصف الأطلال والديار**: سار عنترة في مطالع بعض قصائده، وأبرزها معلقته المشهورة، على منوال الشعراء الجاهليين، من ذكر الأطلال والوقوف عليها، وذكر الرحيل، والبكاء على الأحبة الذين رحلوا، وهو في ذلك يسير على ما يشبه التقليد الشعري الذي سار عليه شعراء عصره، بما يعكس ارتباطهم بالمكان وعناصره وبمن سكن المكان من الأحبة، يقول عنترة:

ـ هَلْ غَــادرَ الشعــراءُ مِنْ مُتَــرَدَّمِ   أَمْ هَــلْ عَرَفْتَ الــدارَ بَعْـد تَوهُّمِ
أَعْياكَ رَسْــمُ الدَّارِ لمَ يَتكلـــَّـم   حَتى تَكلَّـــمَ كالأَصَمِّ الأَعْـجَـمِ
وَلَقَـدْ حَبَسْتُ بِهـا طَويلاً نَــاقتي   أَشكُو إلى سُفْـعٍ رَواكِــدَ جُثَّـمِ[(2)]

(د) **الغزل**: اشتهر عنترة بعلاقته العاطفية بابنة عمه عبلة، وجاء شعره مصوراً هذه العلاقة، معبراً عن الحب العذري الذي انشغل به قلبه، وقد تاق إلى قلب عبلة توقه إلى حريته، وهو يدعوها لتعرف بطولاته؛ وغزله بها غزل عفيف بعيد عن الفحش، ومن غزله بها قوله:

ـ دارٌ لآنســـةٍ غَضيضٍ طَرْفُهـــــا   طَوْعِ العِنـــاقِ لَذيــــذةِ المتبَسَّـمِ[(3)]

(هـ) **التغني بالطبيعة وجمالها**: يبدو أن الحديث عن الطبيعة في شعر عنترة ليس مقصوداً لذاته، وإنما هو يأتي لبيان فكرة أخرى، وقد جعل النقاد عنترة صاحب التشبيه العقيم (أي النادر) في بيتين من عدة أبيات وصف بها الطبيعة، وهما قوله:

ـ فَتَرى الذُّبابَ بِهــا يُغَنِّي وَحْــدَه   هَزِجــاً كَفِعـلِ الشَّــاربِ المتُرَنِّـــمِ

(1) ديوان عنترة، 205 ـ 207.
(2) المصدر السابق، 182 ـ 183. حبست: أوقفت، سُفْع: التي يكون لونها أسود يضرب إلى حُمرة، رواكِدُ: مقيمة وأرادَ بها الأَثافِيَّ، جُثَّم: مُقيمة لاصقة بالأرض.
(3) المصدر السابق، 184. الآنسة: ذات الأُنس، أو هي الظَّبية إذا آنست شخصاً أي أبصرته مَدَّت عنقها واشرأبَّت نحوه فبدت محاسنها، غَضيضٌ طَرفُها: فاترٌ نَظرُها، طَوْعُ العِناق: لطيفة عند المعانقة مُتَأَنِّية، لذيذة المتبسَّم: لذيذة طعم الفم، والمتبسَّم موضع التبسُّم

غَرِداً يَسُنُّ ذِراعَــهُ بِــذِراعِــــــهِ   فِعلَ المِكِبِّ على الزِّنــادِ الأَجْـــذَمِ[1]

وقد تعددت الجوانب التي طرقها عنترة في وصف الطبيعة، فهو حيناً يصف جمال الطبيعة بنباتها وأمطارها، وتارة يصف الحيوانات التي تحفل بها الطبيعة.

(و) **الحكمة**: حديث عنترة عن الحكمة بصورتها المباشرة يُعَد محدوداً، إذ لم يتجاوز الإشارة إلى حقائق معلومة ظاهرة لكل إنسان، فحكمته تدور حول الموت وأنه نهاية كل إنسان وخاتمة كل مطاف:

ـ وعَـرفتُ أنَّ مَنيَّتي إنْ تَأْتِــــــني   لا يُنْجِني مِنها الفِرارُ الأَسْـــــــرَعُ[2]

ـ تَعالَوا إلى مــا تَعلمونَ فإنَّــــــني   أَرى الدَّهرَ لا يُنجي مِنَ الموتِ ناجِيَا[3]

ويمكن القول إن هذه حكمة مباشرة لا تمثل إضافة ذات قيمة إذا قارناها بما ورد لدى شعراء آخرين عرفوا بشعر الحكمة كزهير بن أبي سلمى؛ غير أن شخصية عنترة البطولية، وسماته الأخلاقية، وسيرته التي نضح بها شعره وهو يقاوم ذل العبودية بأمل الحرية، كل ذلك يجعلنا ننظر إلى شعر عنترة من حيث ارتباطه بحياته ونفسيته وتجربته على أنه حكمة كبرى.

(8) **الخصائص الموضوعية والفنية لشعره**: يمكن مما سبق أن نقف عند بعض السمات الموضوعية والفنية التي اتصف بها شعر عنترة، وهي:

(أ) ـ **ذاتيته**: تظهر هذه الذاتية من خلال ظاهرتين بارزتين في شعره، الأولى: اعتزازه بنفسه وبطولته وشجاعته الفردية في ساحة المعركة، والثانية: اعتزازه بقبيلته التي ينتمي إليها، وبيان مفاخرها ومفاخر فرسانها، والأُولى هي الأكثر بروزاً في شعره، يقول:

ـ وَلَقَــد شَفَى نَفْسي وأَبَرأَ سُقْمَها   قِيلُ الفَــوارسِ ويكَ عنترَ أَقـــدِمِ

يَدعُــونَ عنترَ والرِّمـاحُ كَأَنَّهـــــا   أَشْطَانُ بِئْرٍ في لَبــانِ الأَدْهَـــــمِ[4]

---

[1] ديوان عنترة، 197 ـ 198. المترنِّم: المترنم بالغناء الذي يمدُّ صوته ويرجعه، الهَزِج: المتتابع الصوت، الغَرِد: الذي يمد في صوته ويُطرِب، يسن ذراعه بذراعه: يحك إحدى ذراعيه بالأخرى، المكِب على الزناد:الذي يُري الزِّناد فهو يمد دراعيه، الأَجْذَمُ: نعتُ للمكب أي أنه مقطوع الكفين.

[2] المصدر السابق، 264. المنِيَّة: الموت.

[3] المصدر السابق، 227.

[4] المصدر السابق، 216 ـ 217. الأَشطان: الحِبال، شبَّه الرماح بها في طولها واستقامتها، اللَّبان: الصَّدر، الأدهم: فرس عنترة.

(**ب) واقعيته**: تعد الواقعية من أبرز الخصائص الفنية في شعر عنترة، فهو يُعنى بتصوير حياته القاسية التي عانى فيها من ذل العبودية، ثم يصور لنا سعيه لنيل حريته، وهو يصف نفسه كما هي، ويظهر مشاعره كما يحسها، ويصور لنا المعارك والحروب بتفاصيلها، على نحو يجعلك تحس الحدث وتعيشه، ويشير إلى الحياة الدينية عند العرب، وهو يعتني بذكر التفاصيل والدقائق، فإذا تحدث عن شيء ذكر أجزاءه وأقسامه، وإذا تحدث عن موقعة وصفها وذكر زمانها ومكانها، وإذا تحدث عن فعل ذكر حصوله والحال التي حصل عليها، ونراه يهتم بتحديد الزمان، والتفصيل اللوني والعددي للأشياء:

ـ كأنَّ السَّرايا بَينَ قَوٍّ وقـــــــارةٍ	عَصائبُ طَيْرٍ ينَتحِينَ لمشـــرَبِ[1]
ـ وصَحابةٍ شُمِّ الأُنوفِ بَعثْتُهُـــمْ	ليلاً وقد مال الكَرى بِطُلاهـــا
وسَريتُ في وَعَثِ الظَّـلامِ أقودُهُمْ	حتى رأيتُ الشَّمسَ زال ضُحاهـا
حتى رأيتُ الخيلَ بعـد سَوادِهـــا	حُمْرَ الجُلودِ خُضِبْنَ مِنْ جَرحاهـا[2]
ـ فيها اثنتانِ وأربعونَ حَلوبــــــةً	سُوداً كخافيةِ الغُرابِ الأَسْحَـــمِ[3]

(ج) **روح الحكاية و جمال التصوير**: اشتغل عنترة برواية أحداث بطولاته، ومعاركه، ومواقف شجاعته، في نمط يشبه القصة، ولكنها في قالب شعري، فأحداث المعارك و شخصياتها وتداعياتها تبدو كقصص شعرية متلاحقة في شعره، تحسها حيثما وجد وصف أو تصوير، وعادة يكون هو بطل هذه القصص، فهو صانع الحدث وراويه، وقد عرف عنترة بين النقاد بجمال التصوير والتشبيه، فهو يبث الحياة والحركة في الحيوان، و يعتني بتفاصيل الصورة، موظفاً الأبحر الشعرية المختلفة التي تتناسب مع الغرض الذي رمى إليه:

ـ فازورَّ مِنْ وَقْعِ القَنـا بِلَبانِـــــهِ	وَشَكا إليَّ بِعَبْرةٍ وتَحَمْحُـــــــمِ
لَوْ كـانَ يَدري ما المحاورةُ اشتَكَـى	أو كان يَدري ما جوابُ تَكَلُّمي[4]

(د) **الوَحدة الموضوعية**: سار عنترة في شعره على ما اعتاد عليه شعراء الجاهلية الآخرون، فجاءت قصائده وعلى رأسها المعلقة، خليطاً من موضوعات متعددة، فتناول فيها الوقوف على الأطلال ومساءلتها، وذِكْرَ الرحيل

---

[1] ديوان عنترة، 278. قَوٌّ وقارةٌ: موضِعان، عَصائِبُ طَيْر: جماعات طير، يَنْتَحِينَ: يعتمدن ويقصدن قصده.

[2] المصدر السابق، 305 ـ 307. شُمُّ الأُنُوف: أَعِزَّةٌ لا يحتملون ضَيْمًا، الكَرَى: النَّوْم، طُلَاهَا: الطُّلى جمع طَلِيَّة، وهي صفحة العنق، وَعَثُ الظَّلام: أي رَكِبْتُ الوَعْرَ وتعسَّفْتُ في الظلام، خُضِبْنَ مِن جرحاها: أي تَلطَّخْن بدماء الجرحى.

[3] المصدر السابق، 193. حَلُوبَةً: أي الناقة التي تُحْلَب، وذكر العدد كناية عن الكثرة، خافِية الغراب: أواخر الرِّيش من الجناح مما يلي الظَّهْر، الأَسْحَم: الأَسْوَد.

[4] المصدر السابق، 217 ـ 218.

عن الديار، ووَصْفَ عبلة، والاستطرادَ في وصف الطبيعة، ووصف الخيل والناقة، ثم الرجوع للحديث عن عبلة، ووصف أخلاقه الشخصية، ووصف بطولاته في الحروب.

(هـ) **خصائصه اللغوية**: من المعلوم لدى النقاد ودارسي الأعمال الأدبية أن لكل أديب لغته الخاصة، على مستوى المفردة والجملة والتركيب والأسلوب، وهي إلى ذلك يمكن أن تمتاز بخصائص معينة بحيث تكون سمة مميزة لصاحبها، وأُولى تلك الخصائص اللغوية التي نجدها عند عنترة استعماله المفردات السهلة المألوفة غالباً، وقد يعمد إلى المفردات الغريبة أحياناً، وذلك في الأوصاف التي يضفيها على الخيل والنوق وما ارتبط بالصحراء، ولا يكاد القارئ يحس صعوبة كبيرة في مفردات شعره، ويمكن إرجاع هذه السهولة في الألفاظ إلى عدة أسباب منها بساطة نشأة الشاعر، وواقعيته، ورغبته في إبراز موضوعاته وأغراضه الشعرية في لغة واضحة، كما نجد لديه غنى في الثروة اللغوية، خاصة في سياقات الوصف والتصوير التي تتطلب مفردات كثيرة تعبر بدقة عن الموصوف، وهو إلى ذلك يعنى بالتكرار في ألفاظه وجمله وتراكيبه في بعض المواضع من شعره، بحيث يستخدم أوصافاً معينة، كوصف الخيل بأنه "نَهْد مراكِلُه"[1]، أو أنماطاً تعبيرية محددة كقوله: "ولقد خَشِيتُ"، وغيرها؛ وقد ترجع هذه الخصيصة لتوارد الأفكار بين الشعراء، أو تُفَسَّر على أن لكل شاعر لغته الخاصة التي يستدعيها للتعبير عما يريد، فيتخذ لذلك أنماطاً تعبيرية محددة.

إن الخصائص الشعرية اللغوية في شعر عنترة ذات صلة مباشرة بموضوع هذا البحث، الذي يتناول سمةً أخرى تمثل ظاهرة لغوية في شعره، وهي استعمالاته اللغوية التي لم تجرِ على المطَّرد في قواعد اللغة، وفق ما استقرَّ على أيدي النحاة، ومن ذلك صرف الممنوع من الصرف، وإطالة الحركات القصيرة، وقصر الممدود، وتسهيل المهموز، وغيرها من الاستعمالات التي قد تكون من قبيل الضرورة الشعرية، أو القليل، أو النادر ، أو تكون من لهجات قبائل عربية معينة؛ وأياً ما كان الأمر، فإن هذا البحث يسعى إلى تتبع واستقصاء ما ورد من تلك الظواهر في شعر عنترة وجعله تحت وصف (غير المطَّرد) من استعمالاته اللغوية في شعره.

وبعد أن أنهيت الحديث عن حياة عنترة وسيرته وشعره، أنتقل إلى الحديث عن مصطلحات الدراسة، وهي (المطَّرد وغير المطَّرد)، و(اللهجات العربية)، و(الضرورة الشعرية)، و(الشاذ والقليل والنادر).

---

[1] النَّهدُ: الواسع، والمراكِلُ: جمع مَرْكَل، ومَرْكَل الدَّابَّة: حيث يركلها الفارس برجله إذا حركها للركض، وهما مَرْكَلانِ، والمعنى: أن هذا الخيل واسع الجوف، عظيم المراكل. الصحاح: الجوهري، "ركل".

المبحث الثاني:

مصطلحات الدراسة

(1)

المطرد وغير المطرد

ـ الاطِّراد لغةً واصطلاحاً:

يرد الاطِّراد عادة مقابِلاً لمفهوم الشُّذُوذ، وقد ذكره ابن جني عندما قسم الكلام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام، فالاطراد يعني الضَّمَّ، والشذوذ يعني الانفراد، يقول الجوهري: طردتُّ الإبلَ طَرْداً وطَرَداً، أي ضممتُها من نواحيها[1]. ونلمح معنى التتابع والاستمرار في عدد من مشتقات هذا الجذر اللغوي، فالطَّرِيدةُ: ما طَرَدتَّ من صيدٍ وغيره، ومُطارَدة الأَقران في الحرب: حملُ بعضهم على بعض، واطَّرَدَ الشيءُ: تَبعَ بعضُه بعضاً وجَرى، تقول: اطَّرَدَ الأمرُ، إذا استقام، والأنهار تَطَّرِدُ: أي تَجْري[2]. وأَمْرٌ مُطَّرِدٌ: مستقيمٌ على جِهَته، وفلانٌ يمشي مَشْياً طِراداً، أي مستقيماً، واطَّرَدَ الكلامُ: تَتابعَ، والماءُ: تَتابعَ سَيَلانُه، وبَعِيرٌ مُطَّرِدٌ: وهو المتتابعُ في سيره ولا يَكبو، والرِّيحُ تَطْرُدُ الحَصى، ورَمْلٌ مُتطارِدٌ: يَطْرُدُ بعضُه بَعضاً ويَتَتَبَّعُه[3].

وقد أشار ابن جني إلى مثل هذه المعاني المعجمية لهذ الجذر اللغوي فقال:" أصل مواضع (طَ رَ دَ) في كلامهم التتابع والاستمرار، وأما مواضع (شَ ذَ ذَ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد، هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطَّرِداً، وجعلوا ما فارقَ ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك شاذَّاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما"[4]. ومن ذلك يظهر أن الاستعمال اللغوي المطَّرِد هو الذي يأتي على وفق القاعدة النحوية واللغوية التي قرَّرها جمهور النحاة، ولا يخرقها أو يتخلَّفُ عنها، فالطَّرْدُ يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت[5].فإذا اطَّردتْ القاعدة أو النظرية فقد عَمَّتْ وخلتْ من الشذوذ، وإذا اطَّرد القياس فقد دار الحكم فيه مع الوصف وجوداً وعدما[6]. فالمطرد هو ما جاء وفق الشائع الذائع في بابه، ولم يخالف قياساً أو يخرق قاعدة.

---

[1] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م ، "طرد".

[2] المصدر السابق.

[3] القاموس المحيط: الفيروزآبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 8، 2005م، "طرد"، الكليات: الكَفَوي، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، 1998م، 576، تاج العروس من جواهر القاموس: الزَّبيدي، ت: عبد الستار فرج، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دون ط ، 1971م، "طرد".

[4] الخصائص: ابن جني، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، دون ط، دون تا ، 97.96/1.

[5] معجم التعريفات: الجرجاني، ت: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دون ط، دون تا، "طرد".

[6] معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م. "طرد"، ص1393 ـ 1394.

ـ الاطراد عند النحاة:

استعمل النحاة لفظ "المطَّرد" و" غير المطَّرِد" كثيراً في سياق الحديث عن الاستعمالات اللغوية التي لم تجرِ على القياس، فهو يطالعنا عند سيبويه في مواضع عديدة، منها قوله:"وذلك قول بعضهم: "إنَّ الفُكاهةَ لَمَقْوَدَةٌ إلى الأَذى"[1]، وهذا ليس بِمُطَّرِد"، وعقد باباً بعنوان: "هذا باب ما كان شاذّاً مما خَفَّفُوا على ألسنتهم وليس بِمُطَّرد"[2]؛ وهذا هو ابن السراج يعقد باباً بعنوان: "باب ما خَفَّفُوا على ألسنتهم وليس بِمُطَّرِد"[3]، ويتناول هذا المفهوم في مقابل مفهوم الشذوذ فيقول: "واعلم أنه ربما شَذَّ الشيءُ في بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطَّرَدَ في جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الذي يَشذُّ منه، فلا يَطَّرِدُ في نظائره، ولو اعتُرِضَ بالشاذِّ على القياس المطَّرِد لبَطَل أكثر الصناعات والعلوم"[4]؛ ونرى ابن جني يعقد باباً مستقلاً مفصَّلاً في ذلك بعنوان: "بابُ القول على الاطراد والشذوذ"[5]، وأبواباً أخرى يستعمل فيها مفهوم الاطراد وعدمه لوصف ما خرج عن القياس في بابه، فقد عقد أبواباً تناول فيها "الإلحاق غير المطَّرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال"[6]، و"اطّراد القلب عند الخليل فيما اجتمع فيه همزتان"[7]، و"المطَّرد وغيرُ المطَّرد في المقلوب والمغيَّر"[8]؛ وكذا من جاء بعدهم من النحاة كابن مالك الذي عقد باباً بعنوان: "باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه، وهو ما ضُمِّنَ من اسم وقت أو مكان معنى "في" باطِّراد"[9].

وقد وضع النحاة أصولا وقواعد تحكم الكلام وتضبطه، واتسمت هذه القواعد بأنها مطلقة مطردة في السماع والقياس، وما جاء مطرداً في السماع والقياس فهو الغاية التي سعى إليها النحاة، غير أن الاستعمالات اللغوية التي جاءت على ألسنة العرب من الشعراء وغيرهم، لم تكن دائماً تسير وفق ذلك الاطراد المنشود، فاللغة ظاهرة بشرية يحكمها المتكلمون بها أنفسهم[10]. فالمطرد من الاستعمال اللغوي هو ما جاء وفق القياس والسماع محتذياً قوانين النحو واللغة، وغير المطرد هو ما خرج عن ذلك.

وقواعد النحاة قسمان: متفَق عليه عند الجمهور، وهو ما بُني على شواهد لا يُشَكُّ في اطرادها، لتكرر ورودها في الاستعمالات اللغوية المختلفة، أي أنها وردت في القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف، أو في

---

(1) الكتاب: سيبويه، 350/4.

(2) المصدر السابق، 481/4.

(3) الأصول في النحو: ابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1996م، 432/3.

(4) المصدر السابق 56/1، 57.

(5) الخصائص: ابن جني، 96/1.

(6) المنصف شرح كتاب التصريف للمازني: ابن جني، ت: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، 1954م، 34/1.

(7) المصدر السابق، 52/2.

(8) المصدر السابق، 108/2.

(9) شرح التسهيل: ابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990م، 200/2.

(10) ينظر: الأصول: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، دون ط، 2000م ، 134.

كلام العرب شعراً ونثراً، كرفع الفاعل والمبتدأ والخبر؛ وما بُنِي على هذا المطرد ينقسم إلى قسمين: مطرد بحسب أصل الوضع وعدمه، فهناك قواعد أصول وأخرى فروع، فتأخر المفعول عن فعله يمثل أصلاً في الوضع، وهو مطرد، وقد يُخالف هذا الأصل بشواهد مطردة أيضا، بأن يقدم المفعول به لأغراض دلالية معينة؛ أما القسم الآخر من المطرد فهو ما اختُلِف فيه، وهو الذي شكل مظهراً واضحاً من مظاهر الخلاف النحوي، لسببين، الأول: اختلاف مفهوم المطرد عند النحاة أحياناً، فبعضهم يرى أن نمطاً لغويا معينا يطرد في كلام العرب، بينما يراه آخرون غير مطرد، والسبب الثاني: التشدد في التقعيد والقياس، فالبصريون لا يقيسون إلا على المطرد من الشواهد، بينما قد يكتفي الكوفيون بالشاهد والشاهدين للتقعيد والقياس، ويعد ذلك من أسباب الخلاف في بعض القواعد النحوية[1].

ويلاحظ أن تعدد الشواهد التي خرجت عن القاعدة النحوية واللغوية المطردة أدى إلى تعدد الأوجه في تحليلها وتفسيرها بحيث تكون منسجمة مع القاعدة، كما أن الخروج على المطرد من اللغة أخذ أنماطاً لغوية وتركيبية متعددة وذلك فيما اطرد خروجه عن الاستعمال، أما ما لم يطرد وتعددت فيه الأوجه لخروجه على القاعدة المتفق عليها فكثير جداً، ونجده في عبارات مروية عن العرب الذين يمثلون الفصحى، أو يمثلون لهجات القبائل التي يعودون إليها، كما يتجلى في أساليب القرآن الكريم وقراءاته، وفي الشعر والأمثال، وكل ذلك إنما يحدث لأن اللغة ظاهرة إنسانية، والظواهر الإنسانية لا يمكن أن تخضع لقواعد مطلقة، وما ورد في القرآن الكريم مما خرج في ظاهره عن المطرد، إنما جاء لأغراض ودلالات معينة[2]، هذا فضلاً عن أن القرآن الكريم يُحتَجُّ به ولا يُحتَجُّ له[3].

[1] ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي: محمود الجاسم، بحث علمي، مجمع اللغة العربية الأردني، العدد66، 1، وحسان، تمام، الأصول، 134 ـ 135.

[2] ينظر: المرجع السابق، 5، وفيه نماذج عديدة لما اطرد خروجه عن المطرد، ولما لم يطرد فيه ذلك، وشواهد من القرآن الكريم، والشعر، وغيرهما.

[3] القرآن الكريم حجة في اللغة بذاته، فهو يحتج به ولا يحتج له، ويستثنى من ذلك فترة التقعيد عند النحاة، إذ كان النحاة واللغويون يستشهدون بالشعر وكلام العرب لبيان معاني ألفاظ القرآن الكريم وأساليبه اللغوية.

(2)

اللهجات العربية

ـ اللهجة لغةً واصطلاحاً:

اللَّهَج بالشيء: الولوع به، وقد لَهِجَ به، بالكسر، يَلْهَجُ لَهَجاً، إذا أُغرِيَ به فَثابَرَ عليه، واللَّهْجَةُ: اللِّسان، وقد يُحَرَّك، يُقال: فلان فَصيح اللَّهْجة واللَّهَجَة[1]؛ واللَّهْجَةُ واللَّهَجَةُ: طَرَفُ اللِّسان، وجَرْسُ الكلام، وهي لغته التي جُبِلَ عليها فاعتادَها ونَشأ عليها؛ والفَصِيلُ يَلْهَجُ أُمَّه إذا تناول ضَرْعها يَمْتصُّه، ولَهِجَ الفصيلُ بأُمِّه يَلْهَجُ إذا اعتاد رَضاعَها[2]. فاللهجة صالحة في دلالتها اللغوية لأن تدل على معنيين، الأول: اعتياد الشيء والولوع به، والثاني:تناول الضرع وامتصاصه، والمعنى الثاني يقتضي الأول ويسبقه، إذ تناول الضرع يستلزم الاعتياد والولوع، والرضاعة ذات دلالة حسية، بينما الولوع دلالته معنوية.

واللهجة في اصطلاح المحدَثين تعني "طريقة معينة في أداء اللغة تحمل معنى الولوع بهذه الطريقة، التي تؤخذ من القوم الذين ينتمي إليهم صاحبها ويتعود الأداء بها"[3]. وتتسم اللهجة بأنها "مجموعة من الخصائص اللغوية التي يتحدث بها عدد من الأفراد في بيئة جغرافية معينة، وتكون تلك الخصائص على مختلف المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وتميزها عن بقية اللهجات الأخرى في اللغة الواحدة"[4]. ويتضح من التعريفين اللغوي والاصطلاحي أن اللغويين العرب القدماء لم يستخدموا مصطلح"لهجة" بهذا المعنى المستخدم لدى اللغويين المعاصرين، فقد استخدم الأولون مصطلح "لغة" أو "لُغيَّة" لتشمل جميع اللهجات، فتحدثوا كثيراً عن لغات العرب؛ أما المعاصرون فقد استخدموا مصطلح" لهجة" للدلالة على ما سوى اللغة العربية الفصحى التي تمثل اللغة العربية المشتركة.

ويمكن أن نحدد العلاقة بين اللغة واللهجة على أنها علاقة بين عام وخاص، "فاللهجة مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، لكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية، التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات"[5]. ومن المعلوم لدى اللغويين أن للهجات أسباباً وظروفاً جغرافية واجتماعية وتاريخية وفردية وثقافية وطبيعية تؤدي إلى نشوئها وتطورها، كما أن لها علاقات تداخل وتأثر وتأثير فيما بينها، ولكل لهجة ـ ومنها اللهجات العربية ـ مظاهر لهجية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، قد تكون بإبدال في الحروف

---

[1] الصحاح: الجوهري. لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، دون ط، دون تا. القاموس المحيط: الفيروزآبادي، "لهج".

[2] لسان العرب: ابن منظور.

[3] المقتضب في لهجات العرب: محمد رياض كريم، ط1، 1996م، 54.

[4] اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى: محمد شفيع الدين، بحث علمي منشور، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، شيتا غونج، ج4، ديسمبر، 2007م، 76.

[5] في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1965م، 15.

والحركات، أو باختلاف في الإعراب والبناء، أو بالزيادة والنقصان، أو باختلاف هيئة النطق، وكل ذلك مبسوط في مظانه.

ـ نظرة اللغويين الأوائل إلى اللهجات العربية:

تناول اللغويون القدماء اللهجات العربية على نحو واسع من حيث روايتها والاستشهاد بها، وذلك باعتبارها "لغات" لأحياء وقبائل عربية معينة، فلا يكاد كتاب في اللغة والنحو يخلو من ذكر لبعض تلك اللغات، ولهم مؤلفات عديدة أطلقوا عليها اسم (كتاب اللغات)، كما فعل يونس بن حبيب، والفراء، وأبو عبيدة، والأصمعي، وأبو زيد، وابن دريد، وغيرهم؛ وهي كتب أشبه بالمعاجم التي تتتبع لغات العرب، ولكنها لاتعزوها لأصحابها إلا في القليل، كما اهتموا بكتب (اللغات في القرآن)، كما فعل الفراء، والأصمعي، وأبو زيد،وغيرهم؛ بسبب الصلة الوثيقة بين القراءات واللهجات، وقد حوت المعاجم العامة والخاصة وكتب النوادر كما وفيراً من لهجات العرب، وعُلِّلَت بعض الظواهر اللغوية باعتبارها لغات لقبائل عربية بعينها، كما نجد في نظرتهم إلى ظواهر "المشترك" و"المترادف"و"الأضداد"؛ ولم تخل كتب النحاة من ذكر اللهجات العربية، على رغم عنايتها بتقنين اللغة وضبطها والمحافظة على اطرادها، فنجد في كتاب سيبويه ذكراُ للغات أقوام وأناس من العرب يقولون كذا وكذا، وقد اهتم النحاة المتأخرون باللهجات اهتماماً كبيراً ، كابن مالك وشراح ألفيته، والرضي الاستراباذي، والسيوطي[1].

لقد روى كل هؤلاء اللغويين والنحاة ما بلغهم من لهجات العرب وأثبتوه في كتبهم، ولكنهم قَصَروا ما تلقوه من لهجات على القبائل التي لم تسكن أطراف الجزيرة العربية، لعدم مجاورتهم لأمم أخرى، فأخذوا عن قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، حتى أصبح بين أيدي الدارسين كم كبير من المادة اللهجية، إلا أنهم لم يتناولوها بوصفها مكوناً للظاهرة اللغوية العامة، بل تناولوها من حيث هي فصيح وأفصح، وقليل وكثير، فنظروا إليها وفق رؤية تفضيلية للهجة على أخرى، فكتاب سيبويه مثلاً يورد لهجات لقبائل: الحجاز، وتميم، وأسد، وفزارة، وطيء، وبكر بن وائل، وربيعة، وقيس، وهذيل، وبنو العنبر[2] وغيرها من القبائل؛ ولكن معظم لهجاته جاءت محصورة في (الحجاز وتميم)، مما يشير إلى تفضيله لهجات هاتين القبيلتين على ما سواهما، ونراه يطلق أحكاماً تفضيلية في وصف بعض اللهجات بأنها" لغة رديئة"، أو"رديئة جدا"،[3] أو "ضعيفة"[4]، أو "قليلة خبيثة"[5]، بينما يصف لهجة أهل الحجاز بقوله: "والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي"[6]، وفي معرض الحديث عن "ما" يقول: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وهو القياس"، ووصف كلاماً "بأنه يزداد حُسْناً"، ولغةً

---

[1] اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون ط، دون تا، 1996م، 50 ـ 65 .

[2] ينظر: الكتاب: سيبويه، 1/ 57، 59، 45/2، 149، 339/3، 535، 182/4، 484.

[3] الكتاب: سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، ط1، 1316هـ، 294/2.

[4] المصدر السابق، 358/2، نقلاً عن: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبد الراجحي، 59، ولم أقف عليه في (الكتاب).

[5] المصدر السابق، 164/1، نقلاً عن: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الراجحي، 59، ولم أقف عليه في (الكتاب).

[6] الكتاب: سيبويه، ط بولاق، 407/2.

أخرى بأنها "أَقَلُّ اللغات"[1]. ولنا هنا أن نتساءل عن الأسس الموضوعية والعلمية التي حكم بموجبها سيبويه وغيره من اللغويين والنحاة على لهجة ما بأنها رديئة أو ضعيفة، وعلى لهجة أخرى بأنها جيدة ؟.

ـ لهجة قريش واللهجات العربية الأخرى:

من المعروف المستقر لدى العرب الأوائل أن لهجة قريش هي أعلا اللهجات العربية وأفصحها، وهي التي سادت شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، يقول ابن فارس: "أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحلهم أن قريش أفصح العرب ألسنةً وأصفاهم لغةً، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمداً صلى الله عليه وسلم، فجعل قريش قُطَّان حرمه، وجيران بيته الحرام وولاته، وكانت قريش ـ مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها ـ إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعوا عليه، فصاروا بذلك أفصح العرب"[2]. وينقل السيوطي في الاقتراح عن الفارابي قوله: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس"[3].

فهذان النصان وغيرهما يبينان لنا الأسباب التي بنى اللغويون القدماء أحكامهم عليها، فهم يرون أن لهجة قريش هي أفضل اللهجات وأفصحها، والحكم على بقية اللهجات مربوط بقدر قربها من لهجة قريش وبعدها عنها، فالنبي صلى الله عليه وسلم من قريش، وقريش هم أهل مكة وجيران البيت الحرام، وهم مطبوعون على الفصاحة بالفطرة، وقد خلت لغة قريش من تلك العيوب التي شابت لهجات عربية أخرى، مثل: العَجْعَجَة، والعَنْعَنَة، والكَشْكَشَة، والكَسْكَسَة، والتَّلْتَلَة، والشَّنْشَنَة، وغيرها[4]. وقد نال هذا الرأي حظاً وافراً من القبول والتسليم لديهم، حتى تردد في الكتب كثيراً أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش، بينما يرى الدارسون المحدثون أن القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشاذة يناقض ذلك، إذ هو قد نزل بلغات العرب جميعهم[5].

---

[1] الكتاب: سيبويه، ط بولاق، 407/2، 408، 410، 21/1، نقلاً: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبد الراجحي، 59، ولم أقف عليه في (الكتاب).

[2] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، ت: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، 28، 29.

[3] الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، ت: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دون ط، 2006م، 100 ـ 104.

[4] العَجْعَجَةُ: إبدال الجيم من الياء، والعَنْعَنَةُ: إبدال العين من الهمزة، والكَشْكَشَةُ: إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث، والكَسْكَسَةُ: قلب كاف المؤنث سيناً، والتَّلْتَلَةُ: كسر أول حروف المضارعة، والشَّنْشَنَةُ: جعل الكاف شيناً مطلقا. ينظر: لهجات العرب: أحمد تيمور باشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دون ط، 1973م، 15، 39، 61، 80، 86، 122.

[5] ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الراجحي، 43.

ويبدو ابن جني أقرب اللغويين إلى النظرة الحديثة في التعامل مع الظاهرة اللغوية، فهو يعقد في كتابه الخصائص باباً بعنوان "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"[1]، يرى فيه أنه لا فرق بين لهجة وأخرى، وذلك قوله:" ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال"ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويُخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، ولكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أُنْسَاً بها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا"[2]، ويقول:" فاذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا (أي قليلة) فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، ولكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"[3]. ويظهر أن الرؤية التفضيلية لم تغب عن ابن جني، إذ مقارنته قد انصبت في مطلع قوله على لهجتي الحجاز وتميم، فهو يرى الأخذ باللغة الأقوى دون الأقل، وبالأشيع دون الأقل منها شيوعاً، وبأن بعض الكلام خير من بعض، فثمة تفضيل لغوي في كلام ابن جني، وهو برغم ذلك ينظر بواقعية إلى طبيعة اللغة البشرية القائمة على التعددية والتنوع.

وقد تحدث ابن جني عن بعض المسائل اللهجية التي تَعْرِضُ في لغات العرب، ومنها تداخل اللغات، وهو أن يجتمع في الكلام الفصيح لغتان فأكثر، ويقدم تفسيراً لذلك بقوله:" ينبغي أن يُتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، وكثرتهما واحدة، فأخلق الأمر أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها، ويجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى"؛ ثم يقدم احتمالات تفسيرية أخرى محتكماً إلى مقياس الكثرة والشيوع. وقد يتردد النحاة في تفسير الظاهرة اللغوية بين كونها لهجة وبين كونها ضرورة شعرية، مما يعني حاجة كليهما إلى مزيد من الدراسة والاستقصاء، ومن ذلك قولهم في البيت:

فَما سوَّدتْني عـامرٌ عن وِراثةٍ   أَبَى اللهُ أن أَسْمُوْ بــأمٍّ وَلا أبِ[4]

و"الشاهد فيه إسكان الواو في "أسموْ" وهو منصوب بـ "أنْ"، فمنهم من يجعل ذلك لغة، ومنهم من يجعله ضرورة"[5]؛ بل إن بعض هذه الضرائر قد يكون من قبيل اللهجات، كما قال القائل:

---

[1] الخصائص: ابن جني، 10/2 ـ 12.

[2] المصدر السابق، 10/2.

[3] الخصائص: ابن جني، 12/2.

[4] البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه، برواية أبي بكر ابن الأنباري، دار صادر، بيروت، دون ط، 1979م، 13، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 343، الخصائص: ابن جني، 342/2، المحتسب: له، 127/1، شرح المفصل: ابن يعيش، 480/5، اللسان: ابن منظور، "كلل"، خزانة الأدب: البغدادي، 343/8، 345، 348، ، سَوَّدتْني: جعلتني سيداً، سَمَا: ارتفع، و المعنى: لم أصل إلى المجد بالوراثة عن آبائي وجدودي، بل بما زدت عليهم من مكارم الأخلاق والفروسية، والشاهد فيه قوله: "أَنْ أَسْمُوْ"، حيث لم تظهر الفتحة على "أسمو" وهو منصوب بـ"أَنْ".

[5] شرح المفصل: ابن يعيش، ت: إميل بديع يعقوب، درا الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م،480/5، 481، 484، 485.

وربَّما تُصـــادفُ الضَّـــرورةْ   بعضَ لغاتِ العَربِ المشهـــورةْ[1]

وقد نجد بعض ما يعد من ضرائر الشعر لهجات وردت بها قراءات قرآنية.

ـ موقف الدراسات اللغوية الحديثة من اللهجات:

يدرك علماء اللغة المعاصرون أهمية دراسة اللهجات العربية في كشف طبيعة اللغة الفصحى، وما طرأ عليها من تحولات وتطورات على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية عبر القرون، ولذلك انكبوا على دراستها دراسة علمية منهجية مستقلة، يمكن أن تهدي الباحثين إلى آفاق مجهولة لا يكشف عنه الوجه الظاهري للغة، فإذا كان علماء اللغة العرب الأوائل قد وَثَّقوا كثيراً من اللهجات في كتبهم من خلال النقل والرواية، فإن الدرس اللغوي الحديث أخذ يشتغل عليها على نحو علمي دقيق لا يكتفي بنقلها، بل يتجاوز ذلك إلى تحليلها ومقارنتها واستنتاج مظاهر تطورها، متخذين من معطيات الدراسات اللغوية الحديثة منهجاً لهم في ذلك، فمهمة اللغوي تكمن في تفسير الظواهر لا مجرد تعليلها، وليس ثمة معيارية ملزمة يجب التوقف عندها، وإنما هو منهج وصفي يتتبع الظواهر اللغوية ويحللها[2].

إن المنهج اللغوي الحديث لا يقبل الانحياز اللغوي للغة أو لهجة على أخرى، وهو يرفض المفاضلة بين اللغات واللهجات، فليس ثمة لغة أو لهجة أفضل من أخرى، إذ كلها تمثل أنظمة لغوية يعبر بها أهلها عن أغراضهم، يقول سابير: "لا معنى لأن نقول إن هناك لغة ـ مهما تكن ـ أكثر فصاحة أو أكثر ارتباطاً من لغة أخرى قد تكون أكثر تعقيداً أو أكثر صعوبة"[3]. كما يصعب الجزم بدقة العيوب والنقائص التي ينسبها أبناء لغة أو لهجة إلى أخرى[4]؛ وعليه فلا محل لتمجيد لغة قريش أو تفضيلها على اللهجات الأخرى، فقد أدى هذا التمجيد في كثير من الأحوال إلى التكلف والتعسف في تأويل الشواهد اللغوية، ولم يرد ما يثبت دعوى أفضلية لهجة قريش أو أن القرآن الكريم نزل بها، فالقرآن نزل بلغة العرب، ولغة العرب تمثلها جميع لهجاتها لا لهجة واحدة؛ وإن كانت لهجة قريش في المركز منها، وقد ذهب إلى ذلك الرأي تمام حسَّان، وعبده الراجحي، وإبراهيم أنيس وغيرهم[5].

ومن الدارسين من يرى أن الظواهر اللغوية التي رويت عن بعض القبائل العربية، مثل الكَسْكَسَةِ، والكَشْكَشِة، وغيرهما، لا تخل بالفصاحة، فالفصاحة هي كلام العربي الذي رضينا بكلامه، ومن هنا كان على

---

(1) من أرجوزة لأبي سعيد القرشي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: الألوسي، المكتبة العربية ،بغداد، المطبعة السلفية، القاهرة، ط10، 1341هـ، 34، حيث عقد باباً بعنوان" موافقة الضرورة بعض اللغات"، وذهب إلى أن ذلك لا يخرجها من الضرورة.

(2) ينظر: اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى: محمد شفيع الدين، 91، 92.

(3) ينظر: Sapir(Edward):Culture ,Language and Personality, California, 1960, P.6.، نقلاً عن: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الراجحي، 42

(4) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الراجحي، 42.

(5) ينظر: الأصول: تمام حسان، 71 ـ 75. اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الراجحي، 42 وما بعدها.

النحاة ألا يُهمِلوا ما أهملوا من لهجات القبائل، فربما كان فيها ما يغني قوانين اللغة ويفسر بعض ظواهرها، وإن قصر الفصاحة على قبائل معينة أدى إلى تضييق دائرة اللغة، التي كان يمكنها أن تكون أكثر اتساعاً واستيعاباً لكثير من الاستعمالات اللغوية[1]. ويتفق الباحث مع هذا الرأي إجمالاً، فالمنهج المعياري في الدراسات اللغوية لدى النحاة واللغويين الأوائل هو الذي دفعهم إلى ذلك، إلا أن طبيعة المرحلة التاريخية التي واكبت تلك الفترة التاريخية من عمر اللغة وما تتطلبه من تثبيت قواعد اللغة وقوانينها وضبطها هي التي أملت عليهم ذلك المنهج، خاصة أن القواعد النحوية ارتبطت في نشأتها الأولى بظاهرة شيوع اللحن على الألسنة، ورغبة العرب المسلمين في حفظ القرآن الكريم من أن يتسلل إليه ذلك اللحن والخطأ؛ ومن غير الموضوعي أن نحاكم مناهج الدراسة والبحث اللغوية في مرحلة تاريخية معينة وفق معايير مرحلة تاريخية أخرى، تختلف عنها في الظروف والغايات والوسائل.

[1] ينظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه: علي الياسري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003م، 194، 197.

(3)

الضرورة الشعرية

ـ الضرورة الشعرية لغةً واصطلاحاً:

الضرورة في اللغة: مأخوذة من الاضطرار، وهي الحاجة إلى الشيء أو ما يكون الإلجاء إليه. قال ابن منظور: ورجُلٌ ذو ضارورة وضرورة، أي ذو حاجة، وقد اضطُر إلى الشيء، أي أُلجئ إليه، فالاضطرار: مصدر اضطُرَّ، بمعنى الاحتياج إلى الشيء والإلجاء، واضطره إليه ألجأه وأحوجَه فاضطُرَّ بضم الطاء؛ والاضطرار بمعنى حمل الإنسان على ما يَكره[1]. أما في الاصطلاح: فالضرورة مشتقة من الضَّرر، وهو"النازل مما لا مدفع له"، والضرورة الشعرية تعني: ما لم يرد إلا في الشعر، سواءٌ أكان للشاعر فيه مندوحة أم لا، والاضطرار هو: التزام إخراج الكلام عن أصله لباعث يستلزم ذلك، ويكون في الشعر لضرورة الوزن والقافية، ويقابله الاختيار[2]، والضرورة تعني أيضاً حفظ وزن الشعر الداعي إلى جواز مالا يجوز في النثر[3]، وهي عند ابن السراج ما يضطر إليه الوزن في الشعر[4]، ويعرفها المحدَثون بأنها:"الخروج على القواعد النحوية والصرفية لإقامة الوزن وتسوية القافية "[5].

وقد ورد معنى الاضطرار في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿فمن **اضطُرَّ** غيرَ باغٍ ولا عادٍ فلا إثمَ عليهِ إنَّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ﴾ [6]، وقوله عز وجل: ﴿وقد فصَّل لَكُمْ ما حرَّم عَلَيْكُم إلا ما **اضطررتم إليه**﴾[7]. وفي الحديث عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: "لا يَحْتَجِمُ المحرمُ إلا مِمَّا لا بُدَّ مِنه، وفيه قال مالك: لا يَحْتَجِمُ المحرم إلا من ضرورة"[8]؛ ومفهوم الضرورة حاضر أيضا عند الفقهاء، فهي تعني لديهم خروج المسلم عن القواعد الشرعية الفرعية لتعذر مراعاتها من جميع الوجوه؛ وهي عند أهل السلوك ما لابد للإنسان في بقائه؛ وعند المنطقيين هي استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع، ويُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع[9].

---

(1) لسان العرب: ابن منظور، "ضرر"، معجم التعريفات: الجرجاني، باب الضاد، 117، الكليات: الكفوي، 136، 576،.

(2) الكليات: الكفوي، 576.

(3) كَشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التَّهانَوي، ت: علي دحروج وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م ، 1112، 1115.

(4) الأصول في النحو: ابن السراج، 3/ 435.

(5) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك: إبراهيم الحندود، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد 111، 1421هـ ـ 2001م، 15.

(6) البقرة : 173.

(7) الأنعام : ١١٩.

(8) ذكره النووي عن ابن عمر، ومالكٌ في الموطأ، عن نافع عن عبد الله بن عمر، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشنقيطي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1426هـ، 513/5. و قد وردت ألفاظ: ضرورة، ويضطر، واضطررتم بالدلالة نفسها في أحاديث كثيرة، كما في: البيهقي، السنن الكبرى،247/3، وصحيح مسلم، 943، والشوكاني، نيل الأوطار، 150/1.

(9) معجم التعريفات: الجرجاني، 117، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: التهانوي، 1112/2.

أما الضرورة الشعرية عند النحويين واللغويين، فيتضح معناها من التعريف الاصطلاحي الذي أشرنا إليه، وقد حظيت بنصيب وافر من الكتابة والتأليف من قِبَل النحاة واللغويين قديماً وحديثا، فتناولها سيبويه (ت 180 هـ) في كتابه في باب بعنوان "هذا باب ما يحتمل الشعر"[1]، ثم ابن السراج (ت 316 هـ) الذي سبق إلى تثبيت مبادئ التصنيف في الضرائر الشعرية[2]،إذ قسمها إلى سبعة أقسام، بما يمكن أن يُعد الأساس التاريخي الأول لحركة التأليف والكتابة المنهجية في الضرورة، ثم جاء أبو سعيد السيرافي (ت 368) الذي يُعدُّ المبكِّرَ إلى حصر مظاهر الضرورات حصرًا علميًا، وقد ذكر سبعة أوجه للضرورات الشعرية[3]، وغيرهم من النحاة واللغويين.

ـ آراء العلماء في الضرورة الشعرية ومواقفهم منها:

وجَّه علماء العربية عنايتهم لدراسة نظام الشعر والنثر، محاولين التفريق بينهما من حيث الخصائص والسمات، وحظي الشعر على وجه الخصوص بعناية خاصة لما له من مكانة متقدمة بين مصادر الاحتجاج اللغوي، ولما له من طبيعة خاصة تفرض على قائله الالتزام بتفعيلات وأوزان وقوافٍ على نحو مخصوص؛ وقد بدأت الضرورة الشعرية هيّنة يسيرة من خلال ملاحظات يبديها النحاة على الشاعر، ثم دخلت ميادين البحث اللغوي والنقدي على نطاق واسع، لأنها تضطر الشاعر إلى الخروج عن القياس بأي وجه من الوجوه، فأصبحت قضية "الضرورة الشعرية" وملابساتها النحوية واللغوية مثيرةً لاهتمام العلماء والباحثين من النحاة واللغويين قديماً وحديثاً، وذلك للعلاقة المتينة بين اللغة والشعر، ولمكانة الشعر بين مصادر الاحتجاج اللغوي، حيث استمدَّ العلماء قواعد اللغة وأصولها وفق ما جاء عن العرب المحتج بكلامهم، وعلى الرغم من أن الضرورة الشعرية لحقت النثر أيضاً[4] فقد كانت في الشعر أكثر تأثيراً وإثارة للجدل.

وقد كان النحاة يقفون إزاء الأبيات المخالفة للقواعد والأقيسة فيعمدون إلى تأويلها وتعليلها، حتى أصبحت تلك الأبيات الخارجة عن القياس ميداناً رحباً لتأويلات النحاة وتعليلاتهم، فدخلت بذلك ضمن الخلاف النحوي، وكان طرف من تلك التعليلات يرُجع مخالفات القياس تلك إلى ضرورة الشعر. ويمكن إجمال آراء و مواقف النحاة و اللغويين والباحثين في الضرورات الشعرية في ستة مواقف، هي:

---

(1) الكتاب: سيبويه، 26/1

(2) ينظر: الأصول: ابن السراج، 435/3.

(3) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، ت: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 1985م، 34.

(4) ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: الألوسي، 29، دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996م، 137.

ـ الرأي الأول: الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة:

وحاصل هذا الرأي أن الضرورة الشعرية لا تسمى بذلك إلا إذا لم يكن للشاعر خيار في التخلص منها، أمّا إذا أمكنه ذلك فلا تكون ضرورة، بل تكون تعبيراً سائغاً يجوز استعماله في الشعر والنثر على السواء، فقول منظور الأسدي:

قُلتُ لِبوَّابٍ لَدَيْهِ دارُهـــا **تِيذَنْ** فإنِّي حَمْؤُها وجارُهَـــا[1]

ليس ضرورةً، لإمكان أن يقول: "إيذَنْ". و"تِيذَن" أصلها "لِتَأْذَنْ"[2] ثم حُذفت اللام وكُسر حرف المضارعة، وكأنَّ القائلين بهذا القول نظروا إلى الدلالة اللغوية لمعنى (الضرورة)، وأن الشاعرَ يلجأ إليها اضطراراً لا اختياراً. وهذا الرأي يحصر الشاعر ويقصر الضرورة في مجموعة من الاستعمالات والأساليب، ويحد من مخالفته القواعد النحوية والصرفية، وإذا طُبق هذا المبدأ فسوف تخرج كثير من شواهد الضرورة من دائرة الاضطرار إلى فسحة الاختيار، مما يخرجها عن نطاق الضرورة الشعرية، وقد نُسب هذا الرأي إلى اثنين من أئمة النحاة، هما سيبويه، وابن مالك، فسيبويه يقول بعد بعض الأبيات التي يرى فيها خطأً دون ضرورة: "فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر"[3]، ويُكثر من العبارات التي توحي بالإلجاء، وذلك نحو: "فإن اضطُر شاعر"، أو "اعلم أن الشعراء إذا اضطروا"، أو "وهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ"، ونحوها[4]، أما ابن مالك فقد صرّح بهذا الرأي حين تكلم عن وصل الألف واللام بالفعل المضارع في قول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكَم **التُرضى** حُكومتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأيِ والجَدَلِ[5]

وبعد أن ذكر أبياتاً أخرى تشبهها قال: "عندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن الشاعر أن يقول: ما أنت بالحكمِ المرضي حكومتُهُ، فإذا لم يفعل ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار"[6].

---

[1] البيت لمنظور بن مَرثد الأسدي. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، ت: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دون ط، 1979م 309/4، الدرر اللوامع: الشنقيطي، ت: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1999م، 174/2، اللسان "أذن" .

[2] ينظر: همع الهوامع: السيوطي، 309/4.

[3] الكتاب: سيبويه، 39/3 ـ 40، 61 ـ 62، 68.

[4] المصدر السابق، 62،61/3، 68.

[5] ينسب البيت للفرزدق وليس في ديوانه، همع الهوامع: السيوطي، 294/1، وجاء في الدرر اللوامع: الشنقيطي، 157/1: "وهو ثاني بيتين له يهجو بهما أعرابياً فضَّلَ جريراً على الفرزدق والأخطل في مجلس عبد الملك بن مروان، الخزانة 32/1.

[6] شرح التسهيل: ابن مالك، 1/ 201 ـ 202.

وقد لقي هذا الرأي في فهم الضرورة الشعرية معارضة شديدة في القديم والحديث، وكان أشهر من ردَّ عليه الشاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك، حيث ذهب إلى أن ذلك القول باطل من وجوه منها إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا الرأي، وأن الضرورة لا تعني عدم إمكان غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يُعَوَّض من لفظها غيره، ومعنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع، وقد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، وواحدة منها يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، فيأخذ بها لأن عناية الشعراء بالمعاني أشد من عنايتهم بالألفاظ، وقد يختار العرب الكلام القياسي لعارض زحاف فيستحسنه دون غيره من الكلام[1].

وذهب إلى مثل هذا الرأي أبو حيان النحوي، حيث عارض رأي سيبويه، وهناك من رأى أن رأي سيبويه غير صريح في ذلك، لأنه لم يقيد جواز الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه، وكثير من شواهده للضرورات الشعرية جاءت فيها روايات تخرجها عن الضرورة، وما سواها يمكن ـ بقليل من التصرف ـ إخراجه من حيز الضرورة، ولأنه يرى أن الأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر، وليس في المثَل إلجاء ولا اضطرار[2]. ويبدو من كلام سيبويه أن رأيه مضطرب وغير واضح، فهو لم يستقر على مفهوم محدد للضرورة الشعرية، ولعله لذلك لم يُعنَ بهذه المسألة ولم يفردها بالبحث، وإنما جاء بها ليظهر الفرق بين الشعر والكلام، دون استقصاء، بل جاء ذلك في سياق بيان ما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور[3].

ـ الرأي الثاني: الضرورة ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا:

هذا هو مذهب الجمهور، وخلاصته أن الضرورة الشعرية هي كل ما وقع في الشعر مما لا تجيز القواعد مجيئه، سواء أكان الشاعر مضطراً إليه لا يجد عنه معدلاً أم لم يكن كذلك، وسر هذا " أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً، تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استُجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان، وغير ذلك مما لا يُستجاز في الكلام مثله"[4]. كما أن"الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتُحال فيه المثُل عن أوضاع صيغها لأجله"[5]، وقد استدلوا على ذلك بأبيات، منها قول عامر بن جُوَيْنٍ الطَّائِي:

---

[1] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: الشاطبي، ت: عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 2007م، 491/1 ـ 499، ونحوه في همع الهوامع: السيوطي، 332/5.

[2] الضرورة الشعرية في الشعر الحر: عادل با ناعمة، بحث علمي منشور، دون ط، دون تا، 5.

[3] السيرافي: ضرورة الشعر، 33.

[4] المصدر السابق، 34، ضرائر الشعر: ابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م، 13.

[5] الخصائص: ابن جني، 188/3.

فَـلا مُزْنَــةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهــا   ولا أرضَ **أبقَــلَ** إبقالَهَـا[1]

فقد حذفت التاء من (أبقلت)، وقد أمكن إثباتها لو قال: (أبْقَلَتِ ابقالها) بحيث ينقل حركة الهمزة أي الكسرة إلى التاء الساكنة التي قبلها[2]، وابن جني هو إمام القائلين بهذا الرأي، وقد حاول أن يفسر السبب في لجوء الشاعر إلى الضرورة مع أن بإمكانه الفرار منها، إذ يرى أن الشاعر يحق له الأخذ بالرأي الضعيف وترك القوي، وذلك من باب الاتساع في التعبير والحمل على المعنى، فالشاعر عَنى بالأرض الموضع والمكان، ووضوح المعنى في نفس الشاعر يجعله يأنس به ويتقبله دون لبس أو غموض، وإدلال الشاعر بقوته واعتداده بنفسه يجعله يتقبل ذلك[3]. وقد أَيَّدَ هذا الرأيَ مع ابن جني الرَّضِيُّ، وابن عصفور ، وأبو حيان، وابن هشام والبغدادي ، وغيرهم[4].

ـ الرأي الثالث: الضرورة لحنٌ وخطأ:

يرى ابن فارس أن ما سمّاه النحاة ضرورة ليس إلا خطأً محضاً من الأولى عدم التكلف والتعسف في تخريجه، ويقول في لهجة عنيفة: "ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال: "أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنباءُ تَنمِي"[5]، وهذا وإن صح ما أشبهه بقوله: "لما جَفا إِخْوانَه مُصعبَا"[6]، فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود"[7]؛ وقد أفرد ابن فارس رسالة خاصة في بيان رأيه سمّاها (ذمّ الخطأ في الشعر)، بين فيها موقفه مما سماه النحاة ضرورة شعرية، وذكر أن الشعراء أصابوا في كثير من شعرهم الذي نظموه، وأخطأوا في اليسير منه، وأنحى باللائمة على النحاة الذين تكلفوا تخريج تلك الأخطاء وتأويلها، وبين أن لا مزية للشعراء على غيرهم تبيح لهم الخطأ.

ويحمل ابن فارس حملة قاسية على الذين يوجِّهون أغلاط الشعراء ويلتمسون لهم المخارج، ويهدم باب الضرورة من أساسه، ويجعل الشعر إما صواباً مقبولاً، وإما خطأً مردوداً، ولا شيء غير ذلك، والشعراء عنده

---

[1] الكتاب: سيبويه، 46/2، شرح السيرافي ت: رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، 244/2، الخصائص: ابن جني، 411/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، ت: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين عبد الهادي، دار العروبة، الكويت، دون ط، دون تا، 254، خزانة الأدب: البغدادي: 21/1، 330/3. يصف الشاعر أرضاً مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث، والشاهد فيه حذف التاء من "أبْقَلَتْ" لضرورة الشعر، ويسوغه أن الأرض بمعنى المكان.

[2] وقد أشار صاحب خزانة الأدب: البغدادي، إلى رواية للبيت على ذلك: "ولا أرضَ أبقلتِ ابْقالها "، 21/1 وما بعدها.

[3] ينظر: الخصائص: ابن جني، 2/ 411 ـ 412.

[4] ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 98.

[5] صدر بيت لقيس بن زهير العبسي، وعجزه: " بِمَا لا قَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ".

[6] شطر بيت لم أقف على تمامه ولا قائله.

[7] الصاحبي: ابن فارس، 213.

يخطئون كما يخطئ الناس ويَغْلَطون كما يغلط الناس[1]؛ على أن ابن فارس نفسه يرى أيضاً أن "الشعراء أحرار الكلام ، يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويُشِيرون ويختلسون، ويُعيرون ويَستعيرون، فأما لحنٌ في إعراب، أو إزالة كلمة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك"[2]؛ ولا تعارض بين الرأيين عند ابن فارس، إذ الذي يرفضه ويعده خطأً هو اللحن والخطأ في الإعراب، والمجيء بما يخالف قواعد النحو وأصول اللغة، بما لا يمكن تخريجه إلا بكثير من التعسف في التأويل. ولو أُخِذ برأي ابن فارس ـ وله وجه قوي ـ لرُدَّ كمٌ كبير من الأبيات التي رُويت عن فصحاء العرب.

وهناك من الباحثين من يرى أن موقف ابن فارس جاء في سياق الحديث عما سمّاه (سَنَن العرب في كلامها)، حيث ضمَّن كتابه (الصاحبي) كثيراً من أساليب العربية في التوسع والمجاز والتسمح، مما يعني أن ابن فارس قد فتح أمام الشعراء أبواباً واسعة من تلك السَّنَن[3].

ـ الرأي الرابع: الضرورة حقٌ للشعراء في شعرهم.

يرى الأخفش أن الشعراء طبقة مختلفة عن غيرها من الناس، ومن ثم جاز لهم ما لم يجز لغيرهم، وليس هذا الجواز مختصاً بالشعر وحده، بل هو قد يشمل النثر كذلك، فالشاعر "يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه، لأن الشاعر قد اعتاد على الضرائر، فيجوز له ما لا يجوز لغيره"[4]، فالأخفش يرى أن الشعراء يملكون من فنون التصرف في الكلام ما لا يملكه غيرهم، ولهم حرية التصرف فيه. وهذا الرأي يؤدي بنا إلى أنه لا ضرورة، باعتبار أن كل ما ورد في الشعر مما يخالف القواعد هو لغة خاصة بالشعر والشعراء، ويظهر من رأي الأخفش أنه كان يميل غالباً إلى جانب التسمح وعدم التشديد، فما يجيزه البصريون اضطراراً أجازه الأخفش اختياراً[5]. ويبدو هذا الرأي أكثر اتساعاً في قبول الخطأ حتى إنه قد يدخل في النثر أيضاً، وبهذا يختلف عن الرأي الثاني.

ـ الرأي الخامس: للشعر لغة خاصة:

يرى القائلون بهذا الرأي أنه ينبغي أن يكون لدينا نوعان من القواعد: نوع يختص بالشعر ، والآخر يختص بالنثر، وليس من الصواب أن نعمد إلى قواعد قد وضعت لمنثور الكلام فنجعلها حَكَماً على ما قاله الشعراء[6].

---

(1) ينظر: ذم الخطأ في الشعر: ابن فارس، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون ط، 1980م، 17 ـ 23.

(2) الصاحبي: ابن فارس، 213.

(3) ينظر: الضرورة الشعرية في الشعر الحر: عادل با ناعمة، 10.

(4) دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 105 ـ 106.

(5) المرجع السابق، 105.

(6) ينظر: الضرورة الشعرية في الشعر الحر: عادل با ناعمة، 12.

وهذا الرأي يؤدي بنا أيضاً إلى أنه لا توجد ضرورة، وذلك لأنه يرى أن للشعر لغته التي تتميز بخصائص معينة، وحين نسأل ما هي هذه الخصائص التي تتميز بها لغة الشعر؟ نجد من يقول: "إن لغة الشعر انفعالية، وما دامت لغة الشعر انفعالية فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار"[1]؛ وقد هاجم إبراهيم أنيس النحاة في كتابه (من أسرار اللغة)، إذ عدّ القول بالضرورة الشعرية وصمةً وُصِم بها الشعر العربي عن حسن نية من النحاة، ورأى أن القول بخصوصية الشعر ببعض الأحكام أولى وأجدر من القول بضرورات تشبه الرخص الشعرية. وممن قال بهذا الرأي أيضاً تمام حسان، ومحمد حماسه عبد اللطيف، وغيرهما[2]. وهذا الرأي قد يفتح المجال واسعاً أمام الأخطاء اللغوية التي ترد على ألسنة الشعراء بذريعة خصوصية لغة الشعر.

ـ الرأي السادس: الضرورة ليست خروجاً عن اللغة، وإن خرجت عن القواعد النحوية.

وهذا الرأي مبني على نظرية دي سوسير في التفريق بين ثنائية اللغة (Language) والكلام (parole)، فالكلام هو كل حدث لغوي يتناوله أبناء اللغة، وهو نتاج فردي يميل إلى التغير، بينما اللغة أو اللسان هو نتاج اجتماعي يميل إلى الثبات، وعلى هذا فكل ما يقوله أبناء اللغة فهو من اللغة، فالكلام واللغة ليسا مترادفين، وإن كانا متكاملين[3]. وهذه النظرة تنطلق من مبدأ دراسة اللغة بذاتها ولذاتها، وفق منهجية الدراسات اللسانية المعاصرة، وأرى أن التوسع في هذا الرأي والذي قبله مما قد يفتح المجال اللغوي لقبول كل ما يقال ويكتب شعرًا ونثرًا، دون ضابط، وفي هذا التوسع ما فيه من ضرر يمكن أن يلحق بقوانين اللغة مع مرور الأجيال وتعاقب السنين .

وبعد، فتلك كانت إلماحة لآراء ومواقف النحاة واللغويين والباحثين قديمًا وحديثًا في مفهوم (الضرورة الشعرية) وعلاقتها باللغة[4]، مع بيان رأي الباحث في كل منها؛ ويمكن أن يلاحظ الدارس أن الضرورات الشعرية أو ما اقتضته لغة الشعر الوارد على ألسنةِ الشعراء، ربما جاء بحسب لهجاتهم العربية التي اعتادوها في قبائلهم أو مناطقهم الجغرافية في جزيرة العرب؛ والقراءات القرآنية، بمتواترها وشاذها، دليل على ذلك، وقد أورد محمد حماسه عبد اللطيف نماذج لأشعار عدَّها النحاة واللغويون من ضرورات الشعر، وجاء بما يقابلها من القراءات القرآنية التي تمثل لهجات العرب خير تمثيل[5]، مما يخرج تلك الأبيات من دائرة الضرورات إلى دائرة الاختيارات.

---

(1) ينظر: الضرورة الشعرية في الشعر الحر: عادل با ناعمة ، 12، دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 370.

(2) ينظر: من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، 343 ـ 344، الأصول: تمام حسان، 78، دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 378.

(3) ينظر: المدارس اللسانية المعاصرة: نعمان بو قرة، مكتبة الآداب، القاهرة، دون ط، 2003م، 77.

(4) تنظر أبرز هذه الآراء مفصلة في: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 90.

(5) ينظر: المرجع السابق، 313 ـ 328.

وهناك من يرى أن الضرورة الشعرية ربما لم تكن في كثير من الأحيان إلا أخطاءً غير شعورية في اللغة، أدت إلى الخروج على النظام المعروف في العربية، شعرها ونثرها، ويستدل على ذلك بورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة، في الشعر والنثر على السواء، ويرد ذلك إلى أن الشاعر كان منهمكاً ومشغولاً بموسيقى شعره، وأنغام قوافيه، فوقع في هذه الأخطاء عن غير شعورٍ منه[1]. وهذا الرأي وإن كان يفسح المجال واسعاً للشاعر ليتخذ لغته الشعرية التي يريد، أو التي يمليها عليه المقام الشعري، إلا أنه لا ينبغي الظن أن الضرورة الشعرية رخصة للشاعر، يرتكبها متى أراد، لأن معنى هذا أن الشاعر يباح له عن عمد مخالفة المألوف من القواعد، وهو ما يتعارض مع ما وصل إلينا من أخبار الشعراء في القديم[2].

وقد وضع النحاة أحكاماً وضوابط تسهم في ضبط اللجوء إلى الضرورة الشعرية، كأن تكون سماعية، ولها علة تسوِّغها، وأن تقدر بقدرها، وأن منها الحسن الذي يقاس عليه، والقبيح الشاذ الذي لا يقاس عليه، كما قسموها إلى أنواع، كضرائر الحذف، وضرائر التغيير، وضرائر الزيادة، وغيرها من التقسيمات[3].

(1) ينظر: فصول في فقه العربية: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م، 163.

(2) ينظر: المرجع السابق، 192.

(3) تنظر في مظانها من مصنفات الضرورات الشعرية.

(4)

الشاذ والقليل والنادر

ـ الشذوذ لغةً واصطلاحاً:

جاء في الصحاح: شَذَّ عنه يَشُذُّ ويَشِذُّ شُذُوذاً: انفردَ عن الجمهور، فهو شاذٌّ، وأشذَّهُ غيرُه، وشُذَّاذُ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم[1]. وذكر الزبيدي مثل ذلك، ونَقل عن المحكم أن الشذوذ هو ما ندر عن الجمهور، وخرج عنهم، وانفرَدَ، وشَذَّ الرجلُ: انفَرَدَ عن أصحابه، وكذلك كلُّ شيء مُنْفَرِدٍ فهو شاذٌّ. وسَمَّى أهلُ النّحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً، حملاً لهذا الموضع على حكم غيره[2]، فقالوا: هو شاذٌّ عن القياس، وهذا مما يشذ عن الأصول، وكَلِمةٌ شاذَّة [3]. فالدلالة المعجمية لمعنى الشذوذ تعني الانفراد والتفرق والخروج عن حكم ما أو صفة معينة؛ وضده "الاطِّراد" الذي سبق بيانه.

وقد استُعمل مفهوم الشذوذ في مقابل مفهوم الاطراد عند النحاة كما تبين من حديثنا عن المطرد فيما سبق، ويُعد الشذوذ والاطراد من المباحث المرتبطة بأدلة النحو وأصوله، ولذا فقد أولاه النحاة عناية كبيرة، وأول من تناول مفهوم الشذوذ بالشرح والتقسيم ابن السراج في كتابه (الأصول)[4]، حيث قسمه إلى ثلاثة أقسام، ثم تبعه تلميذه ابن جني في كتابه (الخصائص)، حيث ربطه بمفهوم الاطراد، مع زيادة في التوضيح بالأمثلة؛ فقد جعل الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: الأول: ما اطَّرَدَ في القياس والاستعمال معاً، وهو الغاية في الكلام، وهو غالب أساليب العربية وقواعد النحو، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المجرور بحرف الجر، وهذا النوع حجة بالإجماع، وهو الغاية المطلوبة؛ والثاني: ما اطَّرَدَ في القياس وشذ في الاستعمال، كالماضي من الفعلين "يذر"و"يدع"، فإنه وإن جاء قياساً لم يُسمَع كثيراً عن العرب؛ والثالث: ما اطَّرَدَ في الاستعمال وشذ في القياس، كاسْتَحْوَذَ، واسْتَنْوَقَ الجملُ، والقياس فيهما الإعلال بقلب الواو ألفاً؛ والرابع: ما شَذَّ في القياس والاستعمال معاً، كقولهم: مَصْوُون، ومَبْيُوع، والقياس بحذف عينه: مَصُون، مَبِيع[5].

والنظر فيما ذكره ابن السراج وابن جني يدل على أن معيار الشذوذ والاطراد عندهما مرتبط بالسماع والقياس، وأن مناط الحكم بالاطراد والشذوذ ليس مبنيا على الكثرة أو القلة فحسب، وإن كان لكل منهما دلالته وأثره؛ فالكلام قد يقل ولكنه مطرد قياسي، وقد يكثر إلا أنه شاذٌ لا يُقاس عليه[6].

---

[1] الصحاح: الجوهري، "شذذ".

[2] لسان العرب: ابن منظور، القاموس المحيط: الفيروزآبادي، تاج العروس: الزبيدي، "شذذ".

[3] تاج العروس: الزبيدي.

[4] ينظر: الأصول: ابن السراج، 57/1.

[5] ينظر: الخصائص: ابن جني، 97/1. 99.

[6] المصدر السابق، 1/ 115، حيث عقد ابن جني باباً بعنوان: "باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه".

ولهذا قال الجرجاني:"الشاذُّ: ما يكون مخالفاً للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[1]، وذكر أيضاً أن "الشاذ على نوعين: شاذ مقبول، وشاذ مردود، فالشاذ المقبول هو الذي يجيء على خلاف القياس ويُقبَل عند الفصحاء والبلغاء، والشاذ المردود هو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يُقبَل عند الفصحاء والبلغاء"[2]. وهذا الرأي يشبه ما ذكره ابن السراج وابن جني فيما شذ عن القياس واطرد في الاستعمال، وفيما شذ في القياس والاستعمال معا. ولعلي أشير هنا إلى اختلاف معنى الشذوذ هنا عن معناه في القراءات القرآنية، "فالقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يُحتج بها في اللغة والنحو، إذ هي أقوى سنداً وأصحُّ نقلاً من كل ما احتجَّ به العلماء من الكلام العربي غير القرآن"[3]؛ ولذا قال السيوطي: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة"[4]؛ وينظر بعض الباحثين إلى الشذوذ باعتباره من وسائل التسويغ النحوي الذي استخدمه النحاة للمحافظة على اطراد القاعدة النحوية[5]، إلا أن ذلك لا يعني وصف ما خالف القياس بالخطأ، فالقرآن الكريم منه ما جاء على أقيسة النحويين وهو الأكثر، ومنه ما جاء على غير أقيستهم، ولا يجوز رده أو العدول عنه[6].

أما الشاذ الذي يخالف القياس والسماع فهو مردود غير مقبول عند النحاة، يقول ابن السراج في الأصول بعد أن قرر أن "أفعل" التفضيل لا يأتي من الألوان ، فإن قيل:

يا لَيْتَـني مِثلُك في البَيـاضِ   **أبيضُ** من أُختِ بَني أَباضِ[7]

فالجواب: "أن هذا معمول على فساد (أي خرج عن الأصل المتداول)، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد، حجةً على الأصل المجتمع عليه في كلام"[8]، ويعلق السيوطي على ذلك بقوله:" فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يُطرح طرحاً ولا يهتم بتأويله"[9].

---

(1) التعريفات: الجرجاني، 106. وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: الاستراباذي، مع شرح شواهده للبغدادي صاحب خزانة الأدب، ت: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، دون ط، 1982م، 4/4، قال:" النادر هو الذي قل وجوده وإن كان على القياس، والشاذ هو الذي على خلاف القياس وإن كان كثيراً، والضعيف هو الذي في ثبوته كلام".

(2) التعريفات: الجرجاني، 106.

(3) ينظر: في أصول النحو: سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دون ط، 1994م، 29.

(4) الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، 15.

(5) ينظر: المسوّغات النحوية بين القاعدة والاستعمال: نواف مسلم الهوانية، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، 2010م، 61.

(6) ينظر: المرجع السابق، 62.

(7) ينسب هذا الرجز إلى رؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه، ت: وليم بن الورد البروسِّي 176. الإنصاف: الأنباري، ت: جودة مبروك، ط 1، 2002م، 124، 125، ولفظه: جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفَاضِ تُقَطِّعُ الحديثَ بِالإيماضِ أَبيَضُ مِنْ أُختِ بَني أَباضِ. ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 115، 337. شرح المفصل: ابن يعيش، 124/4، 417. الاقتراح: السيوطي 61، 62 باب: "طرح الشاذ وعدم الاهتمام به".والشاهد فيه قوله " أبيض"، حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض. خزانة الأدب: البغدادي، 230/8.

(8) الاقتراح: السيوطي، 155. 157.

(9) المصدر السابق، 157.

ـ القليل والنادر لغةً واصطلاحاً:

جاء في المعجم: القُلُّ، بالضم، والقِلَّة، بالكسر، ضِد الكَثْرةِ والكُثْرِ؛ وقَلَّ يَقِلُّ، فهو قليل،وقومٌ قليلون وأقِلَّاء: يكون ذلك في قلة العدد[1]. فدلالة الكلمة ظاهرة، وهي تعني القلة في العدد، دون حد معين لما هو قليل. ويستعمل النحاة وصف القلة عند الحديث عن بعض لغات العرب في كتبهم، كما نجد ذلك عند سيبويه في حديثه عن لغة (أكلوني البراغيث)[2]، وكذلك الأمر عند الأشموني في شرح ألفية ابن مالك عندما ذكر اللغة نفسها[3].

أما النادر فقد جاء في المعجم: نَدَرَ الشيءُ يَنْدُرُ نَدْراً ونُدُوراً: سَقَطَ وشَذَّ؛ ومنه النوادر[4]؛ ونَدَرَ الشيءُ: سَقَطَ مِنْ جوفِ شيء، أو من بين أشياء فظَهَرَ؛ ونوادر الكلام:ما شَذَّ، وخرجَ من الجمهور[5]. والمعنى المتحصل من الدلالة المعجمية للنُّدرة، أنها ما كان أقلَّ من القليل عدداً. ويظهر من خلال المعاني التي ذكرتها المعاجم اللغوية أن الندرة قد تتداخل في دلالاتها مع الشذوذ، فنوادر الكلام هي ما شذَّ وخرج عن جمهور الكلام، إلا أنه يبدو أن الشذوذ الذي يطلق على الندرة إنما يُقصد به المعنى اللغوي للشذوذ، وبهذا يمكننا التمييز بين الشذوذ بمعناه الاصطلاحي الذي سبق ذكره وبين ما عداه.

ويتضح مما سبق أن مفهوم القلة والندرة مرتبط بدلالة عددية هي دون الكثرة، والدلالة العددية هي المقصودة اصطلاحاً بهذين اللفظين، ويدل عليه ما حكاه السيوطي في الاقتراح عن ابن هشام: "اعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومُطَّرداً؛ فالمطرد لا يتخلَّف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلمْ بذلك مراتب ما يُقال فيه ذلك"[6].

إن أوصافاً من قبيل القلة والكثرة، والشذوذ والندرة، والمستعمل والمهمل وما أشبهها، وما يعتريها من تداخل والتباس، إنما هي أحكام أطلقها النحاة على نماذج من المسموعات اللغوية، دون حدود واضحة تفرق بينها، وهو ما يعده بعض الدارسين إشكالاً منهجياً، بسبب عدم التفريق الواضح بين المراتب اللغوية من حيث الكم، ولذا فإن إطلاق مثل هذه الأحكام على استعمالات لغوية بعينها، يصعب التسليم بدقته، لاعتماده على مبدأ الاستقراء الناقص، ولأنه لم يصلنا مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءنا كله لجاءنا شيء كثير، كما قال أبو

---

[1] الصحاح: الجوهري. لسان العرب: ابن منظور، القاموس المحيط: الفيروزآبادي. "قلل".

[2] ينظر: الكتاب: سيبويه، 40/2.

[3] ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك": الأشموني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1939م، 170/1.

[4] الصحاح: الجوهري، "ندر".

[5] لسان العرب: ابن منظور، القاموس المحيط: الفيروزآبادي، "ندر".

[6] الاقتراح: السيوطي، 113 ـ 114.

عمرو بن العلاء. فالنحاة لم يحددوا بصورة جلية كمية المسموع الذي ينبغي أن تُبنى على أساسه القاعدة النحوية، مما أحدث نوعاً من الاضطراب، وأدى إلى التفريع واختلاف المواقف في القياس على المسموع[1]. ولا إشكال لدينا في المطرد والغالب والكثير، فهذا كله داخل في عداد المطرد الذي جرى على قواعد النحو وأقيسته، ويبقى الأمر المشكل في خروج القليل والنار من عداد المطرد.

ويمكن أن يعُد من قبيل القليل ما ذكره السيوطي تحت عنوان "المفاريد"، أي المسموع الفرد، وقد فصّل ابن جني القول فيه بحسب موافقته للاستعمال والقياس وما عليه الجمهور من عدمه[2]؛ ويمكن أن يُعد من قبيل النادر ما ذكره السيوطي وغيره من الحُوشِيّ والغرائب والشواذِّ والشوارد والوحشي من الألفاظ[3]، أما المهمَل والمتروك[4]من اللغة فهذا يعد خارج نطاق البحث أصلا، لكونه لم يدخل حَيّزَ الاستعمال؛ ومعلوم أن البصريين قد اقتصروا في جواز القياس على المشهور الشائع، وأَبَوا القياس على القليل أو النادر، في حين أجاز الكوفيون القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين.

وبعد، فتلك هي المصطلحات والمفاهيم التي رأى الباحث الحاجة إلى عرضها و التعريف بها، لتكون بمثابة التوطئة النظرية للجانب التطبيقي من هذه الدراسة، فاللهجات العربية، والضرورة الشعرية، والشاذ والقليل والنادر،كلها تندرج ضمن المفهوم العام المصطلح عليه وهو (مخالفة المطَّرِد)، وهو المصطلح الذي رأى الباحث اختياره في عنوان بحثه، لما يتسم به من عمومية وشمول، بحيث يستوعب المصطلحات الأخرى، فتكون مندرجة ضمنه، بعيداً عن قيود تلك المصطلحات؛ فما يعده باحث أو نحوي ضرورة قد يكون لهجة عربية للقبيلة التي ينتمي إليها الشاعر، وما يعده آخر لهجة قد يكون ضرورة لجأ إليها، ولا يلزم في الضرورة أو اللهجة أن تكون قليلة أو نادرة، كما لا يلزم في القليل النادر أن يكون شيئاً من ذلك، أما مصطلح "الشذوذ" فقد رأى الباحث تجاوزه في عنوان البحث أيضاً، رغم أنه قد يكون أقرب المصطلحات إلى المصطلح المختار(مخالفة المطرد)، إلا أن الحكم بالشذوذ على استعمال لغوي ما قد يوحي بأن هذا الاستعمال خطأٌ، وهو ليس كذلك، ويُضاف إلى ذلك أن مصطلح الضرورة الشعرية مرتبط بطبيعة الخطاب أو النص الذي ترد فيه، أي أن عدم الاطراد هنا خاص بالشعر، بينما اللهجة تمثل عدم الاطراد الذي يرجع إلى طبيعة المتكلم لا طبيعة الخطاب، فالفروق اللهجية منبعها المتكلمون أنفسهم، وإن اشتركت في نشوئها عوامل عديدة، أما مصطلحا القلة والندرة، فهما مرتبطان بالجانب الكَمّي

---

(1) ينظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه: علي الياسري، 199 ـ 200.

(2) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، ت: محمد جاد المولى وآخرين، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 3، دون تا، 251.248/1.

(3) ينظر: المرجع السابق، 233/1، 234، قال السيوطي:"الحوشي، والغرائب، والشواذ، والنوادر، هذه ألفاظ متقاربة، وكلها خلاف الفصيح، وإذا كانت اللفظة حسنةً مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز، والأعرابي القح، فتلك وحشية، والغرائب جمع غريبة، بمعنى الحُوشِيّ، والشَّوارد جمع شاردة، وهي بمعناها، وأصل التشريد التفريق، فهو من أصل باب الشذوذ". وينظر: الضرائر: الألوسي، 38، 40.

(4) ينظر: المزهر، السيوطي، 240/1.

للاستعمال اللغوي، ولذا فقد تتداخل دلالتهما مع دلالة مصطلح الشذوذ، ولهذه الفروق بين تلك المصطلحات كان استعمال الباحث لمصطلح (مخالفة المطَّرد) أكثر شمولا بحيث يستوعبها جميعا.

الفصل الأول:

الظواهر اللغوية غير المطردة صرفيا

المبحث الأول: الحذف من البنية

المبحث الثاني: الزيادة في البنية

المبحث الثالث: التغيير في البنية

مقـــدمــة

تُعد بنية الكلمة المفردة الأساسَ الذي تنبني عليه دلالتها، والمتغيِّر الذي يؤدي إلى تحولها من معنى لآخر، ففاء الكلمة وعينها ولامها ما فتئت عُرضةً للتغير وفق مقتضيات المعاني والدلالات التي يرمي إليها منتج اللغة ومستعملها، فزيادة حركة أو حذفها، وتقصيرها أو إطالتها، كل ذلك من شأنه أن يحدث تحولاً في المعاني والدلالات، وقد تأثرت الأبنية الصرفية كثيراً في مجال الشعر، فحفل شعرنا العربي بتشكلات مختلفة لأبنية الكلمات من الأسماء والأفعال، وذلك لما تقتضيه طبيعة الشعر وأوزانه وقوافيه من تركيب بنيوي ينسجم مع إيقاع الشعر، ويتهادى مع موسيقاه، على مستوى الحركات والسكنات، والمقاطع والتفعيلات.

وقد حفل شعر عنترة بالكثير من الأبنية التي ارتبطت ببواعث شعره وموضوعاته، وأغراضه ودلالاته، فجاء كثير من ألفاظه وتراكيبه وفق المقيس المطرد في اللغة، كما جاء العديد منها أيضاً مخالفاً للمطرد المقيس في بابه. وقد جعلت الفصل الثاني من هذا البحث لتناول الظواهر اللغوية غير المطَّردة صرفياً، وقسَّمته إلى ثلاثة مباحث، حيث جعلت الأول منها لظواهر الحذف من البنية، فتناولت فيه وصل همزة القطع، وحذف الهمزة وإبدالها حرف لين، وحذف ياء المخاطبة من القافية، وحذف حرف التضعيف، وتسكين عين الكلمة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وقصر الممدود، وتسكين عين "مَعَ"، وتقصير الحركات الطويلة، وتخفيف ياء النسب، وترخيم الاسم في غير النداء.

ثم أتبعت ذلك بالمبحث الثاني، حيث جعلته لظواهر الزيادة في البنية، فتناولت فيه إطالة الحركات القصيرة في الأفعال والأسماء، وقطع همزة الوصل، ومد المقصور، وفكّ التضعيف، وتشديد الميم في "دَمْ"، وتحريك الساكن، وتحريك عين الجمع الوارد على وزن "فُعْل".

وجعلت المبحث الثالث لظواهر التغيير في البنية، فتناولت فيه جمع "فاعِل" في وصف المذكر العاقل على "فواعِل"، وجمع "فِعْل" و"فِعَل" على"أَفْعِلة"، وتذكير المؤنث، والإشارة إلى لجمع باسم الإشارة للمفرد "هذا"، وإجراء الفعل المعتل مُجرى الصحيح، وإجراء اسم المفعول من "أَحبَبْتُ" على أصله الثلاثي "مَحبوب"، وإبدال الهمزة من الواو في "مصائب"، وإجراء المصدر على غير فعله.

ويظهر من خلال أنواع مخالفة المطرد صرفياً أن كثيراً منها يعد من قبيل التغييرات المقطعية، التي يتحقق بها حذف مقطع، أو زيادة مقطع، أو إطالته؛ وذلك يقتضي إحداث تغيير في بنية الكلمة نفسها، بما يتناسب مع الوزن الشعري وما يتطلبه من اتساق في عدد الحركات والسكنات، وقد جاء التغيير في البنية على أشكال عدة تتضح في مواضعها من هذا الفصل.

وكان منهجي في ذلك أن أذكر الأبيات التي تضمنت مخالفة المطرد صرفياً في شعر عنترة، ثم أعرض آراء النحاة في أصل المسألة، مع بيان الوجه المطَّرد المقيس في ذلك الباب، ثم أبين وجه مخالفة المطرد في الأبيات المذكورة، مع بيان آراء النحاة في مثل ذلك، وأعزِّز ذلك بشواهد أخرى على الظاهرة اللغوية نفسها إن وجدت ما يُعزِّزها، ثم أختم المسألة بما أراه فيها بناءً على ما ذكرته من آراء ومناقشات.

المبحث الأول:

الحذف من البنية

تناولت في هذا المبحث الظواهر غير المطردة صرفياً من حيث ما طرأ على بنية الكلمة من حذف حرف أو حركة، وقد اشتمل هذا المبحث على عدد من المكونات، ومنها الهمزة، التي شكلت ظاهرة بارزة في شعر عنترة، وقد شغلت الهمزة حيزًا كبيرًا في الدراسات الصرفية، وفي أبواب الإعلال والإبدال منها بخاصة، ولعل السبب في ذلك أن النحاة عدوا الهمزة شبيهة بأصوات العلة الألف والواو والياء، "فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات، لأنها أخوات، وهي أمهات البدل والزوائد، وليس حرف (كلمة) يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهي إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهة بها أيضا مع شركتهما أقرب الحروف منها"[1] .

ومن جهة أخرى فإن الهمزة تنفرد بأحكام خاصة تتعلق بتخفيفها، وجعلها بين بين، وإبدالها[2]، "فَلِتباعدها من الحروف، وثقل مخرجها، وأنها نبرة في الصدر جاز فيها التخفيف"[3]، فضلاً عن اختلاف قبائل العرب فيما بينهم في الهمز وعدمه، فكان الهمز خاصة من الخواص البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيها، كما أن عدم الهمز خاصة حضرية امتازت بها لهجات القبائل في شمال الجزيرة وغربيها[4].فقد اكتسبت الهمزة إذن خاصية فريدة جعلتها متعددة الأثر إن في ذاتها أو فيما جاورها من حروف وحركات، وذلك " أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوُّع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولا سيما قريش، وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان" [5].

ويذهب بعض الدراسين إلى أن تخفيف الهمزة أو تحقيقها يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية[6]، ويرى بعضهم أن تخفيف الهمزة ظاهرة حضرية، وتحقيقها ظاهرة بدوية تناسب الخشونة والبداوة، وأن تحقيقها ارتبط بلغة الفصاحة واللغة الأدبية أو النموذجية خاصة[7]، وقد لاحظ النحاة أن الهمزة ثقيلة في مخرجها، وأن لها تلك النبرة

---

[1] الكتاب: سيبويه، 544/3، 545.

[2] ينظر: المصدر السابق، 541/3، المقتضب: المبرد،ت: عبد الخالق عضيمة، وزارة الوقاف، القاهرة، 1994م، 292/1، الخصائص: ابن جني، 149/3، شرح المفصل: ابن يعيش، 5/ 218، 265، 277، 279، 317، 348، شرح شافية ابن الحاجب: الاستراباذي، 250/2، 30/3.

[3] المقتضب: المبرد، 292/1.

[4] في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، 67 ـ 71، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون ط، دون تا، 30 ـ 35.

[5] شرح شافية ابن الحاجب: الاستراباذي، 31/3، 32. التَّهوُّع: تكلُّف القيء.

[6] ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 169.

[7] ينظر: في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، 69 وما بعدها.

الخاصة من أقصى الحلق، ولكن التحقيق فيها مع ذلك هو الأصل، وإن كان النحاة لم يحددوا المقصود بالأصل هنا، أهو الأصل التاريخي؟ أم الأصل الصرفي، أي تلك الصيغ والموازين التي وضعها الصرفيون للمفردات؟[1]، ولا يبعد أن يكون الأصل هنا هو تلك المساحة الطبيعية الواسعة التي يتيحها الجهاز الصوتي للإنسان عامة، وللعربي خاصة، فيبدأ من أقصى الحلق إلى طرف اللسان، وفيما بين ذلك درجات ومستويات لا حصر لها من أشكال النطق والأداء، ويظهر أن الأصل التاريخي، زمنياً أو طبيعيا (فسيولوجيا) هو المقصود بذلك، بدلالة نزوع أهل الحضر إلى التخفيف، وهم أحدث زمنياً من البدو الذين يميلون إلى التحقيق، فاللغة في تطورها تلقي أحياناً ببعض الأصوات من بعض الكلمات، استجابة لحاجات نطقية ترتبط بالبيئة وما يطرأ عليها من ظروف تدعو المتعاملين باللغة إلى التخفيف، ولهذا طرأ على البيئة الحجازية ما جعلها تخفف الهمزة في نطقها، بينما ظلت البيئة التميمية على تحقيقها لها، إذ لم يطرأ عليها ما طرأ على الأخرى من تطور[2].

وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى الظواهر الهَمْزِيَّة التي خرجت عن المطرد في شعر عنترة؛ فقد يكون بعضها لهجة، أو تَخَفُّفَاً من ثقل الهمزة، أو ملجأً اختيارياً أخذ به الشاعر على سليقته العربية بغرض المحافظة على وزن الشعر وموسيقاه.

وقد جاءت مكونات الحذف من البنية على النحو التالي:

---

[1] ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة، 169.

[2] ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(1) حذف همزة القطع ومعاملتها معاملة همزة الوصل (وصل همزة القطع):

وقد جاء حذف همزة القطع ومعاملتها معاملة همزة الوصل في عدة مواضع من شعر عنترة، وذلك في الأبيات التالية:

ـ الشَّـــاتِمَيْ عِرْضي ولَمْ أَشْتِمْهُمـــا	والنَّاذِرَيْنِ إذا لم **القَهُما** دَمِـــي[1]
ـ وقَـدْ كَذَبَتْكَ نفسُـك **فاكْذِبَنْها**	لِمـا مَنَّتْـكَ تَغْـــريراً قَطـــام[2]
ـ أو آلَ ضَبَّةَ بالشِّبـاكِ إذ **اسْلَمَتْ**	بَكـرٌ حَلائِلَها ورَهْـطَ عِقـالِ[3]
ـ فَـــإنْ تَكُ أُمِّـــــي غُرابِيَّــــةً	مِنَ **ابْناءِ** حامٍ بِهـــا عِبْتَــني[4]
ـ يا عَبلَ خَلّي عَنْكِ قَولَ المفـتَري	**واصْغِي** إلى قَـوْلِ المحبِ المخبِرِ[5]
ـ أَلا **فاخْــبِرْ** لِكِنْـدةَ مــا تَـــراهُ	قريبـــاً مِنْ قِتـــالٍ مَعْ مُحـــاقِ[6]
ـ يا عَبْلَ لا يَحْزُنْكِ بُعْدي **وابشِري**	بِسلامـتي واسْتَبْشِري بِفَكاكي[7]
ـ فـاعْصِ مَقالَتَــهُ ولا تَحْفِـلْ بهـــا	**واقْـدِمْ** إذا حَـقَّ اللِّقـا في الأَوَّلِ[8]
ـ نفِّسُـــوا كَـــرْبي وداوُوا عِـلَلــــي	و**ابرِزوا** لي كُـلَّ لَيْـثٍ بَطَـلِ[9]

---

(1) الديوان، 222. وقد ورد هذا البيت في شرح ابن الأنباري: "والناذرين إذا لقيتهما"، ولا شاهد فيه، والمعنى: والقائلين والله لئن لقيناه لنقتلنه، وعند التبريزي والزوزني: "إذا لم القهما دمي"، ونبه على الرواية الثانية، وقال الزوزني: "يريد أنهما يتوعدانه في حال غيبته، فأما في حال الحضور فلا يتجاسران عليه". ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 364، شرح المعلقات العشر: الزوزني، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون ط، 1983م، 257، شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي، 214، 215.

(2) الديوان، 242.

(3) الديوان، 337. وصدره في بيت آخر قد يكون رواية أخرى له: "وَسَلِي عَشائرَ ضَبَّةٍ إذْ أَسْلَمَتْ "، بالقطع، ولا شاهد فيه عندئذٍ. ينظر ديوان عنترة، ت: مجدي طراد، 132.

(4) الديوان، 339.

(5) الديوان، 81.

(6) الديوان، 109. المحاق: من المحقِ، وهو الهلاكُ والزوال، والإمحاقُ: أن يهلِكَ الشيءُ كمحاقِ الهلال.

(7) الديوان، 110.

(8) الديوان، 134. لا تحفل بها: لا تبالِ بها ولا تهتم.

(9) الديوان، 135. ونرى الشاعر يورد الفعل نفسه مقطوع الهمزة بعد أربعة أبيات في القصيدة نفسها، وكأنه يفسر البيت السابق : أَبْرِزوهُ وانظروا ما يَلتقي * مِنْ سِناني تحتَ ظِلِّ القَسْطَلِ .

ففي البيت الأول يريد "أَلْقَهُما"، بتحقيق الهمزة، وفي البيت الثاني يريد "فَأَكْذِبَنْها"، وعن هذا البيت يقول الأعلم في شرحه: "وقوله: قد كذبتك نفسك، أي كذبتك حين مَنَّتْكَ لقاءَ قَطام وقضاء حاجتك منها، و"قطام" في موضع نصب بمَنَّتْكَ، والمعنى: لما مَنَّتْكَ نفسُك قطام أي من لقائها، فأكذبنها، أي أكذبها فيما منتك به، ووصل ألف القطع، ويُروى: "فاصْدُقَنها"، أي أصدقها في أنك لا تصل إلى ما منتك به قطام"[1]. ونجد الأمر نفسه في بقية الأبيات، فقد قال: "اسلمت"، و"ابناء"، و"اصغي"، و"اخبِرْ"، و"ابشِري"، و"اقدِم"، و"ابرزوا لي" ، وهو يريد: "أَسْلمتْ"، و"أَبناء"، و"أصْغي"[2]، و"أَخبِرْ"، و"أَبشِري" [3]، و"أَقدِمْ"[4]، و"أَبرزوا لي". ففي كل ذلك نجد الشاعر قد وصل همزة القطع. وقد عد ابن عصفور ذلك من ضرائر الشعر، وأورد عليه شواهد من الشعر وشواهد أخرى من النثر أيضا[5]، ومن ذلك قول حاتم الطائي:

أَبُوهُــمْ أَبِي والأُمَّهـاتُ **امَّهاتُنـا** فَأَنْعِــمْ وَمتِّعْــنِي بِقَيْسِ بنِ جَحْـدَرِ[6]

يريد: والأمهات أمهاتنا. وكذلك قول الطِّرِمَّاح:

أَلَا أَيُّهـا اللَّيلُ الطَّويلُ أَلَّا **اصْبِحِ** بِصُبْـحٍ ومـا الإصْباحُ مِنْكَ بِـأَرْوَحِ[7]

يريد: ألا أَصْبِحْ. وأنشد أبو علي:

إنْ لَمْ أُقاتِلْ فالَبِسُــوني بُرْقُعَـا وفَتَـخَـــاتٍ في اليَـــدَيْنِ أَرْبَعَـــا[8]

يريد: فأَلبِسُوني. وقد ذكر ابن عصفور أن هذه الظاهرة اللغوية كثيرة في الشعر[9]. وقد جاء شيء منها في النثر،

---

(1) الديوان بشرح الأعلم الشنتمري، وت: محمد مولوي، 242.

(2) قال الجوهري: أصغيت إلى فلان إذا مِلتَ بسمعك نحوه ، الصحاح ، "صغا".

(3) ذكر الجوهري ما يفيد أن هذا الفعل يأتي منه الثلاثي، تقول: بَشرتُ الرجلَ ، أبشُره، بَشْراً وبُشوراً من البُشرى، ويقال: بَشَرتُه بمولود فأبشرَ إبشاراً، ولكنه نص على أنك : "تقول: أبشر بخير، بقطع الألف، ومنه قوله تعالى: ﴿و**أَبشِروا** بالجَنَّة﴾ فصلت: 30، الصحاح ، "بشر".

(4) قال الجوهري: قَدَمَ بالفتح يَقْدُم قَدْماً، أي تقدَّم، وأقدَمَ على الأمر إقداماً، والإقدامُ الشجاعة، الصحاح، "قدم".

(5) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 98.

(6) البيت في ديوان حاتم الطائي، بشرح أبي صالح الطائي، ت: حَنَّا الحَتِّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994م، 50، مع اختلاف في عجز البيت، رسالة الملائكة : أبو العلاء المعري، ت: محمد الجندي، دار صادر، بيروت، دون ط، 1992م، 132، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 98.

(7) البيت في ديوان الطِرِمَّاح، ت: عِزَّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، 1994م، 93، وله رواية أخرى: الذي طَالَ أَصْبِحِي" ، ولا شاهد فيه، ، والبيت في الموشح: المرزُباني، ت: علي البجاوي، نهضة مصر، دون ط، دون تا، 29، مع بعض اختلاف في الرواية، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 99. أروَح: أطيَبُ وأكثرُ راحةً وبَرْداً.

(8) لم أقف على قائله. الخصائص: ابن جني 151/3، والمحتسب له، ت: علي النجدي ناصف، ط2، دون تا، 120/1، رسالة الغفران: المعري، ت: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط9، دون تا، 190، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 100. الفَتْخَةُ والفَتَخَةُ: خاتم يكون في اليد والرجل، بفَصٍّ أو غير فَصٍّ، وهي حَلَقَةٌ تُلبَس في الإصبع كالخاتم، وجمعها: فَتَخٌ وفُتُوخٌ وفَتَخَات.

(9) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 100.

ومن ذلك قراءة سالم بن عبد الله[1]:﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ في يوَمَيْنِ فلا **اثمَ** عَلَيْه﴾[2]، بحذف الهمزة[3]، وكذا قراءة ابن محيصن[4] : ﴿وآتَيْتُمْ **احداهُنَّ** قِنْطاراً﴾،[5] وعليها جاءت أقوال أخرى عن العرب[6]، وتبع الألوسي ابن عصفور في عده حذف همزة القطع ضمن ضرائر الشعر[7].

وتبدو شواهد هذه الظاهرة اللغوية متعددة من الشعر والنثر، بل ومن القراءات القرآنية، ونرى ابن عصفور قد نص على كثرتها في الشعر، ولذا يسوغ لنا أن نتساءل عن الأسباب التي جعلته يوردها ضمن ضرورات الشعر رغم أنها على هذا القدر من الشيوع والاستعمال، وأكبر الظن أن ظاهرة تخفيف الهمزة بوصلها في مواضع القطع تمثل لغة شائعة ذائعة على مستوى الشعر، وهي دون ذلك في سعة الكلام، وليست من المطرد فيه، ولعل لجوء شاعرنا عنترة إلى تخفيف الهمزة بوصلها في مواضع من شعره، وتحقيقها في سائر المواضع الأخرى منه، يدل على أن المحافظة على وزن الشعر وموسيقاه هو الداعي إلى ذلك، فليس من اليسير في الشعر أن تكون الهمزة المحققة ملائمة لوزن الشعر وإيقاعه دائماً، لذلك اعتراها العديد من التغييرات التي أشرت إلى أسبابها في مطلع هذا الفصل، وسيأتي في البحث تباعاً ما يؤيد ذلك.

ونظراً لتوزع قبيلة عبس وانتشارها في مساحة جغرافية واسعة من جزيرة العرب، وذلك تبعاً لظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة، على نحو ما بينته في تمهيد الدراسة، فإنه يصعب علينا الجزم باختصاص قبيلة الشاعر بظاهرة لغوية محددة، وليس لنا سبيل إلى ذلك سوى ما يمثله شعر عنترة نفسه من استعمالات لغوية مطردة في كثير من المواضع، ومخالفة للاطراد في مواضع أخرى، ولذا فإننا نجد بعض الألفاظ التي وردت فيها الهمزة مخففة، قد وردت هي نفسها بهمزات محققة في مواضع أخرى من شعره.

---

(1) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عمر، ويقال أبو عبد الله، أحد الفقهاء السبعة، وردت عنه الرواية في القرآن، توفي سنة 106هـ ، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م، 273/1.

(2) البقرة: 203.

(3) ينظر: المحتسب: ابن جني، 120/1، وفيه نقلَ روايتها عن ابن مجاهد عن الزِّمْل بن جَرْوَل أنه رواها عن عبد الله عن النَّفر، وكتبها فيه هكذا: "فَلَثْمَ عليه"، وقال: "لما حذفت الهمزة تخفيفاً ـ وإن لم يكن قياساً ـ التقت الألف مع ثاء "إثم" وهي ساكنة، فحذفت الألف من "لا" لالتقاء الساكنين"، وإعراب القراءات الشواذ: العكبري، 241/1، وسالم بن عبد الله في البحر المحيط: أبو حيان، 2/، 120، ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿إنَّها **لَإِحْدى** الكُبَرِ﴾، المدثر: 35، بوصل الهمزة، قرأ بها نصر بن عاصم، وابن محيصن، ووهب بن جرير، عن ابن كثير، وقال أبوحيان عن مثل هذا الحذف: " إنه لا ينقاس"، البحر المحيط، 370/8.

(4) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مقرئ أهل مكة، وكان ممن تجرد للقراءة وقام بها، وكان نحوياً، قرأ القرآن على ابن مجاهد، وله اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه، توفي سنة 123هـ بمكة، غاية النهاية: ابن الجزري، 148/2.

(5) النساء: 20،

(6) قراءة ابن محيصن في: مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، 32، المحتسب: ابن جني، 184/1، البحر المحيط: أبو حيان، 215/3.

(7) ينظر: الضرائر: الألوسي، 137.

(2) حذف الهمزة وإبدالها حرف لين:

وهذه الظاهرة متعلقة بسابقتها من حيث ارتباطها بالهمزة وما يطرأ عليها من تغيرات وتبدلات في سياق الشعر، وقد وردت في شعر عنترة في مواضع كثيرة، هي:

- تَجافَيْتُ عَنْ طَبْـعِ اللِّئِـــتامِ لأَنَّني ... أَرى البُـــخلَ **يُشْنا** والمكـــارمَ تُطْلَبُ[1]

- كُلَّ يَــوْمٍ **يُبْرِي** السِّقــــامَ مُحُبٌّ ... مِنْ حَبيبٍ، ومـا لِسُقْــمي طَبيبُ[2]

- **فَسَيُنْبِيكِ** أنَّ في حَــدِّ سَيْفـــي ... مَلَكَ المـــوتِ حـــاضرٌ لا يَغِيبُ[3]

- دَهْرٌ يُرَى الغَدرُ مِنْ إحـدى طبائِعِهِ ... فَكَيْــفَ **يَهْنـــا** بِهِ حُرٌّ يُصـــاحِبُهُ[4]

- يا عَبْلَ قُومي انظُري فِعْلي ولا **تَسَلي** ... عَنِّي الحَسُـودَ الـذي **ينُبيكِ** بالكَـذِبِ[5]

- فَما للرُّمْــحِ في جسمـي نَـصيبٌ ... ولا للسَّيــفِ فــــي **أَعضايَ** قُـوتُ[6]

- ويَومَ البَذْلِ نُعطـــي ما مَلَكْنـــا ... **ونَمْــلا** الأرضَ إحْســـاناً وَجُـــودا[7]

- حَرِصَتْ على طُولِ البقـــاءِ وإنَّمـــا ... **مُبْدي** النُّفـــوسِ أَبادَهــــا لِيُعِيدَهَا[8]

- وقَـــدْ شاهَـــدْتُمُ في يَـــوْمِ **طَيٍّ** ... فِعـــالي بـــالمهنَّـــــدةِ الحِـدادِ[9]

- إذا الرِّيحُ هَبَّتْ مِنْ رُبى العَلَمِ السَّعْدي ... **طَفا** بردُها حَرَّ الصَّبـــابةِ والوَجْــــدِ[10]

---

[1] ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 26. يُشنا: يُكره ويُبغَض.

[2] الديوان، 27. يُبْرِي: أي يُبْرِئ، بمعنى: يَشْفِي.

[3] الديوان، 27. وقد تكررت هذه الكلمة مرتين في الصفحات، 36، 135.

[4] الديوان، 28.

[5] الديوان، 36. وقد ورد هذا الفعل محذوف الهمزة كثيراً بصيغة الأمر للمخاطبة "سَلِي"، وأقل منه بصيغة المضارع " أَسلُ "، وذلك في الصفحات التالية: في الديوان بتحقيق مجيد طراد: 49، 50، 80، 96، 104، 117، 118، 125، 129، 132، 136، 189، 196، 211. و في الديوان بتحقيق محمد مولوي: 246.

[6] الديوان، 38.

[7] الديوان، 49.

[8] الديوان، 51.

[9] الديوان، 58. وورد الكلمة نفسها مهموزة "طَيِّئ" 118.

[10] الديوان، 61. الفعل المتعدي من " طَفَأَ " هو " أَطْفَأَ " ، واللازم "طَفِئَ"، والشاعر أراد المتعدي، ولكنه جاء باللازم، فوقع في البيت ضرورتان: تخفيف الهمزة، وتعدية الفعل اللازم. ينظر: الصحاح: الجوهري، "طَفَأَ "، 60، 61. وقد وردت الكلمة بالصيغة نفسها "طفا" 129، و" أطفا " 117، و" تَطفا" 27، و"تنطفي" 110.

ـ سَأَحْلُمُ عَنْ قَوْمي ولَـو سَفَكُوا دَمِـي   وأَجْرَعُ فِيكِ الصَّبْرَ دُونَ **المَلا** وَحْدي[1]

ـ إذا اشْتَغَلَتْ أهلُ البِطالةِ في **الكاسِ**   أو اغْتَبَقُوهـا بينَ قَـسٍّ وشَمَّـــاسِ[2]

ـ جَعَلتُ مُدامـي تحتَ ظِلِّ عَجاجةٍ   وَكَأسَ مُدامي قِحْفَ جُمْجُمةِ **الرَّاسِ**[3]

ـ فَسِيري مَسِيَرَ الأَمْنِ يا بِنْتَ مالكٍ   ولا تَجْنَحي بعدَ الرَّجـاءِ إلى **اليــاسِ**[4]

ـ سَلِيهِمْ يُخْبِـــرِوكِ بأنَّ عَزْمِـــــي   أَقــامَ بِرَبْـــع **أَعْداكِ** النَّواعـــي[5]

ـ وَيْحَ الحِجــــازِ بِحقِّ مَنْ **أَنْشاكِ**   رُدِّي السَّـــلامَ وَحَيي مَــنْ حَيَّــاكِ[6]

ـ فَيا طَيْـــــرَ الأَرَاكِ بِحَـــقِّ رَبٍّ   **بَرَاكَ** عَسـاكَ تَعْلَـمُ أينَ حَلُّـــوا[7]

ـ وجَواداً ما سَار إلا سَرَى البَـــرْ   قُ **وَرَاهُ** مِن اقْتِــــداحِ النِّعــــالِ[8]

ـ فَكَأنَّ مَنْ قَدْ غَابَ جاء مُواصِلِي   وَكَــأَنَّنـــي **أُومِي** لَـــهُ بِسَـلامِ[9]

ـ أُشْعِـــــلُ النَّـــارَ بِبَأْسِـــــي   **وأَطاهـــــا** بِجَنـــانِــــــي[10]

ـ لَقَدْ كانَ يَوْماً أسودَ اللَّيلِ عابِسـاً   يَخـــافُ **بَلَاهُ** طارقُ الحَدَثـــانِ[11]

ـ وَلَيتَهُما ماتـَــا جَميعاً بِبَلْـــدةٍ   **وأَخْطاهُمـــا** قَيسٌ فَــلَا يُرَيـــانِ[12]

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد، 62.

(2) الديوان، 87. ووردت كلمة " الكاس" مخففة في بيت آخر 104، ومهموزة 87، وهو البيت التالي. الاغتباق و الغَبُوق: الشرب بالعشي، والقَسُّ: من كان في الرتبة الكهنوتية بين الأسقف والشمَّاس. والقَسُّ: رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم، وكذلك القِسِّيس. ينظر: الصحاح: الجوهري، "قسس".

(3) الديوان، 87، المدامة والمدام: الخمر، والعَجاجة: الإبل الكثيرة العظيمة، والغبار الشديد. والقِحف: العظم الذي فوق الدماغ، وهو أيضاً إناء من خشب على مثاله، كأنه نصف قدح. والمعنى: أنه جعل جمجمة عدوه قحفاً وإناء يشرب فيه. ينظر: الصحاح: الجوهري، المواد: "دوم"، "عجج"، "قحف".

(4) الديوان، 88.

(5) الديوان، 96. ووردت كلمة " أعداك " في الديوان، 129، 192، النَّواعي: جمع ناعية، أو نا عٍ، وهو الناقل خبر الموت.

(6) الديوان، 110.

(7) الديوان، 115. الأَراكُ: شجر ترعاه الماشية، براك: بَرَأَكَ، أي خَلَقكَ.

(8) الديوان، 131. البَراقُ، بمعنى حجارة الأرض ورملها، وهو كناية عن سرعة الخيل، فحوافرها تثير حجارة الأرض وترابها.

(9) الديوان، 189. ووردت الكلمة نفسها 192.

(10) الديوان، 199. الجَنانُ: القلب. ووردت كلمة الشاهد "أَطاها" في موضع آخر من الديوان، 211.

(11) الديوان، 200. حَدَثانُ الدهر: وحوادثُه: نُوَبُه وما يَحدث منه.

(12) الديوان، ت: محمد مولوي، 312. ووردت الكلمة فيه بصيغة المضارع " تُخْطِيهم"، 328.

ـ مَلِكٌ إذا ما جالَ في يَوْمِ اللِّقـــا وَقَـــفَ العَـــدوُّ مُحَيَّراً فِـي **شَانِهِ**[1]

ـ فَرَجَعْتُ مَحْمُوداً بِرأْسِ عَظِيمِهــا وتركْتُهـــــــا جَزَرا لمـــنْ **نَاوَاها**[2]

ـ وأُجيبُها إمَّا دَعَتْ لِعَظيمـــــةٍ وأُعينُهـــا وأَكُـفُّ عَمَّـــا **سَاها**[3]

ففي هذه الأبيات السابقة وردت الكلمات المهموزة الأصل مخففةً، وقد أُبدِلَتْ بها أحرف لين من جنس حركاتها، وذلك في الكلمات: يُشنا ـ يُشنأ، يُبري ـ يبْرئ، فسينبيك ـ فسيُنبئك، يَهنا ـ يَهنأ، تَسَلي ـ تَسألي، أَعْضَايَ ـ أَعْضَائِي، نَملا ـ نَملأ، مُبدي ـ مُبدئ، طَيّ ـ طَيْء، طَفا ـ طفأ، الملا ـ الملأ، الكاس ـ الكأس، الراس ـ الرأس، الياس ـ اليأس، أعداكِ ـ أعدائكِ، أنشاكِ ـ أنشأَكِ، بَراكَ ـ بَرَأَكَ، وَراه ـ وراءه، أُومي ـ أومِئُ، أَطاها ـ أَطأها، بَلاه ـ بلاءَه، أخطاها ـ أخطأَها، شانه ـ شأنه، ناواها ـ ناوأَها، ساها ـ ساءَها. وقد وقف شراح الشعر عند هذه الظاهرة اللغوية وأشاروا إلى ما اعترى الكلمة فيها من تغير، يقول الأعلم عن "ناواها" إن الشاعر" خفف الهمزة من "ناواها" ضرورة"[4]؛ أما الفعل "ساهَا"فقد اجتمع فيه تخفيف الهمزة وحذفها، يقول الأعلم:"وقوله: عمَّا ساها، أراد "ساءها"، فخفف الهمزة ثم حذفها ضرورة"[5].

وكذلك الأمر في الفعل" أَسَلُ"، اجتمع فيه التخفيف والحذف، فقد كان "أَسأَل" فخففت الهمزة فصار"أسالُ"، فحذفت الألف فصار"أَسَلُ"[6]. ومن النحاة من قيد اعتبار التسهيل في الفعل "أسأل" ضرورةً بكونه ليس من لغة الشاعر، فإن كان من لغته فقد انتفت عنه صفة الضرورة، وأصبح ذلك لغةً له استعملها على سبيل الاختيار، وقد وصف ابن السراج هذه الظاهرة وحدوثها في الشعر إذ يقول:"ومن ذلك إبدال الهمزة في الموضع الذي لا يقوم فيه الشعر بتحقيقه ولا تخفيفه[7]، فإن كان مفتوحاً جُعل ألفاً، وإن كان مكسوراً جُعل ياءً، وإن كان مضموماً جُعل واواً "[8]، ومن الشواهد على هذه الظاهرة قول الفرزدق:

---

[1] الديوان، ت: مجيد طراد، ص 201. وجاء في معاني القرآن: وقوله تعالى: ﴿كُلَّ يومٍ هُوَ في **شان**﴾ الرحمن:29، غير مهموز، وقال، وسألت الفراء عن "شان" فقال: أهمزه في كل القرآن إلا في سورة الرحمن، لأنه مع آيات غير مهموزات"، معاني القرآن: الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، 116/3.

[2] الديوان، ت: محمد مولوي، 307. ناواها: عاداها.

[3] الديوان، 308.

[4] الديوان، بشرح الأعلم، ت: محمد مولوي، 308.

[5] المصدر السابق، 309.

[6] ينظر: الأصول: ابن السراج، 470/3، 471.

[7] قال المبرد: "ولو جاز أن تقلب الهمزة إلى حروف اللين لغير علة، لجاز أن تقلب الحروف المتقاربة المخارج في غير الإدغام، لأنها تنقلب في الإدغام كما تنقلب الهمزة لعلة"، المقتضب: المبرد، 302/1، 303.

[8] الأصول، ابن السراج، 469/3.

راحتْ بِمَسْلمـةَ البِغـالُ عَشِيَّةً   فـارْعَيْ فَـزارةُ لا **هَناكِ** المرتَـعُ[1]

وقول حسان بن ثابت:

سالتْ هُذَيلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً   ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما قالتْ ولم تُصِبِ[2]

وقول زيد بن عمرو بن نفيل:

سالتـاني الطَّـلاقَ أنْ رأَتـاني   قَلَّ مالي قَـدْ جِئتُماني بِنُكْـرِ[3]

ولكن ابن السراج يقيد كون هذه الظاهرة ضرورة بألا تكون من لغة الشاعر:" فهذان (يعني الشاعرين حسان بن ثابت، وزيد بن نفيل)[4] ليس من لغتهما "سِلْتُ، أَسْأل، وسِلْتُ أَسالُ"، ونفهم من كلام سيبويه والأعلم أنهما يعدان ذلك كله من باب الضرورة، دون تقييده بكونه من لغة قبيلة الشاعر أو لا. ولعلهما بَنَيَا هذا الرأي على اعتبار أن الشعراء الذين خففوا الهمزة لم يكن ذلك من لغتهم، والبيتان الأخيران لا يعدهما السيرافي ضرورة، ويرى أن ما ورد فيهما ليس من قبيل تخفيف الهمزة، بل هو يمثل لغة من لغات العرب، وقد اختار الشاعر أن يأتي بتلك الكلمات غير مهموزة على تلك اللغة[5].

وذكر السيرافي أن إبدال الحرف من الحرف هو من مسالك الشعراء في شعرهم، وأنهم يعمدون إلى ذلك لمعنى يحاولونه، وليستوي به وزن الشعر، على نحو لا يكون في سعة الكلام[6]. وعد ابن عصفور إبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها من ضرورات الشعر، مستشهدا ببيت الفرزدق السابق، وأشار إلى أن الذي سهَّل ذلك كون الهمزة والألف من مخرج واحد[7].

وعلى هذه الظاهرة شواهد عديدة من الشعر، ومنها قول عبد الرحمن بن حسَّان:

---

[1] البيت في ديوان الفرزدق، ت: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م، 353، وصدره فيه: "وَمَضَتْ لمسْلَمةَ الرِّكابُ مُودَّعاً"،وهو من شواهد الكتاب: سيبويه، 554/3، على إبدال الهمزة ألفاً للضرورة، أراد: هَنأكِ، المقتضب: المبرد،303/1، شرح السيرافي 183/2، الخصائص: ابن جني، 152/3، المحتسب: ابن جني، 173/2، ، شرح المفصل: ابن يعيش 159/3،272/5،275، المقرب: ابن عصفور، ت: أحمد الجواري، ط1، 1972م، 179/2.

[2] البيت في ديوان حسان بن ثابت، ت: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، دون ط، 2006م، 443/1، وهو من شواهد سيبويه 468/3، 554، على إبدال الهمزة ألفاً للضرورة. أراد: سأَلتْ، شرح السيرافي، 184/2 الأصول: ابن السراج 470/3.

[3] من شواهد الكتاب: سيبويه 155/2، 555/3، على إبدال الألف في "سَأل" من الهمزة، الأصول: ابن السراج، 470/3، شرح السيرافي 184/2، الخصائص: ابن جني، 41/3، المحتسب: له، 155/2، همع الهوامع: السيوطي، 124/5، خزانة الأدب: البغدادي، 410/6، 412.

[4] قال سيبويه بعد ذكر الأبيات الثلاثة التي مرت:" فهؤلاء ليس من لغتهم :"سلتُ ولا يَسال"، وهو يعني الفرزدق وحسان وابن نفيل، وقال :"وبلغَنا أن "سَلتَ تَسالُ" لغة، ولم يذكر لأي قبيلة هي"، الكتاب: سيبويه، 555/3.

[5] ينظر: الأصول: ابن السراج، 471/3، شرح السيرافي، 184/2، وضرورة الشعر: له، 139، 140.

[6] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 133، شرح السيرافي، 179/2.

[7] ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 229 ـ 230.

وكنتُ أَذلَّ مِنْ وَتَـــدٍ بِقـــاعٍ   يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ **واجـــــي**[1]

الذي عده سيبويه والأعلم من ضرورة الشعر، بينما جعله ابن الحاجب والرضيُّ قياساً في الشعر وغيره، لأن "واجِئْ" جاءت آخر البيت، وهو موقوف عليه، فكان آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة[2]، ورغم أن سيبويه جعل البدل في مثل ذلك قياساً في الشعر إذ يقول:" وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً مُتْلَئِبّاً إذا اضطر الشاعر"[3]، وتابعه في ذلك الرضي إذ يقول:"وإذا كان في ضرورة الشعر كان قياساً"[4]، فإن ذلك كما هو واضح في رأيهما يبدو خاصاً بالشعر، أو يكثر فيه دون غيره، وإن كان ابن رشيق قد ذهب إلى أن إبدال حروف المد واللين من الحروف السالمة، وتليين الهمزة،كثير جداً جائز في المنثور والفصيح[5].

ويرى بعض الباحثين أنه ما دام جائزاً سائغاً في المنثور والفصيح، وكان بعض العرب يتكلم به فليس من ضرورة الشعر في شيء، وإلا لما ذكر بعض النحاة أنه قياس فيه[6]، وذهب بعضهم مذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة الذين عدوا هذه الظاهرة من قبيل الضرورة الشعرية، التي غلبت على لغة الشعر، التي تقتضي المحافظة على وزنه لإحداث التوازن الموسيقي بين الوحدات الصوتية، وإذا كان تسهيل الهمز سائغاً مستعملاً في لهجات عربية وأحوال معينة، فإنه لم يكن كذلك في اللغة النموذجية من خطب وشعر[7]؛ ولذا يرى حسين الرفايعة أن هذا الإبدال شاذٌّ في هذه الحروف، ويعده من باب الضرورة الشعرية[8]، بل إن محمدًا الأنطاكي عد ذلك من قبيل الإبدال الذي لا تقره القوانين الصوتية، وليس له تفسير سوى أنه ضرورة شعرية، اقتضتها المحافظة على وزن الشعر وموسيقاه، ولا يبعد أن يكون ذلك جاء على وفاق لغة تسهيل الهمز[9].

ويظهر لي أن حذف الهمزة وتخفيفها وإبدالها حرف لين ظاهرة لغوية وإن استعملت كثيراً في الشعر، ووردت على نحو أقل في النثر فإنها تبقى في سياق الاستعمال غير المطرد في سعة الكلام، وهو استعمال لغوي صحيح يلجأ إليه الشاعر حينا من باب الضرورة التي تتطلب المحافظة على وزن الشعر، وحيناً آخر أخذاً بلغة عربية

---

(1) البيت لعبد الرحمن بن حسَّان، الكتاب: سيبويه، 555/3، المقتضب: المبرد، 302/1، 303، الكامل: له، ت: عبد الحميد هنداوي، وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، دون ط، دون تا، 326/1، شرح المفصل: ابن يعيش، 272/5، 276. الفِهر: الحجرُ قدر ما يُدق به الجوز ونحوه، واجي: أصلها "واجئ" بالهمز، فحول الهمزة ياء للوصل، وهي من وَجَأَ: أي لَكَزَ وضَرَبَ.

(2) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: الاستراباذي، 50/3.

(3) الكتاب: سيبويه، 554/3.

(4) شرح شافية ابن الحاجب: الاستراباذي، 47/3.

(5) ينظر: العمدة: ابن رشيق، ت: محمد محيي الدين، دار الجيل، دمشق، ط5، 1981م، 273/2، 274، عبث الوليد: المعري، ت: نادية الدولة، دون ط، دون تا، 517، وذكر أبو العلاء المعري أن تخفيف الهمزة يقع في الهمزات المتطرفة أكثر من وقوعه في المتوسطة والتي في أول الكلمة، مثل: قَرَأَ وقَرا، والخطأُ والخَطا، وأن الآخِر موضع وقف، أما المتوسطة فإن كانت ساكنة، مثل: ثَأْر وثارْ، فلا اختلاف فيها، وإن كانت متحركة، مثل: ثَأَرَ وثَارَ، فإن تخفيفها رديء.

(6) ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 172.

(7) ينظر: في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، 69.

(8) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: حسين اللرفايعة، دار جرير، عمان، ط1، 2006م، 322، 323.

(9) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق العربي، بيروت، ط 3، دون تا، 116.

صحيحة تخفف الهمزة وتبدلها؛ وإذا عددنا ذلك لغة لبعض العرب، فيظهر أنهم لم يلجؤوا إلى ذلك أصلاً إلا رغبةً في التيسير والتخفيف عند النطق، وأما اختصاص الفعل "سَأَلَ" ومشتقاته بكونه لغة لبعض العرب، فلعل ذلك مرده إلى كثرة استعمال هذه الصيغة وتداولها على الألسنة، مما يعني أنها سيعتريها من التغيير ما لا يعتري غيرها من الصيغ والكلمات، وهذا معلوم في العديد من المفردات والاستعمالات اللغوية؛ وقد لاحظت من خلال الشواهد التي أوردتها على هذه الظاهرة من شعر عنترة أن بعض الكلمات التي وردت الهمزة فيها مخففة، قد وردت هي نفسها والهمزة فيها محققة في مواضع أخرى من شعره، مما يعني أن المحافظة على وزن الشعر كان العامل الأبرز في تكرار هذه الظاهرة في شعر عنترة.

(3) حذف ياء المخاطبة إذا كانت في القافية:

وقد جاء شاهداً على ذلك أحد أبيات المعلقة في بعض رواياته، وهو قوله:

ـ يا دارَ عبــــلةَ بالجَواءِ **تَكَلَّمْ**   وعِمي صَباحاً دارَ عَبلةَ واسْلَمي[1]

يريد: تَكلَّمي. وقد أورده سيبويه، وأتبعه بشاهد آخر للخُزَز بن لَوْذان:

كَذَبَ العَتيقُ وَماءُ شَنٍّ باردٌ   إنْ كُنتِ سَائِلتِي غَبُوقــاً **فاذهَبْ**[2]

يريد: فاذهبي. وأورد سيبويه شواهد أخرى على حذف الواو أيضاً[3]، وأجاز حذف واو الجماعة وياء المخاطبة إذا كانتا في القافية، ونقل أن ذلك ورد عن كثير من قيس وأسد، وفي ذلك يقول:"وقد دعاهم حذف ياء "يَقضي" إلى أن حَذَفَ ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمَر"[4]، ولكنه يُبيّن أن حذف الياء والواو ليس ككثرة حذف الياء من مثل الفعل "يَقضي"، لأنهما ضميران، فهما بمعنى الأسماء، بخلاف ياء "يَقضي"، فهي حرف من بنية الكلمة[5]. أما الأعلم فقد وصف ذلك كله بأنه قبيح[6]. ومن الواضح أن حذف ياء المخاطبة جاء بخلاف المطرد من إثباتها، وأن حذفها جاء موافقاً للغات بعض القبائل العربية.

وإذا حركنا الآخر بحركة من جنس الحرف المحذوف فسنجد من الضرورات ما يشبه ذلك، إذ تحدث ابن عصفور عن الاكتفاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة لها الكائنة في أواخر الكلم في حشو البيت، وأورد على حذف الياء شواهد عدة، مشيراً إلى أن الياء قد تحذف ويُجتزَأُ بالكسرة عنها، وأن وجه ذلك هو

---

(1) من شواهد الكتاب: سيبويه، 213/4. وقد ورد البيت في ديوان عنترة، 183، وأشار مولوي في تحقيقه إلى أن رواية "تَكلَّمْ" وردت في بعض نسخ مخطوطات الديوان وشروحه. ولعل مما يعضد هذه الرواية ورود شواهد أخرى على الظاهرة نفسها. وقد نص محقق الكتاب عبد السلام هارون على عجز البيت، وذكر أن الشاهد في البيت "حذف الياء من " تَكلَّمي" وهو ضمير المخاطبة، كما حُذِفت واو الجماعة". وذكره الاستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب، بحذف الياء من "تكلمي" و" اسلمي"، 306/2.

(2) الكتاب: سيبويه، 213/4. كذب العتيق: كلمة نادرة تغري بها العرب، فترفع ما بعدها وتنصب، والعتيق: ما قدم من التمر، والشَّنُّ: القربة البالية، وماؤها أبرد من ماء الجديدة، والغَبُوق: شرب العَشِيّ، اذهبي: انطلقي، فلست أفضلك على الفرس في تقديم اللبن له. ويروى هذا البيت بنصب"العتيق" أيضاً، يخاطب زوجته وقد لامته على إيثاره فرسه باللبن دونها. أمالي ابن الشجري، ت: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، 1992م،260/1، اللسان: ابن منظور، "كذب"، "عتق"، خزانة الأدب: البغدادي، 8/3، وأورد صاحب الخزانة، 231/5 بيتاً آخر نسبه لعنترة، ولم أجده في ديوانه المطبوع، وهو: إن العَدُو لَهُمْ إليكِ وَسيلةٌ * إنْ يأخُذوكِ تَكَحَّلي وتَخَضَّبِ، بحذف الياء من "تَخَضَّبي"، وهو عنده شاهد على حذف ياء المخاطبة والاكتفاء بالكسر، وذهب إلى أن الظاهر من كلام الكسائي في ذلك أنه لغةٌ لا ضرورة.

(3) الكتاب: سيبويه، 4/ 211، 213.

(4) المصدر السابق، 211/4.

(5) ينظر: المصدر السابق، 211/4.

(6) تحصيل عين الذهب: الأعلم الشنتمري، 570 ـ 572.

التشبيه بقصر الممدود، أو بحذفهم للياء مع التنوين، من جهة أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين[1].

وذلك مثل

قول خُفاف بن نُدْبة[2]:

كَنَواحِ رِيشِ حَمامـةٍ نَجْدِيَّةٍ ومَسَحْتُ باللِّثَتيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[3]

وقول مُضرِّس الأَسَدي[4]:

وطِرْتُ بمنْصَلي في يَعْمَلاتٍ دَوامِي **الأَيْدِ** يَخْبِطنَ السَّرِيحـا[5]

ويورد النحاة شواهد أخرى على حذف الياء من الأفعال، كقوله:

كَفَّاكَ كَفٌّ مـا تُلِيقُ دِرْهَمَـا جُوداً وأُخرى **تُعطِ** بالسَّيفِ الدَّمَا[6]

يريد: تعُطي. وقول بعض الأنصار :

ليس تَخْفى يَسـارتي قَدْرَ يَومٍ ولَقَـدْ **تُخْفِ** شِيمتي إعسـاري[7]

---

[1] ذهب الفراء إلى أن كل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذفهما، وتجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء. معاني القرآن: الفراء، 27/2، ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 119، 120.

[2] هو خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد، وندبة أمه، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. الشعر والشعراء: ابن قتيبة، ت: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، دون ط، دون تا، 341، المؤتلف والمختلف: الآمدي، ت: كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ط1، 136، معجم الشعراء: المرزباني 108، خزانة الأدب: البغدادي، 13/4، 439/5.

[3] الموشح: المرزباني، 124، النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، ت: رشيد بلحبيب، دون ط، 1999م، 217/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 232، عبث الوليد: المعري، 512، الإنصاف: الأنباري، 430، اللسان: ابن منظور، "يدي"، وذكر أبو العلاء أنه يقال عن البيت إنه مصنوع، صنعه ابن المقفع. اللِّثتان: مثنى اللِّثة، وهي مراكز الأسنان وما حولها، واللِّثةُ: شجرةٌ مثل السِّدر، الإِثْمِد: حجر يُتخذ منه الكحل، أو ضربٌ من الكحل.

[4] هو مضرس بن ربعي بن لقيط الأسدي، شاعر جاهلي. معجم الشعراء: المرزباني، 191، 390، المؤتلف والمختلف: الآمدي، 251، خزانة الأدب: البغدادي، 22/5.

[5] الكتاب: سيبويه، 27/1، 190/4، الخصائص: ابن جني، 269/2، 133/3، الموشح: المرزباني، 124، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 233، عبث الوليد: المعري ، 129، 513، الإنصاف: الأنباري، 429، أمالي ابن الشجري، 289/2، اللسان: ابن منظور، "يدي". المنصَل، بضم الصاد وفتحها: السَّيْف، اليَعْمَلةُ واليَعْمَلُ من الإبل: النجيبة المطبوعة على العمل، السريعة، يَخبِطن: الخَبْطُ: ضربُ البعير الشيء بخف يده، السَّريحُ: السَّيرُ الذي تُشَدُّ به الخَدَمةُ فوق الرُّسغ، والسُّرُحُ: نعال الإبل.

[6] لم أقف على قائله، وهو في معاني القرآن: الفراء، 27/2، 118، 260/3، الخصائص، 90/3، 133، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز ،330، أمالي ابن الشجري، 72/2، الإنصاف: الأنباري، 329.

[7] معاني القرآن: الفراء، 118/2، 260/3، الجوهري: الصحاح "يسر"، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز،330، الإنصاف: الأنباري، 329. اليسارُ واليَسارةُ: الغِنى.

يريد: تُخفي. ويرد السيرافي وابن عصفور على من أنكر على النحاة جعلهم حذف الياء من "الأيدي" وأمثاله من ضرورة الشعر مستدلاً بأنه قد جاء في القرآن الكريم حذف الياء في غير رؤوس الآي، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ **الْمُهْتَدِ** ومَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾[1]؛ وغيرها من الآيات[2]؛ فيذهب السيرافي وابن عصفور إلى أن ذلك لا يلزم النحاة، لأنهم أرادوا أن مَن لغتُه إثبات الياء في "الأيدي" قد يحذفها في الضرورة[3]، فحذف الياء والواو في مثل ذلك يتكلم به بعض العرب، وإن كان الأكثر على إثباتها؛ وهذا يعيدنا إلى مفهوم الضرورة عند النحاة واختلافهم فيها؛ وعليه يمكن اعتبار حذف الياء من باب الضرورة في حق من لغته إثباتها فحسب، وأما مَنْ لغته حذفها فهي جائزة سائغة له في سعة الكلام، وإذا تعذر إثبات أن هذا الحذف هو من لغة الشاعر، فيكفي أن نعرف أنها لغة لبعض العرب، وأن الشاعر ربما لجأ إليها سبيلاً للمحافظة على وزن شعره، أو أن الرواة ربما غيروا في رواية البيت، خاصة وأن شاهدنا على هذه الظاهرة عند عنترة هو صدر بيت في إحدى الروايات، وبيت آخر منسوب إليه.

ونجد ابن عصفور يذكر حذف الياء والواو الواقعتين صلةً لهاء الضمير المتحرك ما قبلها في الوصل، إجراء لها مجرى الوقف، وعلى ذلك شواهد، وحذف الياء من "هي" و"هو"، ويعد ذلك أقبح من صلة الضمير المتصل، لأنهما متحركتان تثبتان وصلاً ووقفا[4]، وتناول الاجتزاء بالكسرة عن الياء التي هي ضمير[5]، وبالضمة عن الواو التي هي ضمير أيضا، وأورد شواهد على ذلك، كقول الفرزدق:

---

(1) الكهف: 17. ووردت أيضاً بحذف الياء في غير رؤوس الآي في الإسراء: 97، وبالياء في قوله تعالى:﴿مَنْ يَهْدِ اللهُ فهو **المهتَدِي** وَمَنْ ...﴾ الأعراف: 178.

(2) منها قوله تعالى: ﴿ما كنا **نبغِ**﴾ الكهف:64، ﴿يوم **يأْتِ** لا تَكلَّمُ﴾ هود: 105، ﴿**ويدعُ** الإنسان﴾ الإسراء: 111، ﴿**سَنَدْعُ** الزبانية﴾ العلق: 18، ﴿وسَوف **يُؤتِ** اللهُ المؤمنين﴾ النساء:146، ﴿يومَ **يُنادِ** المنادِ﴾ ق: 41، ﴿والليل إذا **يَسْرِ**﴾ الفجر: 4، ﴿يومُ **التنادِ**﴾ غافر: 32، ﴿الكبيرُ **المتعالِ**﴾ الرعد: 9. قال الفراء عن مثل ذلك: هذا من كلام العرب، معاني القرآن: الفراء، 118/2، وقال أبو العلاء المعري: هذا عند الكوفي جائز من غير ضرورة، بل يجعله لغة للعرب، عبث الوليد: المعري، 76، وقال ابن الشجري: وعلى هذه اللغة قالوا: عمرو بن العاصِ، وحذيفة بن اليمانِ، وعليهما قراءة: ﴿دعوةَ **الداعِ**﴾ البقرة: 186. أمالي ابن الشجري، 72/2. والأسماء أجدر أن تحذف إذ كان الحذف منها في غير الفواصل والقوافي، وقد تابع الزمخشريُ وابنُ الحاجب والرضيُ سيبويه في جواز حذف الواو والياء والاجتزاء بحركة ما قبلهما في الفواصل والقوافي. وحذف الواو والياء في الفواصل والقوافي يوصف بأنه قليل لثقلهما، وحذف الألف ضرورة لخفتها، وحذف الواو والياء في القوافي أكثر منه في الفواصل، وحذفهما إذا كانا ضميرين أقل من حذفهما إذا كانا من بنية الكلمة. ينظر: الزمخشري: المفصل، بشرح ابن يعيش، ت: إميل يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، 2001م، 340، وشرح شافية ابن الحاجب 301/2 ـ 310. وقال أبو العلاء: "حذف الياء في المضاف إلى الظاهر أحسن منه في المضاف إلى المضمر"، وقال عن قوله"دوامي الأيدِ": إن الألف واللام قد كثر معها حذف الياء حتى قيل إنها لغة للعرب، وقد قرأ بها القراء". المعري: عبث الوليد، 512، 513.

(3) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 232، 233، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 122.

(4) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 122 ـ 125.

(5) ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وليَ دِينِ﴾ الكافرون: 6، أضيف "دين" إلى ياء المتكلم، ثم اجتُزئ بالكسرة عن الياء، والأصل: "ديني" بالياء، ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه، مكتبة الهلال، بيروت، دون ط، 1985م، 215، عبث الوليد: المعري، 127، وفيه: أن حذف الياء في مثل قولهم: اطِّراحِ، وجَناحِ، يريدون: اطِّراحي، وجَناحي، كثير جداً في أشعار العرب وغيرها.

أما تَـرْضَى **عَدُوَّتِ** دُونَ مَوْتِي   لما في القَلبِ مِنْ حَنَقِ الصُّدورِ[1]

يريد: عدوتي. وكذلك قول الآخر:

ومِنْ **قَبْلِ** نادى كُلُّ مَوْلىً قَرابةً   فَما عَطَفَتْ يَوْما عَليهِ العَواطِفُ[2]

يريد: قَبْلي. وقد أورد ابن عصفور شواهد أخرى على الاجتزاء بالضمة عن الواو[3].

ويذهب حسين الرفايعة إلى اعتبار حذف الياء من الاسم المنقوص شذوذاً، وأن الأصل ألا تحذف الياء عند الوقف في الاسم المنقوص المعرف بأل، وأن الشعر الوارد بذلك قد خرج عن مقتضى القاعدة الصرفية، ويستشهد بقول الشاعر السابق: "دَوامي الأيدِ"، واصفاً إياه بالضرورة الشعرية، وأن الدراسات الصوتية الحديثة قد بينت أن هذا التقصير في الصوت يحقق ضرباً من التوازن في الإيقاع الشعري[4]. ولا أتفق معه في اعتبار ذلك ضرورة، لوروده في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يومَ **التَّنادِ**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿الكبيرُ **المتعالِ**﴾[6]، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ويمكن أن يكون من قبيل الشذوذ، من حيث موافقته للاستعمال الثابت بالسماع، ومخالفته للقياس في بابه. وهو استعمال لم يطرد اطراد ثبوت الياء في مثل هذه الحالات. وأتفق مع الرفايعة في كون ذلك يحقق التوازن الصوتي والإيقاعي المطلوب في الشعر والنثر على السواء.

إن ما سبق ذكره من عرض وتحليل مبنيٌّ على أن الوقوف على كلمتَيْ: "تَكلَّمِ" و"اذهبِ" الواردتين في الشاهدين السابقين حدث مع تقصير حركة الياء بما يدل عليها، وهو الأنسب والأقرب على مستوى الإيقاع الشعري، والغرض الدلالي، أما إن كان حذف الياء في: "تكلَّمْ" و "اذهبْ" قد حدث مع الوقوف على الكلمات بالسكون فحسب، دون تقصير حركة الياء ولو على المستوى الصوتي للبيت، فإن ذلك يمكن أن يحدث قدرا من اللبس، إذ إن حذف الضمير طرح لقرينة المطابقة بين الضمير الدالِّ وجنس المخاطب وعدده، فقد يحتمل المعنى لدى السامع أن يكون المقصود بالخطاب مذكرا، أو مثنى، أو جمعاً، ولا ينتفي هذا اللبس إلا بقرينة السياق، وربما

---

[1] البيت في ديوان الفرزدق، ت: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م، ص194، وروايته:"أَما تَرضى عُدَيَّةُ"، ولا شاهد فيه، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 127.

[2] ضرائر الشعر: ابن عصفور، 127.

[3] لم أقف على قائله، ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 127 ـ 129.

[4] ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: حسين الرفايعة، 328، 329.

[5] غافر: 32.

[6] الرعد: 9.

يكون هذا اللبس الحادث في سياق الخطاب هو الذي دعا الأعلم الشنتمري إلى وصف هذا النوع من الحذف بالقبح.

ويمكن أن نلاحظ الاضطراب في إيقاع البيت عندما نقرأه بتسكين الكلمتين، واستقامة هذا الإيقاع عندما نقرأهما بتقصير حركة الياء، وأغلب الظن أنهما كذلك، ولأمر ما لم تشتهر رواية حذف الياء في بيت المعلقة شهرتها بثبوتها؛ ولا يبعد أن يكون حذف الياء قد حدث بسبب تقصير تدريجي حدث في الحركة على مستوى الصوت حتى وصل بها إلى ما يشبه حالة السكون، أو أن ذلك مَثَّل لهجة عربية محدودة من لهجات العرب.

وينبغي أن نلاحظ أيضاً الفرق بين حذف الياء و الواو عندما يكونان ضميرين دالين على معنى الاسم، وهذا ما ورد في بيت عنترة، وهو المقصود بكونه قليلاً، وهو الذي عناه سيبويه عندما ذكر أنه ليس كحذف الياء من الفعل "يقضي"، فالياء هنا ليست ضميراً، بل هي جزء من بنية الكلمة، وهي كالياء في الأسماء المنقوصة، وعلى ذلك جاءت معظم الشواهد القرآنية التي أشرت إليها سابقاً، وهذا الحذف أكثر من سابقه كما يبدو من تلك الشواهد.

(4) حذف أحد حرفَيْ المضعَّف من الفعل (ظَلَّ):

وذلك في قوله:

ـ **فَظَلْنا** نَكُرُّ المشْرَفِيَّـــةَ فِيهِـــمُ وخَرْصانَ لَدْنِ السَّمْهَرِيِّ المثَقَّفِ[1]

حيث قال: ظَلْنا، وأصلها: ظَلِلْنا، وهي من "ظَلَّ نَهارَهُ يفعل كذا وكذا، يَظَلُّ ظَلّاً وظُلُولاً، وظَلِلْتُ أنا، وظَلْتُ، وظِلْتُ"[2]. فالفعل أصله مضعف، والأصل فيه بقاؤه على تضعيفه عند إسناد ماضيه إلى ضمائر المتكلم والمخاطب، فنقول: ظَلَلْتُ أنا، وظَلَلْتَ أنتَ، وظَلَلْنا نحن؛ ولكن الشاعر حذف حرف التضعيف الأول، فقال: ظَلْنا.

وقد عَدَّ سيبويه ذلك مما شَذَّ في باب التضعيف، وأن ثبوت حرفي التضعيف هو الأصل العربي الكثير، يقول:"ومثل ذلك (أي مما شَذَّ في باب التضعيف) قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خِفْتُ، وليس هذا النحو إلا شاذًّا، والأصل في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أحْسَسْتُ، ومَسِسْتُ، وظَلِلْتُ"[3]. وإذا حُذِفت اللام من "ظَلِلْتُ"، جاز في حركة الظاء الفتح، تشبيهاً لها بـ "لَسْتُ"، وإجراءً لـ "فَعِلْتُ" مُجرى "فَعَلَ"، ولأن الفتح هو الأصل في حركتها، فنقول: " ظَلْتُ"، ويجوز فيه الكسر باعتبار نقل حركة عين الكلمة المحذوفة، وهي الكسرة، إلى فائها، فنقول: "ظِلْتُ"، على نحو: خِفْتُ [4].

وذكر الجوهري وابن منظور مثل ذلك، وعَدَّاه من شواذِّ التضعيف، وعزا صاحب اللسان مثل ذلك الرأي إلى ابن سِيده[5]، وأنه يجيء في غير مكسور العين كذلك، مثل: هَمْتُ وهَمْتُ، وأَحْسَسْتُ وحَسْتُ[6]، وأضاف الفراء: مَسِسْتُ ومَسْتُ، وودِدْتُّ ووِدْتُّ، وأحْسَسْتُ وحَسْتُ[7]. وقد ورد الفعل"ظَلِلْتُ" محذوف العين في

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد، 102. المشرفية: سيوف منسوبة إلى المشارف، وهي قرى بالشام تشارف على الريف، وقيل: المشرفية من صنعة مشرف، وهو جاهلي منسوب إلى ثقيف، الخُرْصان: جمع خِرْص، بكسر الخاء وضمها وفتحها: وهو الرمح، وأراد بها هنا السِّنان خاصة، اللَّدْن: اللَّيِّن الهزّ، السَّمْهَرِيُّ: الرمح الصلب الشديد، يقال: هو منسوب إلى سَمْهَر، اسم رجل كان يقوم الرماح، والمعنى هنا: أنه لين في اضطرابه ومَهَزَّته، وهو في ذاته صلب شديد الكعوب، المثقَّف: المقَوَّم المستوي.

(2) لسان العرب: ابن منظور، "ظلل".

(3) الكتاب: سيبويه، 422/4.

(4) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: لسان العرب: ابن منظور، "ظلل".

(6) ينظر: الكتاب: سيبويه، 422/4، الصحاح: الجوهري، لسان العرب: ابن منظور،" ظلل".

(7) ينظر: معاني القرآن: الفراء، 190/2، 191.

موضعين من القرآن الكريم، في قوله تعالى:﴿وانظُرْ إلى إلهكَ الذي **ظَلْتَ** عليهِ عاكِفًا﴾[1]، وقوله تعالى:﴿لَوْ نَشاءُ لجَعَلْنَاهُ حُطاماً **فَظَلْتُمْ** تَفَكَّهُونَ﴾[2]. وقد ذكر النحاة جواز فتح الظاء وكسرها، وكذا نقلها الفراء عن العرب[3]، وذلك على التخريجين السابقين، ولأن القراءات قد وردت بهما[4]، وزاد العكبري وأبو حيان قراءة الضم فيها، وذلك باعتبار أن أصل بناء الفعل على (فُعِلَ) "ظُلِلَ" ثم حُذفت اللام، أو باعتبار أن الأصل في عين الفعل الضمة "ظَلُلْتُ"، وذلك في بعض لغات العرب[5]. ووردت قراءات شاذة على الأصل في الفعل بثبوت اللامين فيه، "ظَلِلْتَ، وظَلَلْتُم وظَلِلْتُم"[6].

ولعلنا نتساءل عن أسباب اعتبار سيبويه وغيره من النحاة لهذا الحذف من قبيل الشذوذ في باب التضعيف، رغم وروده في قراءات القرآن الكريم، وفي رأيي أنه قد عنى بذلك شذوذ القياس لا شذوذ الاستعمال، وإلى ذلك ذهب أبو حيان[7]، الذي ينقل أن هذا النوع من الحذف ينقاس في كل مضاعف العين واللام في لغة بني سليم[8]. فهو إذن حذف مقيس عند قوم من العرب دون غيرهم.

ويتضح من خلال ما سبق أن المسوّغ لهذا النوع من الحذف هو التخفيف في الفعل المضاعف، أما حركة الظاء بعد الحذف، فقد وردت بالحركات الثلاث، الفتحة والكسرة والضمة تبعاً للغات العرب فيها.

---

(1) طه: 97.

(2) الواقعة: 65.

(3) الفتح قراءة الجمهور، و قُرئت بالكسر، ويُروى أنها قراءة عبد الله بن مسعود، في تفسير القرطبي، 340/17 ابن مسعود، ورواها هارون عن عيسى عن أبي بكر، وفي البحر المحيط: أبو حيان، ت: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م، 257/6، 211/8 ابن مسعود وقتادة والأعمش وأبو حيوة وابن أبي عبلة وابن يعمر، وأبو بكر في رواية العتكي، وغير معزوة في مشكل إعراب القرآن 713/2، والكشاف: الزمخشري، 57/4، وفي فتح القدير: الشوكاني، 157/5 أبو حيوة وأبو بكر في رواية. ينظر في ذلك: إعراب القراءات الشواذِّ: العكبري، ت: محمد عزُّوز، عالم الكتب، ط1، 1996م، حاشية المحقق، 556/2.

(4) ينظر: معاني القرآن: الفراء، 190/2، 191، وإعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، ت: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2008م، 594، 1095، وإعراب القراءات الشواذ: العكبري، 90/2، 556، البحر المحيط: أبو حيان، ت:عادل عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، 257/6، 8/ 211.

(5) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، دون ط، دون تا، 92، 152، إعراب القراءات الشواذ: العكبري، 90/2، 91، ، البحر المحيط: أبو حيان، 257/6

(6) ينظر: مختصر في شواذِّ القراءات: ابن خالويه، 92، 152، عن الجحدري وأُبَيّ، إعراب القراءات الشواذ: العكبري، 90/2، أبو حيان: البحر المحيط 257/6 أُبيّ والأعمش، وتفسير القرطبي،242/11، فتح القدير: الشوكاني، 384/3 الأعمش.

(7) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان، 257/6.

(8) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(5) تسكين عين الكلمة إذا كان مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً :

من شواهد تسكين عين الكلمة المفتوح قول عنترة:

ـ وقَوْماً آخَرِينَ سَعَوا وعـادُوا حَيارى مـــا رَأَوا أَثَراً **لِأَثْـري**[1]

وفي تسكين عين الكلمة المضموم قوله:

ـ وإنَّمـا تَلْقـى النُّفـوسُ **سُبْلَها** إنَّ المنايـــا مُدْرِكاتٌ أهلَهـــا[2]

ـ وأَسْعَدَني الزَّمانُ فَصارَ سَعْدي يَشُقُّ **الحُجْبَ** والسَّبْع الطِّباقـا[3]

وفي تسكين عين الكلمة المكسور قوله:

ـ وقَدْ سِرْتُ يا بِنْتَ الكرامِ مُبادِرا وتَحْتِيَ مُهْـرِيٌّ مِنَ **الإِبْلِ** أَهْـوجُ[4]

ففي البيت الأول قال: "أَثْر" بسكون الثاء، وأصلها الفتح، فالأَثَرُ: بقية الشيء، وخرجت في إِثْرِهِ وفي أَثَرِهِ أي بعده، والأَثَرُ بالتحريك: ما بقي من رسم الشيء، وضربة السَّيف[5]؛ وعلى ذلك يمكن أن نحمل كلمة (أَثَر) الأخرى الواردة في البيت ليستقيم المعنى، أي أن خصومه في أرض المعركة صالوا وجالوا يريدونه لينالوا منه فلم يتمكنوا من ذلك، ولم يجدوا أثَراً لأثَره، أي لم يدركوه، وذلك لسرعته في الكر والفر و القتال، وقد اضطر الشاعر لتسكين عين الكلمة للمحافظة على إيقاع الشعر ووزنه؛ أما إن حملنا معنى كلمة (أَثْر) الثانية ، بسكون الثاء، على معنى السيف، فلا وجه للاستشهاد بالبيت، فالأَثْرُ بالضم، والإِثْرُ بالسكون، والأُثُرُ، على وزن (فُعُل)، معناه: فِرِنْدُ السيف ورَوْنَقُه، وتسلسله ودِيباجَتُه، وجاء أن الأصمعي لا يعرف (الأَثْرَ) هنا إلا بالفتح[6]. والمعنى عندئذٍ قريب من المعنى السابق، أي أن أعداءه لم يتمكنوا من النيل منه، فسيفه معه يصول به ويجول في ساحة المعركة، وذلك كناية عن جَلَده وسرعته.

---

[1] ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 83.

[2] ديوان عنترة، ت: محمد مولوي، 329.

[3] ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 104.

[4] ديوان عنترة، 40.

[5] الصحاح: الجوهري، لسان العرب: ابن منظور، " أثر".

[6] ينظر: المصدران السابقان، المادة نفسها.

أما البيتان الثاني والثالث فقد سكن فيهما عنترة عين الكلمة المضموم "سُبْل"، وأصلها بالضم "سُبُل" جمع سبيل، والسبيل: الطريق وما وضح منه، وجمعه: "سُبُل"[1]، وهذا المعنى هو الأقرب إلى دلالة البيت[2]، وكذلك عين "حُجْب"، وأصلها بالضم "حُجُب"، وبناء (فُعُل) جمع تكسير يطَّرد في وصفٍ على (فَعُول) بمعنى (فاعِل)، وفي الاسم الرباعي صحيح اللام وقبله حرف مد، مذكراً كان أم مؤنثاً، غير مضاعف[3]، وبهذا يكون الشاعر قد خالف المطرد في هذا الجمع، إذ سَكَّن عينه المضمومة حفاظاً على وزن البيت؛ وهذا يدل على أن التسكين على هذا النحو ولهذا الغرض ليس مقصوراً على الكلمات مفتوحة العين، بل يشمل مضمومة العين أيضاً؛ ومن قبيل ذلك فتح عين (فَعَلَ)، الذي عده السيرافي من ضرورة الشعر، كقولهم في "هَرَبَ": "هَرْب"، وفي" طَلَبَ": "طَلْب"، وأنشد قول الأصمعي:

على مَحــالاتٍ عُكِسْنَ عَكْسَا   إذا تَسَدَّاهـــا طِلاباً **غَلْسَا**[4]

يريد: غَلَسا. ولا يرى ذلك سائغاً في النثر، لأن الفتحة غير مستثقلة، بينما يسوغ مثل ذلك في الضمة والكسرة، كقولهم في "فَخِذ": "فَخْذ"، وفي"عَضُد": "عَضْد"، ولا يقولون في "جَبَل": "جَبْل"[5]. ولكن السيرافي يذكر أن من ذلك حذف الضمة والكسرة في الإعراب، كقولهم: "قامَ الرَّجُلْ"، و"ذهبتْ جارِيَتْكَ"، و"أنا أَذهَبْ"، وأن سيبويه يجيز ذلك، ويورد شواهد تؤيده[6]. وهنا نلحظ اعتبار النحاة تسكين عين الكلمة مفتوحة العين من ضرورات الشعر، دون العين المضموم والمكسور، وذلك لأن الفتحة غير مستثقلة، كما في الكلمات السابقة، ويقابل ذلك اعتبار حذف الضمة والكسرة في الإعراب غير سائغ في سعة الكلام، بل هو مقصور على ضرورة الشعر، ويفسر سيبويه ذلك بقوله: "شبَّهوا هذه الضَّمَّات والكسرات المحذوفة بالضمة من "عَضُد" والكسرة من "فَخِذ"، حيث قالوا: "عَضْد" و"فَخْذ"، غير أن حذفها من " عَضُد" و"فَخِذ" حسن مطرد في الشعر والكلام

---

(1) لسان العرب: ابن منظور، "سبل".

(2) تأتي كلمة "السَّبَل" بمعنى: الثياب المبَلة، والمطر، والسُّنبُل وأطرافه، والرمح، والمعنى الأخير وإن كان قريباً ، وعين الكلمة مفتوحة، إلا أن معنى البيت لا يستقيم بها، والسَّبلةُ: المَنْحَرُ من البعير، وسبل: اسم فرس. والصحاح، لسان العرب،"سبل".

(3) ينظر: شَذَا العَرْف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، ت: محمد عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، دون ط، دون تا، 157. وقد ذكر ابن جني أن العرب يسكنون نحو: الرُّسْل، والعَضْد، والكُتْب، وأشباه ذلك، فيسكنون كراهية الضمة، وأن الأصل هو " فُعُل"، ثم أسكنت عينه، وعقد لذلك باب: "من قال في (رُسُل) الصحيح (رُسْل) فأسكنَ قال في (بُيُض) الأجوف بالياء (بيض) فأسكنَ"، ثم قال: "وذلك نحو: كُتْب، ورُسْل، وهو هنا (أي في المعتل) أحسن منه في الصحيح قليلاً. المنصف شرح كتاب التصريف للمازني: ابن جني، ت: إبراهيم صقر، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، ط 1، 1373هـ. 1954م، 336/1، 339، 340.

(4) ضرورة الشعر: السيرافي، 118. مَحَالاتٌ: جمع مَحالة، وهي الفِقْرةُ من فَقارِ البعير، وتُجمَعُ أيضاً على مَحَال، تَسدَّاها: من السَّدْو، وهو أن تمد الإبلُ يديها في سيرها، وهو تذرُّعٌ واتساعٌ في الخَطْو، غَلْسا، أراد غَلَسا، والغَلَسُ: ظلام آخر الليل، وهو أول الصبح حتى ينتشر في الآفاق.

(5) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(6) ينظر: المصدر السابق، 119، وسيأتي ذلك في الفصل الخاص بالظواهر اللغوية غير المطردة نحوياً.

جميعاً، من قِبَل أنه لا يزيل معنى، ولا يغير إعراباً، وفيما ذكرناه (أي من شواهد حذف الإعراب) يزول الإعراب الذي تنعقد به المعاني، إلا أنه شُبِّه اللفظ باللفظ"[1].

وذهب القزاز إلى مثل رأي السيرافي في جواز إسكان عين المفتوح في الشعر، ومن شواهده على ذلك قوله:

وقالوا تُرابِيٌّ فقُلتُ صَدَقتُمُ أبي مِنْ تُرابٍ **خَلْقَهُ** اللهُ آدمُ[2]

يريد: خَلَقَهُ. ولكن القزاز يورد شواهد أخرى تشير إلى أن تسكين العين للضرورة يمكن أن يكون لمضموم العين أيضاً، كقول الأخطل:

أَعِكرِمَ أنتَ الأصلُ والفرعُ والذُّرى أَتاكَ ابنُ عَمٍّ زائِرٌ لكَ عَنْ **عُفْرِ**[3]

يريد: عن عُفُرٍ، أي بُعد، فأسكنَ. وشواهد لمكسور العين كذلك، كقول أبي النَّجْم العِجْلي::

لو **عُصْرَ** مِنْهُ البانُ والمسْكُ انْعصَرْ[4]

يريد: عُصِرَ. ويمكن أن نستدل من هذه الشواهد التي أوردها القزاز أن الشعراء قد يضطرون إلى تسكين عَين الكلمة في أحواله الثلاث، مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً، ولا يبعد أن يكون ذلك جاء وفق لهجات بعض قبائل العرب. ونجد في بيت عنترة الرابع أيضاً كلمة "الإِبْل" وقد سكن عينها المكسور في الأصل "الإِبِل"، وجاء في الصحاح: ربما قالوا للإِبِل إِبْل، يسكنون الباء للتخفيف[5]، وفي لسان العرب: الإِبِلُ والإِبْلُ، الأخيرة عن كراع، وهذا يدل على أن الأصل في الباء هو الكسر، وبعض العرب قد يسكنه للتخفيف، ويتأكد الأمر عندما يحتاج إليه الشاعر للمحافظة على وزن شعره وإيقاعه.

---

(1) ضرورة الشعر: السيرافي، 121.

(2) لم أقف على قائله، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 189، رسالة الغفران: المعري، برواية "آدما" 312 ، وعده المعري من الشاذ، وعبث الوليد: المعري 503، ووصف ذلك بأنه ضعيف لا يلتفت إليه.

(3) البيت في ديوان الأخطل، ت: مهدي ناصر الدين157، ضرورة الشعر: السيرافي، 189. الذُّرى، جمع ذُروة وذِروة، وهي من كل شيء أعلاه، عُفْر: أراد عُفُر، والعُفْرُ : البعد وقلة الزيارة، يقال: ما تأتينا إلا عن عُفْر، وهو طول العَهد، يُقال: ما ألقاه إلا عن عُفْرٍ وعُفُرٍ، أي بعد حين، وعن عُفُر: أي عن بعد من الأخوال، لأنهم وإن كانوا أقرباء، فليسوا في القرب مثل الأعمام.

(4) البيت في ديوان أبي النجم العجلي، ت: محمد جمران، مجمع اللغة العربية، دمشق 159، وفيه أن ذلك على لغة بكر بن وائل، والشاعر منهم 160، الكتاب: سيبويه، 114/4، المنصف: ابن جني، 124/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 189، الإنصاف: الأنباري، 103، شرح الشافية: الاستراباذي، 43/1، وقال إنها من لغة تميم، وقال الأعلم: إنها لغة فاشية في تغلب بن وائل، وذكر عباس حسن جواز الضم والسكون على السعة في مثل: كُتُب وكُتْب، رُسُل ورُسْل، ينظر: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط3، دون تا، 643/4، والتطبيق الصرفي: عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، دون ط، دون تا، 116. البانُ: نوع من الشجر يستخرج منه دهن البان، وهو من أنواع الطيب.

(5) الصحاح: الجوهري، "إبل".

وذهب ابن عصفور إلى مثل ذلك، ويظهر ذلك من خلال شواهده التي أوردها في هذا الباب، فهو يذكر حذف الفتحة من عين (فَعَلَ) مبالغة في التخفيف، وحذفها من آخر الفعل الماضي، ومن آخر الفعل المضارع، وآخر الاسم المعتل، وحذف علامتي الإعراب الضمة والكسرة من الحرف الصحيح، كل ذلك للتخفيف، أو لإجراء الوصل مجرى الوقف، أو تشبيهاً للضمة بالضمة من "عَضُد"، وللكسرة بالكسرة من "فَخِذ" و"إِبِل"[1]. وهو يعني بذلك أن من أسباب حذف علامتي الإعراب الضمة والكسرة في الأفعال مشابهتها للضمة والكسرة في هذه الكلمات، ويرد على من أنكر من النحاة التسكين في جميع ذلك، لما فيه من ذهاب حركة الإعراب، مستدلاً بالسماع والقياس[2]؛ وهو ينص على أن التخفيف في الكلمات: "عَضْد" و "فَخْذ" و" إبْل" سائغ في حال السعة، لأنه لغة لقبائل ربيعة[3].

وكون ذلك لغةً لبعض القبائل العربية دون سائرها لا يدل على أن ذلك مطرد في الكلام، كما ذكر سيبويه، ولو كان كذلك فإنه يبقى مقصوراً على هذه الكلمات بعينها التي تكررت الإشارة إليها دون غيرها من قبل عدد من النحاة، ويمكن أن يكون ذلك استعمالاً لغوياً سائغاً لدى قبائل عربية معينة، واستعمله الشاعر في شعره للمحافظة على وزن شعره، فإن كان التخفيف من لغته عددنا ذلك لهجة عربية جاء شعره على وفاقها، وإن لم يكن كذلك، عددناه ضرورة لجأ إليها الشاعر، وإجماع النحاة على أن الفتح أخف من الكسر والضم أيده ما نقلوه عن بكر بن وائل، وأناس من تميم، من تخفيف المضموم العين والمكسورها في كلمات كثيرة، شملت الأسماء والأفعال ودلت عليها شواهد كثيرة.

ويأخذ محمد حماسة على النحاة هنا اعتمادهم على الشعر وحده في تصوير لهجات القبائل، مما يؤدي بنا إلى الظن أن هذه الاستعمالات اللغوية قُصرت على لغة الشعر، ويرفض تعميم اعتبار ذلك كله من قبيل ضرائر الشعر، فمن التناقض اعتبار الفتح أخف من الضم والكسر في كلمات، ثم منع تخفيف كلمات مثل: "جَمَل" و"قَمَر"، رغم القول بأن السكون أخف من الفتح[4]؛ ويذهب إلى اعتبار تخفيف عين الكلمة المفتوحة والمضمومة والمكسورة ناتجًا من اختصار عدد المقاطع في الكلمة، فالفعل "عَلِمَ" ـ وهو مما يجيز النحاة تخفيفه ـ مكون من ثلاثة مقاطع، فإذا خفف صار إلى مقطعين اثنين، والفعل "سَلَفَ" ـ وهو مما يمنعون تخفيفه ـ مكون من ثلاثة مقاطع، وعندما تسكن عينه يصير إلى مقطعين اثنين أيضاً، فعلة التخفيف قائمة في الحالتين، ولا مسوغ عندئذٍ للتفريق

---

[1] ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 84 ـ 93.

[2] ينظر المصدر السابق، 95.

[3] ينظر المصدر السابق، 96.

[4] ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 209، 210.

بينهما[1]. ومما يؤيد ذلك مجيء عين الكلمة المفتوحة ساكنةً في قراءة أبي عمرو[2] ـ وهو أحد القراء السبعة ـ في قوله تعالى: ﴿**فِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ**﴾[3]،بسكون الراء[4]، وقراءة ابن محيصن في قوله تعالى: ﴿**أَمْنَةً نُعاساً**﴾[5]، بسكون الميم[6]، وقد ذهب ابن جني إلى أنه لا يجوز " مَرْضٌ" مخففاً من "مَرَض"، ولا "أَمْنَةً" مخففاً من "أَمَنَةً"، لأن المفتوح لا يخفف، وإنما يسوغ التخفيف في المكسور والمضموم[7]. وقد تعجب بعض الباحثين من موقف ابن جني حيال هذا الوجه من القراءة وهو وارد ثابت في شيء منها، وهذا غير الشواهد السابقة، والنظائر الأخرى، ومنها ما عده بعض النحاة من الضرورة الحسنة، مثل: إسكان عين جمع المؤنث السالم التي حقها أن تفتح، وذلك إذا كان مفرد هذا الجمع اسماً ثلاثياً ساكن العين صحيحها بعد فتح، مثل: وَغْرات، ورَمْضات، و زَفْرات، وفَرْحات[8].

ويظهر لي أن ابن جني لم يغفل عن ذلك، فهو يعرف القراءات القرآنية، ويعلم موقعها من الاستشهاد، لاسيما المتواتر منها، ولكنه أراد أن يحمل القرآن الكريم على أشهر اللغات وأكثرها اطراداً، فبعد أن ذكر الشاهد على تسكين عين الكلمة المفتوحة قال: "وهذا ونحوه قد جاء في الضرورة، والقرآن يُتَخَيَّرُ له ولا يُتَخَيَّرُ عليه"[9]؛ ثم يذكر أن التسكين لغة في هذه الكلمات وغيرها، مثل: الحَلْب، والحَلَب، والطَّرْد، والطَّرَد، والشَّلُّ، والشّلَل، وأن الفتح والسكون يتقاودان، ويكادان يجريان مجرى واحداً في عدة أماكن"[10]، وهذا يدل على أن ابن جني أراد حمل القرآن الكريم وتوجيه قراءته على أشهر الوجوه وأكثرها استعمالاً واطراداً في لغة العرب.

---

[1] ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 210، 211.

[2] ينظر: المحتسب: ابن جني، 53/1.

[3] البقرة: 10.

[4] الأصمعي عن أبي عمرو في: مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، 10، والمحتسب: ابن جني، 53/1، والكشاف: الزمخشري، وفيه السكون في "مَرْض" و" مَرْضا" في الآية، 177/1، وإعراب القراءات الشواذ: العكبري، وفيه أن السكون لغة قليلة، 121/1، والبحر المحيط: أبو حيان، 187/1، وفيه أن: "القراء على فتح راء "مرض" في الموضعين، إلا الأصمعي عن أبي عمرو، وهما لغتان، والقياس الفتح".

[5] آل عمران: 154.

[6] قراءة ابن محيصن في: مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، 29، ولابن محيصن ورويت عن يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي في المحتسب: ابن جني، 174/1، وإعراب القراءات الشواذ: العكبري، 353/1، والنخعي وابن محيصن في البحر المحيط: أبو حيان، 92/3، وقراءة الجمهور بفتح الميم. وكذا قوله تعالى: ﴿إِذ يُغَشِّيكُمُ النُّعاسَ **أَمْنَةً** مِنْه﴾ الأنفال: 11، قُرِئت بالسكون، ابن محيصن في المحتسب: ابن جني، 273/1، وابن محيصن ورويت عن النخعي ويحيى بن يعمر في البحر المحيط: أبو حيان، 462/4.

[7] ينظر: المحتسب: ابن جني، 274/1.

[8] ينظر: المحتسب: ابن جني، 56/1، شرح المفصل: ابن يعيش، 256/3، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 86، وفيه ذكر أن العلة مشابهتها للصفة، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام ، ت: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، دون ط، دون تا، 304/4، 305.

[9] ينظر: المحتسب: ابن جني، 53/1.

[10] ينظر: المصدر السابق، 54/1، والمنصف شرح تصريف المازني في التصريف: ابن جني، 21/1.

(6) قصر الممدود :

يعد قصر الممدود متصلاً بباب الهمزة وما يعتريها من إبدال وحذف، وقصرها هو حذفها بعد الألف الممدودة، وقد وقع ذلك كثيراً في شعر عنترة، ونجد ذلك في الأبيات التالية:

ـ كيفَ التَّقدُّمُ والسُّيـوفُ كـأنَّهَا **غَوْغا** جـرادٍ في كـثيبٍ أَهْيَمِ[1]

ـ وأَطعنُ في **الهَيْجا** إذا الخَيلُ صَدَّها غَداةَ الصَّباحِ السَّمْهرِيُّ المقَصَّدُ[2]

ـ فإنِيّ لسـتُ خاذلَـكُم ولكـنْ سأَسعى الآنَ إذ بلَـغتْ **إِناها**[3]

ـ يحَمِلْنَ فِتيانـًا مَـداعِسَ بالقَنـا وُقُراً إذا مـا الحربُ خَفَّ **لِـواها**[4]

ـ مَنْ كـان يجَحَدُني فقـد بَرِحَ **الخَفا** ما كنتُ أَكتُمُـه عن الرُّقبـاءِ[5]

ـ فَمـا لِلرُّمحِ في جِسْمِـي نَـصيبٌ وَلَا للسَّيفِ في **أَعْضَايَ** قُـوتُ[6]

ـ شَقَّتْ علـى **العَلْيا** وفاةُ كـريمـةٍ شَقَّتْ عليها المكرُماتُ بُرودَهـا[7]

ـ عَدِمْتُ **اللِّقا** إنْ كنتُ بعدَ فراقِها رَقدتُ وما مَثلَّتْ صُورتَها عِندي[8]

ـ عَسى نظـرةٌ منكِ تحَيـا بهـا حُشاشةُ مَيْتِ **الجَفا** والبِعـادِ[9]

ـ ومَنْ ذا يَردُّ الموتَ أو يَدفعُ **القَضا** وضربتُـهُ مَحتومةٌ ليـس تَعثُـرُ[10]

---

[1] الديوان، 216. الغوغاء: الجراد بعد أن ينبت جناحه، أو إذا انسلخ من الألوان وصار إلى الحمرة، وشيء يشبه البعوض ولا يعض لضعفه، وبه سمي الغوغاء من الناس. القاموس المحيط: الفيروزآبادي، " غوغاء"، الكثيب: من الرمل، القطعة تنقاد مُحدَوْدِبة، أهْيَم: من الهَيام، وهو الرمل الذي ينهار، مثل الكثيب المهيل، الذي تحرك أسفله فينهار عليك من أعلاه.

[2] الديوان، 280. ووردت الكلمة في بيت آخر، في الديوان ت: مجيد طراد، 90. السَّمْهَرِيُّ: الصلب من الرماح، المقَصَّد: الرمح المكسَّرُ لكثرة الطعن به.

[3] الديوان، 290. إناها: أي منتهاها، وإناء كل شيء وقته.

[4] الديوان، 305. مَداعِس بالقَنا: الدَّعْس الطَّعن، والمِدْعَسُ الرُّمح يُدعَس به، والمداعِس الصُّمُّ من الرِّماح، والمعنى أنهم يطعنون بالرماح، وُقُراً: من الوقار وهو الثبات، خَفَّ لِواها: كناية عن اشتداد المعركة.

[5] الديوان، ت: مجيد طراد، 22. بَرِحَ الخَفا: أي ظهر ما كان خافياً.

[6] الديوان، 38. القُوتُ: الطَّعام.

[7] الديوان، 51. البُرُود: جمع بُرد، وهي الثياب.

[8] الديوان، 66. وتكررت الكلمة في الصفحات: 110، 134، 200، 201، 211.

[9] الديوان، 67. الحُشاشة: بقية الروح في المريض، مَيْت الجَفا: أي من أوشك على الموت بسبب الجَفاء، وهو خلاف البِرّ والصِّلة.

[10] الديوان، 78.

ـ إذا ما لَقيتُ الموتَ عَمَّمْتُ رأسَهُ بِسَيْفٍ على شُرْبِ **الدِّما** يَتَجوهرُ[1]

ـ فأَتيتُها والشَّمسُ في كَبِدِ **السَّما** والقـومُ بينَ مقـــدِّمٍ ومـــؤخِّرِ[2]

ـ لا بُدَّ للعُمرِ النَّفيسِ مِـــنَ **الفَنا** فَـاصْرِفْ زمانَكَ في الأَعزِّ الأَفخَرِ[3]

ـ يَقولُ لكَ الطبيبُ **دَواكَ** عِنْدي إذا مـا جَسَّ كفَّـكَ والذِّراعــــا[4]

ـ سَلِيهِـمْ يُخبروكِ بأنَّ عَـــــزمي أَقــامَ بربعِ **أَعداكِ** النَّواعِـــــي[5]

ـ طَغاني **بالرِّيا** والمكـرِ عَمِّــــي وجـــارَ عليَّ في طَلَبِ الصَّـداقِ[6]

ـ يا عبلَ ما أَخشى الحِمـامَ وإنَّما أَخشى على عينيـكِ وقتَ **بُكاكِ**[7]

ـ وكـيفَ أرومُ مِنكِ القربَ يومـاً وحَولَ **خِباكِ** آســــــادُ الأَجـامِ[8]

ـ وتَقْنِصُني **ظِبا** السَّعدِي وتَسْطو عليَّ مَهـــــا الشَّرَبَّــــــةِ والخُزامِ[9]

ـ وكَم مِن سيِّدٍ أَضْحى بِسَيفـــي خَضيـبَ الراحتـــــينِ بغيرِ **حِنَّا**[10]

ـ وكَم بَطَلٍ ترَكــتُ **نِساهُ** تَبْكـي يُرَدِّدْن النُّــواحَ عَليــهِ حُزْنـــــا[11]

ـ لقدْ كانَ يَوماً أسودَ اللَّيلِ عابساً يَخافُ **بَلاهُ** طــارقُ الحَدَثـــانِ[12]

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد، 79. وتكررت الكلمة في الصفحات: 91، 104، 105، 111، 113، 199.

(2) الديوان، 84.

(3) الديوان، 85.

(4) الديوان، 90، وقد ثبتت الهمزة في موضع آخر في الصفحة نفسها، في قوله: ولو عرف الطبيبُ دواءَ داءٍ * يَرُدُّ الموتَ ما قاسى النِّزاعا.

(5) الديوان، 96. وتكررت الكلمة في الديوان، 129، 192.

(6) الديوان، 108. طغاني: طَغى عليَّ وظلمني، المكر: الخداع، الصَّداق: المهر.

(7) الديوان، 110. وتكررت الكلمة في الديوان، 210.

(8) الديوان، 187.الأَجام: جمع أَجَمة: وهي الشجر الكثير الملتفُّ.

(9) الديوان، 188. الشَّرَبَّةُ: النخلة التي تنبت من النوى، وموضعٌ.

(10) الديوان، 195.خضيب الراحتين: من الخِضاب، وهو ما يُختَضَب به من حناء وغيره، والاختضاب تغيير اللون بحمرة أو صفرة أو غيرهما، والمقصود هنا لون الدم.

(11) الديوان، 195. وتكررت الكلمة في الديوان 210.

(12) الديوان، 200. حَدَثانُ الدهر: وحوادثُه: نُوَبُه وما يَحدث منه.

ـ يَعدُونَ بالمسْتَلئمينَ عَوابِســـــاً   قُوداً تَشَكَّى أَينَهـــا و**وَجاها**[1]

ـ يا عَبلَ قدْ هـامَ الفُؤادُ بِذُورِكُـــم   وأَرى دُيُوني ما يَحُــــلُّ **قَضاها**[2]

ـ وأَنَـــا المنيَّـــةُ وابنُ كُلِّ مَنِيَّـــةٍ   وسَوادُ جِلْـدي ثَوبُهُـــا **ورِداها**[3]

فالكلمات: غوغا ـ غوغاء، الهيجا ـ الهيجاء، إناها ـ إناؤها، لواها ـ لِواؤها، الخَفا ـ الخَفاء، أعضايَ ـ أَعضائي، العَليا ـ العَلياء، اللِّقا ـ اللِّقاء، الجَفا ـ الجَفاء، القَضا ـ القَضاء، الدِّما ـ الدِّماء، السَّما ـ السَّماء، الفَنا ـ الفَناء، دَواكَ ـ دواؤكَ ، أعداكِ ـ أعدائكِ، الرِّيا ـ الرِّياء، بُكاكِ ـ بُكائكِ، خِباكِ ـ خِبائكِ ، ظِبا ـ ظِباء، حِنَّا ـ حِنَّاء، نِساه ـ نِساءَه، بَلاهُ ـ بلاءَه، وَجاها ـ وَجاءَها، قَضاها ـ قَضاؤُها، رِداها ـ رِداؤها. كل هذه الكلمات جاءت همزاتها مقصورة، فحذفت منها الهمزة، واكتفي منها بالألف. وقد أجمع النحاة على جواز قصر الممدود في الشعر، لأن الشاعر بذلك لم يخرج عن كونه ردَّ الكلمة إلى أصلها، ولم يخالف في ذلك أحد منهم إلا الكسائي والفراء اللذان يجعلان ذلك خاصاً بحالة النصب فحسب[4] . والواقع أن الشواهد الواردة على هذه الظاهرة ترد ذلك، فقد جاءت شواهدها متنوعة في الحالات الإعرابية الثلاث نصباً ورفعاً وجراً، ولا وجه لقصرها على حالة النصب. وقد قيد الفراء قصر الممدود بقوله:"لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً نحو "حمراء، وصفراء"[5]، ويرد السيرافي هذا القول بما يراه نحاة البصرة، إذ يجيزون قصر الممدود دون تفريق بين بعضه وبعض[6]؛ والحجة التي تؤيد ذلك هي تلك الشواهد العديدة الواردة فيه، ومنها قول الأعشى:

والقارِحُ **العَدَّا** وكُــلُّ طِمِرَّةٍ   مَا إِنْ تَنالُ يدُ الطَّويلِ قَذالَهَا[7]

فـ"العَدَّا"على وزن (فَعَّال) لتكثير الفعل، وهذا لا يأتي منه في بابه مقصور، وقد استعمله الأعشى في بيته، ولذلك يرى الأنباري وابن عصفور أن ما ذهب إليه الفراء باطل[8]، بدليل قول الأعشى، وقول أبي الأسود:

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد، 206. أي تعدو هذه الخيل بهم، المستلئمون: المتدَرِّعُون، العَوابِس: من صفة الخيل، القُود: المنقادة الأعناق، الأَيْنُ: الفُتور، الوَجاء: الجَفاء، وذلك من صفة الخيل. ينظر: ديوان عنترة، بشرح التبريزي، ت: مجيد طراد، 207.

(2) الديوان، 210.

(3) الديوان، ت: مجيد طراد، 211.

(4) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 117، همع الهوامع: السيوطي، 337/5.

(5) ينظر: شرح السيرافي، 147/2، 146، الإنصاف: الأنباري، 609.

(6) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 94.

(7) البيت في ديون الأعشى 25، الإنصاف: الأنباري 610، وهو في حاشية الصبان على شرح الأشموني، ت: طه عبد الرءوف، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دون ط، دون تا، 154/4. فرسٌ قارح: أقامت أربعين يوماً من حملها واكثر حتى شَعَّرَ ولدها، والناقة أولَ ما تَحمِل، والقارحُ من ذي الحافر: بمنزلة البازل من الإبل، الطِّمِرُّ، بتشديد الراء: الفرس الجواد شديد العَدْوِ، والأُنثى: طِمِرَّةٌ، القَذالُ: الموضعُ فوق رأس القَفا، وما أشرف على القفا من عظم الرأس والهامة فوقها، الأُساةُ: جمع آسٍ، وهو المعالج والطبيب.

(8) ينظر: شرح السيرافي 147/2، ضرورة الشعر له 93، الإنصاف: الأنباري، 609، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 118، 119.

رأيتُ **التِوا** هذا الزَّمانِ بِأَهلِهِ   وبَيْنَهُمُ فِيهِمْ تَكـونُ النَّوائبُ[(1)]

وقول الآخر:

فَلَـوْ أنَّ **الأطِّبا** كـانُ حَوْلي   وكانَ مَعَ الأطِبَّاءِ الأُسـاةُ[(2)]

فـ "التوا" مصدر "التوى"، ولا يجيء المصدر من (افتعَلَ) على (افتَعَلَ)، وكذلك "الأطباء" جمع "طبيب"، و(أَفعلاء) جمع (فَعِيل) لا يجيء في كلامهم إلا ممدوداً، والقياس يوجب مده ويمنع قصره[(3)]، والفراء أنشد البيت الأخير في (معاني القرآن)[(4)]، ولم يعترض على قصر كلمة "الأطبا"، مع أنها لا يجيء في بابها مقصور، وعدَّ القزاز قصر الممدود ضمن ضرائر الحذف الجائزة للشاعر، وأن قصر الممدود حذف من الكلمة، والعرب تحذف من كلامها استخفافاً، وأورد شاهدا على ذلك قول أبي صفوان الأسدي:

وأَضْـحتْ بِبَغْـدانَ في منـزِلٍ   لَهُ شُرُفاتٌ دَوَيْنَ **السَّمَـا**[(5)]

فقصر "السَّما" لما اضطر إلى ذلك، و"هو كثير تغني شهرته عن الاستشهاد له"[(6)]. ويذهب الألوسي مذهب من سبقه في ذلك من حيث صحته، وأنه بمثابة الرجوع إلى الأصل، بدليل أن ألف الممدود لا تكون إلا زائدة، وألف المقصور قد تكون أصلية، والزيادة خلاف الأصل[(7)]. ومن شواهده على ذلك قوله:

لا بُدَّ مِن **صَنعا** وإنْ طالَ السَّفَر   وإنْ تَحَنَّى كُـلُّ عُـودٍ ودَبَـرْ[(8)]

وقوله:

وهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الذي يعَرفُـونَهُ   وأهلُ **الوَفا** مِنْ حَادثٍ وقَـدِيمِ[(9)]

---

(1) البيت في ديوان أبي الأسود، برواية وشرح السَّكَّري، ت: محمد آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دون ط، 1998م، 179، أمالي القالي 225/2.

(2) لم أقف على قائله، مجالس ثعلب، ت: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2، دون تا، 88، شرح السيرافي، 148/2، ، النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، 218/1، الإنصاف: الأنباري، 329، 430، 610، خزانة الأدب: البغدادي، 229/5، 231. وفي البيت قَصَرَ الشاعر كلمة"الأطبا" في صدر البيت، ومدها في عجزه.

(3) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 96، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 119.

(4) معاني القرآن: الفراء، 91/1، وينظر: شرح السيرافي، 148/2.

(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز 292. من قصيدة طويلة لأبي صفوان الأسدي في أمالي القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون ط، 1975م، 263/2. بغدان: من أسماء مدينة السلام بغداد، قال الأزهري: الفصحاء يقولون: بغداد، بدالين، شُرُفات: جمع شُرْفة، وهي أعلى الشيء، دَوَيْنَ: من الدَّوِيّ، وهو الصوت، أو صوت الرَّعد.

(6) ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 292.

(7) ينظر: الضرائر: الألوسي، 57.

(8) لم أقف على قائله، ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها. دَبَرَ: من دَبَرَ الشيءُ إذا قَدُمَ وذهب وهَلكَ.

(9) لم أقف على قائله، ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وذكر أن الشواهد في هذا الباب أكثر من أن تحصى، وأن هذه الضرورة من الضرورات الحسنة.

وأرى أن كثرة الشواهد على هذه الظاهرة اللغوية تعود كما ذكر النحاة إلى كونها رداً للكلمة إلى أصلها، وكأن حالة المد تمثل صورة متطورة لبنية الكلمة، ولذا كانت ضرورة حسنة، وشواهدها كثيرة لا تحصى، وهذا الأمر هو الذي يفسر لنا كثرة ورودها في شعر عنترة، ومن الواضح أن شاعرنا كان يلجأ إلى قصر كثير من الكلمات الممدودة للمحافظة على وزن شعره وإيقاعه، ومما يدل على تأثير الضرورة في ذلك ورود العديد من الكلمات المقصورة ممدودةً على أصلها في مواضع أخرى من شعره.

(7) تسكين عين (مَعَ) :

وردت "مَعَ" ساكنة العين في عدة مواضع من شعر عنترة، وذلك في قوله:

ـ فأُقْحِمُهـــا ولكـــنْ **مَعْ** رِجـــالٍ كأنَّ قلوبَهـــا حَجرُ الصَّعيـــــدِ[1]

ـ يا عَبلَ حُبُّكِ في عِظامي **مَعْ** دَمِي لَمَّا جَرى رُوحي بجِسْمي قَـــد جَرى[2]

ـ **مَعْ** فِتيةٍ تتَعاطى الكـــأسَ مُتْرَعـةً مِنْ حمُرةٍ كَلَهِيبِ النَّـــار تَـــــزْدَهِرُ[3]

ـ سَلِي يا ابنةَ الأَعْمَامِ عَنِّي وقَدْ أَتَتْ قَبائـــلُ كَلْـبٍ **مَعْ** غَنِيٍّ وعامِـــرِ[4]

ـ ولو أَرْسَلْـــتُ رُمحي **مَعْ** جِبـــالٍ لَكـــانَ بِهَيْبَتي يَلْقَـــى السِّباعَـــا[5]

ـ وخاضَ رُمْحِـــي في حَشاها وغَـدا يَشُكُّ **مَعْ** دُروعِهـــا أَضْلاعَهـــا[6]

ـ ألا فـاخبِرْ لِكِنـــدةَ مـــا تـرَاهُ قريبـــاً مِنْ قِتـــالٍ **مَعْ** مُحـــاقِ[7]

ـ وخَلَّصْتُ العَـــذارى والغَـــواني ومـــا أَبْـقَيْتُ **مَعْ** أَحَـــدٍ عِقـــالا[8]

ـ وأَرضَـــى بالإهانـــةِ **مَعْ** أُنـــاسٍ أُراعيهِمْ، ولَو قَتْلِـــي أَحَلُّـــوا[9]

وتُعَدُّ "مَعَ" عند جمهور النحاة ظرفاً مبنياً على الفتح، وقد تسكن عينه، وذلك لا يخرجه عن الاسمية، إلا عند أبي جعفر النحاس، وابن عطية، ومكي بن أبي طالب، إذ يرون أن سكون عينه يجعله حرفاً [10]. وتستعمل مضافةً فتكون ظرفاً، ومفردةً وعندئذٍ تُنَوَّن وتكون حالاً، وتأتي ظرفاً مخبَراً به، كقول جَندل بن عمرو:

---

[1] الديوان، ت: مجيد طراد، 64. الصَّعيدُ: المرتفع من الأرض، أو ما لم يخالطه رمل ولا سَبْخة.

[2] الديوان، 72.

[3] الديوان، 80.

[4] الديوان، 85.

[5] الديوان، 90.

[6] الديوان، 91.

[7] الديوان، 109. المحاق: من المحقِ، وهو الهلاكُ والزوال، والإمحاقُ: أن يهلِكَ الشيءُ كمحاقِ الهلال.

[8] الديوان، 113.

[9] الديوان، 116.

[10] ينظر: الكتاب: سيبويه، 420/1، شرح التسهيل: ابن مالك، 229/2، ارتشاف الضرب: أبو حيان، ت: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م،1457، الجنى الداني: المرادي، ت: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م، 305، مغني اللبيب: ابن هشام، ت: عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2000م، 232/4، وهمع الهوامع: السيوطي، 227/3.

أَفيقُوا بني حَرْبٍ وأهواؤُنا **مَعَا** وأرماحُنا موصولةٌ لم تَعَضَّبِ(1)

وعند الإفراد تأتي للدلالة على الجماعة، وعلى الاثنين، كما دلت الشواهد على ذلك(2)، وحكى سيبويه في حركة عينها دخول الجار، مثل: "ذهبتُ مِن مَعِه"، وقراءة: ﴿هذا ذِكْرٌ **مِنْ مَعِي**﴾(3)؛ وقد جعل سيبويه تسكين عين "مَعَ" من قبيل الضرورة الشعرية، وأن الشاعر قد يجعلها كـ"هَلْ"، (أي في البناء على السكون)، حين يضطر، كقول الراعي النُّمَيْري:

ورِيشي مِنْكُمُ وهَـوايَ **مَعْكُمْ** وإنْ كانتْ زيارتُكـــم لمامَـــا(4)

وخالفه سائر النحاة، إذ ذهبوا إلى أن ذلك لغة غَنْم(5) وربيعة(6)، وقال المرادي عن سيبويه إنه"لم يحفظ أن السكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشعر"(7). فعينها على لغة غَنْم وربيعة تسكن إذا وليتها حركة، أما إذا وليتها الألف واللام أو ألف الوصل فعامة العرب على فتح العين، وبعض العرب يكسرها، يقول: "مَعِ الرجل، ومَعِ ابنك".

والملاحظ على "مَعْ" الواردة في أبيات عنترة، أنها جاءت ساكنة العين وقد وليتها حركة، فهي إذن تمثل لهجة عربية أخذ بها الشاعر في مواضع من شعره للمحافظة على وزنه، ونحن نراه يستخدم الظرف نفسه"مع" مفتوح العين في مواضع أخرى من شعره؛ فهل يدل ذلك على أنه سكنها ضرورة ؟ وأي الوجهين يمثل ضرورة بالنسبة للشاعر؟ إن الإجابة عن ذلك تتطلب معرفة لغة القبيلة التي ينتمي إليها عنترة، وقد يصعب الجزم بذلك،

---

(1) شرح الحماسة: التبريزي، 228، مع بعض اختلاف في الرواية لايؤثر في الشاهد، ارتشاف الضرب: أبو حيان، 1459، الجنى الداني: المرادي، 307، مغني اللبيب: ابن هشام، 234/4 ـ 236، همع الهوامع: السيوطي، 228/3. تَعَضَّب: العَضْبُ القَطْعُ، والعَضَبُ في الرُّمح الكَسْرُ، أي لم تتكسَّر رماحهم.

(2) ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، 4/ 236 . 239.

(3) الأنبياء: 24، قراءة الجمهور: ﴿ذِكرُ **مَن مَعِي** وذِكرُ مَن قَبْلي﴾، بإضافة "ذكر" إلى "مَن" فيهما، وهو من إضافة المصدر إلى المفعول، وقراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف:﴿ذِكرٌ **مِن مَعي** وذِكرٌ مِن قَبْلي﴾، على تنوين "ذكر" فيهما، وكسر الميم من "مِن". و"معي" هنا بمعنى: عندي، والمعنى: ذكر من عندي ومن قبلي، وضعَّف أبو حاتم هذه القراءة لدخول "مِن" على "مَعَ" ولم يرَ لها وجهاً، وذهب الزجاجي إلى أن وجهها جيد فقال: "ومعناه: هذا ذكرٌ مما أنزل الله عَليَّ مما هو معي، وذكرٌ مِن قبلي". ينظر: مغني اللبيب ابن هشام، تعليق المحقق: عبد اللطيف الخطيب، 4/ 236 ـ 239.

(4) البيت في ديوان الراعي النميري، ت: واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م، 279، وهو أيضاً لجرير في ديوانه، بشرح محمد بن حبيب، ت: نعمان طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، دون تا، 225، برواية: "ورِيشي مِنْكُمُ وهَوايَ فيكم"، ولا شاهد فيه، الكتاب: سيبويه، 287/3، أمالي ابن الشجري، 375/1، 584/2، شرح المفصل: ابن يعيش، 128/2، 138، شرح الأشموني،457/3، وقال عن تسكين عين "مع" :إنه قليل. والشاهد فيه: تسكين عين "مَعْ" تشبيهاً لها بحروف المعاني المبنية على السكون، مثل: هَلْ، وبَلْ. الرِّيشُ: الخِصْبُ والمعاشُ، والمالُ والأَثاثُ، واللِّباسُ الحسَنُ الفاخر.، لِمام: قليل.

(5) بنو غَنْم قبيلة من تغلب، وغَنْم : هو غنم بن تغلب بن وائل، ينظر: اللسان: ابن منظور، "غنم"، ارتشاف الضرب: أبو حيان، 1457، الجنى الداني: المرادي، 305، تاج العروس: الزبيدي، "غنم"، حاشية الشمني على مغني اللبيب، 94/2، وجاء في حاشية الأمير على مغني اللبيب، 21/2: "وعلى لغتهم يجوز كسرها لسكون ما بعدها"، وعامة العرب على فتحها إذا وليتها الألف واللام. ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، وحاشية المحقق، 233/4.

(6) ربيعة: هو ربيعة بن عامر بن صعصعة، وهو أبو حي من هوازن. ينظر حاشية الشمني على مغني اللبيب، 94/2، وحاشية محقق مغني اللبيب: عبد اللطيف الخطيب، 233/4.

(7) الجنى الداني: المرادي، 1457، 1458.

لكن يظهر من واقع شعره أنه لجأ إلى تسكين العين مراعاة للوزن، وإن كان ذلك جاء أيضا على وفق لهجة من لهجات العرب.

وإذا تأملنا في الأنماط التي استعمل عليها الظرف "مَعَ" نجد أن الغالب المطرد فيه هو فتح العين، ويعمد إلى تسكينها ضرورةً أو على لغة لبعض العرب في مواضع من شعره؛ ويمكن أن نلحظ أيضاً تحولاً آخر شاع على ألسنة العرب اليوم، وهو استعمال الظرف "مَعَ" بزياده ألف بعد العين عند إضافته، فما أسباب ودلالات هذا التحول في بنية الكلمة ؟ ربما يمكن أن نعد ذلك نوعاً من أنواع التطور اللغوي والتشكل البنيوي الذي يطرأ على الكلمة تبعاً لدواعي الاستعمال وظروفه، كاللجوء إلى التخفيف والتسهيل، وطلباً لتناغم الكلمة صوتيا مع ما يليها أو يسبقها من حركات وحروف، مما يعني حذف حرف أو حركة في موضع وزيادتهما في موضع آخر، وقد ينتج هذا التغير في شكل الكلمة عن إطالة الحركة حتى تصبح بمثابة الحرف، كما نجد في "مَعا" عند إضافتها.

فـ "مَعَ" إذا جاءت بحركتين كانت مكونة من مقطعين قصيرين، وإذا سكنت العين منها فإنها تتكون من مقطع قصير واحد، وعند مطل أو إطالة حركة العين بحيث تصبح ألفاً ينتج الشكل المعاصر لاستعمال هذا الظرف، حيث يقال: "ذهبتُ مَعاَه، وابقَ مَعَاهم"، ويكون الظرف في هذه الحالة قد تكون من مقطعين، قصيرٍ ومتوسط؛ ولا يبعد أن تكون إطالة الحركة هذه في الاستعمال المعاصر ناتجة عن استعمال "مَعَ" غير مضافة، لأنها عندئذٍ تكون منونةً، كقولك: "ذهبنا معاً سائرين"، ومع الوقف يحذف التنوين ويوقف على الألف فتقول:"ذهبنا مَعَا"، فيكون مرد إطالة الحركة هو الوقف على " مَعَاً " المنونة عند تجردها من الإضافة.

وقد تكون إطالة الحركة مرتبطة بدواعٍ دلالية ذات صلة بطبيعة الموقف الذي يستخدم فيه الظرف "مَعَ"، كالتأكيد على معنى المعيةَّ والملازمة، مما يستلزم مدَّ الصوت بها وإطالته، ومما يعزز ذلك ما ذكره ابن جني عن مطل الحركات إذ يقول: "وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرفَ من جنسها، فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو"[1]. ويستشهد على ذلك بالشعر وبأقوال العرب، التي شملت الأفعال والأسماء على السواء، ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهُذَلي:

---

[1] الخصائص: ابن جني، 121/3.

بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكمــاةَ وروغِــهِ   يوماً أُتيحَ لَهُ جَريءٌ سَلْفَعُ[1]

أي: بَيْنَ أوقات تَعَنُّقِه، ثم أشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً، وينقل عن أبي علي أن أحمد بن يحيى حكى: "خذْه من حيثُ ولَيْسَا، قال: وهو إشباع ليس"[2]، ثم قال ابن جني: "فهذه هي الطريق، فما جاء منها قسه عليها"[3].

ونراه يشير إلى الأغراض الدلالية التي يمكن أن تؤدي إلى مطل الحركات والحروف، كدواعي الوقف، والتذكر، والنُّدْبة، فهذه المواقف والأحوال وما يشبهها قد تستدعي إطالة الصوت بالحركة والحرف على نحو لم يكن مألوفاً فيه لتحقيق غرض دلالي معين.

---

(1) البيت لأبي ذؤيب الهُذلي في ديوان الهذليين، 18/1، الخصائص: ابن جني، 122/3، تَعَنُّقِه الكُماة: دُنُوُّه منهم في الحرب والتزامه لهم، كما يتعانق الرجلان، رَوْغِه: أن يحيد عن ضرباتهم، السَّلْفَعُ: الجَسُور السَّليط. يذكر شجاعاً يُدِل بقوته وعلمه بفن الحرب، فهو يعتنق قِرْنه حيناً، ويَروغ من ضربه حيناً آخر، وبينما هم في المعمعة ومنازلة أقرانه جاءه من لا يأبه له فصرعه، وذلك جريء سليط ما كان ليحسب له حساباً. وقد ساق هذا مثلاً لأن الدهر لا ينجو منه أحد.

(2) الخصائص: ابن جني، 3/ 122 ـ 123.

(3) المصدر السابق، 124/3.

(8) تقصير الحركة الطويلة :

ورد تقصير الحركة الطويلة في شعر عنترة في المواضع التالية:

ـ سَتَعلَـمُ أيُّنــــا لِلمَـــوْتِ أَدْنىَ إذا دانَيْتَ **بِي** الأَسَـــلَ الجِرارا[1]

ـ أَنـا البَطَــلُ الذي خُبرّتِ عَنْهُ وذِكْري شَاع فِي كُــلِّ **الأَفاقِ**[2]

ـ وَيْحَ الحِجازِ بِحقِّ مَنْ أَنْشــاكِ رُدِّي السَّلامَ و**حَيِّي** مَنْ حَيَّاكِ[3]

ـ عِقابُ الهَجْرِ أَعْقَبَ **لي** الوِصَالَا وصِدْقُ الصَّبْرِ أَظهرَ **لي** المحُـالا[4]

فالبيت الأول لا يستقيم وزنه إلا بتقصير الحركة الطويلة، وهي الياء في "بِي"، ويتضح ذلك بكتابتها كتابة عروضية: (تَبِلْأَسَلِلْ = مُفَاعَلَتُنْ)، من بحر الوافر، وحق الياء هنا أن تثبت وقفاً، وتُحرَّك بالفتح وصلاً لالتقاء الساكنين، ولكن الشاعر اجتزأ بالكسرة عن الياء.

وكذلك الأمر في "الأَفاق"، حيث قصَّر حركة المد الطويلة فيها، وأصلها: "الآفاق"، جمع "أُفُق"، واكتفى بفتحة الألف الأولى عن الثانية الساكنة، فقصُرت حركة المد، حتى يستقيم وزن البيت، وكتابته العروضية: (أَفَاْقِيْ = فَعُولُنْ)[5]، من بحر الوافر.

وقَصَّر حركة ياء المخاطبة في الفعل "حَيِّي"، والأصل في وزنه بعد إسناده إلى الضمير: (حَيِّوِي = فَعِّلِي)، وبسبب الإعلال في لام الفعل بعد إسناده إلى الضمير حذفت الواو منه فصار: (حَيِّي = فَعِّي)، وللمحافظة على وزن البيت اضطُر إلى تقصير حركة ياء المخاطبة، والاجتزاء عنها بالكسرة، فيصير وزن الكلمة صوتياً: (حَيِّ = فَعِّ)، وكتابتها عروضياً: (وَحَيْيِمَنْ = مُتَفَاعِلُنْ)، من بحر الكامل.

---

(1) ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 70. الأَسَلُ: الرماح، على التشبيه بنبات في اعتداله وطوله، واستوائه ودقة أطرافه، والأَسَلُ: النَّبْلُ، الجِرارا: يُقال: أجْرَرْتُه الرُّمح، إذا طعنته به فمشى وهو يَجُرُّه، كأنك أنت جعلته يجُرُّه، قال عنترة: وآخرُ منهُمُ أَجْرَرْتُ رُمحي وفي البَجَلِيِّ مِعْبَلَةٌ وَقِيعُ، ديوانه ، ت: محمد مولوي 258، اللسان: ابن منظور، "جرر".

(2) الديوان، 109.

(3) الديوان، 110.

(4) الديوان، 112.

(5) ينظر: العروض الواضح وعلم القافية: محمد الهاشمي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1412. 1991م، 77.

وعلى غرار البيت الأول جاء تقصير حركة الياء في البيت الرابع، في قوله: "لِي"، التي وردت مرتين، في صدر البيت وعجزه، والأصل في هذه الياء أن تثبت وقفاً، وتحرك وصلاً بالفتح لالتقاء الساكنين، وكتابتها العروضية: (رِأَعْقَبَلِلْ = مُفَاعَلَتُنْ) و (رِأَظْهَرَلِلْ = مُفَاعَلَتُنْ)، وهو من بحر الوافر.

فالشاعر في هذه الأبيات اضطر إلى تقصير الحركات الطويلة حفاظاً على إيقاعه الشعري؛ وقد أجاز النحاة للشعراء أن يُقَصِّروا الحركات الطويلة إذا تطلب وزن الشعر ذلك، وهو ما كانوا يصفونه بالاجتزاء بالحركة عن الحرف، فيجتزئون بالفتحة عن الألف، وبالكسرة عن الياء، وبالضمة عن الواو، لأن الحركة التي قبل الحرف تنوب عنه وتدل عليه[1]، ومن ذلك قوله:

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُليقُ دِرْهَمــــاَ جُوداً وأُخْرى **تُعطِ** بالسَّيْفِ الدَّمَا[2]

يريد: تُعطي. وكذلك قول الأعشى:

وأَخُو **الغَوانِ** مَتى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ ويَكُـــــنَّ أَعـــــداءً بُعَيْـــــدَ وِدادِ[3]

يريد: الغَواني. وقول مُضَرِّس الأسدي:

وطِرْتُ بِمُنْصَلِي في يَعْمُلاتٍ دَوامي **الأَيْدِ** يَخْبِطْــــنَ السَّرِيحَـــا[4]

يريد: الأَيدي.

ويذكر ابن جني أن من هذا الباب قوله تعالى: ﴿يا **عِبادِ فاتَّقُونِ**﴾[5]، وأن هذا كثير في الكسرة[6]. ولعل كثرته في الكسرة تفسر لنا مجيء هذه الظاهرة في الكسرة في أربعة مواضع من خمسة وردت في أبيات عنترة

[1] ينظر: الخصائص: ابن جني، 3/ 133.

[2] لم أقف على قائله، الخصائص: ابن جني، 133/3، أمالي ابن الشجري، 289/2، ووصفه بالشذوذ إذا جاء في غير الفواصل والقوافي. لا تُليق درهما: أي لا تمسكه وتحبسه، يصفه بالبذل والإنفاق، وورد البيت في اللسان: ابن منظور،" ليق".

[3] البيت في ديوان الأعشى، الصبح المنير في شعر أبي بصير 98، وفيه: "وأخو النساء"، ولا شاهد فيه، الكتاب: سيبويه، 28/1، الخصائص: ابن جني 133/3. ومعنى البيت: أن من كان مشغوفاً بالنساء ومواصلاً لهن، إذا تعرَّض لصَرْمِهِنَّ سارَعْنَ إلى ذلك لقِلة وفائهن.

[4] ينسب البيت إلى مُضرِّس بن ربعي الأسدي، اليعملات: جمع اليعملة، وهي الناقة السريعة، الأَيدِ: هي الأيدي، وحذفت الياء تخفيفاً، السَّريح: السير الذي تَّشد به الخدمة، وهو ما يُشد في الرُّسْغ.

[5] الزمر: 16.

[6] ينظر: الخصائص: ابن جني، 134/3، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 132.

السابقة، وفي الموضع الخامس اجتُزِئ بالفتحة عن مد الألف؛ أما الواو فقد جاء الاجتزاء عنها بالضمة في شواهد عدة، منها قوله:

إنَّ الفَقــــيرَ بَيْنَنا قاضٍ حَكَمْ   أَنْ تَرِدَ المــــاءَ إذا غـــابَ **النُّجُمْ**[1]

يريد: النُّجوم. وكذا قوله:

حتَّى إذا بُلَّــتْ حَلاقيـــمُ **الحُلُقْ**[2]

يريد: الحُلُوق. ومثله قول الأخطل:

كَلَمْعِ أَيْدي مَثاكِيــــلٍ مُسَلَّبةٍ   يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَناتِ الدَّهْرِ و**الخُطُبِ**[3]

يريد: الخُطُوب. بل قد جاء منه قوله تعالى: ﴿و**يَمْحُ** اللهُ الباطلَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿يومَ **يَدعُ** الدَّاعِ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿**سَنَدْعُ** الزَّبانِية﴾[6]؛ ويعزو ابن جني ذلك لكونه دليلاً في الخط على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ، ويبين أن وقوع هذه الظاهرة في المفتوح قليلة، بسبب خفة الفتحة، ومن شواهد ذلك قوله:

مِثْـلُ النَّقـا لَبَّـــدَهُ ضَرْبُ **الطِّلَلْ**[7]

---

(1) لم أقف على قائله، في الخصائص 134/3.

(2) لم أقف على قائله، الخصائص: ابن جني، 134/3، اللسان: ابن منظور، "حلق". حلاقيم: جمع حُلقوم، وهو كالحَلْق، مَساغ الطعام والشراب في المريء.

(3) البيت للأخطل في ديوانه 36، من قصيدة له في مدح الوليد بن عبد الملك، الخصائص: ابن جني، 134/3، اللسان: ابن منظور، "ضرس"، وفيه أن الشاعر أراد "الخُطُوب" فحذف الواو، وقد يكون من باب رُهن ورُهُون، أي أنه صيغة للجمع، ومادة "ثكل" أيضاً، وفيه رواية: "الخَطْبِ"، ولا شاهد فيه. والبيت في صف الإبل، يذكر أنهن يرفعن أيديهن، وشبه ذلك بلمع نوائح يُشِرنَ بخِرَق، المسَلَّبة: لابسات السِّلاب، وهو ثوب الحداد، المثاكيل: جمع مِثكال، وهي من فقدت عزيزاً من زوج أو ولد، يندبن: يَنُحْنَ على الميت بذكر محاسنه، وضَرْس بنات الدهر: إصابتها الناس بالشَّر.

(4) الشورى: 24.

(5) القمر: 6.

(6) العلق: 18.

(7) لم أقف على قائله، الخصائص: ابن جني، 134/3، اللسان: ابن منظور، "طلل". النَّقا، مقصورٌ، من كثبان الرمل، لَبَّده: ثَبَّته، الطِّلَل: أصله الطِّلال، وهو جمع الطَّل، وهو المطر القليل الدائم، ويرويه بعضهم بفتح الطاء، وأصله "الطَّلّ"، ففك التضعيف. وقد استدل ابن جني بشواهد عديدة لهذه الظاهرة مع الفتح بما يدل على جواز قراءة مالك بن دينار:﴿فاقْعُدوا مَعَ **الخَلِفين**﴾ بغير ألف، التوبة:83، وقراءة أبي رجاء:﴿**القَنِعَ**﴾ يريد "القانِعَ"، الحج: 36، الخصائص، 298/1، 82/2. واستدل كذلك بالأبيات التي جاءت بالضم على جواز قراءة الحسن ومجاهد:﴿**وبالنُّجُمِ** هُم يَهتدون﴾، النحل:16، بضم النون المشددة والجيم، وقد جاء مثل ذلك في الكسرة كثيراً في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿يَومَ **التَّنادِ**﴾، غافر: 32، و﴿يومَ **التَّلاقِ**﴾، غافر 15، و﴿الكبيرُ **المتعالِ**﴾، الرعد: 9، و﴿مَنْ يهدِ اللهُ فهُو **المهتدِ**﴾، الإسراء: 97، والكهف: 17. ينظر لتلك القراءات: مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، 59، 76، والمحتسب: ابن جني: 298/1، 8/2، 82، وإعراب القراءات الشواذ: العكبري، 142، 627، 759، والكشاف: الزمخشري، 76/3، 429، والبحر المحيط: أبو حيان، 83/5، 466، 342/6.

يريد: الطِّلال.

وأورد ابن عصفور شواهد عديدة أخرى على هذه الظاهرة(1)، ولم يشر إلى الآيات القرآنية التي وردت من هذا الباب؛ إذ إن ورودها في القرآن الكريم ينفي عنها صفة الضرورة، ويدل على أنها جاءت على وفق لغات لبعض قبائل العرب، ويظهر أن التخفيف هو الذي أدى إلى نشوء هذه الظاهرة اللغوية على الألسنة، إذ هي بطبيعتها تميل إلى التخفُّف من الحروف حيناً، ومن الحركات حيناً آخر، طلباً للتيسير والتسهيل في التخاطب، واكتفاءً بالحركات التي هي من جنس الحروف المحذوفة، فهي تغني عنها وتدل عليها.

ويمكن أن يكون ذلك من سمات لغة خاصة تسربت إلى اللغة المشتركة، فقد حكى سيبويه أن من العرب من يحذف هذا في الوقف، تشبيهاً له بما ليس فيه ألف ولام، وذلك في معرض حديثه عن هذه الظاهرة التي وردت في الآيات الكريمة المشار إليها، وهو يرى أن ذلك لا يكون إلا في الأسماء المنقوصة، في حالتي الرفع والجر، أما في حال النصب فلا، لأن الياء تثبت في الوصل فيما ليس فيه ألف ولام، ويستثني من ذلك الأفعال، لأنها لا يحذف منها شيء في الوصل، مثل: "لا أَقضي" و "هو يقضي"، و "يغزو" و"يرمي"، إلا ما ورد في قولهم: "لا أدرِ" في الوقف، لكثرته في كلامهم، فهو شاذٌّ(2)؛ ويذكر أن جميع ما لا يحذف في سعة الكلام يمكن أن يحذف في الفواصل والقوافي، كما ورد في الآيات السالفة الذكر، وأن الحذف من الأسماء أجدر منه في الأفعال، لأن الحذف منها يحصل حتى في غير الفواصل والقوافي؛ ولكنه يذهب بعد هذا كله إلى أن "إثبات الياءات والواوات أَقْيَسُ الكلامين، وهذا جائز عربي كثير"(3). ولا يظهر لي من كلامه أنه يرى الحذف ضرورة، بل هو يمثل لغة عربية صحيحة فصيحة من لغات العرب، وإن كانت ليست في شيوعها وكثرتها كالإثبات وعدم الحذف، وهي في الشعر أكثر منها في النثر.

والاستغناء بالكسرة عن الياء، وبالضمة عن الواو، جاء أيضاً في ضمير الغائب والغائبة المتصلين، وذكر الأنباري عدداً غير قليل من أمثلته في الإنصاف(4)، وعد النحاة ذلك ضرورة، ونقل أبو حيان أنه من لغة عقيل وكلاب، لأن من لغتهم الحذف في الكلام(5)، ويُعزى هذا أيضاً إلى أزد السراة، وعد الأنباري ذلك كثيراً في

---

(1) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 127 ـ 132.

(2) ينظر: الكتاب: سيبويه، 4/ 183 ـ 184.

(3) ينظر المصدر السابق، 184/4 ـ 185. والآيات : ﴿ما كُنَّا نَبْغِ﴾، الكهف: 64، ﴿يومَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، القمر: 6، ﴿ واللَّيل إذا يسْرِ﴾، الفجر: 4، تدل على أن الحذف يكون في الأفعال أيضاً، ولعل سيبويه يعني أنه في الأسماء أكثر.

(4) ينظر: الإنصاف: الأنباري، 542 وما بعدها.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: أبو حيان، 918، 2408، 2410 .

كلامهم، وشواهده أكثر من أن تحصى[1]. ويشترك تقصير الحركات الطويلة مع بعض الظواهر النحوية التي سأتناولها في موضع آخر من هذا البحث.

[1] ينظر: الإنصاف: الأنباري، 542.

(9) تخفيف ياء النسب:

يعد تخفيف ياء النسب من قبيل تخفيف المشدد عند من صنف في الضرورات من النحاة، ومعلوم أن القياس والمطرد في ياء النسب أن تكون مشددة، ولكننا نجد عنترة يستعمل في شعره كلمة "السَّعْدِ" ، منسوبة إلى جبل لبني سعد: "السَّعْديْ"[1]، بياء مخففة في موضعين من شعره:

- إذا فاضَ دَمْعي واستَهَلَّ على خَدِّي   وجاذَبَني شَوْقي إلى العَلَمِ **السَّعْدِيْ**[2]

- ويا بَرْقُ إنْ عَرَّضْتَ مِنْ جانِبِ الحِمى   فَحَيِّ بَني عَبْسٍ على العَلَمِ **السَّعْدِيْ**[3]

وقد استعمل الشاعر الكلمة نفسها منسوبة بياء مشدَّدة على القياس فيها، وذلك في مواضع أخرى من شعره ، كقوله:

- سَقَتْكَ يا عَلَمَ **السَّعْدِيِّ** غاديةٌ   مِنَ السَّحابِ ورَوَّى رَبْعَكَ المطَرُ[4]

وقوله:

- أَيا عَلَمَ **السَّعْدِيِّ** هَلْ أنتَ راجعٌ   وأنظرَ في قُطْرَيْكَ زَهْرَ الأَراجعِ[5]

وهذا يدل على أن ضرورة الشعر هي التي دعت الشاعر لتخفيف ياء النسب في مواضع من شعره دون أخرى، للمحافظة على وزن الشعر؛ وقد عد السيرافي والقزاز وابن عصفور ذلك من ضرورات الشعر، حيث يحتاج الشاعر إلى تخفيف المشدد في القوافي[6].

---

[1] العَلَم السَّعْدي: جبل ينسب لبني سعد، والسَّعد: موضع قرب المدينة، وجبل بالحجاز، وقيل قبيلة، وفي العرب سعود كثيرة: سعد تميم، وسعد قيس، وسعد هذيل، وسعد بكر، وغير ذلك، ولما تحول الأضبط بن قريع السعدي من قومه، انتقل في القبائل، فلما لم يُحمدهم، رجع إلى قومه، وقال: "بكل وادٍ بنو سَعْد"، يعني سعد بن زيد بن مناة بن تميم. القاموس المحيط: الفيروزآبادي، "سعد". فهي إذن كلمة استعملت لدى العرب بكثرة للدلالة على العلمية للشخص والقبيلة والمكان.

[2] ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 58. استهلَّ المطرُ: اشتدَّ انصبابه، واستهلت العين بالدمع: سالت ودمعت.

[3] الديوان، 66.

[4] الديوان، 80.

[5] الديوان، 98. الأراجع: جمع الرَّجْع وهو نبات الربيع .

[6] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 79، وما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 206، وضرائر الشعر: ابن عصفور، 133، 134.

وأوردوا على ذلك شواهد عديدة، منها قوله:

حتى إذا لَم أَجِـــدْ إلّا **السَّرِيْ**   كنتُ امرَأً مِنْ مـالِكِ بنِ جَعفَــرِ [(1)]

يريد: السَّرِيّ. وقول امرأة من بني عقيل:

حَيْـدةُ خـــالي ولَقيـطٌ **وعَلِيْ**   وحـــــاتمُ الطَّـائيُّ وهَّـابُ المئِيْ [(2)]

يريد: وعَلِيّ. وقول عِمْرَان بن حِطَّان:

يـوماً يمَـانٍ إذا لَقِيتُ ذا يَمَـنٍ   وإنْ لَقِـيتُ مَعَـــــدِّيّاً **فَعَدْنانِيْ** [(3)]

يريد: فَعَدنانِيّ. وقول العجَّاج:

أَدركتُهـا قُــــدَّامَ كُـلِّ مَـدارِهِ   بالـــــدَّفْعِ عَنّي دَرْءَ كُـلِّ **عُنْجَهِيْ** [(4)]

يريد: عُنْجُهِيّ. وقول الآخر:

عَذرتُكِ يا عيني الصَّحيحةَ بالبُكا   فَمـا لَكِ يـــا عَـوْراءُ **والهَمَلانِيْ** [(5)]

يريد: والدمع الهَمَلانِيّ، فحذف الموصوف وخَفَّفَ.

---

(1) لم أقف على قائله، في المحتسب: ابن جني، 77/2، وروايته: "غير الشَّرِ"، أي " غير الشَّرِّ"، فحذف الراء الثانية،، والموشح: المرزباني، 127، 128، برواية: "غير الشَّرِيْ"، وأن الشاعر قد حذف الياء، :" قال العباس: السَّرِيّ بالسين: اسم رجل، إنما حذف إحدى الياءين"، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز 206، ضرائر الشعر: ابن عصفور 133.

(2) البيت لامرأة من بني عامر أو بني عقيل، النوادر: أبو زيد، ت:محمد أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1، 1981م، ص 321، 322، إعراب ثلاثين سورة: ابن خالويه، 17، أمالي ابن الشجري، 163/2، الإنصاف: الأنباري، 530، اللسان: ابن منظور، "أمه"، الخزانة: البغدادي، 375/7، 378. وقال فيه: خففت ياءات النسب كلها للقافية، وفي البيت ضرورتان أخريان ،هما:حذف التنوين لالتقاء الساكنين في قوله: "حاتمُ الطائي"، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 134، وحذف نون "المِئِين"، الخزانة، 30/8.

(3) هو عمران بن حطان بن ظبيان بن لوذان، من رؤوس الخوارج، وشاعر محسن مقدام، وأشعر الناس في الزهد، وهو بصري من التابعين، أدرك جماعة من الصحابة وروى عنهم، توفي سنة 84. معجم الشعراء للمرزباني 91، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 134، الخزانة: البغدادي، 350/5، 357،.

(4) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه 166، النوادر: أبوزيد، 530، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 134، اللسان: ابن منظور، "بده"، "عجه"، مَدارِه: من "دَرَهَ" بمعنى: هجمَ، ومِدْرهُ القوم: هو الدافع عنهم، والسيد الشريف، والمقدم في اللسان واليد عند الخصومة، وهو رأس القوم وخطيبهم والمتكلم عنهم، العُنْجُهيَّة: الجفاء والشدة، والكِبْر والعَظَمة، والجَهل والحُمْق.

(5) لم أقف على قائله. أمالي اليزيدي، جمعية دائرة المعارف، حيدر آباد، ط1، 1988م، 149، والرواية فيه: "فَمَا أَنْتِ يا عوراءُ"، والقافية فيه بالنون :"الهَمَلانِ"، والهَمَلانُ: مصدر هَمَلَتْ العَين تَهْمُلُ وتَهْمِلُ، هَمْلاً وهَمَلاناً، أي فاضَتْ، وسبق هذا البيتَ قولُه: بَكيتُ بِعَيْنٍ لم تَخُنْهَا ضَمَانةٌ * وأُخرَى بِها رَيْبٌ مِنَ الحَدَثانِ، ولكن ابن عصفور عدَّه مخفَّفاً من الياء، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 134.

ويقول التبريزي عن قول أبي تمام:

فَما أَبقَيتَ للسَّيْـــف اليَمانِـيْ شَجاً فِيهِمْ ولا الرُّمْـحِ **الرُّدَيْنِيْ**[1]

:"خفف ياء "الرُّدينيْ" للضرورة؛ وذلك في القافية كثير، وهم يحذفون الأصول في الفواصل، فما بال الفروع"؟[2]. وعَدَّ الزجاج من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَو نَزَّلناهُ على بَعضِ **الأَعْجَمِينَ**﴾[3]، فحذفت ياء النسب من "الأَعجمِينَ" وهو جمع، والأصل فيها: أَعْجَمِيٌّ وأَعْجَمَيُّون، وليست هي جمعاً لـ "أَعْجم"، لأن " أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء" لا يجمع بالواو والنون، فلا يُقال في جمع "أحمر": أحْمَرون[4]. وتخفيف المشدد قد يكون في غير الياء، كما وردت على ذلك الشواهد[5]، وقد يكون في غير القوافي، وإن كان أقل من سابقه، كقول عبد الله بن رواحة:

فَسِـــــرْنا إلَيْهِمْ **كافَةً** في رِحالِهِمْ جَميعاً عَلَينــا البَيضُ لا نَتَخَشَّعُ[6]

وقول الآخر:

جَزى اللهُ **الدَّوابَ** جَـــــزاءَ سُوءٍ وأَلبَسَهُنَّ مِنْ جَـــرَبٍ قَمِيصَــا[7]

والمراد في البيتين: كافَّةً، والدَّوابُّ؛ ويذكر ابن جني ما يشبه ذلك من قولهم: "لا أُكَلِّمُكَ حَيْرِيْ دَهرٍ"، بإسكان الياء، بمعنى: حِيريَّ دهرٍ، أي: امتداد الدهر، وهو من الحِيرة، ويقول عن ذلك: إنه يأتي في سعة الكلام وعن غير ضرورة، ويورد شواهد أخرى على ذلك من الشعر[8]، ويورد قراءة إبراهيم وأبي بكر الثقفي:﴿الحَوارِ**يُونَ**﴾[9] مخففةً في جميع القرآن، ويقول متوقفاً عند تخفيف الياء:"ظاهر هذه القراءة يوجب التوقف

---

[1] ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، ت: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، 1994م، 151/2، و"اليماني" غير مشمولة هنا بالضرورة، لكون الألف نابت فيها عن الياء المحذوفة، فساغ تخفيفها، كما سيأتي.الرُّدَيْنِيّ: نسبةً إلى رُدَيْنة.

[2] شرح ديوان أبي تمام: الخطيب التبريزي، 151.

[3] الشعراء: 198.

[4] ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، وأخرى، بيروت، دون ط، دون تا، 860. وذكر الزجاج في ذلك آيات أخرى.

[5] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 79 ـ 80.

[6] البيت لعبد الله بن رواحة بن امرئ القيس بن ثعلبة الأنصاري، من شعراء المدينة من الخزرج، وهو في ديوانه، ت: وليد قصاب، دار العلوم، ط1، 1981م، 134، الصحاح: الجوهري، اللسان: ابن منظور، "كفف". البِيضُ، بكسر الباء : السيوف، وبفتحها، جمع بَيضة: السلاح، والخُوذة، اللسان، "بيض". نتخشَّع: من تخشَّعَ، أي رمى ببصره نحو الأرض، وطأطأ صدره وتواضعَ، والمعنى أنهم لا يطأطئون رؤوسهم.

[7] لم أقف على قائله، الصحاح: الجوهري، اللسان: ابن منظور ،"كفف"، والرواية فيهما: "الرَّواب"، جمع رابة، وفيه ضرورة أيضا، ويروى: "مِنْ بَرَصٍ" مكان "من جَرَبٍ". والجَرَبُ: معروفٌ، بَثَرٌ يعلو أبدان الناس والإبل.

[8] الخصائص: ابن جني، 327/3، والمحتسب: له،323/1.

[9] آل عمران: 52.

عنها، والاحتشام منها، وذلك لأن فيها ضمة الياء الخفيفة المكسور ما قبلها، وهذا موضع تعافه العرب وتمتنع منه"[1]، ويعلل هذا التخفيف بأنه حصل في الكلمة لاستثقال تضعيف الياء، ويورد شاهداً على ذلك قوله:

بَكِّي بِعَينِكِ واكـفَ القَطْـرِ ابنَ **الحَواريْ** العَاليَ الـذِّكْرِ[2]

حيث خففت كلمة "حواري"بحذف الياء منها، ويعلق ابن جني على ذلك بأن ياء النسب تخفف مع كونها تفيد معنى النسب، فكيف بها إذا كان لفظها لفظ نسب، ولم يرد معنى النسب حقيقة، كما هو في كلمة "حواري" ؟، فهي تشبه الياء في كلمة "كرسي"[3]؛ ومن ذلك قراءة الأعمش: ﴿على **الجُودِيْ**﴾[4]، بتخفيف الياء، وهنا ينص ابن جني على أن: "تخفيف ياء الإضافة (يعني ياء النسب) قليل في الشعر"[5]؛ وهذا يقيد قول ابن جني الذي ذكر فيه أن مثل ذلك يأتي في سعة الكلام وعن غير ضرورة، أي أنه على ذلك يعد قليلاً.

ويعوَّض عن ياء النسب عند حذف إحدى ياءيها بألف قبل لام الكلمة، وذلك في الكلمات المسموعة فحسب، مثل: يَمَنِيّ و يَمَانِيْ، وشامِيّ وشآمِيْ، فالألف هنا عوضٌ عن الياء المحذوفة، وهنا يتغير الحكم، فلا تجتمع ياء النسب المشددة مع هذه الألف إلا شذوذاً في الشعر، إذ لا يجمع بين المعوِّض والمعوَّض عنه، ويعامل الاسم عندئذٍ معاملة الاسم المنقوص، كما تبين ذلك في شاهد سابق[6].

ويتضح من ذلك كله أن القياس المطرد في ياء النسب تشديدها، وما جاء منها مخففا فهو دائر بين الرغبة المحضة في التخفيف، أو الرغبة في المحافظة على قافية الشعر ووزنه.

---

(1) المحتسب: ابن جني، 162/1.

(2) البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه، ت: محمد نجم، دار صادر، بيروت، دون ط، دون تا، 183، النوادر: أبو زيد، 527، وقد أورده شاهداً على حذف ياء النسب، الخصائص 327/3، المحتسب: ابن جني، 163/1، 323، اللسان: ابن منظور، "حور". "أيا" الحواري: هو الزبير بن العوام، حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي خاصته وناصره، وابنه عبد الله ، والبيت قيل في رثاء مصعب بن الزبير، ويروى: "بدمعك" مكان " بعينك"، واكف القَطْر: من وكفَ الدمع والماء، أي سال، والقَطْرُ واحدته قطرة.

(3) ينظر: المحتسب: ابن جني، 1/ 163.

(4) هود: 44.

(5) ينظر: المحتسب: ابن جني، 323/1.

(6) ينظر قول عمران بن حطان: "يوماً يَمانٍ"، ص93 من هذا البحث، وينظر: همع الهوامع: السيوطي، 175/6، النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط 3، دون تا، 4/ .746. ووجدت عند عنترة كلمة ثالثة نابت فيها الألف عن ياء النسب المشددة، وهي: الهُنْدُوانِيْ، في قوله: وإنَّ الموتَ طَوعُ يدَي إذا ما * وَصَلتُ بَنانَها بالهُنْدُوانِيْ ، أي السيف الهِنْديّ، ينظر: الديوان، ت: محمد مولوي، 297. وقد اجتمع الألف وتشديد ياء النسب في بيت آخر له، ينظر البيت الرابع، ص 96 من هذا البحث.

(10) ترخيم الاسم في غير النداء:

ونجده عند عنترة في الأبيات التالية:

ـ لَهْفي عَلَيكِ إذا بَقِيتِ سَبِيَّـــةً   تَدعِينَ **عنترَ** وَهْوَ عَنْكِ بَعِيــــدُ[1]

ـ يا شَأْسُ لولا أَنَّ سُلطانَ الهــوى   مآضي العزيمةِ مــــا تملّكَ **عَنْتَرا**[2]

ـ وليس سِباعُ البَرِّ مِثلَ ضِباعِـــهِ   ولا كُلُّ مَنْ خاضَ العَجاجـةَ **عَنْتَرُ**[3]

ـ سَلِ المشْرَفِيَّ الهنْدُوانِيَّ فــي يَدي   يُخَبِّرْكَ عَنّـــــــِي أَنَّني أَنــا **عَنْتَرُ**[4]

ـ يا عبلَ دُونَكِ كُلُّ حَــيٍّ فاسْأَلي   إنْ كـــانَ عَنــدكِ شُبْهَةٌ في **عَنْتَرِ**[5]

ـ لَوْ لَمْ يَكُنْ يـا قَيْسُ غَرَّكَ جَاهِلٌ   ما سُقْتَ نَحوَ دِيــارِ **عَنْتَرَ** جَحْفَلا[6]

ـ شَطَّتْ مَزارُ العَاشِقينَ فَأَصْبَحَتْ   عَسِرًا عِلَيَّ طِلابُــكِ ابنـــةَ **مَخْرَمِ**[7]

ـ يَدعُــونَ **عَنْتَرَ** والرِّماحُ كَأَنَّهـــا   أَشطـــانُ بِئرٍ في لَبـــانِ الأَدْهَـمِ[8]

في هذه الأبيات رَخَّمَ[9] الشاعر اسمه (عنترة)، فحذف منه التاء في غير النداء، ومعلوم في قواعد النحو أن الترخيم لا يكون إلا في سياق النداء، وقد وضع النحاة شروطًا وضوابط للاسم المرخَّم[10]، فإن كان المنادى مختوماً

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد 56.

(2) الديوان، 72. شَأْسٌ: هو ابن زهير، وهو اسم أخي علقمة الشاعر، وقد تكون هنا من "الشَّأَس"، بمعنى الشِّدة والصلابة.

(3) الديوان، 78.

(4) الديوان، 80. وقد جمع في قوله:"الهِنْدُوانِيّ" بتشديد الياء، بين المعوِّض "الألف" والمعوَّض عنه "تشديد ياء النسب"، وهذا لا يأتي إلا شذوذاً.

(5) الديوان، 81.

(6) الديوان، 113.

(7) الديوان، 151.

(8) الديوان، ت: محمد مولوي 216. وفي روايات أخرى للديوان تكرر التركيب نفسه: "يدعونَ عنترَ" أربع مرات، ينظر الديوان، وحاشية المحقق 216. وقد قال الأعلم في شرحه للبيت: "يدعون عنتر، أي ينادونني، يا عنتر يا عنتر"، 217. وعليه فإن "عنتر" منادى، وأداة النداء محذوفة. وقد اعتبرتُ اسم "عنترة" مرخَّماً بالنظر إلى أن الأصل فيه أنه بالتاء، على الخلاف والتفصيل والترجيح الذي ذكرته في الفصل الأول من هذا البحث ص 13. وقد فصل القول في ذلك ابن الشجري في أماليه، 317/2، 318.

(9) الترخيم في اللغة: التسهيل والتليين، يُقال: صوتٌ رخيم، أي سهلٌ ليّنٌ. وهو في اصطلاح النحاة: حذف بعض الكلمة على نحو مخصوص. أوضح المسالك: ابن هشام، حاشية المحقق، 4/ 55.

(10) يجوز ترخيم المنادى بحذف آخره للتخفيف، بشروط، هي: أن يكون معرفةً، غيرَ مستغاثٍ، ولا مندوبٍ، ولا ذي إضافةٍ، ولا ذي إسنادٍ. على خلاف في بعض الشروط. ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام 55/4.

بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً [1]، ونداؤه مرخَّما أكثر من ندائه تامَّاً، ويظهر ذلك واضحاً في شعر عنترة، حيث تكرر فيه ترخيم اسمه واسم محبوبته عبلة في مواضع عديدة منه، فإذا كان الاسم غير منادى جاز ترخيمه بثلاثة شروط، منها: أن يكون ذلك في الضرورة[2]. ومن ذلك قول الشاعر:

لَنِعْمَ الفَتى تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِهِ طَرِيفُ بنُ **مالٍ** ليلةَ الجُوعِ والخَصَرْ[3]

يريد: " مالِك"، فرخم في غير النداء. وكذا قوله:

إنَّ ابنَ **حارِثَ** إنْ أَشْتَقْ لِرُؤيتِهِ أو امتَدِحْـهُ فإنَّ النَّاسَ قَـد عَلِمُوا[4]

يريد: حارِثة. وقد عدَّ مصنفو الضرورات ترخيم الاسم في غير النداء من ضرورات الشعر، فالنداء باب حذف واستخفاف، فجاز الترخيم فيه، ويجوز ذلك للشاعر إذا اضطر في غير النداء[5]، وذكر السيرافي وابن عصفور أن الترخيم في غير النداء من الضرورات الشعرية التي لا خلاف بين النحويين على جوازها للشاعر إذا اضطر[6]. ولا ينوي على آخره رد المحذوف، بل يجعل ما بقيَ من الاسم كاسم غير مرخَّم، ويعربه بما يستحقه من الإعراب، فيقول في مثل "حنظلة": هذا حَنْظَلٌ، ومررتُ بحنظلٍ، ورأيتُ حنظلاً[7]، واختلفوا في إبقاء حركة آخره على حالها من حيث الحركة (لغة من ينتظر)، فسيبويه وغيره من متقدمي البصريين، والكوفيون يجيزونه، ورده المبرد، واستدلَّ السيرافي على جوازه بالسماع والقياس الذي يدل على جواز الترخيم في النداء، وإن اضطرار الشاعر إليه في غير النداء يسوّغ له إجراءه على حكمه[8]، وكذا ابن مالك الذي يرى أن الإنصاف يقتضي قبول الرأيين استناداً إلى السماع الذي يؤيد كلا منهما[9].

---

[1] قال ابن هشام: "وإذا كان الاسم مجرداً من التاء فقد اشترط النحاة لجواز ترخيمه كونه علَماً، زائداً على ثلاثة: كجعفر" و "كسعاد"، وقيل لا يجوز في ساكن الوسط مثل "زيد"، ولا في محرَّكه مثل" حَكَم"، وقيل يجوز في مرحك الوسط دون ساكنه، وقيل يجوز فيهما". أوضح المسالك، 58/4، 59، 61، 66. ويُحذف للترخيم إما حرف، وهو الغالب نحو: "يا سُعا"، وقراءة بعضهم: ﴿يا **مالِ**﴾ الزخرف:77، وإما حرفان، وذلك إذا كان الذي قبل الآخر من أحرف اللين، ساكناً، زائداً، مكملاً أربعةً فصاعداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً، وذلك نحو: مروان، وسلمان، فتقول: يا مَرْوُ، ويا سَلْمُ. المصدر السابق، 62/4.

[2] والثاني أن يصلح الاسم للنداء، فلا يجوز في نحو: "الغلام". والثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة، أو بتاء التأنيث. أوضح المسالك: ابن هشام، 68/4.

[3] البيت لامرئ القيس في ديوانه، ت: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2004م، 81، وفي ديوانه بشرح السكري، نسخة "ييل"، 565، برواية:" طَرِيف بن مَلءٍ"، مع اختلاف في بعض ألفاظه، ولا شاهد فيه، الموشح: المرزباني، 155، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 136، وعجزه في أوضح المسالك: ابن هشام، 69/4. تَعشُو: يُقال :عَشَوْتُ إليه، إذا أتيتَه في الظلماء ولأنت لا تُبصره، الخَصَر: شدة الجوع.

[4] البيت للمغيرة بن حبناء، الكتاب: سيبويه، 272/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 234، أمالي ابن الشجري، 191/1، 320/2، ، الإنصاف: الأنباري، 298، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 398/1، ، ، الضرائر: الألوسي، 60.

[5] ينظر: القزاز: ضرورة الشعر: السيرافي، 83، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 233، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 136، الضرائر: الألوسي، 58.

[6] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 38، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 136.

[7] ينظر: المصدران السابقان، الصفحات نفسها.

[8] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 87.

[9] ينظر: الضرائر: الألوسي، 60.

وبالتأمل في أبيات عنترة نلحظ أن الاسم الذي غلب عليه الترخيم في غير النداء هو اسم الشاعر نفسه، وأن اسمه المرخم قد توزع بين حشو البيت وقافيته، مما يشير إلى أن المحافظة على الوزن والقافية كانت الدافع الأبرز لهذه الضرورة، ولعل ذلك يدل أيضاً على اعتزاز الشاعر بذاته وإدلاله بنفسه وقوته في ساحات القتال، فقومه لا ينفكون يدعونه كي يحميهم ويدافع عنهم أمام أعدائهم.

وفي البيت السابع من أبيات عنترة السابقة رخم الشاعر اسم "مَخْرَمة"، في قوله: "ابنـــةَ مَخْرَمِ" ،وهو اسم رجل، قيل إن اسمه مَخْرَم، وقيل إن اسمه مَخْرَمة ثم رُخِّم، قال ابن النحاس في شرح البيت:"وهذا اضطرار قبيح، لأن الترخيم إنما يقع على المنادى المفرد لتغيره بحذف المنادى، و"مخرم" ليس بمنادى، إلا أنه يجوز أنه قَدَّره مُرَخَّماً، ثم جعل ما بقي اسماً حِياله"[1]. وهذا يدل بوضوح على مخالفة مثل ذلك للمطرد في ترخيم الأسماء.

[1] شرح القصائد التسع المشهورات: أبو جعفر النحاس، ت: أحمد خطاب، دار الحرية، بغداد، دون ط، 1973م، 464.

المبحث الثاني:

الزيادة في البنية

(1) إطالة الحركة القصيرة :

إن مما تقرر لدى النحاة أن الحركات أبعاض الحروف، فالحركة تمثل الحركة القصيرة، والحرف الذي من جنسها يمثل الحركة الطويلة، فإذا أُشبعتْ أو أُطيلت الحركة القصيرة تولَّد عنها حرف من جنسها، فالفتحة يتولد عنها عند إشباعها وإطالتها حركة طويلة هي الألف، والضمة حين تُشبَع يتولد عنها الواو، والكسرة يتولد عنها الياء، وقد أجاز النحاة للشاعر أن يشبع الحركة ويطيلها سواء أكانت الفتحة أم الكسرة أم الضمة.

وقد ذكر النحاة أن الحركات أخوات لأصوات المد واللين، و"ليس حرف (أي كلمة) يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها"[1]، و"أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو"[2]، وقد لحظ النحاة الأوائل ذلك فكانوا "يُسَمُّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة"[3]، ويوضح ابن جني ذلك بقوله:"ويدلك على أن الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه"[4].

ولعل هذه العلاقة الوثيقة بين الحرف والحركة التي هي بعضه، هي التي جعلت النحاة يذهبون إلى أن إعراب الأسماء الستة إنما هو بالحركات على الحرف الصحيح منها، كالباء في "أبُوك"، وأن الأحرف التي جُعِلَتْ علامات لإعرابها، إنما نشأت وتولدت عن إشباع الحركات. [5]وبناء على ذلك فقد أجاز النحاة للشعراء مَطْل الحركات في الشعر حفاظاً على وزنه وقافيته؛ ولكنهم جعلوا ذلك من باب الضرورة التي لا تجوز في غير الشعر، ولذلك قالوا عن رأي من ذهب إلى أن الإشباع مطل لحركة الإعراب في الأسماء الستة: إنه "قول ظاهر الفساد، لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر"[6].

---

(1) الكتاب: سيبويه، 165/1.

(2) سر صناعة الإعراب: ابن جني، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م، 17/1.

(3) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(4) المصدر السابق، 18/1.

(5) ينظر: الإنصاف: الأنباري 19، شرح المفصل: ابن يعيش، 154/1، ونَسب القول بذلك إلى المازني.

(6) ينظر: الإنصاف: الأنباري، 22، شرح المفصل: ابن يعيش، 154/1.

وتدل الشواهد التي أوردها النحاة على هذه الظاهرة أن إشباع هذه الحركات جاء في الفعل والاسم جميعاً، ولكنه يختلف من حيث تأثيره في الإعراب من عدمه، وقد جاءت شواهد أخرى على إطالة الحركة القصيرة في شعر عنترة، ويمكن أن نلحظ ذلك في عدة أبيات في شعره، وبالنظر إلى تلك المواضع التي مُطِلَتْ فيها الحركات القصيرة، يمكن أن نقسمها إلى قسمين: الأول: الإشباع في الفعل، وهو ينقسم إلى نوعين: إشباع لا يؤثر في إعراب الفعل، وإشباع يؤثر في إعرابه، والقسم الثاني: الإشباع في الاسم. وتفصيل ذلك على النحو التالي:

ـ القسم الأول: الإشباع في الفعل:

(أ) إشباع في الفعل لا يؤثر في إعرابه:

ونجد ذلك في الأبيات التالية:

ـ **يَنْبَاعُ** مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ حُرَّةٍ   زَيَّافَـــةٍ مِثْـلِ الفَنِيــقِ المقْـرَمِ[1]

ـ **أَراهُ** أَهْلَ ذَلكَ حِينَ يَسْعـــى   رِعـاءُ الحَيِّ في طَلَـبِ الحَلُوبِ[2]

ـ وضَرَبْتُ قَرْنَيْ كَبْشِها **فَتَجَدَّلا**   وحَمَلْتُ مُهْرِي وَسْطَها فَمَضَاهَـا[3]

ـ وَكَيْفَ يَكونُ لي عَزمٌ وجِسْمي   **تَراهُ** قَــدْ بَقَى مِنْـــهُ الأَقَـــلُّ[4]

وعن قوله في البيت الأول: "يَنْبَاعُ" يقول الأعلم: "وقوله: "يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ"، أي يسيل من ذِفْرَى هذه الناقة، وأصله من "باعَ يَبُوعُ"، وكان ابن كيسان يقول : يُقال: نَبَعَ يَنبُعُ ويَنبَع، فأشبع الفتحة فقال:

---

(1) الديوان، 204. غَضُوبٍ جَسْرةٍ"، والجَسْرةُ : الماضية الجريئة. الذِّفْرى: أصل القفا والأذن، الغَضُوب: الناقة العَبُوس الصعبة الشديدة المراس، كناية عن نشاطها، الحُرَّة: الكريمة، الزَّيَّافة: المسرعة المتبخترة، الفَنِيق: الفحل من الإبل، المِقْرَم: الذي نُحِّي عن الركوب وجُعل فحلاً لكرمه. ينظر: الفيروز آبادي: القاموس المحيط، "جسر"، خزانة الأدب: البغدادي، 373/8.

(2) الديوان، ت: مجيد طراد، 32. رِعاء: جمع راعٍ، وهو راعي الماشية، الحَلُوب: ما يُحلَب، وناقةٌ حَلُوبةٌ وحَلُوبٌ، للتي تُحْلَب.

(3) الديوان، 306، 307. القَرنان: الضفيرتان، أو جانبا الرأس، ومنه سُميَ ذو القرنين، كبشها: سيدها، تَجَدَّلا: سَقطا بسقوط صاحبهما، أي القرنان، أو أن الكبشَ تجدَّلَ، وأُشبِعت الفتحة. الكبش: سيد القوم، وقال بعضهم: أراد كَبْشَيْها، وهذا محال في اللفظ والمعنى، لأن الواحد لا يقع موقع الاثنين، ولأن الكتيبة لا تكون ذات رئيسين، ولو كان كذلك لفسد تدبيرها وانتشر أمرها.

(4) الديوان، ت: مجيد طراد، 115.

يَنْبَاع"[1]. ويقول الأصمعي عن "يَنباع":"يُقال: انباعَ الشجاعُ يَنباعُ انبياعاً، إذا انخرط ماضياً من الصف"[2]. ويقول ابن الأعرابي:" يَنباع: يَنْفَعِلُ، من باعَ يبَوعُ، إذا مَرَّ مرَّاً لَيّنَاً فيه تَلوٍّ، وأنكر أن يكون الأصل فيه "يَنْبَع"[3]. وجاء في العباب: انباعَ العرق سالَ، وأنشد هذا البيت[4]. ويُقال في مَثَلٍ: "مُخْرَنْبِقٌ لِيَنْباع"[5].

وقال ابن الأنباري: "قال أكثر أهل اللغة: يَنْبَاعُ معناه: يَنْبَعُ، من نبَعَ الماءُ يَنبَعُ، فزاد الألف على الإتباع لفتحة الباء، لأنهم ربما وصلوا الفتحة بالألف، والضمة بالواو، والكسرة بالياء"[6]. ثم يورد شواهد أخرى تدل على ذلك.

فالنحاة والشراح ذهبوا في تفسير الفعل "ينباع" إلى رأيين: الأول حمله على معنى: يسيل وينخرط ويمضي، وهو، بهذا المعنى، يكون على ظاهر تصريفه، باع يبوع، وانباع ينباع، فهو على وزن (يَنْفَعِلُ)، وعلى هذا الوجه لا إشباع فيه، ولا ضرورة تلحقه؛ وذهب إلى هذا الرأي بعض اللغويين، وكأنهم أرادوا أن يبعدوا بالشاعر عن الضرورة المستغربة التي جاء بها في البيت، أما الرأي الثاني: فهو الذي حمل هذا الفعل على معنى: يَنْبُعُ الماءُ ويَنْبَعُ، على وزن (يَفْعُلُ ويَفْعَل)، ونسب ابن الأنباري هذا الرأي إلى أكثر أهل اللغة، وعليه يكون الشاعر قد أشبع حركة الفتحة اضطراراً [7].

ونرى مثل هذا الإشباع في قول عنترة: "فَتَجَدَّلا"، قال الأعلم:" فقوله: تَجَدَّلا، أي تَجَدَّلَ القرنان بتَجدُّل صاحبهما، ويجوز أن يريد: "فَتَجَدَّلَ"، ثم أشبع الفتحة ضرورةً، فحدثت بعدها الألف، وقوّى ذلك أن القَسَمَ يوقَفُ عليه، كما يوقف على القافية، فوصله بالألف كما توصل القافية"[8]. فالضرورة واقعة هنا باعتبار الفعل "تَجَدَّلَ" جاء للمفرد، أي تجدلَ هو، فأشبع الفتحة فتولد عنها الألف.

وقد مُطِلَتْ حركة الضمة في قوله: "أَراهُ" و"تَراهُ" في البيتين الآخرين، للمحافظة على وزنهما، الذي يختل بدون إشباع حركة الضمة الواقعة على الضمير؛ ونلحظ في المواضع الأربعة السابقة التي مُطِلَتْ فيها الفتحة

---

(1) ديوان عنترة، بشرح الأعلم، ت: محمد مولوي، 204، 205.

(2) المحتسب: ابن جني، 258/1.

(3) خزانة الأدب: البغدادي، 373/8.

(4) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(5) النوادر: أبو زيد، 585، المخْرَنْبِق: الساكت عن السَّوءة.

(6) شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 332، وينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: أبو جعفر النحاس، 491، شرح المعلقات العشر: الزوزني، 245، شرح القصائد العشر: التبريزي، 194، 195.

(7) تنظر: المصادر السابقة، الصفحات نفسها.

(8) ديوان عنترة، بشرح الأعلم، 306، 307.

والضمة، أن هذا المطل والإشباع في الحركات لم يؤثر أو يغير في إعراب الكلمات التي وقع فيها، بل كان تغييراً صوتياً محضاً اقتضته ضرورة الوزن الشعري في تلك الأبيات.

(ب) إشباع في الفعل يؤثر في إعرابه:

ونجد ذلك في الأبيات التالية :

ـ **واشْكُو** إلى حدِّ الحُسَامِ فَإِنَّهُ   أَمْضَى إذا حَقَّ اللِّقاءُ وأَفْضَلا[1]

ـ يا دَهرُ **لا تُبْقِ** عَليَّ فَقَد دَنَا   ما كُنتُ أَطلُبُ قَبلَ ذا وأُرِيدُ[2]

ـ بِحَقِّ أَبيكَ **داوِ** جُـرحَ قَلْــبي   ورَوِّحْ نــارَ سِرِّي بالمقـــالِ[3]

ـ **فاعْصِ** مقالَتَهُ ولا تَحفِلْ بِهـا   واقدِمْ إذا حَّقَّ اللِّقــا في الأَوَّلِ[4]

ـ **فلا تَرضَ** بمَنَقَصــــةٍ وذُلٍّ   وتَقنعْ بالقليلِ مِــنَ الحُطــامِ[5]

فوزن هذه الأبيات وإيقاعها لا يستقيم ولا يسلم من الزحافات المزدوجة[6] إلا بإشباع وإطالة حركة الضمة في الفعل: "اشكو"، والكسرة في الأفعال: "لا تُبقِ، داوِ، فاعْصِ"، وحركة الفتحة في الفعل: "لا تَرْضَ"، إلا أن إشباع هذه الحركات سيؤثر في الأفعال التي جاءت فيها، حيث يؤدي إلى ثبوت أحرف العلة التي يقتضي الموقع الإعرابي حذفها، على أن هذه الأفعال ربما تصح قراءتها بحركاتها القصيرة دون إشباع وإطالة لتلك الأحرف فيها،

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد، 113. والخطاب في البيت للمفرد، بدليل البيت الذي قبله:" يا صاحبي لاتَبكِ رَبْعاً قَد خَلا ...". الرَّبْعُ: الدار والمحَلَّة، أفضلَ: تفضل.

(2) الديوان، 115.

(3) الديوان، 130. نار سِرِّي: نار قلبي،

(4) الديوان، 134. لا تَحفِلْ بها: لا تبالِ ولا تهتم.

(5) الديوان، 189. المنقَصة: النَّقْصُ والعَيْب، الحُطام: ما تَكَسَّرَ من اليَبِيس، والمقصود القليل من الشيء.

(6) الزحافات والعلل: هي تغييرات يجوز أن تطرأ على التفعيلة، وهي إما أن تكون بحذف أو زيادة أو إسكان، والزحاف: تغيير يطرأ على الحرف الثاني من السبب في التفعيلة، ويجوز أن يقع في جميع أجزاء البيت كلها من حشو وعروض وضرب، ولا يجب إن وقع في جزء أن يقع فيما بعده من الأجزاء، وهو نوعان: زحاف مفرد: وهو ما يطرأ على حرف واحد في التفعيلة الواحدة، وزحاف مزدوج: وهو ما يطرأ على حرفين في التفعيلة الواحدة. وتعد الزحافات المزدوجة قبيحة ومستنكرة في النظم، ويحسن بالشاعر الإقلال منها، ويرى بعض الباحثين أنه قد يحسن ذوقاً وجود الزحاف في التفعيلة أحياناً أو غالباً لأن في تعدد الزحافات تنوعاً في الموجات الصوتية التي يتلقاها المستمع، وذلك إذا تآلفت الحروف والكلمات وحسن الانسجام بينها، ولكن هذا ليس بمطرد. ينظر: العمدة: ابن رشيق، 1/139ـ151، والقواعد العروضية وأحكام القافية العربية: محمد المطيري، غراس للنشر والتوزيع، ومكتبة أهل الأثر، الكويت، ط 1، 1425هـ ـ 2004م، 28، 30، 32.

فنقرأ البيت الأول: "واشكُ إلى حدٍّ ..."، ولكن يدخل التفعيلةَ عندئذٍ زحاف مزدوج هو القطع والإضمار[1]، فإذا أشبعنا الضمة: "اشكو" دخلها زحاف الإضمار فحسب، ونقرأ البيت الثاني: "يا دهرُ لا تُبْقِ عليَّ...، لكن التفعيلة عندئذٍ يدخلها خلل في الوزن الشعري للبيت، وذلك بسبب حدوث زحاف مزدوج فيها هو"الخَزْل"[2]، فإذا أشبعنا الحركة: "لا تُبقي..."، حَسُنَ إيقاع البيت واستقام وزنه، لأنه عندئذ سيدخله زحاف الإضمار فحسب؛ وكذلك الأمر في البيت الثالث، إذ قد يصح وزناً أن نقرأه: بِحَقِّ أبيكَ داوِ جُرحَ قلبي، ولكن التفعيلة عندئذٍ يدخلها زحافان مفردان، هما العَصْبُ [3]، والعَقْل [4]، فإذا أشبعنا الحركة: "داوي"، حسن إيقاع البيت واستقام وزنه، لأنه يدخله عندئذٍ زحاف العصب فحسب.

والأمر نفسه في البيت الرابع، إذ قد يصح وزناً قراءته بحركة قصيرة: "فاعْصِ مقالتَه ولا تحفِلْ بها"، ولكن التفعيلة عندئذٍ يدخلها "الخَزْلُ"، وهو زحاف مزدوج، وبإطالة الحركة:"فاعْصي مقالته ..."، يستقيم وزن البيت وإيقاعه، ويدخله زحاف مفرد فحسب، وهو الإضمار؛ وعلى المنوال نفسه نرى البيت الخامس، إذ قد يصح وزناً أن نقرأ الفعل بحركة قصيرة: "فلا تَرْضَ بمَنْقَصةٍ وذلٍّ"، ولكن التفعيلة عندئذٍ يدخلها زحاف مزدوج هو "النَّقْص"[5]، فإذا أطلنا وأشبعنا الحركة:" فلا ترضى ..."، استقام وزن البيت وإيقاعه، ويدخله عندئذٍ زحاف العَصْب فحسب.

وهكذا نرى أن إطالة الحركات القصيرة يمكن أن تكون ضرورة في البيت لا يستقيم دونها وزنه ولا إيقاعه، بل يبدو نابياً على السمع، نشازاً في الوَقْع، وتكون إطالة الحركة عندئذٍ مطلوبة لإقامة أَوَدِ البيت واعوجاجه، ويشبه ذلك ما يورده النحاة من شواهد على إشباع الفعل، كقول قيس بن زهير العبسي:

---

(1) القطع: حذف السابع الساكن من " مُتَفاعِلُن" فتصير " مُتَفاعِل" فَتُرد إلى "فَعِلاتُن". والإضمار: تسكين الثاني من "مُتَفاعِلُن" فتصير "مُتْفاعِلُن" فترد إلى "مُسْتَفْعِلُن". والمقطوع المضمر: أن ترد "مُتْفاعِل" إلى "مَفْعُولُن". ينظر: القسطاس في علم العروض: الزمخشري، ت: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1989م، 41، 42.

(2) الخَزْلُ: هو زحاف مزدوج مركب من الطَّيِّ والإضمار، وهما حذف الرابع الساكن، وتسكين الثاني المتحرك من التفعيلة، فتصير من (مُتَفاعِلُن) إلى (مُفْتَعِلُن). ينظر: العروض الواضح وعلم القافية: محمد الهاشمي،127.

(3) العَصْبُ: تسكين الخامس المتحرك من (مُفاعَلَتُن) فتصير (مُفاعَلْتُن)، وتنقل إلى (مَفاعِيلُن)، ينظر: القسطاس: الزمخشري، 39، القواعد العروضية وأحكام القافية العربية: المطيري، 127.

(4) العَقْل: حذف الخامس المتحرك بعد تسكينه، فتصير (مُفاعَتُن)، وتنقل إلى (مُفاعِلُن). ينظر: المرجعان السابقان، الصفحات نفسها.

(5) النَّقْص: زحاف مزدوج مركب من العَصْب، وقد سبق ذكره، والكَفّ وهو حذف السابع الساكن من التفعيلة، فتصير من (مُفاعَلَتُن) إلى (مُفاعَلْتُ) وتنقل إلى (مَفَاعِيلُ). ينظر: القسطاس: الزمخشري، 39، والعروض الواضح وعلم القافية: محمد الهاشمي، 127.

أَلَم **يَأْتِيْكَ** والأَنباءُ تَنْمِـــــي　　　بِمـــــا لاقتْ لَبُونُ بَني زِيــادِ[1]

فقراءة الفعل "يَأْتِيكَ" بحركة قصيرة دون إشباع :"يَأْتِكَ"، وإن قام معها البيت، إلا أنه لا يستقيم، بل يؤدي إلى دخول زحاف مزدوج على البيت، هو زحاف" النَّقْص" الذي أشرت إليه سابقاً، مما يخل بوزن البيت وإيقاعه، فيتطلب إشباع حركة الكسرة حتى يتولد عنها الياء. وكذلك قول أبي عمرو بن العلاء:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثم جِئتَ مُعتذِراً　　　مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم **تَهجُو** ولم تَدَعِ[2]

فقراءة الفعل" تَهجُو" بحركة قصيرة: "تَهجُ"، يصيب التفعيلتين الأخيرتين بزحافين، هما "الطَّيُّ"، وا"لخَبْن"[3]، وقراءة الفعل بحركة طويلة في الضمة يحفظ وزن البيت وإيقاعه، إذا لا يدخله عندئذ سوى زحاف "الخَبْن". والأمر كذلك في شواهد أخرى عديدة وردت في هذا الباب[4].

ـ القسم الثاني: الإشباع في الاسم :

إشباع الحركات القصيرة في الأسماء لا يؤدي إلى اختلال في ظاهرة الإعراب، ولذلك لم يَثُرْ حوله خلاف بين العلماء، وقد وردت شواهد عديدة لإشباع الحركات الثلاث في الأسماء، والذي جاء مشبعاً في شعر عنترة هو الضمائر، وإشباع الضمائر عندما تسبق بسكون، وإشباع ميم الجمع هو من الضرورات الحسنة التي درج عليها الشعراء في أشعارهم، خاصة في أعاريض الأبيات وأضربها، مثل: مِنْهُ، عَلَيْهِ، فِيهِ، منهُمُ، عَلِمْتُهُمُ، فَوْقَهُمُ[5]،

---

(1) الكتاب: سيبويه، 316/3، معاني القرآن: الفراء، 161/1، 223/2، النوادر: أبو زيد، 523، الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، 143/17، برواية: " أَلَمْ يَبْلُغْكَ والأنباءُ تَنْمِي"، ولا شاهد فيه، شرح السيرافي، 118/2، ضرورة الشعر: السيرافي، 61، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 158، تحصيل عين الذهب: الأعلم الشنتمري، ت: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1994م،71، وقال الأعلم عن هذه اللغة: إنها ضعيفة واستعملها عند الضرورة، وهو قول الزجاجي في الجمل، وأنكر آخرون أن تكون لغةً أصلاً، شرح المفصل: ابن يعيش، 478/4، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 45، اللسان: ابن منظور، "أَتى"، تَنْمِي: مِن نَمَى الحديثُ يَنْمِي، أي ارتفع وذاع وشاع، واللَّبُون من الشَّاء والإبل: ذات اللَّبَن، وبنو زياد هم الكَمَلَةُ: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، والمراد لَبون الربيع بن زياد، ينظر: الخزانة: البغدادي، 361/8، 362.

(2) نسب البيت إلى أبي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق عندما جاء إليه معتذراً من أجل هجوٍ بلغه عنه، سر صناعة الإعراب: ابن جني، 630/2، الإنصاف: الأنباري، 19، معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص1317. زبان: اسم أبي عمرو ، شرح المفصل: ابن يعيش، 488/5، شرح الشافية: الاستراباذي، 184/3، ارتشاف الضرب: أبو حيان، 2387، خزانة الأدب: البغدادي، 359/8.

(3) الطَّيُّ سبق ذكره، والخَبْن هو إسقاط الثاني الساكن من التفعيلة، فتصير (فاعِلُن) إلى (فَعِلُن).

(4) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 62، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 158، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 45.

(5) ينظر على سبيل المثال: ديوان عنترة، الصفحات: 245، 247، 269، 270، 275، 283، 285، 332. وبتحقيق: مجيد طراد، الصفحات: 40، 49، 84، 136، 140. وقد أورد النحاة شواهد عدة على إشباع الضمير وعدمه وفق ما تتطلبه المحافظة على وزن الشعر، ينظر: الكتاب: سيبويه، 30/1، 31، سر صناعة الإعراب: ابن جني، 2/ 630، تحصيل عين الذهب: الشنتمري، 66، شرح الشافية: الاستراباذي، 317/2، ارتشاف الضرب: أبو حيان، 918، 919، 2410.

ولذلك اقتصرت على الشواهد التي ورد فيها إشباع الضمير المسبوق بسكون والوارد في حشو البيت، وذلك في الأبيات التالية:

ـ فَقُلتُ لها اقصِرِي **مِنْهُ** وسِيري   وَقَـدْ قُـرِعَ الجزائـرُ بالخِـدامِ[1]

ـ وكـــأنَّ **هادِيهِ** إذا استقبلتَـهُ   جِذْعٌ أذلُّ وكـــانَ غيرَ مُذلَّلِ[2]

ـ وكـــــأنَّ **مَتْنَيْهِ** إذا جَرَّدتَـــهُ   ونَزَعْتَ عَنْـــهُ الجُلَّ مَتْنا أَيِّلِ[3]

ـ إذا تَقَـعُ الرِّمـــــاحُ بِجانبيـــهِ   تَـــولَّى قابعـــاً **فِيهِ** صُـــدُودُ[4]

ـ وَصَلْتُ حِبالي بالذي أنا أَهلُهُ   مِنْ وُدِّهـــا **وأنا** رَخِيُّ المِطْـوَلِ[5]

فالضمائر المشبعة حركاتها في الكلمات:" مِنْهُ، هادِيهِ، مَتْنَيْهِ فِيْهِ، أنا"، وكلها لا يحسن إيقاع الأبيات ووزنها إلا بإطالة الحركات فيها؛ ويختص ضمير المتكلم "أنا" بكون الألف فيه إنما اجتُلِبَت لبيان حركة النون، فإذا وُصلتْ بانت الحركة، فاستغني عن الألف، فالأصل في نطق الضمير "أنا" في وصل الكلام أن تسقط الألف منه[6]، ولكن الشاعر قد يضطر فيثبتها وهو واصل، كقول حميد بن حريث :

أنا سَيْفُ العَشيرةِ فاعـرِفُوني   حُمَيـدٌ قَــدْ تَذَرَّيْتُ السَّنامَـــا[7]

وقول الأعشى:

---

(1) الديوان، 243. وتكررت "منه" خمس مرات، 247. قُرِعَ الجَزائرُ بالخِدامِ، الجَزائِرُ: جمع الجَزُور، وهي الناقة المجزورة، يقع على الذكر والأنثى، الخِدامُ: الخَلاخِل، وأراد بها مواضع الخلاخل من الساقين، والمعنى أنهن يحركن أرجلهن فيستحثثن الإبل لِيَنْجُون، فيُسمَع لخلاخلهن عند قرع جزائرهن صوتٌ. ينظر: ديوان عنترة بشرح الأعلم، ت: محمد مولوي، 243.

(2) الديوان، 260. هاديهِ، الهادي: العُنُقُ شبَّهه في طوله بجذع نخلة، جذعٌ أَذلُّ: قُطع عنه شَدَنُه وأغصانه فزاد طوله، يريد أنه طويل العنق سابغُ العرق والناصية.

(3) الديوان، 261. المتنان: لحمتا الظهر، الجُلُّ: جُلُّ الدابة وجَلُّها: الذي تُلبَسُه لتُصان به، أَيِّل: الذَّكَرُ من الأوعال.

(4) الديوان، 283. القابِع: مَن أدخلَ رأسه في قميصه، الصُّدودُ: الإعراض.

(5) الديوان، 255. وأنا رَخِيُّ المِطْوَلِ: ضرب هذا لما كان فيه من الصِّبا واللَّهو، وأصله أن يُرخي حبلَ الدابة فتسير حيث شاءت من المرعى، والمِطْوَلُ: الطويل الحبل.

(6) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 77، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 160، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 49.

(7) البيت لحميد بن حريث بن بحدل، ضرورة الشعر: السيرافي، 77، شرح المفصل: ابن يعيش، 304/2 خزانة الأدب: البغدادي، 242/5، وذكر أن ثبوت ألف"أنا" في الوصل هو من لغة تميم، فهو لغة لهم، وضرورة لغيرهم. تَذَرَّيْتُ السَّنامَ: علوته وفَرَعْتُه.

كَـيفَ **أنا** وانتِحـــالي القَــوا فِيَ بعدَ المشيبِ كَفى ذاكَ عاراً[1]

وإذا تساءلنا: كيف يكون هذا ضرورة وفي القراء من يثبت هذه الألف في الوصل، في قوله تعالى:﴿و**أَنا** أعْلَمُ بما أَخفَيْتُمْ﴾[2] ؟ يجيبنا السيرافي بأنَّ القارئ يجوز أنه وصل الكلام بنية الوقف[3]. وقد اجتمع في بيت عنترة موضعان ورد فيهما هذا الضمير، الأول في صدر البيت، وقد جاء على القياس، بإسقاط الألف في وصل الكلام، والثاني في عجز البيت، وقد دخلته الضرورة بإثبات الألف في وصل الكلام، فكأنَّ الحركة قد أطيلت والقياس فيها أن تُقَصَّر. ويذكر الرضي عن هذه الظاهرة اللغوية أن بعض العرب يصل "أنا" بالألف في الوصل في سعة الكلام، ولكن الأكثر منهم لا يفعلون ذلك إلا في الضرورة [4]، ووصلها بالألف من لغة غير تميم، وبعض قيس وربيعة، على ما قال أبو حيان[5]. ولذلك لا يسعنا الحكم على هذه الظاهرة بأنها ضرورة بصورة مطلقة، فقد وردت في بعض القراءات، ونص بعض النحاة على أنها تمثل لغة لبعض القبائل، وقد يستعملها الشاعر في شعره من هذا الباب، وتوافق أنها تقيم الوزن، ولا يلزم أن تكون ضرورة، وقد رأينا أنها وردت عند عنترة مرتين في بيت واحد، الأولى في صدره وهي على القياس المطرد، والثانية في عجزه وليست على القياس المطرد، مما يُغَلِّب جانب الحكم عليها عنده بالضرورة .

وإشباع الحركات ظاهرة لغوية ليست بغريبة على اللسان العربي، ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿**سَأُوريكُمْ** دارَ الفاسِقينَ﴾[6]، بإشباع ضمة الهمزة[7]، ولأمر ما رُسِمَتْ في المصحف بواو بعد الهمزة، وقد جاء المد في كثير من حروف القرآن الكريم، وورد إشباع الحركات فيه في صور ومواضع أخرى؛ ومن ذلك ما ذكره السيرافي عن تقدير الحركات في مثل هذه المواضع إذ يقول:"ويَشُدُّ هذا قراءة ابن كثير : ﴿إنَّه مَنْ **يَتَّقِي** ويَصْبِرْ﴾[8] في بعض الروايات

---

[1] البيت في ديوان الأعشى: الصبح المنير في شعر أبي بصير، 41، وفيه: "فَمَا أَنا أَمْ مَّا انتحالي القوافِ"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، الكامل: المبرد، 2/ 63، وقال المبرد: "والرواية الجيدة: فكيفَ يكونُ انتحالي القوافيَ بعد المشيب..."، شرح السيرافي، 131/2، الصحاح: الجوهري، "نحل"، برواية: "فكيف أنا" ، مقاييس اللغة: ابن فارس، 403/5، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 160، شرح المرزوقي للحماسة، 503/2، شرح المفصل: ابن يعيش، 37/3، ارتشاف الضرب: أبو حيان، 2381. انتحالي القوافي: من انتحل فلان شعر فلان أو قول فلان، إذا ادَّعاه أنه قائله.

[2] الممتحنة: 1.

[3] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 78، ولم أقف على من قرأ بهذه القراءة.

[4] ينظر: شرح الشافية: الاستراباذي، 295/2.

[5] ينظر: ارتشاف الضرب: أبو حيان، 2381.

[6] الأعراف: 145.

[7] قراءة الحسن في مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، 51، والمحتسب: ابن جني، 258/1، والكشاف: الزمخشري، 508/2، وإعراب القراءات الشواذ: العكبري: 561، والبحر المحيط: أبو حيان، 388/4، وقال عنها إنها: "لغة فاشية بالحجاز، وهي أيضاً في لغة أهل الأندلس".

[8] يوسف: 90.

عنه، وهذا قليل في الكلام جدا"[1]. وكذا قراءة حمزة:﴿لا **تَخَفْ** دَرَكاً ولا **تَخْشَى**﴾[2]، بثبوت الألف[3]، وذهب السيرافي إلى توجيه مثل هذه القراءات وتقدير المعاني فيها، فيرى أن الفعل الأول في هذه الآية جاء للنهي، والثاني للخبر، أو أن الألف زيدت فيه لإطلاق الفتحة، لكونها رأس آية، كما تزاد في القوافي والكلام المسجوع؛ وكذا قوله تعالى:﴿سَنُقرِئكَ فلا **تَنسى**﴾[4]، حيث يقدرها على إرادة معنى الخبر[5].

وهذه الظاهرة ترتبط بمظاهر لهجية معروفة تعمد إلى مطل الحركات حيناً، كما تعمد إلى تقصيرها حيناً آخر، وذلك لدواعي التيسير والتسهيل في النطق، أو لدواعٍ دلالية أخرى. ومما يدل على أن ظاهرة إطالة الحركات هي من قبيل اللهجات العربية، أن الفراء يقول عن مثل قول الشاعر:"ألم يَأْتِيكَ": إن من العرب من يفعل ذلك، وينسبه إلى بعض بني عبس وبعض بني حنيفة[6].

ويُشعِرُ كلامُ السيرافي عنه بأنه لهجة[7]، ويقول الأعلم عنها إنها "لغة لبعض العرب، يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله"[8]، ويقول عنها ابن مالك:"إنها لغة معروفة"[9]، وصرح المرزباني بأن إثبات الياء في حال الجزم لغة طَيِّئ[10]. وإلى مثل ذلك ذهب ابن عصفور في شرح الجمل[11]. ولعل اللهجة التي تبقي على الياء والواو في حال المضارع المجزوم هي التي تبقي عليهما في فعل الأمر، كما رأينا ذلك في أبيات عنترة.

وظاهرة الإشباع سواء أدت إلى تغيير في الحكم الإعرابي كما رأينا في بعض الأفعال، أم لم تؤد إلى ذلك كما رأينا في حالات أخرى، وفي جميع الأسماء، تبقى ظاهرة تخضع لقوة النبر، بغرض التركيز ولفت النظر والسمع إلى معنى مقصود لدى المخاطَبين، فيتولد عن الحركة المنبورة حركة طويلة من جنسها، فهو إذن من نبر السياق، أو النبر الدلالي، كما يسميه تمام حسان: "وأي مقطع في المجموعة الكلامية، سواء في وسطها، أو في آخرها، صالح

---

[1] ضرورة الشعر: السيرافي، 63. وهي قراءة قنبل، تفسير القرطبي، 443/11، على أن تجعل "مَن" بمعنى "الذي"، والبحر المحيط: أبو حيان، 338/5.

[2] طه: 77.

[3] الكشاف: الزمخشري، 98/4، الأعمش وحمزة وابن أبي ليلى، في البحر المحيط: أبو حيان، 245/6.

[4] الأعلى: 6.

[5] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 63، 64، الكشاف: الزمخشري، 358/6، والبحر المحيط: أبو حيان، 454/8، وفيه ذكر القول بأن "لا" في الآية للنهي، والألف ثابتة لأجل الفاصلة، وقال عنه: هذا قول ضعيف.

[6] ينظر: معاني القرآن: الفراء، 161/1، 162.

[7] ينظر: شرح السيرافي، 118/2.

[8] تحصيل عين الذهب: الشنتمري، 59/2، 60.

[9] ينظر: شواهد التوضيح: ابن مالك، ت: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ، ص 72، 73، 243، 244، وذكر فيه أن الياء المفتوحة تسكن في لغة مشهورة، وكذلك إجراء المعتل مجرى الصحيح في لغة مشهورة، وأن ذلك قد يكون من باب إشباع الحركات الثلاث، الفتحة والضمة والكسرة فتتولد عنها أحرف من جنسها.

[10] ينظر: المرزباني: الموشح، 28، وذكر شاهداً على ذلك قول امرئ القيس: " ألا أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ ألا انْجَلي"، حيث أثبت الياء في "انجلي".

[11] ينظر: شرح الجمل: ابن عصفور، ت: فواز الشعَّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، حيث وصف عن جزم الفعل المضارع المعتل بالسكون بأنه قليل جدا، وجعل إجراء المعتل مجرى الصحيح من قبيل زيادة الحركة في ضرورات الشعر، 302/2، 303، 169/3، 170.

لأن يقع عليه هذا النوع من النبر"[1]. وقد التفت ابن جني إلى ذلك عندما فسر قراءة الحسن: ﴿**سَأُوريكُمْ** دارَ الفاسِقِينَ﴾، فبعد أن استدل لها بالأبيات التي ذكرناها ويعدها النحاة ضرورة، قال:"وزاد في احتمال الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ، فمُكِّنَ الصوت فيه، وزاد إشباعه واعتماده فأُلحقت الواو فيه"[2].

وهذا يدل على أن إشباع الحركات يمكن أن يكون لأغراض دلالية مقصودة، ولذا يذكر أنه قد جاء على ظاهرة الإشباع التي تنشأ عنها الحروف مسموعات عن العرب من الشعر والنثر[3]؛ مما يعني أن إطالة الحركات القصيرة وإشباعها يمثل شكلاً من أشكال التنوع اللَّهَجي الذي عرفته لهجات العرب قديماً وحديثاً.

---

[1] مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دون ط، 1990م، 163.

[2] المحتسب: ابن جني، 259/1.

[3] ينظر: المصدر السابق، 258/1.

(2) قطع همزة الوصل:

وقد جاء ذلك في شعر عنترة في عدة مواضع، وذلك في الأبيات التالية:

ـ ما ساءَني لــوني و**إسمُ** زَبيبةٍ إذ قَصَّرَتْ عَــنْ هِمَّتي أَعْدائــي[1]

ـ وَيا لَزيادٍ **إِنزَعُوا** الظُّلمَ عَنكُمُ فلا الماءُ مَورودٌ ولا العَيشُ طَيِّبُ[2]

ـ أَنا العبدُ الذي سَعْدي وجَدِّي يَفـوقُ علــى السُّها في **الإِرتفاعِ**[3]

فكلمة "الاسم" المسموع فيها أن همزتها همزة وصل، وهي معروفة في ذلك بين الأسماء العشرة[4]، والأمر من الفعل "نَزَعَ" لا يكون إلا بهمزة وصل "انزَعْ"، لأنه ثلاثي، ومصدر الفعل "ارتَفَعَ" هو" ارتفاع"، بهمزة وصل، لأنه ثلاثي مزيد بحرفين، وهمزته همزة وصل. وقد قطع الشاعر همزات الوصل تلك في الأبيات السابقة حفاظاً على الوزن الشعري من الخلل والاضطراب.

وقد عدَّ النحاة قطع همزة الوصل في درج الكلام من ضرورات الشعر، وخاصة إذا كانت في أول النصف الثاني من البيت[5]، لأن أنصاف الأبيات "مواضع فُصُول، فإنما ابتدءوا بعد قطع"[6]، أو "كأنه موضعٌ سُكِت فيه، أو في موضع يُتوهَّمُ هذا فيه"[7]، وذلك "لعذر من انقطاع النفَس وشِبْهِه"[8].

فموضع الابتداء في شطر البيت الثاني هو الذي يسوغ قطع همزة الوصل كما يذكر النحاة، ورغم أنه من المستبعد انقطاع النَّفَس بعد الشطر الأول من البيت، إلا أن الوقوف قد يحصل ولو لسبب آخر؛ ومع ذلك فإن أبيات عنترة المذكورة، لم يقع فيها قطع همزة الوصل في أول البيت الثاني، بل وقع في حشو بيتين وقافية ثالث، وبهذا يصعب تفسير هذا القطع بانقطاع النَّفَس، فما هو إلا ضرورة اضطر إليها الشاعر للمحافظة على وزن شعره.

---

[1] ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 22.

[2] الديوان، 26.

[3] الديوان، 96. جَدِّي: حَظِّي، السُّها: كويكب صغير خفيُّ الضوء في بنات نعش، الناس يمتحنون به أبصارهم.

[4] ينظر: المنصف شرح تصريف المازني: ابن جني، 57، 58، 60، 61، واللغات في (اسم): اسْمٌ، وسِمٌ، وسُمٌ. فليس من بين اللغات فيها قطع همزتها.

[5] الكتاب: سيبويه، 274/2، ضرورة الشعر: السيرافي 70، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 201، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 53.

[6] الكتاب: سيبويه، 150/4.

[7] ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 201.

[8] شرح الشافية: الاستراباذي، 266/2.

ومن الشواهد التي يوردها النحاة على هذه الظاهرة قول حسان:

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً في دِيـارِكُمُ   **أللهُ** أكبَرُ يا غاراتِ عُثمَانَـا[1]

وقول لبيد بن ربيعة:

ولا يُبـادِرُ في الشِّتاءِ وَلِيدُنــا   **ألقدرَ** يُنْزِلُها بِغـيرِ جِعــالِ[2]

وقول أنس بن العباس:

لا نَســبَ اليــومَ ولا خُلَّـةً   **إتَّسَعَ** الخَرَقُ على الرَّاقِـعِ[3]

وقد عَدَّ النحاة قطع همزة الوصل في حشو البيت من اللحن والشذوذ في الضرورة، يقول ابن الحاجب: "وإثباتها وصلاً لحنٌ، وشذَّ في الضرورة"[4]، وذلك بخلاف قطعها في أول البيت أو أول نصفه الثاني، وقد رأينا عنترة في أبياته السابقة قد قطع همزة الوصل في حشوها، في قوله: "ما ساءني لوني وإسمُ زبيبةٍ"، و"يالَزياد إنزعوا الظلمَ عنكُمُ"، و"يفوقُ على السُّها في الإرتفاعِ"، مع ملاحظة أن هذا الموضع من البيت يحتمل القراءة بوجهين، كلاهما يؤدي بنا إلى ضرورة، الأول: تقصير صوت الياء في الحرف "في"، وهو الأصل هنا عند درج الكلام، وعندئذٍ يلزم قطع همزة الوصل، والثاني: إطالة صوت الياء للحرف "في" في درج الكلام، وعندئذٍ يمكننا قراءة الارتفاع" بهمزة وصل على الأصل فيها، والتفعيلة في كلتا الحالتين يدخلها زحاف " العَصْب" الذي سبقت الإشارة إليه. ونجد أن قطع همزة الوصل الوارد في شعر عنترة كله جاء في حشو البيت، وهو ما يعد أقل من القليل، والأظهر في تفسير ذلك أنه جاء لدواعي الضرورة. ومن شواهد ذلك قول قيس بن الخَطيم:

---

(1) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ت: عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م، 244، وفيه: " لتَسمَعَنَّ وشيكاً في دِيارهِم"، شرح السيرافي، 125/2، وضرورة الشعر له 70، خزانة الأدب: البغدادي، 210/7، اللسان: ابن منظور، "وشك". الوَشِيكُ: السير السريع.

(2) البيت نسب للبيد بن ربيعة، وليس في ديوانه، ونسب لحاجب بن حبيب الأسدي، الكتاب: سيبويه، 150/4، الكامل: المبرد، 382/2، شرح السيرافي، 125/2، ضرورة الشعر له، 70، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 20، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 53، شرح الشافية: الاستراباذي، 266/2، اللسان: ابن منظور، "جعل"، وروايته: "ولا تبادرُ في الشتاء وليدتي ...". الجِعال: ما تُنزَلُ به القدر من خرقة أو غيرها.

(3) البيت لأنس بن العباس بن مرداس السلمي، أو لأبي عامر جد العباس بن مرداس، الكتاب: سيبويه، 285/2، الكامل: المبرد، 382/2، شرح السيرافي، 126/2، ضرورة الشعر له، 71، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز،201، ضرائر الشعر: ابن عصفور ،54، شرح المفصل: ابن يعيش، 93/2، ، مغني اللبيب: ابن هشام، ت: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، دون ط، 1991م،252/1، همع الهوامع: السيوطي، 224/6. الخُلَّةُ: الصَّداقة.

(4) شرح الشافية: الاستراباذي، 265/2.

إذا جـاوزَ **الإثنينِ** سِرٌّ فإنَّـــهُ   بِنَشْــرٍ وإفشــاءِ الحديثِ قَمِينُ[1]

ومن الباحثين من يرى في قطع همزة الوصل دلالة صوتية إضافية ربما تكون مقصودة، بغرض لفت سمع المتلقي إلى معنى يريد الشاعر لفته إليه، وذلك من خلال تغيير نغمة الإنشاد من شطر لآخر في البيت، أو موضع لآخر في الشطر نفسه، وأن هذا يعد نوعاً من التأكيد الذي ربما أراده الشاعر لأداء معنى خفي في نفسه[2]. ويبقى هذا أمراً محتملاً على ما فيه من تكلف، والأظهر في رأيي أن المحافظة على موسيقى الشعر وإيقاعه هي التي دعت عنترة إلى ذلك واضطرته إليه.

(1) البيت لقيس بن الخَطِيم، في ديوانه، ت: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، دون ط، دون تا، 162، برواية:"بنشرٍ وتكثيرِ الحديث"، النوادر: أبو زيد، 525، برواية: إذا ضَيَّعَ الإثنان سراً فإنَّه * بنَشْرٍ وتضييعِ الوشاة قَمينُ، وفيه بيت آخر لجميل بن معمر: ألا لا أرى إثنين أحسنَ شِيمةً * على حَدَثانِ الدَّهرِ مِنِّي ومِنْ جُمْلِ، وجُمْلُ: كناية عن بثينة، وينسب لجميل في الكامل: المبرد، برواية: "إذا جاوز الخِلَّينِ سِرٌّ فإنه"، 313/2، ولا شاهد فيه، أمالي القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون ط، 1975م، 197/2، 225، برواية: بِنَثٍّ وتكثير الحديث..."، شرح السيرافي، 127/2، ضرورة الشعر: له، 72، عبث الوليد: المعري، 147، 330، وذكر أنه ربما وُجد في شعر الفصحاء وهو قليل في أشعار الجاهلية، شرح الشافية: الاستراباذي، 265/2، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 54، 55، اللسان: ابن منظور، "قمن"، همع الهوامع: السيوطي، 224/6، وأشار إلى أن قطع همزة الوصل في حشو البيت أقل منه في أول البيت ، الخزانة: البغدادي، 202/7. قَمِينٌ: حَرِيٌّ خَليق جدير، من تَقَمَّنتُ الشيءَ، إذا أشرفتَ عليه أن تأخذه، أو هو مأخوذ من القَمين بمعنى: السريع والقريب.

(2) ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 179.

(3) مد المقصور :

ورد مد المقصور في موضعين من شعر عنترة، وذلك في البيتين التاليين:

ـ خَطَرَتْ فَقُلْتُ قَضيبُ بـــانٍ حَرَّكَتْ أَعطافَــهُ بَعــد الجَنوبِ **صَبــاءُ**[1]

ـ وطـاعنْتُ عَنهُ الخيـــلَ حتى تَبَدَّدتْ هِزامـــاً كأسرابِ **القَطاءِ** إلى الـوِرْدِ[2]

وقد مدَّ الشاعر الكلمتين المقصورتين في الأصل: "صَبَاء، والقَطاء"، وأصلهما مقصورتان: "الصَّبا، والقَطا"، وهما لم تردا في المعاجم وكتب اللغة إلا مقصورتين، الأولى بمعنى الريح التي تهب من الشَّمال، والثانية جمع "قَطاة"، وهو طائر معروف. ومد المقصور في الشعر أجازه الكوفيون ومنعه البصريون، وحجة المانعين أنك تخفف الشيء بالحذف منه، لا بالزيادة عليه؛ ولذا أجازوا قصر الممدود، ولم يجيزوا مد المقصور، وكأن قصر الممدود رجوع إلى الأصل في بنية الكلمة بالحذف منها، أما مد المقصور فهو خروج عن ذلك الأصل بالزيادة عليها[3]. ومن شواهد ذلك قول أبي المقدام:

يـا لَك مِنْ تَمْـــرٍ ومِـــنْ شِيشَاءِ يَنشَــبُ في الحَلْـقِ وفـــي **اللَّهاءِ**[4]

فمد "اللَّهاء" وهو جمع "لَهاةٍ"، مثل : "قَطا" وهي جمع "قَطاة". ومثله قول حسان بن ثابت:

قَفاؤكَ أَحســـنُ مِـــنْ وجهِـــهِ وأُمُّـــكَ خَيـــرٌ مِـــنَ المنــــذِرِ[5]

---

(1) ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 21. خَطَرتْ: مرَّتْ متبخترة، البانُ: نوع من الشجر، الأعطاف، جمع العِطْف: وهو الجانب، الصَّبا: ريحٌ مهبتها المستوي أن تهب من مطلع الشمس، ويقابلها في البيت "ريح الجنوب"، وهي التي تقابل الشَّمال. ينظر:الصحاح: الجوهري، "صبا"، القاموس المحيط: الفيروزآبادي، "عطف". ولم ترد كلمة "الصَّبا" في المعاجم بهذا المعنى إلا بألف مقصورة. قال الفراء:" الصَّبَا على وجهين: الريحُ مقصورٌ يُكتب بالألف، والصَّباءُ أن تقول: صَبا إلى اللهو يصبو صَباءً شديداً ممدودٌ"، المقصور والممدود: الفراء، ت: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، 25.

(2) الديوان، 59. القَطا: جمع قَطاة، وتجمع على قَطَوات أيضاً، وهو طائر معروف. ينظر: الصحاح: الجوهري، اللسان: ابن منظور، "قطا"، مثل اللَها واللَّهاة، والحَصى والحصاة. وينظر: المقصور والممدود: الفراء، 70، 71. طاعنتُ: قاتلتُ بحربة ونحوها، هِزاماً: مهزومين.

(3) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 216، 217.

(4) أمالي القالي، 273/2، ووصفه بأنه جاء للضرورة وهو رديء جدا، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 217، الإنصاف: الأنباري: 606، شرح المفصل: ابن يعيش، 43/4، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 39، اللسان: ابن منظور، "حدد"، "شيش" ، "لها"، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 507/2. الشِيشاء: هو الشِّيص، أي التمر الذي لم يشتد ، ينشَب: بفتح الشين، يتعلق، اللَّهاء: جمع لَهاة، كالحصى جمع حصاة.

(5) البيت في ديوان حسان بن ثابت، ت: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، دون ط، 2006م،1/ 489، برواية: "قَذَالُكَ"، ولا شاهد فيه، العقد الفريد: ابن عبد ربه، 203/6، 242، برواية: "قَفاؤُكَ"، الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، 111/15، برواية: "قَذالُكَ"، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 217، وفي رواية أخرى: "قَفاكَ"، وهي تخل بالوزن، الديوان ت: عبد الله مهنا، 110.

فقد مد "القفا" وهو مقصور، ووصف ابن عبد ربه مد المقصور في هذا البيت بالقبح[1]، وأورد القزاز "القطاة والقطا" كمثال على مد المقصور بإزاء "اللهاة واللَّها"[2]، وذهب ابن عصفور إلى مثل رأيه، وأورد مزيداً من الشواهد عليه، واحتجاج الكوفيين على إجازته بالسماع والقياس معاً[3].

ومن شواهده قول طرفة:

لها كَبِـــدٌ مَلْساءُ ذاتُ أَسِـــــرَّةٍ   وكَـشْحـــانِ لم يَنْقِضْ **طَواءَهما** الحَبَلْ[4]

فمد "الطَّوَى" وهو مقصور. وقول الآخر:

سَيُغنينــــي الذي أغنـــاكَ عَنّي   فَـــــلا فَقْـــرٌ يـــَدومُ ولا **غِناءُ**[5]

فمد " الغِنى"، ضد الفقر، وهو مقصور. وبعد أن أورد ابن عصفور شاهداً على مد كلمة، "خطأ" ـ وهي ليس آخرها ألفاً ـ إلى "خَطائه" يقول: "بل جاء ما هو أشَذُّ من هذا، وهو مد المقصور في حال السعة"، أي في النثر، كقراءة طلحة بن مصرف[6]: ﴿يَكادُ **سَناءُ** بَرقِه يَذْهبُ بالأَبصار﴾[7]، فمد "السَّنا" الذي يراد به الضوء، وهو مقصور[8]. والملاحظ أنه يصف ذلك بالشذوذ رغم وروده في قراءة، وليس المعنى أنها خطأ، ولكن المعنى أنه جاء بخلاف المطرد المقيس في هذا الباب؛ ولكن ابن جني يفرق في الآية المذكورة بين معنيي "السَّنا والسَّناء"، فـ"السَّنا" مقصوراً: هو الضوء، وعليه قراءة الكافة:﴿يكادُ **سنا** برقِه﴾، أي: ضوء برقه، وأما "سَناء"،فقد يكون أراد

---

(1) ينظر: العقد الفريد: ابن عبد ربه، 202/6، 203

(2) مايجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 217.

(3) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 38، 39.

(4) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه، ت: مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط3، 2002م، 61، وينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 39. كَشْحانِ: الكَشْحُ: ما بين الخاصرة إلى الضلع من الخلف، وهو من لدن السَّرّة إلى المتن، الطَّوى: الجُوع، وأطواء البطن والشحم والأمعاء: طرائقه ومكاسِر طَيِّه، وبطنٌ مُنْطَوٍ أي ضامر، الحَبَل: الحَمْلُ، وهو امتلاء الرَّحِم.

(5) لم أقف على قائله. المقصور والممدود: الفراء، 44، المنقوص والممدود: له، ت: عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط3، دون تا، 12، 18، 42، 45، الموشح: المرزباني، 122، عبث الوليد: المعري، 21، وفيه ذكر أن مد المقصور سائغ عند كثير من أهل العلم، وكثيرٌ في أشعار المحدَثين، وقليلٌ في أشعار الفصحاء المتقدمين، الإنصاف: الأنباري، 606، وعلل إجازته باعتباره إشباعاً لحركة الفتحة فينشأ عنها الألف، وينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 40، حيث ذكر أن الضرورة في البيت إنما هي باعتبار "الغِنَى" بالكسر ضد الفقر، وليس المراد به مصدر غانَيْتُه، أي فا خرته بالغنى عنه، لأنه قرنه بالفقر، فدل ذلك على أنه يريد السعة في المال لا المفاخرة بالغنى عنه. اللسان: ابن منظور، "غنا".

(6) هو طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو بن كعب، أبو محمد، ويقال أبو عبد الله الهمداني اليامي الكوفي، تابعي كبير، وله اختيار في القراءة ينسب إليه، وُصِف بأنه أَقرأُ أهل الكوفة، وكانوا يسمونه سيد القراء، توفي سنة 112هـ. ينظر: ، المعارف: ابن قتيبة، ت: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط4، دون تا، 529، الفهرست: النديم، ت: رضا تجدد، دون ط، دون تا، 33/1، غاية النهاية: ابن الجزري، 310/1.

(7) النور: 43. طلحة بن مصرف، المحتسب: ابن جني، 114/2، إعراب القراءات الشواذ: العكبري، 188/2، البحر المحيط: أبو حيان، 427/6.

(8) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 40، 41.

المبالغة في ضوئه وصفائه، فأطلق عليه لفظ الشَّرف، كقولك: هذا ضوء كريم، أي: هو غاية في قوته وإنارته"[1]. وبهذا المعنى لا يُعد "السَّناء" مدّاً للمقصور، لأن معناه يختلف عن معنى "السَّنا" الواردة في القراءة المتواترة، وإن كانت الصلة بين المعنيين قريبة، فالسَّنا رفعة في المادة، والسَّناء رفعة في المعنى.

أما جواز هذه الظاهرة الشعرية من جهة القياس فيذهب ابن عصفور إلى أنه لا فرق بين زيادة الألف قبل الآخر في مثل: اللَّها، والطَّوى، والغِنى، فتجتمع فيها ألفان إذ ذاك، فتُقلب الثانية همزة، وبين زيادتها قبل الآخر، في مثل: مُنتَزح، وورق، وكَلْكَل وعقرب[2]، فكما زيدت الألف قبل الآخر في هذه الأسماء وأشباهها، فكذلك لا ينكر زيادتها قبل آخر المقصور[3]؛ وإلى جواز مد المقصور في الشعر ذهب عدد من النحاة، كابن ولاد[4]، وابن خروف[5] من المتأخرين، واستدلا على جوازه بما ذكره سيبويه من جوازه في الشعر بقوله: "مدوا فقالوا: منابير، قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه في الشعر، إذ كانا جميعاً ليسا من أصل الكلمة"[6].

وبيَّنَ الألوسي التفصيل الذي ذهب إليه الفراء من الكوفيين، حيث أجاز "مد ما لا يخرجه المدُّ إلى ما ليس في أبنيتهم، إذ يجيزون مد: "مِقْلى"، بكسر الميم، فتقول: مِقْلاء، لوجود "مِفتاح"، ويمنع مد "مَوْلى" لعدم "مَفْعال" بفتح الميم، وكذا يمد "لِحى"، بكسر اللام، فتقول: "لِحاء"، لوجود "جِبال"، ويمنعه في "لُحى"، بضم اللام لأنه ليس في أبنية الجموع إلا نادراً "[7]. ويخلص الألوسي بعد ذلك إلى أن الظاهر جواز مد المقصور في الشعر مطلقاً لورود الشواهد عليه.

ويتبين من ذلك أن النحاة كانوا يجتهدون وسعهم لتخريج ما خالف المطرد المقيس من الأبنية والصيغ التي ترد في الشعر والنثر، فإن وجدوا لها نظائر أجازوها، ولو في ضرورات الشعر، وإن لم يوجد لها نظائر منعوها، وعدوها مما خالف السماع والقياس.

---

[1] المحتسب: ابن جني، 114/2.

[2] أي عند إطالة الحركات القصيرة في قول الشاعر: "ومِنْ ذَمِّ الرجالِ بِمُنْتَزاحِ"، وقوله:"فَظَلَّا يَخِيطَانِ الوَرَاقَ عَلَيْهِمَا"، وقوله: "أَقولُ إذا خَرَّتْ على الكَلْكَالِ"، وقوله: "أَعوذُ باللهِ من العَقْرَابِ". ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 32، 33، 40، 41.

[3] ينظر: المصدر السابق، 41.

[4] هو أحمد بن محمد بن ولَّاد، كان نحوياً، وكذلك أبوه وجده، توفي سنة 332هـ. ينظر: بغية الوعاة: السيوطي،ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979م، 386/1.

[5] هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين، أبو الحسن، المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي الإشبيلي، كان إماماً في العربية، توفي سنة 609هـ وقيل 610. ينظر: وفيات الأعيان: ابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دون ط، دون تا، 335/3، بغية الوعاة: السيوطي، 203/2.

[6] ضرائر الشعر: ابن عصفور، 41.

[7] الضرائر: الألوسي، 182.

(4) فَكُّ التضعيف :

ونجد ذلك في بيت واحد في شعر عنترة، هو قوله:

ـ آسَيُته في كُـــلِّ أَمْرٍ نابَنَـــا　　　هَلْ بَعْدَ أُسوةِ صاحِبٍ مِنْ **مَذْمَمِ**[1]

حيث قال: "مَذْمَمِ"، وهو يريد: "مَذَمَّة"، فاجتمع في الكلمة أمران: الأول: تذكير المؤنث بحذف تاء التأنيث من الكلمة، وهي لم ترد إلا مؤنثة، والثاني: فَكُّ تضعيفها. والذَّمُ نقيض المدح؛ تقول: ذَمَّهُ يَذُمُّهُ، ذَمَّاً ومَذَمَّةً، فهو مَذْمومٌ وذَمٌّ؛ والعرب تقول: ذَمَّ يَذُمُّ ذَمَّاً، وهو اللَّوْمُ في الإساءة، والذَّمُّ والمذْمُومُ واحدٌ، والمذَمَّةُ: الملامةُ، وقضى مَذَمَّةَ صاحبه، أي أحسن إليه، لئلا يُذَمَّ، والمذّمَّةُ: اسمٌ من الذَّمّ، ويُقال: البخلُ مَذَمَّةٌ، أي مما يُذَمُّ عليه، وهو خلاف المحْمَدة؛ والذِّمامُ والمذَمَّةُ: الحقُّ والحُرْمةُ، والجمع أَذِمَّةٌ[2]. وبهذا يتبين أن المصدر الميمي الوارد في بيت عنترة إنما هو بالتاء لا غير، وهو مضَعَّفٌ واجب الإدغام، لأن فعله مضعف، ووزن "مَذَمَّة " هو (مَفْعَلة)، وقد فك الشاعر تضعيفها للمحافظة على وزن البيت وقافيته.

وقد عدَّ النحاة إظهار المدغَم من الضرورات التي يلجأ إليها الشاعر، كقولك في "رادّ": "رادِد"، لأنه على وزن (فاعِل)، فأُدغِمتْ الدال الأولى في الثانية، لأنك تنطق بهما في مرة واحدة طلباً للتخفيف[3]، والإدغام هو الأصل الذي ينبغي أن يجري استعمال اللفظ عليه؛ وفك التضعيف يعد من الزيادة في البنية، لأننا نزيد فيه حركة، بسبب تحريكنا للحرف الأول من المضَعَّف؛ وقد اضطر شاعرنا عنترة إلى فك التضعيف، فرد الكلمة إلى أصلها.

ومن شواهد ذلك قول قَعْنَب بن أم صاحب[4]:

---

(1) ديوان عنترة، 217. وقد ذكر محقق الديوان البيت في حاشيته باعتباره من الزيادات الواردة في منتهى الطلب، 54، وكذا محقق: شرح القصائد التسع المشهورات: جعفر النحاس، ت: أحمد خطاب، 531، حيث عده من الزيادات الواردة في الجمهرة. آسَيْتُهُ: عَزَّيْتُهُ، نابَنا: أصابنا، أُسْوة: مصدر آسَيْتُهُ.

(2) لسان العرب: ابن منظور، "ذمم".

(3) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 57.

(4) شاعر أموي كان في أيام الوليد بن عبد الملك، وأم صاحب أمه، وأبوه ضمرة أخو بني سحيم بن عمرو بن خديج بن عوف بن ثعلبة بن بهثة، كما في ألقاب الشعراء لمحمد بن حبيب 133. ، وذكر التبريزي أنه ابن عَتَّاب، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: الخطيب التبريزي، ت: غريد الشيخ وأحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م، 34، 36، ينظر:نوادر المخطوطات: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، 102/1، 170.

مَهْلاً أَعاذِلَ قدْ جَرَّبتِ مِن خُلُقِي　　　أَنِّي أَجُودُ لأَقْـوامٍ وإنْ **ضَنِنُوا**[1]

والذي يُستعمل: ضَنُّوا؛ فرده إلى أصله، إذ كان أصله: ضَنِنَ. ومثله قول أبي النَّجم العِجلي:

الحَمْـدُ للهِ الأَعـــزِّ **الأَجْلَلِ**[2]

والذي يستعمل: الأَجَلُّ، وهو القياس، قال سيبويه: "وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون: "رادِد" في "رادّ"، و"ضَنِنُوا" في "ضَنُّوا""[3]. وكذلك قول العجاج:

تَشْكُو الوَجَى مِن أَظَلَّ **وأَظْلَلِ**[4]

أراد: من أَظَلَّ وأَظَلَّ. وقد ذكر القزاز مثل ذلك، وشواهد أخرى عليه في ضروراته[5]، وعده من تحريك المدغم الساكن، مما يؤدي إلى ظهور التضعيف، وكذا ابن عصفور الذي عده من زيادة الحركة، وأورد شواهد عليه، ثم خلص إلى أنه لا يعد من زيادة الحركة، بل هو ردٌّ لحركة كانت موجودة في الأصل، ردها الشاعر عندما اضطر إلى ذلك[6]. ومن خلال ذلك يتبين أن عنترة سلك طريق هذه الضرورة في قوله "مَذْمَمِ"، ولم أجد ذلك عنده إلا في موضع واحد.

---

(1) الكتاب: سيبويه، 29/1، 535/3، النوادر: أبو زيد، 230، ضرورة الشعر: السيرافي، 58، ، الخصائص: ابن جني، 257/1 ، المنصف: له، 339/1، 303/2، شرح المفصل: ابن يعيش، 171/2، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 20، ، شرح الشافية : الاستراباذي، 241/3. ضَنِنُوا: بخلوا، اللسان: ابن منظور، "ضنن". ضَنِنُوا: يريد: ضَنُّوا: أي بخلوا.

(2) البيت مطلع لامية أبي النجم العجلي المشهورة، وهي في ديوانه، ت: محمد جمران، 337، برواية: "العَلِيِّ الأَجْلَلِ"، وله روايات أخرى مثل:" الحمد لله الوَهُوب المجْزِلِ"، ولا ضرورة فيه عندئذٍ، النوادر: أبو زيد، 230، وينظر: ضرور الشعر: السيرافي، 58، شرح الشافية: الاستراباذي، 244/3، اللسان: ابن منظور، "جلل"، شرح شواهد الشافية: البغدادي، 491، خزانة الأدب: له، 390/2، وللعَجّاج بيت شبيه به: "تَعَمُّداً لِذي الجلالِ الأَجللِ"، ديوانه ، 231، وفيه الشاهد نفسه، قال العيني: الاستشهاد فيه في قوله: "الأَجْلَلِ"، حيث فك الإدغام فيه للضرورة مع أنه واجب في مثل هذه المواضع، ولهذا قال علماء المعاني: إن الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس، ثم قالوا: ومخالفة القياس نحو: "الحمدُ للهِ العَليِّ الأَجْلَلِ"، والقياس: الأَجَلُّ. ينظر: الضرائر: الألوسي، حاشية المحقق، 137

(3) الكتاب: سيبويه، 29/1.

(4) البيت للعجاج في ديوانه برواية الأصمعي وشرْحه، ت: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، دون ط، دون تا، 1/ 236، ونسب أيضاً إلى أبي النجم العجلي، وهو في ديوانه 363، الكتاب: سيبويه، 535/3، النوادر: أبو زيد، 230، المقتضب: المبرد، 252/1، 354/3، الخصائص: ابن جني، 161/1، 87/3، المنصف: له،339/1، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 221، اللسان: ابن منظور، "ظلل"، شرح شواهد الشافية: البغدادي، 491. الوَجى: الحَفا، وذلك من طول السير، والأَظلَلُ: هو الأَظَلُّ، وهو باطن خف البعير.

(5) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 270.

(6) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 21.

(5) تشديد الميم في كلمة (دَمْ) :

وردت كلمة "الدَّم" مشددةَ الميمِ في موضعين من شعر عنترة، وهما قوله:

ـ فدونَك يـا عمروُ بنَ وُدٍّ ولا تَحُـل   فَـرُمْحِيَ ظَمْـآنٌ **لِدَمّ** الأَشاوسِ[1]

ـ خُضْتُ الغبارَ ومُهري أَدْهَمٌ حَلِكٌ   فَعَـادَ مُخْتَضِبَـاً **بالدَّمّ** والجِيَفِ[2]

و"الدَّمُّ" بالتشديد: نبات، وحكى صاحب اللسان عن الكسائي أنه يقول: "لم أسمع أحداً يثقل الدَّم"[3]، وذكر صاحب القاموس أن التشديد لغة في "الدَّمِ" المخففة[4]، ودَمَّ الشيءَ يَدُمُّهُ دَمَّاً طَلاه، والدَّمُّ والدِّمامُ ما دُمَّ به، ودُمَّ الشيءُ إذا طُلِيَ[5]، والدَّمُّ: الفعل من الدِّمام، وهو كل دواء يلطخ على ظاهر العين، وذكر الزبيدي أنَّ "الدَّمَّ" المشددة لغة في "الدَّمِ" المخففة، ونقل عن الكسائي قوله السابق[6]، ونقل البغدادي في خزانة الأدب عن بعض أهل اللغة أن: "من العرب من يقول:"الدَّمُّ" بالتشديد، كما تلفظ العامة، وهي لغة رَدِيَّة (أي رديئة)، وأنشدوا لتأبط شرا:

حيثُ التقَـتْ بَكـرٌ وفَهْمٌ كُلُّهـا   **والدَّمُّ** يَجري بَينهُـمْ كالجَـدْولِ[7]

وذكر أن العامة تفعل مثل ذلك في كلمة "فَمْ"، ونص على أن ذلك "إنما يكون في الشعر"، واستشهد له بقول محمد بن ذؤيب:

يـا لَيتَها قَـدْ خَرَجَتْ مِنْ **فَمّهِ**   حتى يَعـودَ البَـحْرُ في أُسْطُمّهِ[8]

ونجد الناس في لهجاتهم الدارجة اليوم يفعلون ذلك في كلمات مشابهة، كـ "يَدْ" ، رغم أن اللغويين أجمعوا على سكون عينها.

---

(1) ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 88. لاتَحُلْ: لا تتحول أو تنتقل، الأَشاوسُ: جمع أَشْوَس، وهو الجريء والشديد في القتال.

(2) الديوان، 103. أدهمُ: أَسوَد، حَلِكٌ: شديد السواد، مختضباً: متلوّناً بالدم.

(3) لسان العرب: ابن منظور، "دمم".

(4) القاموس المحيط: الفيروزآبادي، "دمَّه".

(5) لسان العرب: ابن منظور، وتاج العروس: الزبيدي، "دمم".

(6) تاج العروس: الزبيدي، "دمم".

(7) البيت لتأبط شراً في ديوانه، ت: علي ذو الفقار، دار الغرب الأسلامي، ط1، 1984م، 194، برواية:"والدَّهْرُ يجري بينهم"، ولا شاهد فيه، خزانة الأدب: البغدادي، 487/7. بكرٌ وفَهمٌ: قبيلتان، الجَدْولُ: النهر الصغير.

(8) البيت لمحمد بن ذؤيب العماني، سر صناعة الإعراب: ابن جني، 415، 416، وذهب ابن جني إلى أن الأصل في تصريف الكلمة "فوه"، وتشديد الميم في "فم" عارض لحق الكلمة وليس فيها، ويروى بضم الفاء وفتحها، الممتع في التصريف: ابن عصفور، ت: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، 259، والرواية المشهورة: "حتى يعود الملك"، وفيه أن الميم قد تشدد للضرورة، خزانة الأدب: البغدادي، 95/2، 487/7. أُسْطُمّهِ: أُسْطُمُّ البحر: معظمه، وأُسْطُمَّةُ الحَسَبِ: وَسَطُه ومُجتَمعُه، أي حتى يعود في أهله وحقه.

وقد وردت كلمة "الدَّم" مفردةً مخففةً في سبعة مواضع في القرآن الكريم[1]، ولم يشر ابن جني في المحتسب ، ـ الذي عني فيه بذكر شواذ القراءات ـ في أيٍّ منها إلى لغة التشديد في كلمة "دَمْ"، وكذلك الأمر عند الفراء وأبي جعفر النحاس في كتابيهما في معاني القرآن، ومعلوم أن هؤلاء العلماء قد عُنوا كثيراً في كتبهم بذكر أوجه القراءات ولهجات العرب عند حديثهم عن تفسير الآيات وبيان معانيها وغريبها وأوجه إعرابها، وما ورد عن الكسائي وغيره من إنكار لغة التشديد في هذه الكلمة يشير إلى أنها، وإن كانت لغة لبعض العرب، فإنها لم تكن بقدر لغة التخفيف من الاطراد والشيوع في الاستعمال.

ونجد السيوطي عند حديثه عن الأسماء الستة[2] يشير إلى اللغات فيها، ومن تلك اللغات التشديد، في: "هَنّ، وأَبّ، وأَخّ، وحَمّ، وفَمّ "، ويورد شواهد على بعضها، ويقول: "وتشديد "دَمّ" مشهور، ويُضَمّ ويُكْسَر، ويُثَلَّثُ مقصوراً ومُضعَّفاً "[3]؛ ولكن سياق كلامه يُفهَم منه أن التشديد في تلك الكلمات يأتي في المرتبة الأخيرة في الفصاحة، ويسبقها لغتا القصر والنقص فيها[4]، ويورد شاهداً على تشديد الميم فيها، وذلك قوله:

أَهـانَ **دَمَّكَ** فَرْغاً بَعـدَ عِزَّتِـه يا عمروُ بَغيُكَ إصراراً على الحَسَدِ[5]

وهو بيت مجهول القائل، ولعل الشهرة التي يقصدها السيوطي في لغة التشديد، هي بمعنى الاستعمال اللَّهَجي للكلمة، لا بمعنى الاطراد في الاستعمال على ألسنة من يحتج بلغتهم.

وقد أورد النحاة الذين عُنُوا ببيان ضرورات الشعر زيادة الحرف بالتشديد بوصفه إحدى الضرورات، بل يدلنا سيبويه على أنهم يفعلون ذلك، إذ كان من كلامهم أن يضاعفوا (يُشدِّدوا) الحرف في مثل هذه المواضع[6]؛ وأن مما زيد عليه حرف للضرورة قولهم في الشعر: "رأيتُ جَعْفَرَّاً "، و"مررتُ بجَعْفَرٍّ"، و"هذا جَعْفَرٌّ"، وذلك لأنهم يقولون في الوقف: "هذا جَعْفَرّ" و" مررتُ بجَعْفَرّ "، ليدلوا على أن آخره متحرك في الوصل، لأنهم إذا شدَّدوا اجتمع ساكنان في الوقف، الحرف الذي كان في الأصل، والحرف المزيد، وقد عُلم أن الساكنين لا بد من تحريك أحدهما في الوصل، فشددوا ليدلوا بالتشديد على التحريك في الوصل، وإنما يفعلون هذا فيما كان قبل آخره

---

[1] البقرة: 173، المائدة: 3، الأعراف: 133، يوسف: 218، النحل: 66، 115، الأنعام: 145.
[2] ينظر: همع الهوامع: السيوطي، 1/ 127 ـ 130.
[3] ينظر: المصدر السابق، 127/1.
[4] ينظر: المصدر السابق، 128/1.
[5] لم أقف على قائله، ينظر: المرجع السابق، 130/1، فَرْغاً: أي باطلاً وهدراً.
[6] ينظر: الكتاب: سيبويه، 4/ 171.

متحرك، مثل:خالِدّ " و"جعفَرّ" إذا وقفوا عليه، ولا يفعلون في "زيْد" و"عمْرو"، لئلا تتوالى ثلاثة سواكن، فإذا وصلوا ردوا الكلام إلى أصله، فقالوا: "مررت بجعفرٍ يا فتى"، و"وهذا جعفرٌ فاعلم"؛ استغنوا عن التشديد بتحريك آخره، إذ كانوا إنما شددوا ليدلوا على التحريك في الوصل، فإذا اضطرّ الشاعر إلى تشديده في الوصل شدده، وأجراه مجراه في الوقف"[1].

وهذا النص من السيرافي يدل على أن تشديد المخفف في مثل تلك الكلمات التي يكون ما قبل آخرها متحركاً، مثل: جعفَرْ، وخالِدْ ، وكذلك: دَم، وفَم، ويَد، ...، إنما جاء لعلة صوتية اقتضت أن يكون التشديد علامة للدلالة على حركة الآخر في الوصل، وأن التشديد يسقط في الوصل، إلا للشاعر، فله أن يجريه مجرى الوقف ضرورة. ومن شواهده على ذلك قوله:

خوارجاً مِنْ لَغَطِ **القَسْطَلِّ** إذ أَخـذَ القُلوبَ **بالأَفْكَلِّ**[2]

وهو يريد: القَسْطَلَ، والأَفْكَلَ، مخففين. وورد عند القزاز في ضروراته تشديد المخفف اضطراراً ، ومن شواهده قول منظور الأسدي:

تَعرَّضَـتْ لِي بِمكـانٍ حِـلِّ تَعـرُّضَ المهـرةِ في **الطِّوَلِّ**[3]

يريد: الطِّوَل، فثقل اللام اضطراراً. وكذا قول قارب المري:

قُطُنُّـهُ مِـــنْ أجــودِ **القُطُنِّ**[4]

فثقَّلَ، وإنما هو : القُطْنُ.

---

[1] الكتاب: سيبويه، 29/1، ضرورة الشعر: السيرافي، 48، 49، المنصف: ابن جني، 10/1.

[2] لم أقف على قائله، ضرورة الشعر السيرافي، 49. ومعه أبيات أخرى نسبت إلى أبي الخضر اليربوعي في اللسان: ابن منظور، "ألل"، "شلل". القَسْطَلُ: الغُبار وهو هنا غبار الحرب، وقد وردت كلمة "القَسْطَل" عند عنترة على أصلها دون تضعيف، ينظر: ديوانه ت: مجيد طراد، 134، 135. الأَفْكَلُ: الرِّعْدةُ، من بَرْدٍ أو خوف، اللَّغَطُ: الصوت والجَلَبة.

[3] البيت لمنظور بن مَرْثد الأسدي، ينظر: سيبويه 169/4، إصلاح المنطق: ابن السكيت، ت: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، دون ط، دون تا، 170، مجالس ثعلب، 534/2، سر صناعة الإعراب: ابن جني، 161، 162، 417، المنصف: له، 11/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 229، شرح المفصل: ابن يعيش، 232/5، شرح الشافية: الاستراباذي، 249/4، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 51، اللسان: ابن منظور، "طول، قتل، عطبل، خلل، عهل، كلكل". مكان حِلّ: حلالٌ، وهو ضد الحرام، الطِّوَلُ: هو الحبل الذي يُرخى للدابة ترعى فيه. وقد يكون الراجز في مثل هذا أراد التلاعب بقوافي هذه الأرجوزة منه، لا أن ضرورة ملحة دفعته إليه.

[4] البيت لقارب بن سالم المري، ويقال لدهلب بن قريع، ويقال للعجاج، وهو في ديوانه 287، النوادر: أبو زيد، 464 ـ 466، إصلاح المنطق: ابن السكيت، 170، جمهرة اللغة: ابن دريد، 925، 1164، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 230، والممتع في التصريف: ابن عصفور، 91، اللسان: ابن منظور، "قطن"، "طول"، ونسبه لجندل، "جدب"، وفيهما رواية أخرى: كأنَّ مجرى دمعِها المستنَّ قُطُنَّةٌ من أَجْوَدِ القُطْنُنِّ.

ويَعُد ابنُ عصفور"تضعيف الآخر في الوصل إجراءً له مجرى الوقف"من باب زيادة الحرف في الشعر[1]. وذهب ابن جني في تفسيره لتشديد الميم من "فَمْ" إلى "أن أصل ذلك أنهم ثقلوا الميم في الوقف، فقالوا: هذا فَمّ، كما يقولون: هذا خالِدّ، وهو يَجْعَلّ، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف فيما حكاه سيبويه عنهم"[2].

إن ما سبق من آراء النحاة وشواهدهم والمسوغات التي أوردوها، يظهر أن التشديد في كلمة "الدَّمّ"،وما أشبهها من كلمات، يمثل لهجة لبعض العرب، وإن ذكر بعضهم أن التشديد جاء على ألسنة العوام منهم، وقد ارتبط التشديد فيها بظاهرة الوقف، ويظهر أنه العامل الأبرز في جنوح اللسان نحو تشديد مثل تلك الكلمات، حتى استعملها بعض الشعراء ومنهم عنترة مشددة في وصل الكلام؛ ولعل ضرورة المحافظة على وزن الشعر هي التي دفعته إلى ذلك، فنحن نراه يستعمل الكلمة نفسها مخففةً في مواضع أخرى من شعره[3]، وقد كانت مواضع استعمالها لديه مخففةً أكثر من مواضع استعمالها مشددة، مما يوحي بأن التخفيف فيها هو الأكثر استعمالاً واطراداً.

---

(1) ينظر: ضرائر الشعر : ابن عصفور، 50، شرح المفصل: ابن يعيش، 5/ 231، 232، 234، قال الزمخشري: ولا يختص بحال الضرورة، بينما يقول ابن يعيش في شرحه: إن ذلك بابه الشعر ولا يكون في حال الاختيار؛ ولعل الزمخشري ذهب إلى ذلك لورود مثله في القرآن الكريم، في قوله تعالى:﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾، الكهف: 38. شرح الشافية: الاستراباذي، 320/2، وفيه قال الرضي:"ليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة، بل إنما لم يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضعيفهم في الوقف". وهنا يظهر معنى من معاني التفريق بين مصطلحات الشذوذ والضرورة والقلة.

(2) الكتاب: سيبويه، 169/4، سر صناعة الإعراب: ابن جني 416.

(3) ينظر: ديوان عنترة، 217، وت: مجيد طراد، الصفحات: 28، 38، 56، 59، 79، 104، 139، 196، 199.

(6) تحريك الساكن في النسب إلى كلمة "رَضْوى" :

وقد جاء ذلك في قوله:

ـ بِكُلِّ هَتُوفٍ عَجْسُها **رَضَوِيَّةٍ** وسَهْمٍ كَسَيْرِ الحِمْيَرِيِّ المـؤَنَّفِ(1)

فنسب إلى "رَضْوَى"، وهي ساكنة الضاد، بتحريكها بالفتح، والأصل في النسب إليها أن تبقى ساكنة، قال الأعلم: "ورَضَوِيَّة، منسوبة إلى رَضْوى، وهي أرض، وحَرَّك الضاد في النسب، لأن النسب باب تغيير"(2). وجاء في اللسان أن رَضْوى: جبل بالمدينة، والنسبة إليه " رَضَوِيّ "(3). وعليه فإن استعمال عنترة النسبة إلى "رَضْوى" بتحريك عينها بالفتح صحيح جارٍ على السماع فيها، وإن كان أصل النسبة إليها على القياس يقتضي أن تكون بسكون الضاد "رَضْوِيّ"، ولذا يمكننا أن نقول إن النسبة إلى هذه الكلمة بتحريك الضاد هو مما اطرد في الاستعمال وشذ في القياس.

ومعلوم أن للنسب قواعده التي قرَّرها النحاة، ولكن تلك القواعد لم تسلم من الخروج عليها في كثير من الكلمات المنسوبة، مما جعلهم يعدونها من قبيل الشذوذ الصرفي الذي لم يجر على مقتضى القياس في بابه، وقد كثر ذلك حتى شاع عند النحاة القول بأن النسب باب تغيير، وذلك لكثرة ما ورد فيه على غير قياس؛ وقد جاءت مخالفة القياس في النسب على أشكال عدة، كالتعاقب بين الحركات الصرفية على غير قياس، أو التصرف في أصوات اللين الواقعة قبل الحرف الأخير في الكلمة في أوزان مخصوصة، أو التصرف في بنية الكلمة بالزيادة أو النقص، أو إجراء الإبدال والإعلال بالقلب من غير موجب لهما، أو المخالفة في النسب إلى الجمع، أو النسب إلى الأسماء المنحوتة على غير قياس(4).

وقد كان اللغويون يصفون ذلك كله بالشذوذ، لمخالفته الأصل المفترض الذي يسير وفق القواعد الموضوعة في هذا الباب، ويحاولون تأويل بعض المسائل التي خالفت القياس فيه، إلا أن الباحثين المعاصرين توسعوا وبسطوا

---

(1) ديوان عنترة، 231. وقوله: بكل هَتُوف: يعني قوساً مُصَوِّتة عند الرمي لشدة وترها، العَجْس: مقبض القوس، كسير الحميري: شبَّه السهم في استوائه وتحديد طرفه بالشراك المؤَنَّف، أي المحدَّدِ الأطراف الرقيق، ونسب السير إلى رجل من حمير، كأن سيورهم أجود السيور لأنهم ملوك، ورُفع "العجسُ" بهتوف، لأن الرامي إذا قَبض عليه ثم أرسل الوتر هتف لشدته. ينظر: ديوان عنترة، بشرح الأعلم، وت: محمد مولوي، 231، 232.

(2) المصدر السابق، 231، 232.

(3) لسان العرب: ابن منظور، "رضي".

(4) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: حسين الرفايعة، 240، 241.

القول في تعليل وتفسير أوجه الشذوذ تلك، محاولين عزوها لأغراض دلالية ربما عمد إليها منتج اللغة ومستعملها؛ ومن أبرز تلك الأغراض تحقيق أمن اللبس في المعنى[1]. فهل جاء تحريك الضاد في النسبة إلى "رَضْوى" تحقيقاً واستجابة لهذا الغرض الدلالي ؟ خاصة إذا علمنا أن هذا الاسم اشتُهِرَ عَلَماً على جَبَل، وسُمِّيَتْ به المرأة، والفرس؛ مما يقتضي عند النسب إليها تغييراً ما يدل على المنسوب إليه المقصود، ونحن نعلم أن الفتحة والسكون حركتان خفيفتان ينزع إليهما المتحدث طلباً للخفة واليسر في نطق الكلمات، ولذا فإنه لا يبعد أن يكون هناك غرض تمييزي من وراء الشذوذ في هذه النسبة، فقد نسبوا إلى "قَرْية" فقالوا: "قَرَوِيّ"، والقياس فيها "قَرْيِيّ"، فقلبت الياء واواً طلباً للخفة، وغُيِّرَتْ الحركة الصرفية للراء من سكون إلى فتح، لئلا يقع اللبس مع الاسم المنسوب إلى "القَرْو" بمعنى: القصد والتتبع[2].

ويمكن أن يكون تحريك عين "رَضْوى" في النسب من باب الحمل على النظير، وهو من الأصول التي يستأنس بها في تفسير الظواهر اللغوية وتأويلها، فقد تكون النسبة إلى "قَرَوِيّ" محمولة على نظائرها، مثل: "حَضَرِيّ" و"بَدَوِيّ"، وإلى ذلك ذهب شارح الشافية[3]: "بَدَوِيّ: وقالوا: في الإضافة إلى البادية: "بَدَوِيّ"[4]، وقياس النسب إلى البادية "بادَوِيّ أو بادِيّ"، ولكن العرب جنحت به عن القياس، فقالوا: "بدويّ "، مراعاة لاستجلاء الدلالة عند غياب القرائن، فالبادية خلاف الحضر، وهي موطن البدو، وبادي الرأي ظاهره[5]، فلو نسب إلى "بادي" لالتبست الدلالة فيهما، فأجروا النسب في "البادية" على غير قياس، إذ قالو: بَدَوِيّ، وأجروا القياس في "بادي الرأي"[6]، والاستراباذي يعلل الشذوذ في هذه الألفاظ ويفسره من باب الحمل على النظير:" "البَدَوِيّ"، فتح ليكون كـ" الحَضَرِيّ "، لأنه قرينُه"[7].

ولعلنا نفسر فتح الضاد في "رَضَوِيّ" الواردة في بيت عنترة، على أنها جاءت من باب الحمل على نظائرها التي فتحت عيناتها من الباب نفسه، مثل: بدويّ وحضريّ، وكلها تدل على مواضع، ويتبين لنا أن هذه النسبة الواردة في بيت عنترة لم تكن من أجل المحافظة على الوزن، بل هي جاءت وفق المطرد استعمالاً الشاذ قياساً.

---

[1] ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: حسين الرفايعة، 241 وما بعدها.

[2] القاموس المحيط: الفيروزآبادي،"قرو"، وينظر: النحو الوافي: عباس حسن، 722/4، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: حسين الرفايعة، 265، 266.

[3] ينظر: شرح الشافية: الاستراباذي، 82/2.

[4] الكتاب: سيبويه، 236/3.

[5] القاموس المحيط: الفيروزآبادي، تاج العروس: الزبيدي، "بدا".

[6] ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: حسين الرفايعة، 265، 266.

[7] شرح الشافية: الاستراباذي، 82/2.

(7) تحريك عين الجمع الوارد على وزن (فُعْل) :

و نجد ذلك في قول عنترة:

ـ أَبَنِي زَبِيبَـةَ مَـــــا لمهْــرِكُمُ   مُتَخَـــدِّداً ، وَبُطُـونُكُمْ **عُجُرُ**[1]

ـ تَنْتَـابُه **طُلُسُ** السِّبـاعِ مُغَـادِراً   في قَفْرَةٍ مُتَمَـزِّقَ الأَوْصَـــالِ[2]

ـ طَوَى الجَديدانِ مَا قدْ كنتُ أَنشُرُهُ   وأَنكَـرتْني ذواتُ الأَعْيُنِ **النُّجُلِ**[3]

"عُجُرُ" من العَجَر، وهو الحَجْمُ والنُّتُوء، يُقال: رجُلٌ أَعْجَرُ: بَيِّنُ العَجَر، أي عظيم البطن ممتلئٌ، والفَحْلُ الأَعْجَرُ: الضخم[4]، والمقصود هنا هزال مهرهم وامتلاء بطونهم، فالمذكَّر: أَعْجَرُ، ومؤنثه:عَجْراء. وكذا قوله: "طُلُس"، فهي من الطُّلْسة والطَّلَس والطَّلَسة، وهي الغُبْرة المائلة إلى السواد، وكل ما كان على هذا اللون فهو أَطْلَسُ، وهي طَلْساءُ، ويقال عن الذئب: أطلَسُ، والأطْلَسُ اللِّصُّ، يُشَبَّهُ بالذئب[5]، والنَّجَلُ، بالتحريك، سَعَةُ العين، نَجِلَ كَفَرِحَ، فهو أَنْجَلُ، والجمع: نُجْلٌ ونِجالٌ [6]، والنَّجَلُ: سَعَةُ شَقِّ العين مع حُسْنٍ، وعَيْنٌ نَجْلاءُ: أي واسعة[7].

وبناء (فُعْل) في جمع التكسير يطَّرد في (أَفْعَل) ومؤنثه (فَعْلاء)[8] ؛ وعليه فإن القياس في جمع"أَعْجَر" و"أَطْلَس" و"نَجْلاء"هو: "عُجْر" و"طُلْس" و"نُجْل"، بسكون عين الكلمة؛ وهو ما نصَّ عليه اللغويون، وقد

---

[1] الديوان، 215. بنو زبيبة: إخوة عنترة من أمه، متخدِّداً وفي رواية "متهوشاً ": مهزول مضطرب من الهزال. قال ابن السكيت: "كان لعنترة إخوة من أمه، فأحب عنترة أن يدَّعيهم قومه، وكان لهم مُهرٌ يُعاب، فأمر أخاً لهم كان خيرهم في نفسه، فقال: اروِ مهرك من اللبن ثم مُرَّ به عشيةً على بُرَيخ (موضع) ، فإذا قلت لك: ما شأن مهركم متخدداً ضامراً، فاضرب بطنه بالسيف، كأنك غضبت مما قلته لك، فمروا عليه فقال عنترة: ما شأن مهركم قد ضمر وأنتم قد بطنتم "أي كبرت بطونكم"؟ ثم أنشأ يقول قصيدته". ينظر: الديوان، 315. حيث ذكر أن هذا الخبر أورده صاحب الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، 144/7، مروياً عن أبي عبيدة وابن الأعرابي بالسَّنَد.

[2] الديوان، 336. تنتابه: تصيبه. قفرة: أرض خلاء لا ماء فيها ولا نبات.

[3] الديوان، ت: مجيد طراد، 136. طوى: من طويت الشيء طَيّاً، ضد نشرت، الجديدان: الليل والنهار، الأعين النُّجْلُ: الأعين الواسعة.

[4] ينظر: الصحاح: الجوهري، "عجر".

[5] ينظر: الصحاح: الجوهري، لسان العرب: ابن منظور، "طلس". والأَطْلَسُ من الذئاب هو الذي تساقط شعره، وهو أخبث ما يكون، والطِّلْسُ: الذئب الأمْعَطُ، والجمع: الطُّلْس.

[6] القاموس المحيط: الفيروزآبادي، "نجل".

[7] لسان العرب: ابن منظور، "نجل".

[8] شذا العرف: أحمد الحملاوي، وأشار فيه إلى أن ضم عينه يكثر في الشعر، مثل: "نُجْل ونُجُل"، وذكر بيت عنترة، 157، وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون ط، 1980م، 134.

حرك الشاعر عين الكلمة حفاظاً على وزن الشعر وقافيته. وذكر عباس حسن قياسية وزن (فُعْل) في جمع وصف المذكر (أَفْعَل)، والمؤنث منه (فَعْلاء)، ثم قال:" ويجوز في ضرورة الشعر ضم العين من هذا الجمع، بشرط أن تكون صحيحة العين، وغير مُضعَّفة، وأن تكون لامه صحيحة كذلك"[1]، ثم يستشهد على ذلك ببيت عنترة المذكور.

ولو أبقى الشاعر عين الكلمة ساكنة لدخل على تفعيلة (فاعِلُن) زحاف" القَطْع"[2]، وفيه تغييران في التفعيلة، فيختل وزن البيت وقافيته، وبتحريك عين الكلمة يدخل على التفعيلة زحاف "الخَبْن"[3] فحسب، وفيه تغيير واحد، فيستقيم معه وزن البيت وقافيته.

---

[1] النحو الوافي: عباس حسن، 4/ 641، 642.

[2] القَطْع: حذف الخامس وتسكين الرابع في (فاعِلُن)، فتصير (فاعِلْ)، وتُنقل إلى (فَعْلُن). ينظر: القسطاس: الزمخشري، 32، 33.

[3] الخَبْنُ هو حذف الثاني الساكن من (فاعِلُنْ) فتصير (فَعِلُنْ). المصدر السابق، 32.

المبحث الثالث:

التغيير في البنية

يقصد بالتغيير في البنية هنا ما طرأ على بنية الكلمة من اختلاف عن الأصل الواجب فيها، كتذكير المؤنث، أو تأنيث المذكر، أو جمع كلمة أو صياغتها على غير القياس فيها، أو استعمال لصيغة في موضع أخرى، ونحو ذلك؛ ويمكن أن نلحظ أوجه التغيير في بنية الكلمة في شعر عنترة على عدة أشكال، وذلك على النحو التالي:

(1) جمع صيغة (فَاعِل) في وصف المذكر العاقل على وزن (فَواعِل) :

وقد ورد على ذلك كلمتان في شعر عنترة، وذلك في قوله:

- والخَيْلُ تَعْلَمُ و**الفَـوارِسُ** أَنَّنِي   فَرَّقْتُ جَمْعَهُمُ بِطَعْنَةِ فَيْصَـــلِ[1]
- وَيَحْمِلُ عُــدَّتِي فَرَسٌ كَــــرِيمٌ   أُقَـدِّمُــهُ إِذَا كَثُــرَ **الدَّوَاعِي**[2]

فجَمَعَ كلمة "فارِس" على "فَوارِس"، وكلمة "داعي" على "دواعِي"؛ والجمع على (فواعِل) قياسي يطَّرد في صيغ أشهرها: (فاعِلة) اسماً أو وصفاً، و(فَوْعَل) و(فَوْعَلة) اسماً، و(فاعِل) عَلَماً، أو وصفاً لمؤنث، أو لمذكر غير عاقل، و(فاعَل) اسماً[3]، ولهذه الشروط والضوابط في الجمع على هذه الصيغة فإنه يُعد من الشاذّ قولهم: فَوارِس، ودواعي، وبَواسِل، وشَواهِد، وغَوافِل، وحَوارِس، وخَوارِج، وغوائب، ونحوها...، مما جاء جمعاً لوصفِ مذكرٍ عاقلٍ وجُمِعَ على هذه الصيغة. وقد أورد النحاة شواهد على ما شذَّ في هذا الباب، كقول الفرزدق:

وَإِذا الرِّجالُ رَأَوْا يَزِيـدَ رَأَيتَهُمْ   خُضُعَ الرِّقابِ **نَواكِسَ** الأَبصـارِ[4]

فقال: " نَواكِس"، والأصل فيه أنه جمع "ناكِسة، لأن "فاعِلة" تُجْمَع على "فَواعِل"، نحو: "ضارِبة" و"ضَوارِب"،

---

(1) ديوان عنترة، 250. فَرَّقتُ جمعهم: أي طعنتُ رئيس الكتيبة طعنة فتفرَّقَ جمعهم لذلك، طعنة فيصل: بطعنة رجل فَصَلَ بين القوم أي فرَّقهم وفصل بينهم. وقد وردت صيغة " فوارس "كثيراً في شعر عنترة، ينظر الديوان، ت: محمد مولوي، الصفحات: 252، 265، 275. وت: مجيد طراد، الصفحات: 65، 68، 74، 79، 94، 104، 108، 109، 112، 116، 127، 211، 217، 218. وورد صيغة " فُرْسان" في الديوان، ت: مجيد طراد، الصفحات: 108، 211، 217. التَّراقي: جمع تَرْقُوة: وهي العظم الذي بين ثُغْرة النَّحر والعاتق.

(2) الديوان، ت: مجيد طراد، 97، ويُفسِّر " الدواعي" في هذا البيت قوله في بيت آخر: "يَدعُون عنتَر والِّرماحُ كأنَّها"، وغيره مما يدل على استنجاد قومه به، ينظر: الديوان، ت: محمد مولوي، 216.

(3) ينظر: الكتاب: سيبويه، 614/3، 615، 632، 633، شذا العرف: أحمد الحملاوي، 163، المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، 141، فاضل السامرائي: معاني الأبنية، دار عمار، عَمَّان، ط2، 2007م، 136،.

(4) البيت للفرزدق في ديوانه، ت: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م، 266، وفيه شاهد آخر هو قوله: أَرجُو الخروجَ بخالدٍ وبخالدٍ يُجلي العَشا لِكواسِفِ الأَبصارِ، 238، الكتاب: سيبويه، 633/3، الكامل: المبرد، 262، الصحاح: الجوهري، "نكس"، شرح المفصل: ابن يعيش، 56/5، شرح الشافية: الاستراباذي، 154/2، خزانة الأدب: البغدادي، 99/1، شرح شواهد الشافية: له، 142. وهو من قصيدة يمدح بها المهلب، وخصَّ من بينهم ابن "يزيد"، خُضُع: جمع خَضُوع، مبالغة "خاضِع"، وهو المتواضع المتطامن، وقد يكون "خُضْع" بشكون الضاد جمع "أخضع"كأحمر، وهو الذي في عنقه تطامن خِلقةً، نواكس: الناكِس: المطأطئ رأسه، أي ينكسون أبصارهم إذا رأوه إجلالاً وهيبةً.

والأصل أن جمع "فاعِل" يكثر على غير هذه الصيغة[(1)]، وعلَّلَ سيبويه ما جاء من (فاعِل) في وصف العاقل على (فواعِل) بأن الأوصاف التي جاءت على هذا الجمع خاصة بالرجال دون النساء، فكأنه قد تحقق أمن اللبس في دلالة الصيغة على جنس المقصود، فلما لم يخافوا اللبس قالوا "فَواعِل"[(2)]. ومن الكلمات التي اشتهرت بشذوذها في هذا الباب "هَوالِك" جمعاً لـ "هَالِك"، فقد جاء في المثل: "هَالِكٌ في الهَوَالِكِ"، وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

فَأَيْقنتُ أَنّي ثَائرُ بنِ مُكَـدَّمٍ غَداتَئذٍ أو هَالِكٌ في **الهَوَالِكِ**[(3)]

يقول الجوهري عقب هذا البيت: "وهو شاذٌّ، على ما فسَّرناه في "فَوارِس"، ونجده يقول عن "فارِس":"إنه يُجمع على فَوارِس، وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه"[(4)]، ويذكر أمثلة مما يجوز جمعه على هذه الصيغة، مما هو صفة للمؤنث أو غير الآدميين، :" أما المذكر مما يعقل فلم يجمع عليه إلا " فَوَارِس" و" هَوَالِك" و" نَوَاكِس"[(5)]، ونص ابن خالوية على أن مثل ذلك ليس من كلام العرب[(6)]، وعلَّل الجوهري الشذوذ في "فوارس" بمثل ما ذكره سيبويه، من أنه جمع لا يكون مثله في المؤنث، فلم يُخَف فيه اللبس[(7)]، وعلَّل الشذوذ في "هَوَالِك" بأنه جاء في المَثَل: "هَالِكٌ في الهَوالكِ"، فجرى على الأصل، باعتبار أن الأمثال يجري فيها ما لا يجري في غيرها، وعلَّل الشذوذ في "نَواكِس" بمجيئه في ضرورة الشعر. وجاء في اللسان: الفُرْسانُ[(8)]:الفَوارِس، قال ابن سيدة: ولم نسمع امرأة فارسة[(9)]. فنحن إذن أمام ثلاثة تعليلات لشذوذ تلك الكلمات الثلاث، الأول: علة أمن اللبس، والثاني: ضرورة المَثَل، والثالث:

---

(1) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 248. الصحاح: الجوهري، "هلك".

(2) الكتاب: سيبويه، 633/3.

(3) الصحاح: الجوهري، "هلك". وفيه أن أبا عمرو بن العلاء أنشده لابن جِذْلِ الطِعانِ.

(4) الصحاح: الجوهري، والقاموس المحيط: الفيروزآبادي، "فرس".

(5) ذكر ابن خالويه أنه لم يرد في كلام العرب (فاعِلٌ) صفةً جُمعت على (فَواعِل) إلا أربع كلمات: فارس وفوارس، هالك وهوالك، خاشع وخواشع، ناكس ونواكس، ليس في كلام العرب: ابن خالويه، ت: أحمد عطار، مكة المكرمة، ط2، 1979م، 377. والواقع أن هناك كلمات أخرى، مثل: كواسِف، الواردة في بيت للفرزدق، وغوائِب، الواردة في قول عتيبة بن الغرث بن شهاب: أُحامي عن ذِمارِ بَني سُلَيمٍ * ومِثْلي في غوائِبِكم قليلُ ، وشواهد، ودواعي، الواردتين في بيت عنترة، ينظر: الصحاح: الجوهري، "فرس"، الضرائر: الألوسي، 187. 189. وقد وصل بها بعض الباحثين إلى كلمات كثيرة جاوزت الثلاثين في الكلام الفصيح الذي يحتج بصحته، ينظر: جموع التصحيح والتكسير: عبد المنعم عبد العال،57.

(6) ينظر: ليس في كلام العرب: ابن خالويه، 377 .

(7) لا تبدو هذه العلة كافية، خاصة في زماننا هذا، حيث أصبح يوجد: الفارسة، واللاعبة، والحاكمة، والقاضية، فلا يكاد يوجد عمل أو مجال إلا وللمرأة فيه نصيب.

(8) ذكر حسين الرفايعة، أن جمع (فَاعِل) على (فُعْلان) جاء على غير قياس، ويمثل لذلك بكلمات منها: فارِس وفُرسان، وأن جمع (فُعلان) يَطَّرد في اسم على وزن (فَعْل) و(فَعَل)، صحيح العين، غير مضاعف، و(فَعِيل)، وينقل عن سيبويه تعليله لذلك بأن "ما كان أصله صفة فأُجريَ مجرى الأسماء، فقد يبنونه على (فُعْلان)، نحو ...رَاكِب ورُكبان". ينظر: الكتاب: سيبويه، 614/3، المنهج الصوتي للبنية العربية: عبد الصبور شاهين، 140، معاني الأبنية: فاضل السامرائي، 156، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: حسين الرفايعة، 158 ـ 160.

(9) لسان العرب: ابن منظور، "فرس".

ضرورة الشعر. فهل يمكن أن نعمم هذه العلل لتفسير كلمات أخرى شذت في الباب نفسه، مثل: بَوَاسِل، وخَوَارِج ...وغيرها ؟ .

ويَعُدُّ سيبويه وآخرون من اللغويين والنحاة ذلك كله من الضرورة والشذوذ الذي لا يقاس عليه، وتأوَّل بعضهم ما ورد منه على أنه صفة لطوائف، فيكون على القياس[1]؛ وذهب الاستراباذي إلى مثل ذلك، فتلك الجموع التي شذت في هذا الباب إنما جاءت من قبيل حذف الموصوف، وأنه يجوز أن يكون "الهَوالك" جمع "هالِكة"، أي طائفة هالكة، وطوائف "فوارِس"، وطوائف "نواكِس"[2].

وللباحثين المعاصرين آراء أخرى في تفسير الشذوذ الحاصل في هذا الباب، فيرى إبراهيم السامرائي"أن هذه الألفاظ الدالة على العاقل من صيغة (فَواعِل) تشير إلى أن الجمع كان على (فاعِل) مطلقا في فترة زمنية لا نستطيع تقديرها"[3]، وهذا يشبه ما يطلق عليه الرُّكام اللغوي، أو البقايا اللغوية، التي تحمل في بعض سماتها خصائص ومؤشرات على ظواهر لغوية معينة في فترات سابقة. وإلى مثل ذلك ذهب محمد حماسة الذي يرى أن هذا الجمع مطرد في العاقل وغيره، مستنداً إلى ما ذكره الأعلم الشنتمري من أن صيغة (فَواعِل) هي الأصل، وأن تلك الاستعمالات هي من بقايا ذلك الأصل[4]، وبناء على ذلك يذهب آخرون إلى أن صيغة (فاعِل) تجمع على (فَواعِل) في وصف المذكر العاقل وغير العاقل، مع أفضلية مراعاة اختصاصها بغير العاقل، ولا يحكم على من خالف ذلك بالتخطئة، ولكنه ترك الأفضل إلى ما دونه في القوة[5].

ويُرجِعُ عبد الفتاح حموز الشذوذ في تلك الجموع إلى باب التغليب، فهي من قبيل تغليب المذكر على المؤنث في تلك الصفات. ب[6]ينما يرى حسين الرفايعة أن صيغة (فاعِل) في تلك الجموع قد حُمِلت على الأصل في جمعها على (فَواعِل)، وأن الأصل فيها أنها وصف لغير العاقل، ثم نُقلت لوصف العاقل، "فالفارسُ والباسلُ هو الأسد[7]، والهالكُ هو الميت، في غير عداد الأحياء، والسَّاقط ما سقط بين الزندين قبل استحكام الوَرْي، وقالوا: نجم سابِحٌ، ورُوحٌ سابِحٌ، فعندما أرادوا جمع (فاعِل) في الأوصاف السابقة غلَّبوا فيه الأصل على الفرع الطارئ،

---

(1) ينظر: الكتاب: سيبويه، 633/3

(2) ينظر: شرح الشافية: الاستراباذي، 154/2.

(3) فقه اللغة المقارن: إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1983م، 110.

(4) ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 208.

(5) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن، 654/4، جموع التصحيح والتكسير: عبد المنعم عبد العال، 57.

(6) ينظر: الحموز، عبد الفتاح: ظاهرة التغليب في العربية: عبد الفتاح الحموز، 33، نقلاً عن: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: حسين الرفايعة، 169.

(7) الفارسُ، والفَروسُ، والفَرَّاسُ: الأسدُ، والباسلُ: الأسدُ، والشجاع. ينظر: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، "فرس".

لضرب من التخفيف، لأن الأصل عندهم أخف عليهم من الفرع"[1]؛ وهذا رأي حسن، فهو يتفق مع السياقات التي تستعمل فيها جموع هذه المفردات، خاصة، فارس وباسل.

ولا يستبعد محمد حماسة أن يكون في شواذ هذا الجمع مقاصد دلالية ربما رمى إليها الشاعر، فيحتمل في بيت الفرزدق المذكور "نَواكِس الأَبصارِ"، أن يكون الشاعر أراد الإشارة من خلال هذا الجمع إلى معنى يناسب الموقف، وذلك بوصف الرجال بالذلة والانكسار حين رؤية يزيد، وهذا ما يحدث للنساء غالباً عند رؤية الرجال ذوي المهابة[2].

والذي أراه أن إطلاق هذا الجمع على وصف العاقل مؤنثاً كان أم مذكراً، يمكن أن يؤدي إلى لبس في فهم المعنى المقصود بين المؤنث والمذكر، مع وجود جموع أخرى لصفات العقلاء يمكن أن يتحقق بها دفع اللبس، كجمع المذكر السالم، وجموع التكسير الأخرى؛ وإن الغرض الدلالي في مخالفة المطرد في هذا الجمع ليس مستبعداً، خاصة إنْ دَلَّت القرائن عليه، فإذا تأملنا شعر عنترة وجدنا أنه قد أكثر من استخدام جموع التكسير على صيغة (فَواعِل)، وجاءت لديه كثيراً على القياس المطرد في بابها للدلالة على أوصاف وأسماء غير العقلاء، مثل: القَواطِع، البَواتِر، الصَّوارِم، المواضي، اللَّوامِع، وصفاً للسيوف، والشَّواسِع، وصفاً للصحارى، والسَّواجِع، وصفاً للحمام، والضَّوامِر، والحَوافِر، والخَواصِر، والقوائِم، والعوابِس، وصفاً للخيول، والدَّوالِح، وصفاً للجمال المثْقَلة، والكَواسِر، وصفاً للنسور، والزَّواجر، وصفاً للبحار، والعوالي، والشَّواجر، والذَّوابِل، والقَواصِد، والنَّوافذ، وصفاً للرماح، والهَواجِر، وصفاً لساعات الظهيرة، والرَّوانف، وصفاً للجوانب، والسَّوانِح، وصفاً للظباء، والتَّوابِع، وصفاً للقيود، والنَّواظِر، اسماً لأعين الغول، والكَوالِحُ، وصفاً للضِّبّاع، والنَّواجِذ، اسماً للأضراس، والحوادِث، وصفاً لأحداث الزمن[3].

فهذه كلها جموع جاءت في شعر عنترة على القياس المطرد في صيغة (فَواعِل)، أوصافاً وأسماءً لغير العقلاء، وهي أيضاً ضمن الحقل الدلالي الذي برع فيه عنترة، وغلب على شعره، وهو حقل الحماسة والمعارك، والخيل وصفاتها، وأدوات الحرب وعدتها، أما الكلمتان اللتان وردتا لديه بخلاف المقيس المطرد في هذا الجمع فهما: "فَوارِس" و"دَواعِي"، وهما تنتميان إلى الحقل الدلالي نفسه الذي تنتمي إليه معظم الكلمات الواردة لدى الشاعر

---

(1) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: حسين الرفايعة، 169.

(2) ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 208.

(3) تنظر هذه الجموع في ديوان عنترة، ت: محمد مولوي، الصفحات: 234، 255، 269، 300، 302، 297. وفي الديوان، ت: مجيد طراد، الصفحات: 50، 85، 86، 97، 98، 104، 109، 116، 121، 124، 128، 137، 177، 190، 201، 217، 218.

على صيغة الجمع نفسها؛ ونجد في بعض قصائده استعمالاً لهذا الجمع (فوارِس) إلى جوار الجمع الآخر الشائع للمفردة نفسها، وهو: "فُرْسان"، فهل ثمة فرق دلالي في شعر عنترة بين الصيغتين ؟

إن التأمل في الأبيات والسياقات التي وردت فيها صيغة الجمع (فَوارِس)، يدلنا على خلاف ما ذهب إليه محمد حماسة في تفسيره استخدام الفرزدق لجمع (نَواكِس) في بيته السالف الذكر، فقد استُعملت صيغة (فَوارِس) في شعر عنترة للدلالة على الخصم القوي الذي يتمكن منه عنترة ويهزمه، وذلك قوله:

ـ تَرى بَطَلاً يَلْقى **الفَوارِسَ** ضَاحِكاً   ويَرْجِعُ عَنْهُمْ وهْوَ أَشْعثُ أَغبرُ[1]

وقوله:

ـ وإنْ طَعَنَ **الفَوارِسُ** صَـدْرَ خَصْـمٍ   فَطَعْني في النُّحُـورِ وَفي التَّراقــي[2]

وبرغم قوة خصومه، وشجاعتهم، فإن القوة والغَلَبة له دون منازع:

ـ والخَيْلُ تَعلــمُ والفَــوارِسُ أَنَّنـــي   شَيْخُ الحُرُوبِ وَكَهْلُها وفَتَاهَـــا[3]

بل يصف أفراد قبيلته وقومه بأنهم فوارس، ويفخر بهم في ساحة المعركة لشجاعتهم وصبرهم:

ـ **فَوارِسُنا** بَنُـو عَبْـسٍ وإنَّـــا   لُيُوثُ الحَـربِ مـــا بَينَ البَرِيَّـه[4]

ـ ونِعْمَ **فَوارسُ** الهَيْجـاءِ قَوْمِـــي   إذا عَلِقُـوا الأَعِنَّـــةَ بالبَنَـــانِ[5]

ـ و**فَوارِسٍ** لِـــي قَــدْ عَلِمْتُهُـــمُ   صُبُرٍ على التَّكْـــرارِ والكَلْـــمِ[6]

وهذا يشير إلى أن صيغة الجمع "فَوارِس" ربما استُعملت عند عنترة لإفادة معنى دلالي خاص، يختلف عن المعنى الذي تؤديه صيغة الجمع الأخرى "فُرْسان"، التي استعملها الشاعر في مواضع معدودة من شعره؛ وكلام

---

(1) ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 79.

(2) الديوان، 109.

(3) الديوان، 211.

(4) الديوان، 217.

(5) الديوان، بشرح الأعلم، ت: محمد مولوي، 297. إذا عَلِقوا الأَعِنَّة: أي إذا ركبوا الخيل للحرب، وقبضوا على أَعِنَّتها، أَبْلَوا بلاءً حسناً استوجبوا به المدح والثناء.

(6) الديوان، 275. التَّكْرار: كثرة الكَرّ، والكَرُّ: الرجوع بعد الانهزام، الكَلْمُ: الجُرْح.

الجوهري الذي سبق ذكره حَصَرَ ما سُمِعَ واشتُهر عن العرب في جمع وصف العاقل على (فَواعِل) في ثلاث كلمات، هي: فَوارِس، وهَوالِك، ونَواكِس، وعَلَّل الأولى بانتفاء سماع مؤنث فيها، إذ لا يُقال: فارِسة، وعلل الثانية بورودها في مَثَل، والأمثال يجري فيها ما لا يجري في غيرها، ولا تُغير ولا يُقاس عليها، وعلل الثالثة بضرورة الشعر. ويبقى الأمر في حدود غير المطرد، إذا جاء مقصوراً على الشعر والمثَل في قلة.

ولكن صيغة الجمع "فَوارِس" وردت عند عنترة بكثرة، إلى جوار الصيغة الأخرى "فُرْسان" التي استعملت بمقدار أقل من الأُولى؛ ولذا فإنني أذهب إلى وجود مغزى دلالي ربما أراده عنترة من هذا الاستعمال المزدوج لمعنى واحد في ظاهره، ولكن بصيغتين مختلفتين، فصيغة "الفُرْسان" إذا أطلقت لديه فإنها تعني عموم المقاتلين الذين يحملون السلاح، ويمتطون صهوات الخيول، ولكن "الفَوارِس" منهم هم القلة المعروفة بقوتها، المشهورة بشجاعتها وبطولتها وإقدامها عندما يشتد أَتُّونُ الحرب ويستعر أُوارُها، فهم فوارس مقبلون غير مدبرين، شجعان أبطال غير هيَّابين، يثبتون في ساحات النزال عندما تزل أقدام كثير غيرهم من الفرسان؛ والفرسان لا يلزم منهم ذلك.

ولعل مما يعضد هذا المعنى ما ذكره الأعلم في شرحه بيت عنترة:

ـ والخَيلُ ساهِمةُ الوُجُوهِ كَأَنَّمَـا　　　تُسْقَى **فُوارِسُها** نَقِيعَ الحَنْظَلِ[(1)]

إذ يقول:"وقوله: الخيل ساهمة الوجوه، أي متغيرة لما تلقى من الجَهد، وتكون الخيل أيضاً كناية عن أصحابها، فيكون المعنى: إن وجوههم كالحة مقطبة من شدة الحرب، وتكون "الفوارس" على هذا القول الأبطالَ من الفرسان، وإن أراد الخيل بأعيانها فالفوارسُ أصحابها"[(2)]. ويعضد هذا المعنى السياقات التي وردت فيها صيغة "الفوارس" في شعر عنترة، فكلها تدل على شدة الموقف الذي يصفه الشاعر في ساعة المعركة كما سبق؛ أما صيغة "فُرْسان" فقد وردت في ثلاثة مواضع من شعر عنترة، وذلك قوله:

ـ وَطَبَّــقَ كُــلَّ نــاحِيةٍ غُبــارُ　　　وأُشْعِـــلَ بالمهَنَّـــدَةِ الرِّقــاقِ

وَضَجَّتْ تَحْتَــهُ **الفُرْسانُ** حَتى　　　حَسِبْتُ الرَّعْدَ مَحْلُولَ النِّطَاقِ[(3)]

---

(1) الديوان، 252. ساهِمةُ الوجوه: السُّهامُ، بالضم والفتح: الضُّمْرُ والتغير، النَّقيعُ: ما نُقِعَ ورُبِّيَ، الحَنْظَلُ: الشَّرْيُ، والواحدة حَنْظَلة.

(2) ديوان عنترة، بشرح الأعلم، 253.

(3) الديوان، ت: مجيد طراد، 108. طَبَّقَ: عَمَّ وانتشر، المهنَّدة: السيوف، الرِّقاق: الحِداد، ضَجَّتْ: أَضَجَّ القومُ إضْجاجاً، إذا جَلَّبوا وصاحُوا، فإذا جَزِعوا من شيء وغُلِبوا قيلَ: ضَجُّوا يَضِجُّونَ ضَجِيجاً، النِّطاق: قطعة من ثوب تلبسها المرأة، وتشد وسطها بها فترسل الأعلى على الأسفل، وينجر الأسفل على الأرض، أي متتابع.

ـ فَهُنَاكَ أَطعَنُ في الوَغَا **فُرْسَانَهَا** طَعْنَاً يَشُقُّ قُلُوبَهَــــا وكُلَاهَا[1]

ـ سَلُوا عَنَّا دِيارَ الشَّــــــامِ طُرّاً **وَفُرْسَانَ** الملــوكِ القَيْصَرِيَّــهْ[2]

ويظهر من خلال المواضع القليلة التي وردت فيها هذه الصيغة أنها تدل على عموم المقاتلين، ولا تخص الأبطال منهم.

وثمة تفسير آخر يظهر لي من استعمال الشاعر لصيغة الجمع "فوارس" بكثرة، دون الصيغة الأخرى، فالجموع التي جاءت في شعره على وزن (فَواعِل)، وسبقت الإشارة إليها، كلها أو الغالب منها جاء ضمن الحقل الدلالي المرتبط بالحرب والقتال وأدواته، والخيل وصفاتها؛ فالسيوف قواطع، بواتر، مواضٍ، والرماح عَوالٍ، شَواجر، قواصد، والخيول عوابس، والنسور كواسر، ...وهكذا فإن الأبطال فوارسُ؛ وبهذا يتحقق الاتساق الصوتي والدلالي بين تلك الصيغ من الجموع. ولا يبعد أن يكون اختيار صيغة منهما دون أخرى جاء في بعض المواضع لداعي المحافظة على وزن الشعر.

---

(1) الديوان، 211. الوَغى: الحرب.

(2) الديوان، 217. طُرّاً: جميعاً.

(2) جمع صِغتَيْ (فِعْل) و (فِعَل) على وزن (أَفعِلة) :

وذلك في قول عنترة:

ـ بِزُجَاجةٍ صَفـراءَ ذاتِ **أَسِرَّةٍ** قُرِنَتْ بِأَزهَرَ في الشِّمالِ مُفَدَّمِ [1]

حيث جمع "سِرّاً" ووزنها (فِعْل)، أو "سِرَراً" ووزنها (فِعَل) على "أَسِرَّة" ووزنها (أَفْعِلة). قال الأعلم في شرحه البيت: "قوله: بزجاجة: أي في زجاجة، يريد: ولقد شربت في زجاجة ذات أسِرَّةٍ، والأَسِرَّةُ: طرائق في الشَّراب عند المرح، وأصل الأَسِرَّةِ: الخطوط التي في الكَفِّ، وأراد بالأزهرِ: إبريقاً أبيضَ بَرَّاقاً، والمفدَّمُ: الذي عليه فُدام، وهي خرقة تُشَدُّ على فم الإبريق، وقوله: في الشِّمال، يعني: في شمال الساقي، والمفدَّم من نعت الأَزهر، وجعل الزجاجة صفراء لصفرة الخمر"[2]. وذكر ابن الأنباري في شرحه البيت قريباً من ذلك، فـ"ذات أَسِرَّة" معناه: ذات طرائق وخطوط وتَكَسُّر، ويُقال للخيوط التي في باطن الكف أَسِرَّة، وأنشد لأبي العباس:

فَقُلتُ لهَا هائِي فَقَالتْ بِراحةٍ تُـرِيْ زَعْفَــرَاناً في **أَسِرَّتَها** وَرْدَا [3]

ويُقال للتَّكَسُّرِ الذي في الجبين: أَسِرَّة، وواحد الأَسِرَّة: سِرٌّ وسِرارٌ، ويُقال في الجمع القليل: أَسِرَّةٌ وأَسْرارٌ، ويُقال في الجمع الكثير: أَسارير"[4]. وأنشد الجوهري قول الأعشى:

فانظُــرْ إلـى كَـفٍّ و**أَسْرارِها** هَلْ أَنتَ إنْ أوعدتَني ضَـــائِري[5]

فالقياس في جمع "سِرّ، وسِرَر، وسَرَر" هو"أَسْرار"، ويذكر أبو جعفر النحاس مثل ذلك، ولكنه يذهب إلى أن جمع "سِرّ" و"سِرَر" على "أَسِرَّة" شاذٌّ، لأن القياس أن يكون مفردها "سِرار"، كما في كلمة "مِثال" وجمعها "أَمْثِلة"، إلا أنه لم يُستعمل المفرد منها على "سِرار"، ولكنه يجيز جمع "سِرّ" على "سِرار"، مثل: "بِئْر وبِئار"، ليجعل من ذلك مسوِّغاً لجمع "سِرار" على "أَسِرَّة"[6]؛ فكأن "أَسِرَّة" عنده جمع جمع.

---

(1) ديوان عنترة، 206.

(2) ديوان عنترة، 206.

(3) ابن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال، 338، يُقال: هاءِ و هائِي للمرأة، وهو أمر بالأخذ، قال تعالى: ﴿**هاؤم** اقرءوا كتابيه﴾ الحاقة: 19، أي خذوه، الرَّاحة: الكَفُّ.

(4) ابن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال، 338.

(5) البيت للأعشى في ديوانه، الصبح المنير، 107، برواية: "إنْ أَوْعَدتَني صابِري"، الصحاح: الجوهري، "سرر" .

(6) شرح القصائد التسع: أبو جعفر النحاس، 499، شرح المعلقات السبع: الزوزني، ت: لجنة التحقيق في الدار العالمية، الدار العالمية، دون ط، 1993م، 137، شرح القصائد العشر: التبريزي، 197.

ويعد وزن (أَفْعِلة) من أوزان جموع التكسير للقلة، وهو مقيس مطرد في كل اسم مفرد مذكر رباعي، قبل آخره حرف مد، مثل: طَعام وأَطْعِمة، وفي كل اسم على وزن (فَعَال أو فِعَال)، بشرط أن تكون عينه ولامه من جنس واحد، أو أن يكون معتل اللام، مثل: زِمام وأَزِمَّة، ورِداء وأَردِية[1]. ومما سمع شاذّاً في هذا الباب ما جمع عليه من غير الرباعي، مثل: فَرْخ وأَفْرِخة، ولعل ذلك مما جاء مقصوراً على ضرورات الشعر[2]، ومما يعزز ذلك ما جاء في تاج العروس: "وأَفْرِخة، جمع قليلٌ نادرٌ عن ابن الأعرابي"[3]. ومثل ذلك جمع "نَجْد"، وهو ما أشرف من الأرض، على " أَنْجِدة"، والأظهر أنه جمع لـ "نِجاد"، وجمع "جِرْو" ، وهو صغير كل شيء، على "أَجْرِية"، من باب حمله على أنه جمع لـ "جِراء"، المقيس فيه[4].

ويظهر أن الجمع الوارد في بيت عنترة "أَسِرَّة"هو من هذا القبيل، إذ إن مفردها بحسب ما ذكره شراح المعلقة: سِرٌّ و سِرَرٌ، فجمعها على "أَفْعِلة" فيه خروج عن المقيس في هذا الجمع، أما إن نظرنا إلى صيغة الجمع "أَسِرَّة" باعتبارها جمعاً لـ "سِرار"، فستكون "أسِرة" جمعاً لجمع.

---

[1] ينظر: التطبيق الصرفي: عبده الراجحي 115.

[2] ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: الرفايعة، 115، شذا العرف: الحملاوي، 156، المنهج الصوتي للبنية العربية: شاهين، 139، جموع التصحيح والتكسير: عبد المنعم عبد العال، 35.

[3] تاج العروس: الزبيدي، " فرخ".

[4] ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: الرفايعة، 117.

(3) تذكير المؤنث :

ونلحظ ذلك في الأبيات التالية:

ـ **رَبِذٍ يَداهُ** بالقِـــداحِ إذا شَتَـــــا هَتاَّكِ غَاياتِ التِّجـــارِ مُلَوَّمِ[1]

ـ يُجَرِّرْنَ **هَاماً فلَقَّتْهُ** سُيُوفُنــــــــا تَزَيَّلَ مِنهُـــنَّ اللِّحى والمسائِحُ[2]

ـ ومَنْ ذا يَرُدُّ الموتَ أو يَدفعُ القَضَا وضَربتُهُ مَحتُومـــةٌ **لَيسَ** تَعثُـرُ[3]

ـ تَركوا اللَّبُوسَ مَعَ السِّلاحِ هَزيمــةً يَجْرُوْنَ في عَـرْضِ **الفَلاةِ المُقْفِرِ**[4]

وقد جاء تذكير المؤنث في هذه الأبيات على نوعين: الأول: المقترن بالاسم: وذلك في قوله: "رَبِذٍ يَداهُ"، و"الفلاة المقفِرِ"، والأصل أن يؤنِّث الصفة المشبهة "رَبِذٍ" فتكون: "رَبذَة"، لأن معمولها وهو "اليد" مؤنثة، وقد توقف أبو جعفر النحاس مَلِيَّاً عند هذا البيت متسائلاً عن سبب تذكير المؤنث في "رَبِذٍ" رغم أن اليد مؤنثة، فقدم لذلك أجوبة، منها:" أنه (أي الشاعر) أضمرَ في "رَبِذٍ"، ثم جعل قوله "يَداه" بدلاً من المضمر، كما تقول: ضربتُ زيداً يده، وقيل: إنما غَلِط، لأنه قد تقدم ذكر الرجل "رَبِذاً عليه"[5]. بينما ذهب الفراء إلى جواز ذلك، لأن الشاعر يجوز له تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه علامة تأنيث، أي أنه مؤنث معنوي مجازي، وينشد لذلك قول طُفَيل الغنوي:

إذ هِيَ أَحْوَى مِـنَ الرِّبْعِيِّ خَاذِلَـةٌ والعَينُ بالإِثمِـدِ الحـارِيِّ **مَكْحُولُ**[6]

---

[1] الديوان، 211. رَبِذٍ يداه: أي سريع اليدين خفيفهما عند اللعب بالقداح، والقداح: سهام الميسر، إذا شتا: إذا اشتدَّ الزمان، وكان أشد الزمان عندهم زمن الشتاء، وكان لا ييسر عندهم فيه إلا أهل الجود والكرم، هَتَّاكِ غايات: الغايات هنا علامات تكون للخمَّارين، كعلامة البيطار، وأراد بالتِّجار: تُجَّار الخمر، لأنه لا يترك عندهم شيئاً من الخمر إلا اشتراه، وإذا فَنِيَ ما عندهم رفعوا علاماتهم، وقيل: المعنى أنه يعطيهم غاياتهم في السَّوْم بها، والملَوَّم: الذي يكثر لومه على فساد ماله. ينظر: ديوان عنترة، بشرح الأعلم، ت: محمد مولوي، 212،211، شرح القصائد التسع: أبو جعفر النحاس، 514، 515.

[2] الديوان، 303. الهام: جمع هامة، وهي رأس كل شيء، والمقصود رؤوس الأعداء وجماجمهم، فلَّقتْه: أي شَقَّته، تَزَيَّلَ: تُزيلُ، اللِّحى، بكسر اللام وضمها: جمع لِحية، واللَّحْيُ: مَنْبِتُها، المسائِحُ: ذوائب مقدم الرأس، وهي الغدائر، واحدتها: مَسيحة، يقول: تجر الضباع هامهم، فتزيل لحاها وذوائبها. ينظر: ديوان عنترة، بشرح الأعلم، ت: محمد مولوي، 303، والقاموس المحيط: الفيروزآبادي، "فلق"، "لحو".

[3] ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 78. وسبق ذكره ص 82.

[4] الديوان، 85. القَفْر: الخلاء في الأرض، ومفازة لا ماء فيها ولا نبات، وجمعها قِفار وقُفُور. القاموس المحيط: الفيروزآبادي، الصحاح: الجوهري، لسان العرب: ابن منظور، "قفر". وقَفْرةٌ أيضاً ، قال عنترة: تَنْتَابُهُ طُلُسُ السِّباعِ مُغادِراً * في قَفْرةٍ مُتَمَزِّقَ الأَوْصَالِ، الديوان، 336، ومثلها 302.

[5] شرح القصائد التسع المشهورات: أبو جعفر النحاس، 514.

[6] البيت لطفيل الغنوي في ديوانه، بشرح الأصمعي، وروايته، ت: حسَّان فلاح أغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م، 75: "حاجبه"، وذكر أن التذكير فيه على الحاجب، الكتاب: سيبويه، برواية: "حاجِبُهُ"، 46/2، معاني القرآن: الفراء، 127/1، شرح القصائد التسع: أبو جعفر النحاس، 515، المنصف: ابن جني، برواية: "فهو أَحوى من الربعي خاذلة"، 85/3، الإنصاف: الأنباري، 621. أَحْوَى: يريد هي ظبيٌ أحوى، أي في لونه سُفْعةٌ، وهو لون السَّواد المشرَب بلون آخر، كالحُمرة وغيرها، الرِّبْعِيُّ: ما نَتَجَ في الرَّبيع.

وقد روى الأصمعي البيت: "إذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حَاجِبُهُ"، وعندما سئل عنه أجاب بأن فيه تقديماً وتأخيراً، والمعنى: حاجبه مكحول، أي أن "مكحول" نعت للحاجب لا العين. وينشد الفراء على ذلك قول الأعشى:

أَرَى رَجُلاً مِنهُمْ أَسِيفاً كَأَنَّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً **مُخَضَّبَا**[(1)]

ويعلل الفراء اجتراء الشاعر على تذكير "الكفّ" وهي مؤنثة، بتجردها من تاء التأنيث، وذهب غيره إلى تأويل البيت على خلاف ذلك، فقيل: إن "مُخَضَّبًا" نعت لـ "رَجُل"، أو هي حال من المضمر في "يَضُمُّ"، أو حال من الهاء في "كَشْحَيْهِ"، وقيل: إن الشاعر حذف الهاء كما تحذف من الترخيم لما اضطر لذلك، أو حذفها لأن "الكَفَّ" تُذَكَّر وتؤنث[(2)]. ويقول أبو جعفر النحاس عن التخريج الأخير: "وهذا القول ليس بشيء"[(3)]، وكأنه يذهب إلى أن الذي دفع الشاعر إلى ذلك هو الضرورة الشعرية لا غير.

ويتبين من تعدد التأويلات والتخريجات التي ذهب إليها النحاة في هذا البيت، محاولتهم حفظ البيت من الخطأ وتخريجه على وفق المطرد من قواعد التذكير والتأنيث، وجعل تخريج الضرورة آخرها، وقد بدا التكلف واضحا في تلك التخريجات التي ذكروها؛ فالشاعر خالف المطرد في تذكير كلمة "يد" وهي مؤنثة، ويفترض بالشاعر أن يحافظ على قرينة المطابقة فيها، وفق ما تقتضيه قواعد النحو، وكذلك الأمر في كلمة " الكَفّ" الواردة في بيت الأعشى. وتعد الشواهد التي حذفت منها علامة التأنيث من باب اطِّراح قرينة المطابقة في النوع، مما دعا النحاة إلى تخريجها وتأويلها على عدة أوجه، منها أنه قد يكون" للرد إلى معنى يوجب التذكير، وإما لضرب من التأويل"[(4)]، وإما للحمل على المعنى، وهو كثير في كلامهم كما يذكرون[(5)]، ويوردون على ذلك شواهد كثيرة، يقول سيبويه: "وقد يجوز في الشعر: "موعظةٌ جاءنا"، اكتفى بذكر "الموعظة" عن التاء"[(6)] . وكأن قرينة المطابقة طُرحت لوجود قرينة أخرى تزيل اللبس عن المعنى.

---

(1) البيت للأعشى في ديوانه، الصبح المنير في شعر أبي بصير، 89، معاني القرآن: الفراء، 127/1، برواية: "إلى رجلٍ منهمْ أَسِيفٍ"، شرح القصائد التسع: أبو جعفر النحاس، 516، تهذيب اللغة: الأزهري، ت: أحمد البردوني، القاهرة، دون ط، دون تا، 97/13، "أسف"، فقه اللغة وأسرار العربية: الثعالبي، ت: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2، 1420هـ ـ 2000م، 368. الرجل الأَسِيفُ: السَّريع الحزن الرقيق، وقد يكون الأَسِيفُ الغضبان مع الحزن.

(2) ينظر: شرح القصائد التسع: أبو جعفر النحاس، 514 ـ 516.

(3) المصدر السابق، 516.

(4) ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 254.

(5) ينظر: الإنصاف: الأنباري، 617.

(6) الكتاب: سيبويه، 45/2، شرح السيرافي، 245/2، الإنصاف: الأنباري، 621، ضرائر الشعر: ابن عصفور: 276، 277.

ونجد في بيت عنترة الآخر وصفه "الفلاة" بأنها "مُقْفِر"، والأصل أن يتطابق النعت والمنعوت في التأنيث هنا فيقول: " مُقْفِرة"؛ والجوهري يذكر أنه يقال: "أرضٌ قَفْرٌ، وقَفْرةٌ أيضاً، ومِقْفارٌ"[1]، ونرى صاحب القاموس يقول: "القَفْرُ والقَفْرةُ: الخلاء في الأرضِ، كالمقْفار"[2]. فهو يُلمح إلى علاقة بين الصيغتين الجامدة والمشتقة، ومعلوم أن صيغة (مِفْعال) من أوزان المشتقات التي لا تدخلها تاء التأنيث[3]، ولعل الوصف بـ " قَفْر" و"مُقْفِر" مما اختصَّت به الصحراء، فجاز فيه التأنيث وعدمه، وذلك قياساً على صيغ المشتقات الدالة على معانٍ خاصة بالأنثى وطبيعتها، كحامِل، وحائض، ومرضِع، ولم تنص المعاجم ـ فيما اطلع عليه الباحث ـ على كلمة "مُقْفِر" وصفاً للأرض الخلاء، فربما يكون الشاعر عامل " مُقْفِر" معاملة "قَفْر" و"مِقْفار"، من باب الحمل على النظير، فلم يُلحقه تاء التأنيث. وقد ذكر سيبويه في الصيغ التي تكون للمؤنث ولا تدخلها علامة التأنيث بعض الكلمات التي جاءت على وزن (مُفْعِل)،و هي: مُطْفِل، ومُشْدِن[4]، ولم يعد منها كلمة "مُقْفِر"، وليس ببعيد أن تكون جاءت على غرار نظائرها[5].

والنوع الثاني من تذكير المؤنث في أبيات عنترة هو: المرتبط بالفعل، وذلك في قوله: " يُجَرِّرْنَ هَاماً فَلَقَّتْهُ سُيُوفُنا"، وقوله: "وضَربتُهُ مَحتُومةٌ لَيسَ تَعثُرُ"، والأصل فيهما: "فَلَّقَتْها سيوفنا"،"وليست تعثر"، لأن الضمير في الفعل الأول يعود على "هاماً"، وهي مؤنث معنوي مجازي، والفعل الثاني يعود على "ضَرْبَتُهُ"، وهي مؤنث لفظي مجازي، وهذا من المواضع التي يجب فيها تأنيث الفعل، لأن الضمير فيه عائد على مؤنث مجازي التأنيث، فهنا يكون الضمير الراجع بحسب ما يرجع إليه[6]؛ مع ملاحظة أن الشاعر لو أنث الفعل"فَلَّقَتْه" فقال: "فَلَّقَتْها" فإن وزن البيت لن يختل، بل إن تفعيلته وهي "فَعُولُن" ستكون تامة وتسلم من زحاف "القَبْض"[7]، الذي يدخلها في حال تذكير الفعل. فكيف يمكننا إذن أن نصف تذكير الفعل في هذا الموضع بأنه ضرورة ؟ إن هذا يعيدنا إلى رأي من ذهب من

---

[1] الصحاح: الجوهري، "قفر".

[2] القاموس المحيط: الفيروز آبادي، "قفر". وقد استعمل عنترة في بيت آخر لفظ " قَفْرة " بالتاء، وذلك في قوله: وعَمْراً وحَيَّاناً تَرَكْنا بِقَفْرةٍ * تَعُودُهُما فيها الضِّباعُ الكَوالِحُ، قال الأعلم: "والقَفْرةُ والقَفْرُ سواءٌ ". ديوان عنترة، بشرح الأعلم، 302.

[3] ينظر: النحو الوافي: عباس حسن، 591/4 .

[4] الكتاب: سيبويه، 642/3.

[5] ونظيرها في ذلك ما ذكره صاحب اللسان: ابن منظور، إذ يقال: " أرض مُمْحِلَةٌ ومُمْحِلٌ، والأخيرة على النَّسَب، أي لا رعي بها ولا كلأ "، "محل".

[6] ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، 361/3، النحو الوافي: عباس حسن، 587/4.

[7] ينظر: القسطاس: الزمخشري،31. القبض هو إسقاط الخامس الساكن من "فَعُولُن" فتصير "فَعُولُ".

النحاة في تحديد مفهوم الضرورة بأنها كل ما وقع في الشعر مما لا تجيز القواعد مجيئه، سواء أكان الشاعر مضطراً أم لم يكن[1]. وبيت عنترة هذا شاهد واضح على ذلك الرأي.

ومن الشواهد التي يوردها النحاة على تذكير المؤنث في الفعل، وقيل فيها مثل ما ذكرته في بيت عنترة السابق، قول عامر بن جوين الطائي:

فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها　　　ولا أرضَ **أبقلَ** إبقالَها[2]

فقد حذفت التاء من "أَبْقَلَ"، وقد أمكن إثباتها لو قال: "أبْقَلَتِ ابقالها"، وينقل حركة الهمزة أي الكسرة إلى التاء الساكنة التي قبلها، ومع ذلك فإن هذا يعد من الضرورة. وذهب ابن كيسان إلى خلاف ذلك عندما استدل بهذا البيت على جواز هذا في النثر، فلم يعده ضرورة[3]. وعلل آخرون تذكير "الأرض" في البيت بخلوها من علامات التأنيث اللفظية، فجاز تذكيرها تشبيها لها بالمذكر[4]. وكذلك قول الأعشى:

فإمَّــا تَرَيْ لمتي بُدِّلَــتْ　　　فَإنَّ الحوادثَ **أَوْدى** بِها[5]

فقال: أودى، ولم يقل: أودتْ ولا أَوْدَيْنَ ، عاملَ " الحوادث" على أنها " الحَدَثان" فذكَّرَ[6].

وباب التأنيث والتذكير من المباحث الواسعة المتشعبة، التي تفرعت عنها فروع جزئية كثيرة في أبواب نحوية عديدة، حتى تعددت روايات بعض الشواهد بما يخرجها عن موضع الاستشهاد في ذلك، كما سبق في بيت عامر الطائي، وقد قال بعض النحاة إن كل ما لا روح له يجوز تذكيره وتأنيثه، وذهب آخرون إلى أن الفعل إذا تقدم لم يُستقبَح تذكير المؤنث فيما ليس بحيوان[7]. وقال سيبويه في ذلك: "وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضيَ امرأةٌ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وإنما حذفوا لأنهم

---

(1) سبقت الإشارة إلى ذلك في التمهيد عند الحديث عن آراء العلماء في الضرورة الشعرية.

(2) سبق تخريجه، ص 41.

(3) ينظر: المغني: ابن هشام، ت: محمد محيي الدين، 755.

(4) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 207، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 255، ، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 275.

(5) البيت للأعشى في ديوانه 120، برواية: "فإنَّ الحوادثَ أَلوى بها"، الكتاب: سيبويه، 46/2، معاني القرآن: الفراء، 128/1، برواية: "أَزْرَى بها"، المذكر والمؤنث: المبرد، ت: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، 1970م، 112، شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 405، ضرورة الشعر: السيرافي، 211، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 256، أمالي ابن الشجري، 159/1، 346، 3/ 94، 128، الإنصاف: الأنباري، 617، شرح المفصل: ابن يعيش، 361/3، خزانة الأدب: البغدادي، 430/11 ـ 433، اللسان: ابن منظور، "حدث". لِمتي: اللِّمَّةُ، بالكسر: الشَّعرُ يجاورُ شحمة الأذن.

(6) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 256.

(7) ينظر: شرح السيرافي، 245/2.

صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكر التاء"[1]. وكلام سيبويه هذا يشير إلى أن تذكير المؤنث في بعض صوره يمثل لهجة لبعض العرب، ولم يحددهم، ونراه يعلل استساغة ذلك بالاكتفاء بقرينة اللفظ المؤنث عن ذكر علامة التأنيث.

والمواضع التي جاءت في شعر عنترة وذُكِّر فيها المؤنث، يُحتمل فيها أن التذكير جاء من باب الحمل على المعنى، فاليدُ :عضوٌ، والهامةُ: رأسٌ، والأرض المَقْفِرةُ: مكانٌ، ويُحتمل النظر إليها باعتبارها مؤنثات مجازية، ولذلك كله ساغ تذكيرها لدى الشاعر، ولا يبعد أن يكون ذلك ولو في بعض صوره من قبيل لهجات العرب التي أشار إليها سيبويه، ولكن الشاعر في كل ذلك يعد مخالفاً للمطرد الشائع من الاستعمال اللغوي، خاصة مع المؤنثات المجازية التي سبقت الفعل. ولا يبعد أيضاً أن يضطر الشاعر إلى تذكير المؤنث، أو تأنيث المذكر لضرورة إيقاعية تقتضي المحافظة على وزن البيت، بحذف علامة التأنيث في موضع، وزيادتها في موضع آخر.

ويعد" الحمل على المعنى" من المسوغات التي فسر اللغويون من خلالها العديد من المسائل التي خرجت عن مقتضى الظاهر في هذا الباب، فهذا ابن فارس يخصص في مصنفه (الصاحبي) باباً للحمل على المعنى، ويذكر أنه باب متسعٌ جدا، ويذكر فيه هذه الظاهرة مؤيدة بشواهدها من القرآن الكريم والشعر[2]، وكذا ابن جني في (الخصائص)، حيث يعقد فصلا بعنوان "الحمل على المعنى"، ويستشهد فيه بالقرآن الكريم والشواهد الشعرية التي خرجت عن مقتضى الظاهر اللغوي[3]، وكذا الثعالبي في (فقه اللغة وسر العربية)، إذ يعقد فصلاً بعنوان "فصل في حمل اللفظ على المعنى في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر" وأنه من سنن العرب في كلامها[4]، يذكر فيه أن من سنن العرب ترك ظاهر اللفظ وحمله على معناه، وذكر ابن هشام هذه الظاهرة أيضاً، وأن الشيء قد يُعطى حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما معا[5]. ومن الشواهد التي دارت في المظان اللغوية وحُمِلتْ على المعنى قوله تعالى: ﴿وأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً **مَيْتًا**﴾[6]، حيث وصف "بلدة" وهي مؤنث، بـ "مَيْتاً " المذكر، لأنه حمل "بلدة" على معنى

---

[1] الكتاب: سيبويه، 45/2.

[2] الصاحبي في فقه اللغة: ابن فارس، 195.

[3] الخصائص: ابن جني، 2/ 411.

[4] ينظر: فقه اللغة وأسرار العربية: الثعالبي، 369 .

[5] ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، ت: محمد محيي الدين، 779/2.

[6] ق: 11.

"مكان"، فجاز الوصف بالتذكير، وكذا قوله تعالى:﴿السَّماءُ **مُنْفَطِرٌ** بِهِ﴾(1)، فذكَّرَ السماء وهي مؤنثة، لأنه حمل الكلام على معنى السَّقْف(2).

وهنا نتساءل: هل يمكن أن نفسر ونؤول ظاهرة تذكير المؤنث وتأنيث المذكر بالحمل على المعنى في جميع الصور والحالات ؟ يظهر لي أن الحمل على المعنى ينبغي أن يكون مقيداً بما ورد فيه السماع عن اللغويين، وبما جاء وفق القواعد التي قررها النحاة في هذا الباب، من حيث الجواز وعدمه، وذلك بحسب نوع المؤنث، ورتبة الفعل من حيث التقدم والتأخر في الجملة.

(1) المزمل: 18.

(2) ينظر: فقه اللغة وأسرار العربية: الثعالبي، 369.

(4) الإشارة إلى الجمع باسم إشارة المفرد (هذا) :

وذلك في قوله:

ـ لِأَيِّ حَبيبٍ يَحسُنُ الرَّأيُ والوُدُّ وأكثرُ **هذا النَّاسِ** ليسَ لَهُمْ عَهْدُ(1)

ومعلوم لدى النحاة أن اسم الإشارة (ذا) مختص بالمفرد مطلقاً عاقلاً أو غير عاقل(2)، وقد ذكروا أن المفرد قد يكون مفرداً حقيقةً، كقولك: هذا رجلٌ قويٌّ، وهذا كتابٌ نافعٌ، أو يكون مفرداً حكماً، كالإشارة إلى "جَمْعٍ" أَوَ "فرِيقٍ" أو "رَهْطٍ"، تقول: هذا الجَمْعُ مُسارِعٌ للخيرات، وهذا الفَرِيقُ غالبٌ(3). وقد أورد عباس حسن شاهداً نظيراً لما ورد في بيت عنترة، وهو قول لبيد:

ولَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحَياةِ وطُولِها وسُؤالِ **هَذا النَّاسِ** كَيفَ لَبيـــدُ(4)

وهو شاهد ينضم إلى بيت عنترة في موضع الاستشهاد فيه، حيث استعمل اسم الإشارة (ذا) للإشارة إلى المفرد حكماً أو الجمع، وهو كلمة "النَّاس". ويظهر لي أن هذه الكلمة لا تُعدُّ في حكم المفرد، بل هي في حكم الجمع، وذلك لأن الكلمات المفردة حكماً مثل: " جَمْع" و"فَريق" و"رَهْط"، تدل على معنى الجمع المتَّحِد، فتقول: هم فريق، وهو فريق، وهم جمع، وهو جمع، وليس الأمر كذلك مع كلمات مثل: "القَوْم" و"النَّاس"، فأنت لا تقول: هو قوم، وهو ناس، بل: هم قوم، وهم ناس، لاسيما وأن عنترة قد ذكر بعدها في البيت ما يدل على معنى الجمع، في قوله: "ليسَ لَهُمْ عَهْدُ"، وهذا بخلاف بيت لبيد الذي لم يرد فيه ذلك.

والملاحظ أن العديد من النحاة ـ فيما اطلعت عليه ـ لم يفَصِّلوا القول في استعمال اسم الإشارة (ذا) للجمع، وأشار بعضهم إلى استعماله للإشارة إلى ما هو في حكم الجمع، مما قد يشير إلى أنه استعمال قليل، وأن الأصل المطرد المقيس فيه هو استعماله للمفرد حقيقة أو حكماً فحسب؛ ومما يعزز ذلك ما ذكره محقق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، إذ يقول:"وربما استُعمل "ذا" في الإشارة إلى الجمع"(5)، وأورد بيت لبيد.

---

(1) ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 54.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين ، دار التراث، القاهرة، ط 20، 130/1، حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان، ت: طه عبد الرؤوف سعيد، دون ط، دون تا، 227/1، 228 ، النحو الوافي: عباس حسن، 323/1.

(3) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن، 323/1.

(4) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، ت: حنَّا نصر الحِتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1414هـ. 1993م، 64.

(5) شرح ابن عقيل، حاشية المحقق، 130/1.

وعليه يمكنني القول إن عنترة قد خالف الأصل المطرد المقيس في استعماله اسم الإشارة "ذا" المختص بالمفرد للإشارة إلى الجمع، وقد يكون ذلك على وفاق لهجة عربية ما، أو هو دائر في فلك الاستعمال القليل، وربما يكون من قبيل الضرورة التي أملتها المحافظة على وزن الشعر.

(5) إجراء الفعل المعتل مُجْرَى الصحيح:

وذلك في قوله:

ـ ولَقَدْ صَبَحْنَا جَعْفَرَاً وضَبَابَها   وبَنِي الوَحِيدِ بِكُلِّ خِرْقٍ **يَرْوُعُ**[(1)]

جاء في القاموس المحيط: "الرَّوْعُ: الفَزَعُ، كالارتِياع، والتَّرَوُّع، والرَّوْعة: الفَزْعة، والمسْحة من الجَمال، وهذه شَرْبةٌ بها فؤادي: أي بَرَدَ بها غُلَّةُ رُوعي؛ ورَاعَ: أَفْزَعَ، كَرَوَّعَ، لازمٌ متعدٍّ"[(2)].وفي الصحاح: "رُعْتُ فلاناً ورَوَّعْتُهُ فارتاعَ، أي أفزعتُهُ، فَفَزِعَ وتَرَوَّعَ، أي تَفَزَّعَ؛ وقولهم:" لا تُرَعْ، أي لا تَخَفْ، ولا يَلْحَقْكَ خوفٌ"[(3)].

فما نصَّت عليه المعاجم واضح الدلالة في مبنى الفعل وأصله ومعناه، فهو فعل ثلاثي معتل الوسط، وقد أراد به عنترة معناه الظاهر، وهو الخوف والفزع، فكان القياس أن يُعِلَّ الفعل، فيقول: يَرُوْعُ، بضم الراء وسكون الواو، ولكنه لم يُعِلَّه، بل عامله معاملة الفعل الصحيح فقال: يَرْوُعُ، بسكون الراء وضم الواو، فأجرى الفعل المعتل مجرى الفعل الصحيح.

وقد ألمح إلى تصحيح هذا الفعل صاحب اللسان إذ يقول: "ورَجُلٌ رَوِعٌ ورائِعٌ: مُتَرَوِّعٌ، كلاهما على النَّسَب، صَحَّتِ الواو في "رَوِعَ"، لأنهم شبَّهوا حركة العين التابعة لها، بحرف اللين التابع لها، فكأنَّ (فَعِلاً) (فَعِيلٌ)، كما يصح: حَوِيلٌ وطَويلٌ، فعلى نحو ذلك صحَّ "رَوِعٌ"[(4)]. وأورد مصنفو الضرورات صوراً عديدة لإجراء المعتل مجرى الصحيح في الأفعال والأسماء [(5)]، يقول السيرافي: "ونحو هذا (أي من ضرورات الزيادة) تحريك المعتل فيما حقه أن يكون اللفظ به على السكون، ورده إلى أصله في التحريك الذي ينبغي له، مع ما فيه من الاستثقال، لتقويم اللفظ"[(6)].

---

(1) ديوان عنترة، 265. قال الأعلم الشنتمري: "صَبَحْنا: عادَينا، يريد: عاديناهم بالخيل، وجعفر: هو جعفر بن كلاب بن ربيعة، وضَبابَها: أراد: حَسْلا وحُسَيْلاً وضَباً، وهم بنو معاوية بن كلاب بن ربيعة، ومعاوية أخو جعفر، والوحيد: هو الوحيد بن كلاب بن ربيعة. والخِرْقُ من الفِتيان: الظَّريف، يَرْوُعُ: يَرُوعُهُم، يقول: صبحنا بني جعفر بغارة فرسانها شجعان كرام لا يَلْهُون ولا يَجْبُنون".

(2) القاموس المحيط: الفيروزآبادي، "روع".

(3) الصحاح: الجوهري، لسان العرب: ابن منظور، "روع".

(4) لسان العرب: ابن منظور، "روع".

(5) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 59 وما بعدها، وما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 157، 196، 266، 310.

(6) ضرورة الشعر: السيرافي، 59.

ومن شواهد هذه الظاهرة قول ابن قيس الرقيات:

لا باركَ اللهُ في **الغَوانِي** هَلْ　　　يُصْبِحْنَ إلَّا لَهُـنَّ مُطَّلَـبُ[1]

وكذا قول قيس بن زهير:

أَلَمْ **يَأْتِيكَ** والأَنبـاءُ تَنْمِـي　　　بِما لاقَتْ لَبُـونُ بَنِي زِيـادِ[2]

حيث اضطر الشاعر في البيت الأول فعاملَ "الغواني" معاملة الصحيح فأظهر الحركة على الياء، وكذلك فعل في البيت الثاني مع الفعل المعتل "يأتيك"، فجعل علامة جزمه السكون بدلاً من حذف حرف العلة؛ وشواهد هذه الظاهرة عديدة في الأفعال والأسماء؛ وقد جاء بيت عنترة على المنوال نفسه، إذ دفعه إلى ذلك ضرورة المحافظة على وزن الشعر وقافيته.

[1] البيت في ديوان ابن قيس الرقيات، 3 ، برواية تسلم من الضرورة:" لا بارك الله في الغواني فما "، ثم ذكر في شرحه عن الخليل: جعل "الغواني" مثل "الضوارِب"، أَخرجَ ذوات الياء مخرج التمام فأعربه، والبيت برواية السيرافي في المقتضب: المبرد، 354/3، الكامل: المبرد، 241/3، المحتسب: ابن جني، 111/1، كتاب الصناعتين: العسكري، ت: علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952م، 150، شرح المفصل: ابن يعيش، 483/5، ، مغني اللبيب: ابن هشام، ت: محمد محيي الدين 270/1. مُطَّلَب: حاجةٌ ومطلوبٌ.

[2] البيت لقيس بن زهير العبسي، ، وسبقت الإشارة إلى صدر البيت في البحث، ص41، والتفصيل فيه ص 105.

(6) إجراء اسم المفعول من الفعل (أَحْبَبْتُ) على أصله (مُحَبّ) :

وذلك قول عنترة في معلقته:

ـ ولَقَــدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غيــرَهُ مِنِّـــي بِمَنزِلَـةِ **المُحَبِّ** المكْرَمِ[1]

قال الأعلم في شرح البيت: "يقول: أنتِ عندي بمنزلة المحَبِّ المكْرَم، فلا تظني غير ذلك، وأجرى "المحَبّ" على أصله من "أَحبَبْتُ"، والمستعمَل في الكلام "محبوب"[2]. ويقول الأنباري عن ذلك: "يُقال: رجلٌ مُحَبٌّ، ومَحْبوبٌ، فمن قال" مُحَبٌّ" أخرجه على القياس، وقال: هو مبنيٌّ على: أُحِبَّ يُحَبُّ فهو مُحَبٌّ، ومن قال "محبوب" بناه على لغة الذين يقولون: حَبَبْتُ الرَّجلَ أُحِبُّهُ، قال الشاعر:

حَبَبْتُ أَبَا مَرْوانَ مِنْ حُبِّ تَمْرِهِ وأَعْلَـــمُ أَنَّ الرِّفقَ بالعَبْـدِ أَرْفَقُ[3]

وواللهِ لـــولا تَمْرُهُ مـــــا **حَبَبْتُهُ** وما كانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ ومُشْرِقِ[4]

وقرأ أبو رجاء: ﴿**يَحْبِبْكُمُ** اللهُ﴾[5]، على لغة الذين يقولون: حَبَبْتُ الرَّجُلَ. وقال البصريون: لا يقال: حَبَبْتُ الرجل، وقالوا في قولهم: رجل محبوب، هو مبني على "حَبَبْتُ"، و "حَبَبْتُ"غير منطوق به، كما قالوا: رجلٌ مجنون، فبَنَوه على "جَنَّهُ اللهُ"، و"جَنَّهُ" غير منطوق به، إنما يُقال: أَجَنَّهُ الله سبحانه"[6]. ويذكر أبو جعفر النحاس كلاماً قريباً من كلام الأنباري. فعنترة استعمل الفعل على الأصل فيه، ولكن الكثير المطرد في كلام العرب هو

---

(1) ديوان عنترة، 187.

(2) ديوان عنترة، 188.

(3) الشاعر هو عيلان بن شجاع النهشلي، وذكر ابن السراج أن بعضهم يقول "حَبَبْتُ" على القياس، ينظر: الأصول: ابن السراج، 112/3، وجعل صاحب اللسان الشاهد في البيت التالي فقط، وروى هذا هكذا: أُحِبُّ أبا مروانَ مِنْ أجلِ تَمرِهِ وأعلمُ أنَّ الجارَ بالجارِ أَرفقُ، اللسان: ابن منظور، "حبب".

(4) قال ابن بري: "وكان أبو العباس يروي هذا الشعر: "وكان عياضٌ منه أدنى ومَشرقُ" ، وعلى هذه الرواية لا يكون فيه إقواء. ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: الأنباري، وحاشية المحقق، 301.

(5) آل عمران: 31. أبو رجاء، إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، 128/1، وينظر: مختصر ابن خالويه في شواذِّ القراءات: ابن خالويه، 26، وحكى فيه عن الكسائي أن الكسر في الفعل: يِحِبُّ، وتِحِبُّ لغة لبعض قيس، والفتح على لغة تميم وأسد وقيس، على لغة من قال: "حَبَّ"، والكشاف: الزمخشري، ت: عادل عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، ط1، 1998م، 547/1، وقال العكبري: "قوله تعالى:﴿**تَحِبُّون** الله﴾ يُقرأ بفتح التاء، من "حَبَّ"، وهي لغة معروفة، وكذلك قوله تعالى:﴿يَحْبِبْكُم﴾، وقرأه قوم على التشديد للتكثير، أو على معنى: يحببكم الله في خلقه"، إعراب القراءات الشواذ: العكبري، 312/1 ، وقال عنها: إنها لغة معروفة، البحر المحيط: أبو حيان 448/2، اللسان: ابن منظور، "حبب".

(6) شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 301، 302، قال أبو جعفر النحاس: "وهي على لغة من قال: حَبَّ، وهي لغة قد ماتت"، إعراب القرآن، 128.

"محبوب"، ويشير الكسائي إلى أن الفعل"حَبَبْتُ" ربما يكون لغة قد ماتت، كقولهم: دُمْتُ ودِمْتُ أَدُومُ، ومِتُّ أَموتُ، وكان الأصل أن يُقال: أُماتُ وأُدامُ ، إلا أنها لغة قد تُرِكت[1]. ونَقَلَ عن الأصمعي أنه لا يَعرف هذا الفعل إلا بالتاء "تَحِبُّ"، وحكى عن أبي زيد أنه يُقال: "حَبَبْتُ، أَحِبُّ، وأنتَ تَحِبُّ، ونحن نَحِبُّ، وهو يَحِبُّ"[2].

فشراح المعلقة واللغويون متفقون على أن القياس في صياغة اسم المفعول من الفعل" أُحِبَّ" هو " مُحَبٌّ"، كما ورد في بيت عنترة، وهم مُتَّفِقُون أيضاً على أن المسموع والمستعمل المطرد في اسم المفعول من هذا الفعل هو "محبوب"، وفعله الثلاثي في عداد المتروك أو الممات في اللغة. وقد يكون الداعي إلى هذا الترك هو النزوع إلى الخفة والسهولة في النطق، فـ "محبوب" المصوغة من الثلاثي أخف وأيسر في النطق من "مُحَبّ" المصوغة من الرباعي، وهي إلى ذلك من الكلمات الشائعة على ألسنة العرب، الذين عرفوا الحب وخبروه وتغنَّوا به في أشعارهم وأخبارهم، فكأن ذلك اقتضى التسهيل في الكلمة والميل بها إلى الخفة.

ولا يبعد ـ في رأيي ـ أن تكون صيغة "مَحْبُوب" قد استُعْمِلتْ في مقابل نظيرتها "مَكْرُوه"، الموازية لها في المبنى، المضادة لها في المعنى. ومعلوم أن التخفيف، والشهرة، والحمل على النظير، كلها من مسوغات الخروج عن الاطراد في الاستعمال اللغوي[3]؛ والحمل على النظير يعني أن يكون عاملٌ أو لفظةٌ ما، نظيراً لمثله في بناء حكم نحوي أو صرفي[4].

وقد لجأ شاعرنا إلى إجراء كلمة "المحَبّ" على الأصل المقيس فيها، حفاظاً على موسيقى الشعر من الاضطراب، ولكنه بذلك يكون قد خالف المستعمل في اسم المفعول من هذا الفعل، فصيغة "مُحَبّ" هي من قبيل المطرد في القياس الشاذِّ في الاستعمال، ونلحظ في البيت نفسه مجيء كلمة "المكرَم" عقبها، على القياس والاستعمال المطرد فيها؛ مما يعزز القول بأثر عامل الضرورة الشعرية هنا، فاستعمال الشاعر لكلمة "المحَبّ" هو من قبيل ما ذكره ابن جني في أنواع الاطراد والشذوذ، إذ يأخذ حكم المطرد قياساً الشاذ استعمالا.

---

(1) ينظر: شرح القصائد التسع: النحاس، 466.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: الرفايعة، 39، 43، 46.

(4) ينظر: الكتاب: سيبويه، 638/3، ومما يتصل بالحمل على النظير ما ذكره سيبويه، "قالوا: عَدُوٌّ وعَدُوَّةٌ، شَبَّهوه بصديق وصَديقة"، وذكره الجوهري نقلاً عن ابن السكيت في تأنيث كلمة "عدوّ" "عدوّة": "إلا حرفاً جاء نادراً، قالوا: هذه عَدُوَّةُ الله، قال الفراء: وإنما أدخلوا فيها الهاء تشبيهاً لها بـ "صديقة"؛ لأن الشيء قد يُبنى على ضده"، الصحاح: الجوهري، "عدا"، وجاء في حاشية القاموس المحيط: الفيروزآبادي، في مادة "سعد" 288: لا يُقال: مُسعَد كمُكْرَم، مجاراةً لـ "أسعد" الرباعي، بل يقتصر على "مسعود"، كما قالوا: "محبوب"، و" محموم"، و" مجنون"، ونحوها، من (أفعلَ) رباعياً، قال شيخنا: وهذا استعمال مشهور، عقد له جماعة من الأقدمين باباً يخصه، قالوا: باب أَفعَلْتُهُ فهو مفعول، وساق منه في الغريب المصنف ألفاظاً كثيرة، منها: أَحَبَّه فهو محبوب. وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: الرفايعة، 47.

(7) إبدال الهمزة من الواو في كلمة (مصائب):

وقد وردت هذه الكلمة في قول عنترة:

ـ وأَشْتاقُ كاساتِ المَنُونِ إذاَ صَفَتْ   ودَارَتْ على رَأْسِي سِهامُ **المصائِبِ**[1]

جاء في الصحاح: "أصابَتْهُ مُصيبةٌ أي أخذَتْهُ، والمصيبةُ واحدة المصائِب؛ والمصُوبةُ، بضم الصاد، مثل المصيبة، وأجمعت العرب على همز "المصائِب"، وأصله بالواو، كأنهم شَبَّهوا الأصلي بالزائد، ويُجمَع أيضاً على مَصَاوِب، وهو الأصل"[2]. وفي اللسان: " الصَّابةُ والمصيبةُ: ما أصابك من الدهر، وكذلك المصابةُ والمصُوبةُ، بضم الصاد، والتاء للداهية أو للمبالغة، والجمع: مَصَاوِب ومَصَائِب، الأخيرة على غير قياس، توهَّموا (مُفْعِلة) (فَعِيلة) التي ليس لها في الياء ولا الواو أصل"[3].

وينقل الزجاج إجماع النحويين على جمع "مصيبة" على "مصائب" بالهمز، وأنهم أجمعوا على أن الاختيار "مَصاوِب"، وأن "مصائب" بالهمز هي من الشاذِّ، وأن الذي حدث فيها هو إبدال الهمزة من الواو، على غرار: وِسادة وإِسادة، وينقل مذهبَ الأخفش في تفسير هذا الإبدال، فهو حدث بسبب الإعلال في كلمة "مصيبة"، ويرد الزجاج ذلك، ويرى أنه لا يلزم منه ذلك الإبدال. ويذكر عن أحمد بن يحيى رأياً شبيهاً بذلك، فكلمة "مصيبة" كانت في الأصل " مُصِوْبة"، فأُعِلَّتْ، وهي مثل: أَقيموا الصلاة، فأصلها: أَقْوِموا الصلاة، فأُلقيت حركة الواو على القاف فانكسرت، فقلبت الواو ياءً لكسر القاف[4].

ونجد عند ابن جني باباً ينص فيه على أن "همز "مَعايِش" و"مَصائِب"خطأ"، وذكر فيه أن همز العرب لكلمة "مصائب" غلط، وكأنهم توهموا أن "مُصيبة" (فَعِيلة)، فهمزوها في الجمع، كما يهمزون جمع "سَفينة" على "سَفائِن"، وأن الصواب أن وزن " مُصِيبة" هو (مُفْعِلَة)، من الفعل: أصابَ، يُصيبُ، وأصلها "مُصْوِبة"، فأُعِلَّتْ، ولكنه يقول:" وأكثر العرب يقول "مَصاوِب" فيجيء بها على القياس وما ينبغي"[5].

---

(1) ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 36.

(2) الصحاح: الجوهري، "صوب".

(3) لسان العرب: ابن منظور، "صوب".

(4) ينظر: المصدر السابق، المادة نفسها.

(5) المنصف: ابن جني، 307/1، 308. يظهر لي أن "ما" في كلام ابن جني جاءت بمعنى "الذي"، فهو يثبت أن ما يقوله أكثر العرب هو القياس وهو الذي ينبغي الأخذ به؛ ويؤيد ذلك ما ذكره في المحتسب، 294/1، عن جمع "مصيبة" على "مَصاوِب": "ظاهر أمر عين "أصابَ يُصيب" أنها الواو، ولذلك قالوا في جمع "مصيبة": "مَصاوِب" بالواو، وهي القوية القياسية، فأما "مَصائب" بالهمز فغلطٌ من العرب". وإن كنا لم نسمعها ولم نستعملها إلا "مصائب" بالهمز.

ورأيه هنا يخالف ما ذكره الجوهري وابن منظور من أن أكثر العرب يقولون:" مصائب". وذكر سيبويه أن قول العرب "مصائب" غلط منهم، توهموا "مُصِيبة" (فَعِيلة) وإنما هي (مُفْعِلة)(1) .

وبناء على ما سبق فإن النحاة واللغويين مجمعون على أن القياس في جمع " مصيبة" هو "مصاوِب" ، وهم مجمعون أيضاً على أن العرب استعملت الجمع "مصائب" بالهمز، فأبدلوا الهمزة من الواو.

فشذوذ الجمع الذي استعمله العرب وجاء في شعر عنترة إنما جاء من جهة القياس لا من جهة الاستعمال، فهو من قبيل ما شذ في القياس واطرد في الاستعمال، وقد جاء استعمال عنترة إياه من هذا الباب. ويعد جمع التكسير من أوسع الأبواب الصرفية خروجاً عن مقتضى ظاهر القواعد الصرفية، ولعل ذلك راجع إلى كثرة استعماله في اللسان العربي، وكثرة دورانه في الشعر والنثر، فكان منه جموع القلة والكثرة، وجاء كثير منها على القياس، وخرج كثير منها عنه(2).

فجمع (فَعَائِل) يطرد في الاسم الرباعي المؤنث، الذي ثالثه مد، سواء أكان التأنيث بالتاء، أم بالألف، أم بالمعنى(3)، مثل: شَعيرة وشَعائر، وسَبيكة وسَبائك، وضَفيرة وضفائر، فمفرد هذه كلها على وزن (فَعِيلة)؛ وجمعوا وزن (فَعِيل) على الصيغة ذاتها، فقالوا: أَصيل وأَصائل، وضَمير وضَمائر، ومَديح ومَدائح، ويُعَدُّ هذا مما شذ في بابه(4).

(1) ينظر: الكتاب: سيبويه، 356/4.

(2) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: الرفايعة، 93، 94.

(3) ينظر: المرجع السابق، 165.

(4) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(8) إجراء المصدر على غير فعله:

ينظر النحاة إلى المصدر باعتباره اسماً يدل على الحدث، ولا يدل على زمن وقوعه، بخلاف الفعل، الذي تدل بنيته على الحدث وزمن وقوعه معاً؛ والأصل في الاسم الذي يُعَدُّ مصدراً أن يشتمل على حروف فعله الأصلية والزائدة جميعاً، إما بتساوٍ، مثل: تَغافَلَ تَغافُلاً، وتَصّدَّقَ تَصَدُّقاً، وإما بزيادة، مثل: أَكْرَمَ إِكْراماً، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً؛ ولا ينقص فيه من حروف فعله شيء[1]، فإن نَقَصَتْ حروف الاسم الدال على الحدث عن حروف فعله، ولم يعوَّض عن ذلك الناقص، ولم يكن مَنْوِيّاً، وُصِفَ الاسم بأنه: اسمُ مَصْدَر، وذلك مثل: أَعطى عَطاءً، وتَوَضَّأَ وُضُوءاً، وتَكَلَّمَ كَلاماً[2].

وقد تحدث النحاة عن إعمال المصدر واسمه، وأحوال ذلك وشروطه، وحددوا أبنية المصادر القياسية المطردة للأفعال الثلاثية وغير الثلاثية متعديةً ولازمة، وبينوا أن ما جاء في باب الثلاثي على تلك الأوزان هو القياس الثابت، وما سواه فليس بمقيس، بل يُقتصر فيه على السماع، وأن مصادر غير الثلاثي كلها مقيسة[3]. ولكل مصدر من تلك المصادر دلالة ومعنى بحسب بنيته، وبحسب ما يلحقه من حروف الزيادة؛ وبالنظر إلى معنى المصدر واسمه يتبين لنا أن الأصل في المصدر أن يُجرى على المقيس في فعله، ونجد في شعر عنترة أبياتاً أُجريَ فيها المصدر على غير فعله، وذلك في قوله:

ـ و**تُوعِدُني** الأَيَّـــام **وَعْداً** يَغُرُّني   وأَعلَمُ حقّاً أَنَّهُ وَعْدُ كـــاذِبِ[4]

ـ فَلَمْ أَرَ حَيّاً **صَابَرُوا** مِثْلَ **صَبْرِنَا**   ولا كافَحُوا مِثْلَ الذينَ نُكافِحُ[5]

ـ **نُزاحِفُ زَحْفاً** أو نُلاقي كَتِيبــةً   تُطاعِنُنا أو يَذْعَرُ السَّرْجَ صائِحُ[6]

---

[1] "إلا أن يُحذَف لعلة تصريفية، ثم تارةً يعوض عن ذلك المحذوف حرف، فيكون المحذوف كالمذكور، نحو: أقامَ إقامةً، ووَعَدَ عِدةً، وتارةً يُحذف لفظاً لا لعلة تصريفية، ولكنه مَنْويٌّ، نحو: قاتَلَ قِتالاً، ونازَلَتُهُ نِزالاً، والأصل فيهما: قِيتالاً ونِيزالاً". شرح ابن عقيل، حاشية المحقق: محمد محيي الدين، 98/3.

[2] ذلك حاصل معنى اسم المصدر الذي ذكره ابن عقيل إذ يقول: "والمراد باسم المصدر: ما ساوى المصدرَ في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه ـ لفظاً أو تقديراً ـ من بعض ما في فعله دون تعويض". واستثنى من ذلك ما كان المراد به اسماً لذات، مثل: الكُحْل، والدُّهن، فليس بمصدر، ولا باسم مصدر، حتى لو اشتمل على حروف الفعل. شرح ابن عقيل، وحاشية المحقق، 98/3. وقد اختلف العلماء في دلالة اسم المصدر، فقال قوم إنه يدل على الحدث الذي يدل عليه المصدر، فمعناهما واحد، وقال قوم إن اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث، فهو إذن دالٌّ على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر. ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل، 126/3 . 128.

[4] الديوان، ت: مجيد طراد، 35.

[5] الديوان، 45.

[6] الديوان، 45.

حيث استعمل الشاعر "وَعْداً" مصدراً لـ "تُوعِدُ"، و"صَبْراً" مصدراً لـ "صابَرَ"، و"زَحْفاً" مصدراً لـ" نُزاحِفُ". والقياس في كل فعل على وزن (أَفْعَلَ) أن يكون مصدره على وزن (إِفْعال)، نحو: أَكْرَمَ إكراماً، وأعطى إعطاءً، وفي كل فعل على وزن (فاعَلَ) أن يكون مصدره على وزن (فِعال ومُفاعَلة)، نحو: قاتَلَ قِتالاً ومُقاتَلةً، وجادَلَ جِدالاً ومُجادَلةً[1]. فالأصل إذن في الأفعال ومصادرها التي وردت في أبيات عنترة أن تكون: أَوعَدَ إيعاداً، وصابَرَ صِباراً ومصابَرةً، وزاحَفَ زِحافاً ومزاحَفةً، مع أن بعضها قد لا يكون مستعملاً أصلاً، ولكن الشاعر أجرى المصادر على غير أفعالها. وقد ذكر القزاز أن مما يجوز للشاعر إجراء مصدر المعتل في (فَعَّلْتُ) مُجرى مصدر السالم، لأن المصدر من (فَعَّلْت) في السالم يكون على وزن (تَفْعِيل)، نحو: كَرَّمتُه تَكريماً، وعَلَّمتُهُ تَعليماً، وإن كان الفعل معتلاً فيكون مصدره على وزن (تَفْعِلة) لا غير، نحو:غَطَّيْتُهُ تَغْطِيَةً، وسَوَّيْتُه تَسْوِيَةً، وقد أجراه الشاعر على خلاف ذلك في قوله:

بـــــاتَتْ **تُنَزِّي** دَلْـوَه **تَنْزِيًّا** كَمـــا تُنَزِّي شَهْلَـــةٌ صَبِيًّا[2]

فقال: تَنْزِيًّا، والوجه أن يقول: تَنْزِية. ومما أُجْرِيَ المصدر فيه على غير فعله قول القطامي::

وخَيْرُ الأَمرِ ما استقبلْتَ مِنْهُ وليسَ بِـــــأَنْ **تَتَبَّعَهُ اتِّباعَا**[3]

فقال: اتِّباعاً، ولم يقل: تَتَبُّعا. ومثله قول شقيق الباهلي:

فَإمَّا تَشكروا المعـــروفَ مِنَّا وإنْ شِئْتُـــمْ **تَعاوَدْنا عِوادا**[4]

فقال: عِواداً، ولم يقل: تَعاوُداً، فجاء به على "عاوَدْنا"، لأن معناهما واحد[5].

وكذا قول الأعشى:

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 3/ 238، 240، شرح ابن عقيل 3/ 129 ـ 130.

(2) لم أقف على قائله، أمالي القالي 43/1، إعراب ثلاثين سورة: ابن خالويه، 55، 99، المنصف: ابن جني، 195/2، الخصائص: ابن جني، 302/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 267، المخصص: ابن سيده، 189/14، شرح المفصل: ابن يعيش، 70/4. الشَّهْلة: المرأة العجوز، اللسان: ابن منظور، تاج العروس: الزبيدي، "شهل"، "نزا".

(3) البيت للقطامي في ديوانه، ت: إبراهيم السامرائي،وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1960م، 35، المفضليات ،بشرح الأنباري ، ت: كارلوس لَايَلْ، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1920م، 352، أدب الكاتب: ابن قتيبة، ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون ط، دون تا، 630، المقتضب: المبرد، 205/3، الخصائص: ابن جني، 309/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 267، أمالي ابن الشجري، 395/2، خزانة الأدب: البغدادي، 392/1.

(4) أدب الكاتب: ابن قتيبة، 630، وعجزه في الخصائص: ابن جني، 309/2، المحتسب: له، 182/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 268، وهو منسوب لشقيق بن جزء الباهلي في فرحة الأديب: الأسود الغندجاني، ت: محمد سلطاني، دار النبراس، دون ط، دون تا، 49، الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب: ابن السيد البطليوسي، ت: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م، 438/1، برواية: "وإِنْ شئتُم تعاوَدْنَا عِواذا"، خزانة الأدب: البغدادي، 135/10.

(5) ينظر: ما يجوز للشاعر الضرورة: القزاز، 268.

ومـــا بِالذي أَبْصَـرَتْهُ العُيُـــو نُ مِنْ قَطْعِ يَأْسٍ ولا مِنْ يَقَنْ[1]

والأصل: أيْقَنَ إِيقاناً ويَقِيناً، ولكنه أجرى (أفْعَلَ) على (فَعَلَ).

وذكر القزاز أن أكثر الناس زعموا أن هذا ليس من اضطرار الشاعر، لوروده في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿والله **أَنْبَتَكُمْ** مِنَ الأرضِ **نَباتا**﴾[2]، ولم يقل: إنباتا، بل أجراه على "نَبَتَ". وكذا قوله تعالى: ﴿**تَبَتَّل** إليهِ **تَبْتِيلا**﴾[3]، ولو جرى المصدر على فعله لقال: تبتُّلاً. وقولهم: أَفْلَحَ الرجلُ إِفْلاحاً وفَلَحاً وفَلاحاً، ولكن القزاز يذهب إلى أن هذه كلها لم تجرِ على الفعل، ولكنها أسماء وُضعت لتقوم مقام الأفعال[4]. وكذا قوله تعالى:﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطانُ أَنْ **يُضِلَّهُمْ ضَلالاً** بَعِيدًا﴾[5]، وقد ذكر أبو حيان أن "ضَلالاً" في الآية لم تَجْرِ على يُضِلُّهُمْ"، وجَوَّزَ فيه أن يكون اسم المصدر حَلَّ محل المصدر، أو على تقدير"يُضِلُّهُمْ فَيَضِلُّونَ ضَلالاً بَعِيدا"[6]، وأشار الألوسي إلى رأي ابن جني في أنهم يَجيئون بالمصدر فيُجرونه على غير فعله، وأن ذلك يشبه إنابة الحرف مكان الحرف، وقد قال الألوسي عن إنابة الحرف مكان الحرف أو تضمين الفعل معنى فعل آخر إنه"لا يطرد في كل موضع"[7].

ويبدو من كلام القزاز أنه يرى الأصل الغالب في المصادر أن تجيء بحسب المقيس مع أفعالها، وما خرج عن ذلك إنما هي أسماءٌ قامت مقام الأفعال. ونجد ابن هشام بعد أن ذكر المصادر المقيسة لغير الثلاثي يقول: "وما خرجَ عما ذكرناه فَشاذٌّ، كقولهم: كَذَّبَ كِذَّابا، وقوله: "فهي تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًّا"[8]، وذلك رغم أن هذا المصدر "كِذَّابا" ورد في القرآن الكريم، في قوله تعالى:﴿و**كَذَّبُوا** بِآياتِنا **كِذَّابا**﴾[9]، ولكن ابن عقيل يذكر المصدر نفسه ولا يشير إلى شذوذه، بل يذكر أن مصدر وزن (فَعَّلَ) يأتي على (تَفْعيل) و (فِعَّال)، مثل: "كِذَّاب"، وإن كان سياق كلامه يشير إلى أن ذلك ليس هو المقيس المطرد[10].

---

(1) البيت للأعشى في ديوانه، الصبح المنير في شعر أبي بصير، 20، الصحاح: الجوهري "يقن"، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 269، أساس البلاغة: الزمخشري، 391/2، وفيه: يَقِنْتُ ويَقَنْتُ الأمرَ يَقْناً ويَقَناً، وأيقنتُ، واستيقنتُ، وتَيَقَّنْتُ، كله بمعنى، اللسان: ابن منظور، تاج العروس: الزبيدي، "يقن".

(2) نوح: 17، وجاء في آية أخرى: ﴿**وأَنْبَتَها نَباتاً** حَسَنا﴾ آل عمران: 37.

(3) المزمل: 8.

(4) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 269.

(5) النساء: 60.

(6) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان، 292/3.

(7) ينظر: الضرائر: الألوسي، 147ـ 149.

(8) أوضح المسالك: ابن هشام، 240/3.

(9) النبأ: 28.

(10) ينظر: شرح ابن عقيل، 128/3، وذكر قراءة: ﴿و**كَذَّبُوا** بِآياتِنا **كِذَابا**﴾ بتخفيف الذال في "كِذَابا"، وقرأ بها علي بن أبي طالب والكسائي، معاني القرآن: الفراء، 229/3، إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، 126، المحتسب: ابن جني، 348/2، إعراب القراءات الشواذ: العكبري، 671، البحر المحيط: أبو حيان، 406/8: علي وعوف الأعرابي وأبو رجاء والأعمش بخلاف عنه.

ويظهر من كلام سيبويه أن إجراء المصدر على غير فعله هو مما قالته العرب، وأن العلة فيه اتحاد المعنى بين المصدر المقيس وما أُجري مُجراه، ولم يذكر أنه قليل أو من باب الضرورة؛ فهو قد عقد باباً بعنوان: "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد"، وذكر فيه أمثلة منها قولك: اجْتَوَرُوا تَجاوُراً، وتَجاوَرُوا اجْتِواراً، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك: انْكَسَرَ كَسْراً، وكُسِرَ انكِساراً، لأن معنى كُسِرَ وانكَسَرَ واحدٌ"[1]، وذكر الآيتين السابقتين: قوله تعالى:﴿واللهُ **أَنْبَتَكُمْ** مِنَ الأرضِ **نَباتا**﴾، وقوله تعالى:﴿**تَبَتَّل** إليهِ **تَبْتِيلا**﴾، وبَيَّنَ أنه إذا قال: أَنْبَتَهُ، فكأنه قال: قد نَبَتَ، وإذا قال:تَبَتَّلْ، فكأنه قال: بَتِّلْ[2]؛ وأشار إلى ما ذكروه في قراءة ابن مسعود:﴿و**أُنْزِلَ** الملائِكةُ **تَنْزِيلا**﴾[3]، لأن معنى "أُنْزِلَ" و" نُزِّلَ" واحد؛ ومثله قول الشاعر في شاهد سابق:"تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا"، لأن "تَتَبَّعتَ" و اتَّبعت" في المعنى واحد، وهكذا غيرها من الشواهد[4].

ولعل ذلك يشير إلى أن مثل تلك الاستعمالات للمصادر مع أفعالها هي من لغات بعض العرب، يدل على ذلك قول ابن السراج: "وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر، فقالوا: عجبت من طعامِكَ طَعاماً، يريدون: من إطعامِكَ"[5]، وذكر من الأسماء ما أصله أن يكون مبنياً للصفة فيقع للمصدر، نحو: تَوَضَّأتُ وَضُوءاً، وتَطَهَّرْتُ طَهوراً، وأُولِعتُ به وُلُوعاً، وأن هذا البناء أكثر ما يجيء في الصفات على وزن (فَعُول)[6]. وقال ابن يعيش في معرض حديثه عن المصدر"كِذَّاب": "وقال قومٌ: كلَّمتُه كِلَّاماً، وحَمَّلتُهُ حِمَّالا، وذكر الآية :﴿و**كَذَّبُوا** بآياتِنا **كِذَّابا**﴾، وقال: كأنهم نَحَوا نحو (أَفعَلَ إفعالاً)، فكسروا الأول، وزادوا قبل الآخر ألفاً"[7]. وكلام أبي حيان في تفسير هذه الآية يشير إلى كون ذلك لغة لبعض العرب، يقول: "وقرأ الجمهور "كِذَّابا" بشدِّ الذال، مصدر "كَذَّبَ"، وهي لغة لبعض العرب يمانية، يقولون في مصدر (فَعَّلَ): (فِعَّالا)، وغيرهم يجعل مصدره على (تَفعيل)"[8] ، ونَقَل عن الزمخشري أن مجيء (فِعَّال) في باب (فَعَّلَ) فاشٍ في كلام فصحاء العرب، لا يقولون غيره[9].

---

(1) الكتاب: سيبويه، 81/4.

(2) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(3) الفرقان: 25. وقرأ ابن كثير:﴿ونُنْزِلُ الملائكةَ﴾، ووافقه ابن محيصن، وقرأ باقي القراء:﴿ونُزِّلَ﴾، كما في إتحاف فضلاء البشر: البَنَّا، 307/2 ـ 308، والبحر المحيط: أبو حيان، 453/6، قرأ الأعمش وعبد الله بن مسعود: ﴿أُنزِلَ﴾، وقرأ أُبَيٌّ: ﴿ونُزِّلَتْ﴾، وينظر تفسير أبي حيان، حيث ذكر قراءات أخرى، وكذا مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، 106، وإعراب القراءات الشواذ: العكبري، 198/2 ـ 199.

(4) ينظر: الكتاب: سيبويه، 82/4.

(5) الأصول: ابن السراج، 139/1.

(6) ينظر: المصدر السابق، 111/3.

(7) شرح المفصل: ابن يعيش، 54/4.

(8) البحر المحيط: أبو حيان، 406/8.

(9) ينظر: المحتسب: ابن جني، 348/2، البحر المحيط: أبو حيان، وفيه ذكر قراءات أخرى في الآية وتأويلات بعضها يعود بالمصدر إلى فعله المقيس على تكلف، وبعضها يبقيه على ظاهره على أنه اسم مصدر وذكر أبو حيان قريباً من تلك التأويلات في آيتي سورة آل عمران: 37، ونوح: 17. ينظر البحر المحيط، 460/2، 334/8.

وعقد ابن قتيبة باباً بعنوان: "باب ما جاء فيه المصدر على غير صدر"[1]، وأورد آيتي سورة آل عمران، وسورة نوح، واستشهد على ذلك بالشعر، ثم ذكر أن هذه المصادر وإن خالفت الأفعالَ في أبنيتها إلا أن المعنى فيها واحد؛ وهي العلة التي ذكرها سيبويه في هذا الباب.

وحاصل ما سبق أن هذه المصادر وأمثالها مما ورد في مواضع من القرآن الكريم والشعر تمثل لغات للعرب، نطقت بها واستعملتها، ولا يمكننا الجزم إن كان ذلك الاستعمال كان باعتبارها مصادرَ أو أسماءً للمصادر، ويظهر أنهم لم يحفلوا كثيراً بما حفل به النحاة من بعد، فلم يكن يعني العربيَّ سوى أن يُؤدِّي معانيه على الوجه الذي يريده هو ويفهمه سامعوه، دون أن يقصد اختيار المصدر أو اسمه على وجه التحديد، غير أن إجراء المصدر على غير فعله، وإن جاء بكثرة في الاستعمال اللغوي، يبقى غير جارٍ على القياس المطرد في استعمال المصادر، إذ الأصل أن يجري المصدر على فعله وفق المقيس في بابه، وأغلب الظن أن لغات العرب كان لها أثر واضح في بروز مثل هذه الاستعمالات، ومما سوَّغ ذلك أن دلالة المصادر وأسمائها على المعنى المراد واحدة، فالمناط منعقد على أداء المعنى المراد ووضوحه .

فإذا جئنا إلى شاعرنا عنترة لننظر في أسباب إجرائه بعض مصادره على غير أفعالها، فربما تكون الضرورة الشعرية هي العامل الأبرز في ذلك، فالشاعر يختار من بين صيغ المصادر ما يؤدي معانيه، ويقيم أوزان شعره وقوافيه؛ ومما يدل على ذلك أن عنترة يُجري المصادر المقيسة على أفعالها في سائر شعره، ومن ذلك قوله:

ـ **سَأَصْبِرُ** حتى تَطَّرِحْني عَواذِلِي   وحتى يَضِجَّ **الصَّبْرُ** بَيْنَ جَوانَبِي[2]

ـ وخُضْتُ بِمُهْجَتِي بَحرَ المنايـا   ونـــارُ الحَـرْبِ **تَتَّقِدُ اتِّقادَا**[3]

ـ ماتَتْ **وَوُسِّدَتِ** الفَلاةَ قَتيلـةً   يا لهفَ نَفْسي إذ رَأتْ **تَوْسِيدَها**[4]

ـ فَلا تَخشَ المنيَّـــةَ والقَيَنْهـا   **ودافِعْ** ما استَطَعْتَ لهَـا **دِفاعا**[5]

وذلك يعني أن ضرورة الشعر هي التي دفعت الشاعر إلى إجراء المصدر على غير فعله في بعض أبياته، وسوَّغ ذلك وضوح المعنى الذي يحصل بالصيغتين على السواء؛ وكما ذكر محمد أمين الروابدة في حديثه عن جموع القلة والكثرة من خلال تتبعه للعديد من استعمالاتها في الشعر وغيره، حيث تبين أنها في كثير من تلك

---

[1] ينظر: أدب الكاتب: ابن قتيبة، 630.

[2] الديوان، ت: مجيد طراد، 35.

[3] الديوان، 49.

[4] الديوان، 51.

[5] الديوان، 90.

المواضع لم تخضع لمعايير القلة والكثرة في استعمالاتها، وأن الشاعر عندما يختار صيغة للجمع دون أخرى ربما لم يرمِ في كثير من الأحيان إلى تلك الدلالات العددية التي نظنها، وذكرها النحاة؛ بل كان يختار من صيغ الجموع ما يرى أنه ينسجم مع الوزن الشعري والسياقات اللغوية، فهي أشبه ما تكون بـ"الجبائر العَروضيَّة"[1]؛ فالصيغة تستعمل لتؤدي وظيفة دلالية وإيقاعية في الوقت نفسه، وهو ما قام به عنترة في شعره عندما أجرى المصادر على غير أفعالها، فقد اختار صِيَغاً تؤدي وظيفتين، الأولى دلالية على المعنى الذي يشترك في أدائه المصدر واسمه، والثانية إيقاعية شعرية تحقق استقامة وزن البيت وقافيته.

[1] ينظر: جمع التكسير بين النظرية والتطبيق: محمد أمين الروابدة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد 1، المجلد 14، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة مؤتة، 1999م، 4، 13.

الفصل الثاني:
الظواهر اللغوية غير المطردة نحويا

المبحث الأول: المخالفة الإعرابية
المبحث الثاني: عوارض التركيب
المبحث الثالث: وظائف الأدوات

مقدمـة

يقوم بناء الجملة على مجموعة من الضوابط والقواعد المعيارية التي استقرت على أيدي النحاة من خلال استقراء كلام العرب وما دلت عليه الشواهد والنصوص؛ فما وافق تلك القواعد العامة عُدَّ مَقِيساً مُطَّرداً، وما خالفها لم يصح وصفه بالاطراد، بل كان شيئًا آخر، فقد يكون ضرورة شعرية، أو لهجة عربية، أو استعمالاً شاذّاً أو نادراً أو قليلاً.

وتتضافر مكونات الجملة وتنسجم لتؤدي الغرض الدلالي المقصود منها، من خلال توظيف التراكيب والأبنية، والأصوات لتحقيق ذلك؛ ولأن النص الشعري ذو طبيعة بنائية خاصة مقيدة بالوزن الشعري والقافية، فإن القواعد الإعرابية الثابتة، والتراكيب النحوية المطردة، والاستعمالات اللغوية المحددة، كل ذلك قد لا يطاوع الشاعر في كل أحواله، فنراه يلجأ إلى مخالفته ليستقيم له الوزن، وتستوي لديه القافية.

وقد اشتمل شعر عنترة على عدد من الظواهر اللغوية التي خالفت المطَّرد نحوياً، وهو ما أفردت له الفصل الثاني بمباحثه الثلاثة من هذا البحث، فجعلت الأول منها لظواهر المخالفات الإعرابية، وتناولت فيه صرف الممنوع من الصرف، ومنع المصروف من الصرف، والمخالفة في الحركات الإعرابية بأشكالها المختلفة، كحذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع، وحذف الحركة الإعرابية وعلامة البناء والمجيء مكانهما بالسكون، وحذف الحركة الإعرابية والمجيء مكانها بحركة إعرابية أخرى، وظاهرة الإقواء والإصراف، وإظهار الحركة الإعرابية المقدَّرة، ورفع اسم "لا" النافية للجنس.

ثم أتبعته بالمبحث الثاني الذي جعلته لعوارض التركيب، وتناولت فيه نصب تمييز "المئة"، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وحذف الفاء من جواب الشرط، ومجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضٍ، وتقديم المفعول الثاني على المفعول الأول، وحذف اسم "لكنَّ"، وحذف اسم "لعل"، ودخول "عسى" على الفعل المضارع المجرد من "أَنْ"، واقتران "عسى" بضمائر النصب، وإجراء "رَأى" البَصَرِية مُجرى "رَأَى" القلبية.

وجعلت المبحث الثالث لوظائف الأدوات، فتناولت فيه دخول "هل" على اسم بعده فِعل، واستعمال "أَو" بمعنى " الواو"، وتعدية الأفعال بغير حروفها، وفيه مسائل مختلفة، مثل: تعدية الفعل اللازم مباشرة دون حرف

جر، وتعدية الفعل الذي يتعدى بنفسه بواسطة الحرف، وتعدية الفعل بغير الحرف المستعمل معه، واستعمال "في" بمعنى "على".

وقد كان منهجي في ذلك أن أذكر الأبيات التي تضمنت مخالفة المطَّرد نحويا في شعر عنترة، ثم أعرض آراء النحاة في أصل المسألة، وأُبيِّن الوجه المطرد المقيس في ذلك الباب، ثم أذكر وجه مخالفة المطرد في الشواهد المذكورة، مع بيان آراء النحاة، وتعزيز ذلك بشواهد أخرى تدل على الظاهرة اللغوية نفسها، وأختم المسألة بما أراه فيها بناء على ما ذكرته من آراء ومناقشات.

المبحث الأول:

المخالفة الإعرابية

(1) صرف الممنوع من الصرف :

وقد جاء كثيراً في شعر عنترة، ونجد ذلك في الأبيات التالية :

ـ فَكأَنَّما التفتَتْ بِجِيدِ جَدايــــةٍ	رَشَإٍ مِنَ الغِــــزلانِ حُــرٍّ **أَرْثَـــــمِ**[1]
ـ يَدْعُونَ عنترَ والرِّمـــــاحُ **سَواكِبٌ**	تَجري بِفَيَّـــــاضِ الدِّمـاءِ وتَنْهَـمِي[2]
ـ كَيْفَ التَّقَدُّمُ والسُّيوفُ كَأَنَّهــــا	غَوْغــا جَـــرادٍ في كَثيبٍ **أَهْيَـــمِ**[3]
ـ والخَيلُ تَقْتَحِمُ الخَبــــارَ **عَوابِساً**	ما بَيْنَ شَيْظَمةٍ وأَجْـــرَدَ شَيْظَـــمِ[4]
ـ **عَناجِيجِ** تَخِبُّ عَلى وَجَـاهـــا	تُثِيرُ النَّقْــعَ بالمـــوتِ الـــزُّؤامِ[5]
ـ ولَقَدْ غَدَوْتُ أَمامَ رايةِ غــــالبٍ	يَومَ الهِياجِ ومـــا غَدَوتُ **بِأَعْـــــزَلِ**[6]
ـ **بِفوارسٍ** مِنْ آلِ عَبْسٍ إِنَّهُــــــمْ	سَجَلُوا لَكُـمْ في الحربِ حـينَ تَسَمَّعُ[7]
ـ كَوَحْيِ **صَحائِفٍ** مِنْ عهدِ كِسْرى	فَأَهْـــداها لِأَعْـجَـــــمَ طِمْطِمِيِّ[8]
ـ وغيرَ **نوافِـــذٍ** يَخْرُجْنَ مِنْهُــــــمْ	بِطَعْـــــنٍ مِثلِ أَشْطــانِ الـــرَّكِيِّ[9]
ـ وقِرْنٍ قَــــدْ ترَكْتُ لَدى مَكَــــرٍّ	عَليـــــهِ **سَبائِبٌ** كالأُرْجُـــــوانِ[10]
ـ وعَمْراً و**حَيَّانــاً** ترَكْنـــا بِقَفْــرةٍ	تَعُودُهُمـــا فِيهــا الضِّبــاعُ الكَـواحُ[11]
ـ يَعثُرنَ في نَقْـــعِ النَّجيعِ **جَوافِــلاً**	ويَطَأْنَ مِنْ حَمْيِ الــوَغَى صَرْعَاهَـــا[12]

---

(1) الديوان، 214. الجيد: العُنُق، الجداية: الغزالة الصغيرة، الرَشأ: الصغير من الغزلان، الأَرْثَم: الأَرْثَمُ هو الذي على أنفه أو شفته سوادٌ أو بياضٌ.

(2) الديوان، 216. السواكب: جمع ساكِبٍ أو ساكِبة، أي تقطر وتتصبَّبُ دماً، فَيَّاض: هو الذي كثر حتى سال، تنهمي: تسيل.

(3) الديوان، 216. الغوغاء: الجراد بعد أن ينبت جناحه، وشيء يشبه البعوض، الكثيب: من الرمل، القطعة تنقاد مُحدَوْدِبة، أَهْيَم: من الهَيام، وهو الرمل الذي ينهار إذا تحرك أسفله.

(4) الديوان، 218. وتكررت الكلمة في مواضع أخرى منه، 304، 332. الخَبار: ما لانَ من الأرض وكانت فيه حجارة، وذلك أشد ما يكون على الخيل، العوابِس: الكوالِح الوجوه لما ذاقت من شدة الحرب، شَيْظَمة: الطويلة من الخيل وهو شيظم، الأجرد: القليل الشعر الأملس، وبذلك توصَف العِتاق.

(5) الديوان، 243. عناجيج: جمع عُنْجُج، وهو الرائع من الخيل، تَخِبُّ: الخَبَبُ نوع من العَدْو السَّريع، وَجاها: الوَجى وجعٌ في حافر الخيل، النَّقْع: الغبار، الموت الزُّؤام: العاجِل.

(6) الديوان، 251. الهِياج: شدة الحرب، الأعزل: الذي لا سلاح معه.

(7) الديوان، 265. وتكررت الكلمة في مواضع أخرى منه: 275، 288. سَجَلوا: من السَّجْل، وهو الدَّلْو، أي سقوهم الموت، تسمَّع: أي حين تسمَّعوا وتحسَّسوا عن أخبار عنترة، فسمعوا ما قاله بنو عامر من قبيح كلامهم، فامتعضوا لذلك وأتوا عنترة فأغار بهم عليهم.

(8) الديوان، 268. وَحي صحائف: شَبَّهَ ما بقي من آثار الدار بكتاب في صحائف، طِمْطِمِيّ: أي لا يكاد يُفصِح.

(9) الديوان، 269. النوافذ: الطِّعان التي تنفذ إلى الجوف، أشطان: جمع شَطَن، وهي حبال البئر، الرَّكِيُّ: جمع رَكِيَّة، وهي البئر.

(10) الديوان، 295. القِرْنُ: المقارِن والمماثل في القتال، المكَرُّ: ساحة القتال، السبائب: ذوائب الشعر، شبهها بالأرجوان وهو صبغ شديد الحمرة، كناية عن شدة تلطخها بالدم.

(11) الديوان، 302. القفرة: الأرض الخلاء، تعودها: أي تركناهما قتيلين فالضباع تأكل من لحومهما، الكوالح: التي كشرت عن أنيابها.

(12) الديوان، 307. نَقْعُ النَّجيع: ما نقع من الدم وثبت بالأرض، والنجيع: الدم الطَّرِيّ، الجوافل: المسرعة، حَمْيُ الوَغى: شدتها واشتعالها.

ـ لَقد جَلَبَا حَيْناً وحَرْباً عَظيمــــةً	تُبِيدُ سَراةَ القَـــومِ مِنْ **غَطَفَـــانِ**[1]
ـ و**كَواعِبٍ** مِثْـلِ الدُّمَـى أَصْبَيْتُها	يَنْظُـــرْنَ في خَفَـــرٍ وحُسْنِ دَلالِ[2]
ـ يَــومَ الشِّباكِ فَأَسلَـموا أَبنـاءَهُـمْ	و**نَواعِمـــاً** كالرَّبْرَبِ الأَطفـــالِ[3]
ـ فَـلَئِنْ بَقِيتُ لَأَصْنَعَـنَّ **عَجَائِبـاً**	ولَأُبْكِمَـنَّ بَلاغـــةَ الفُصَحَـــاءِ[4]
ـ لَئِنْ أَكُ **أَسْوَداً** فَالمسْـكُ لَـــوْني	ومـــا لِسوادِ جِلْـدي مِـــنْ دَواءِ[5]
ـ خَدَمتُ أُناسـاً واتَّخَذتُ **أَقـارِباً**	وَلِكـنْ أَصْبَحُـــوا كالعَقـــارِبِ[6]
ـ لَئِنْ أَضحَتْ الأَطلالُ مِنَّا **خَوالِياً**	كَأَنْ لم يَكُنْ فيها مِنَ العَيْشِ مَبْهَجُ[7]
ـ فَيَـا طَالما مَازَحْتُ فِيهَـا **عُبَيْلَةً**	ومازَحَني فِيهَـا الغَـــزالُ المغَنَّـــجُ[8]
ـ أَغَنُّ مَليحُ الدَّلِّ أَحْـورُ **أَكْحَـلُ**	أَزَجُّ نَقِيُّ الخَـدِّ أَبْلَـجُ أَدْعَـــجُ[9]
ـ وتَحتيَ مِنهـــا سَاعِـــدٌ فِيهِ دُمْلُـجٌ	مُضِيءٌ، وفَـوقِي **آخَرٌ** فِيـهِ دُمْلُـجُ[10]
ـ حَفَّتْ بِهِـــنَّ **مَناصِـــلٌ** و**ذَوابِـــلٌ**	ومَشَتْ بِهِـــنَّ **ذَوامِــلٌ** ونَـــوَاجِـي[11]
ـ فَكَأَنَّمَـــــا تلكَ الجُسُومُ **صَـوارِمٌ**	تَحتَ الحِمامُ مِنَ اللُّحُودِ غُمُودَهـا[12]
ـ فَخْـرُ الرِّجـالِ **سَلاسِلٌ** وقُيُـــودُ	وكَـذَا النِّساءُ بَخانِـــقٌ وعُقُـــودُ[13]
ـ وكَـــذا **عُروةٌ** و**مَيْسَرةٌ** حــــــا	مي حِمـــانا عندَ اصطِدامِ الجِيـــادِ[14]

[1] الديوان، 312. الحَيْنُ، بالفتح: الهلاك، سَراةُ القوم: سادتهم، غطفان: قبيلة تجمع عبساً وذبيان وفزارة، وكانت حرب داحس والغبراء بينهم.

[2] الديوان، 337. الكواعِب: جمع كاعِب، وهي التي نهد ثدياها، الدُّمى: جمع دُمية، وهي الصورة من العاج ونحوه، أصبيتها: استملتها باللهو والغزل.

[3] الديوان، 337. الشِّباكُ: موضعٌ، نواعِم: جمع ناعِمة، وهي الليّنة، الرَّبْرَبُ: القطيع من البقر الوحشي، الأطفال: الصِّغار منها.

[4] الديوان، ت: مجيد طراد، 22. أُبكِمُ: أُخرِسُ.

[5] الديوان، ت: مجيد طراد، 22. وتكررت الكلمة في مواضع أخرى فيه: 88، 129.

[6] الديوان، 35.

[7] الديوان، 41. المبهَجُ: من البهجة، وهي الفرح والسرور.

[8] الديوان، 41. وتكررت الكلمة مصغرة، 109، ومكبَّرةً في الصفحات: 60، 188، 192، 196. المغَنَّج: من الغُنْج في الجارية، وهو التكَسُّر والتَّدلُّل.

[9] الديوان، 41. الأَغَنُّ: الذي يتكلم من خياشيمه، مليح الدَّلِّ: حسن الدَّلال، الأحور: من كان بياض عينيه شديد البياض، وسوادهما شديد السواد، الأكحل: هو الذي يعلو جفونَ عينيه سوادٌ مثل الكحل من غير اكتحال، الأَزَجُّ: دقيق الحاجبين، نَقِيُّ الحد: حسن الذِّكْر، الأَبْلَج: الأبيض الحسن الوجه، الأَدعَجُ: الأسود العينين وواسعهما.

[10] الديوان، 41. الدُّمْلُجُ: حِلْيةٌ تُحيط بمعصم اليد.

[11] الديوان، 43. وتكررت الكلمة فيه: 72. المناصِل: جمع مُنْصُل، بضم الصاد وفتحها، وهو السيف، الذوابِل: جمع ذابِل، وهو الدقيق من الرماح، الذَوامِل: جمع ذامِلة، وهي الناقة التي تسير بسرعة ولين، النَّواجي: جمع ناجِية، وهي الناقة السَّريعة.

[12] الديوان، 51. وتكررت الكلمة فيه: 72. الجُسُوم: جمع جِسم، الحِمام: قَدَرُ الموت، اللُّحُود: جمع لَحْد، والشَّقُّ في جانب القبر، غُمُودها: جمع غِمد، وهو غلاف السيف.

[13] الديوان، 56. بَخانِق: جمع بُخْنُق، وهو بُرقعٌ يُغَشِّي العنق والصدر، أو هو البرقع الصغير.

[14] الديوان، 60.

- فـي أَيْمَــــنِ العَلَمَينِ دَرْسُ **مَعــالِمٍ** ... أَوْهَى بِها جَلَـدي وبَـان تَجَلُّــدِي[1]

- كيفَ السُّلُوُّ وَمَــــا سَمِعْتُ **حَمَائماً** ... يَنْــدُبْنَ إلَّا كُنْتُ أَوَّلَ مُنْشِــــدِ[2]

- يَطْلُعْــــنَ بينَ **سَوالِفٍ** و**مَعاطِفٍ** ... و**قَـــلائِــدٍ** مِنْ لُـؤْلُـؤٍ وزَبَرْجَـدِ[3]

- باكَــرْتُهُــا في فِتْيَــةٍ عَبْسِيّـــةٍ ... مِنْ كُـلِّ أَرْوَعَ في الكَرِيهَـةِ **أَصْيَدِ**[4]

- وبَــوارِقُ البِيضِ الرِّقَــاقِ **لَوامِــعٌ** ... في عَـــارِضٍ مِثْلِ الغَمَـــامِ المرعِدِ[5]

- وَذَوَابِلُ السُّمْرِ الدِّقَــاقِ كَأَنَّهَـــا ... تَحْتَ القَتَـامِ نُجُـــومُ لَيْـلٍ **أَسْوَدِ**[6]

- والبِيضُ تَلْمَـــعُ والرِّمــاحُ **عَواسِلٌ** ... والقَـــــومُ بَينَ مُجَدَّلٍ ومُقَيَّـــدِ[7]

- ولا يَنْثَنِي حــــتى يُخَلِّي **جَمــاجِماً** ... تَمُرُّ بِهــــا رِيحُ الجَنُوبِ فَتَصْفِـــرُ[8]

- هَزَمْتُ **تَمِيمـــاً** ثم جَنْدَلْتُ كَبْشَهُمْ ... وَعُدْتُ وَسَيْفِي مِنْ دَمِ القَـومِ أَحْمَرُ[9]

- وخُذِي كَــــلاماً صُغْتُهُ مِنْ عَسْجَدٍ ... و**مَعَانِيـــــاً** رَصَّعتُهــا بالجَوْهَـــرِ[10]

- كَمْ مَهْمَهٍ قَفْــرٍ بِنَفْسِيَ خُضْتُـــهُ ... و**مَفَـــاوِزٍ** جَاوزتُهَـــا بالأَبْجَـــرِ[11]

- كَم جَحْفَلٍ مِثلِ الضَّبابِ هَــــزمتُهُ ... بِمُهَنَّـــدٍ مَــاضٍ ورُمْـــحٍ **أَسْمَرِ**[12]

- مِنْ كُـلِّ أَدْهَمَ كَـالرِّياحِ إذا جَــرَى ... أَوْ **أَشْهَبٍ** عـــالي المطَـا أَوْ **أَشْقَرِ**[13]

- أَرضُ الشَّرَبَّةِ تُرْبُهـــا كَـــــالعَنْبَرِ ... ونَسِيمُهـا يَسْـــرِي بمِسْكٍ **أَذْفَـرِ**[14]

- وقِبابُهـــا تَحْــوِي بُدُوراً طُلَّعَـــاً ... مِنْ كُـــلِّ فَاتِنةٍ بِطَـرْفٍ **أَحْـــوَرِ**[15]

- وقَصَدْتُ قَائِدَهُـم قَطَعْتُ وريَـــدهُ ... وقَتَلتُ مِنْهــمْ كُــلَّ قِـرْمٍ **أَكْــبَرِ**[16]

---

[1] الديوان، 62، ت: مجيد طراد. دَرْسُ المعالم: زوال الآثار التي يُهتدى بها، أوهى: أضعفَ، الجَلَدُ: الصلابة والجلادة، التجلُّد: تكلُّف الجلادة.

[2] الديوان، 62. السُّلُوّ: انكشاف الهم، النَّدْب: البكاء على الميت وتعديد محاسنه.

[3] الديوان، 63. السَّوالِفُ: جمع سالِفة، وهي أعلى العنق، أو ناحية مُقَدَّمِ العُنُق من لدن مُعَلَّقِ القرط إلى قَلْتِ التَّرْقُوة، المعاطِف: جمع مِعْطَف، وهو الرِّداء.

[4] الديوان، 63. الأَروَعُ: الشجاع، الكريهة: الحرب، الأَصْيَدُ: الذي يرفع رأسه كِبْراً.

[5] الديوان، 63. البِيض: السيوف، العارِض: ما اعترض في الأفق وسدَّه من غيم أو غيره.

[6] الديوان، 63. الذَّوابِلُ: جمع ذابِل، وهو الدقيق من الرماح، السُّمْرُ: الرِّماح، القَتامُ: الغبار الأَسْوَد.

[7] الديوان، 64. العواسِل: جمع عاسِل، وهو من الرماح الذي يهتزُّ لينا، المجدَّل: الملقى على الأرض، المقيَّد: الأسير.

[8] الديوان، 79. وتكررت الكلمة فيه: 136. لا يَنثني: لا يرجع وينصرف، تَصْفِرُ: تُصَوِّت، وهو كناية عن هلاكهم.

[9] الديوان، 79. جندَله: ألقاه على الأرض، الكَبش: القائد والسيد.

[10] الديوان، 81. العَسْجَدُ: الذهب، رَصَّعَ: حَلَّى وزَيَّنَ.

[11] الديوان، 81. المهْمَهُ: الصحراء الواسعة البعيدة التي لا ماء فيها، المفاوز: جمع مَفاوة، وهي البرِّيَّة القفر، الأبجر: فرس عنترة.

[12] الديوان، 81. الجَحْفَلُ: الجيش العظيم، المهنَّد: السيف المصنوع في الهند، الماضي: القاطع.

[13] الديوان، 82. الأدهم: الأَسْوَدُ، الأَشهبُ: ما خالطَ بياضَه سواد، عالي المطا: عالي الظهر.

[14] الديوان، 84. أرضُ الشَّرَبَّة: موضعٌ، أَذْفَرُ: طيب الرائحة.

[15] الديوان، 84.

[16] الديوان، 85. القِرْمُ: السَّيدُ والعظيم.

ـ وما هَالَني يـا عَبْلَ فِيـكِ **مَهالِكٌ** ولا رَاعَني هَـولُ الكَـمِيّ الممارِسِ[1]

ـ فَدُونَكَ يا عمروُ بنَ وُدٍّ وَلَا تَحُـلْ فَـرُمحيَ **ظَمْآنٌ** لِـدَمِّ الأَشَـاوسِ[2]

ـ وَيْـــلٌ **لِشَيبـــانٍ** إذا صَبَّحتُهـــا وأَرسَلَتْ بِيـضُ الظُّبى شُعاعَهَـا[3]

ـ وأَصْبَحَتْ نِساؤُهَـــا **نَوادِبـــاً** علـى رِجالٍ تَشْتَكِـي نِزَاعَهـا[4]

ـ **أَدْهَــمٌ** يَصْدَعُ الـدُّجى بِسَوادٍ بَينَ عَينَيْــهِ غُـرَّةٌ كَـالهِـلالِ[5]

ـ مَـــوتُ الفَتى في عِزَّةٍ خيرٌ لَــهُ مِن أَنْ يَبِيتَ أَسيرَ طَرفٍ **أَكْحَلِ**[6]

ـ مـــاءُ الحيـــاةِ بِذِلَّةٍ **كَجَهَنَّمٍ** **وجَهَنَّمٌ** بالعـــزِّ أَطيبُ مَنْـــزِلِ[7]

ـ ولَقَـــد لَقِيتُ **شَدائِداً** **وأَوابِداً** حتى ارتقَيْتُ إلى أَعَـــزِّ مَقَـــامِ[8]

ـ وتَصْهَلُ خَوْفـــاً والرِّماحُ **قَواصِدٌ** إليهـا، وتَنْسَلُّ انسِلالَ الأَراقِـــمِ[9]

ـ يَدعـــونَ عنترَ والدُّروعُ كَـــأَنَّها حَدَقُ الضَّفادعِ في غَـديرٍ **أَدْهَمِ**[10]

ـ أَبَدْنَا جمعَهـــمْ لمـــا أَتَوْنـــا تَمـــوجُ **مَواكِبٌ** إنْسَـــاً وجِنَّـــاَ[11]

ـ بالأمسِ كانَ بِكِ الظِّباءُ **أَوانِساً** واليـــومَ في عَرَصَاتِكِ الغِرْبـــانُ[12]

ـ يا عَبْلَ مـادامَ الوِصـــالُ **لَيالِيـاً** حتى دَهَـــانا بَعْـــدَه الهِـــجْرانُ[13]

ـ وطِرْ لَعلَّكَ في أرضِ الحِجازِ تَرى رَكْبـاً على عالِــجٍ أو دونَ **نُعمانِ**[14]

قسم النحاة الأسماء المعربة إلى قسمين، الأول هو المتمكن الأَمْكَنُ أو المصروف، وتَطَّرِدُ علاماته الإعرابية رفعاً بالضمة، ونصباً بالفتحة، وجراً بالكسرة، بحسب موقعه الإعرابي من ذلك، ويدخله التنوين في أحواله الثلاث

---

[1] الديوان، ت: مجيد طراد، 88. الكَمِيُّ: الشجاع المتكَمِّي في سلاحه، لأنه كَمَى نفسه، أي سترها بالدرع والبيضة، الممارس: الذي تمرَّسَ بالحرب واعتادها.

[2] الديوان، 88. لاتَحُلْ: لا تتحول أو تنتقل، الأَشاوسُ: جمع أَشْوَس، وهو الجريء والشديد في القتال.

[3] الديوان، 91. بِيضُ الظُّبى: السُّيوف، والظُّبى جمع ظُبَة، وظُبَةُ السيف السهم طرفه.

[4] الديوان، 91.

[5] الديوان، 131. يَصْدَعُ: يَشُقُّ، الغُرَّةُ: بياضٌ في جبهة الفرس.

[6] الديوان، 134.

[7] الديوان، 135.

[8] الديوان، 189. الأوابِدُ: جمع آبِدة، وهي المصيبة.

[9] الديوان، 190. القواصِد: جمع قاصِدة، الأَراقمُ: جمع أَرقم، وهو ذَكَرُ الحيَّات وأخبثُها.

[10] الديوان، 192.الأدهم: المظلم والحالك السواد.

[11] الديوان، 194.

[12] الديوان، 195. العَرَصات: جمع عَرْصة، وهي ساحة الدار.

[13] الديوان، 196.

[14] الديوان، 196. عالِج: اسم موضع بالبادية بين قيد والقريات، نعمان: وادٍ بين مكة المكرمة والطائف.

تلك؛ والقسم الآخر من الأسماء المعربة هو المتمكن غير الأَمْكَنِ أو الممنوع من الصرف[1]، وقد تقرر في قواعد النحو اختصاصه بالجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وبأنه لا يلحقه التنوين؛ وتقرر لدى النحاة أن صرف الأسماء هو الأصل فيها، ولا يسوغ الخروج عن هذا الأصل إلا لعلل بسطها النحاة في باب الممنوع من الصرف؛ وبما أن صرف الأسماء هو الأصل فيها، فقد اتفق النحاة على أن صرف الممنوع من الصرف من الضرورات الشعرية التي سوَّغها كونها ردًّاً للكلمة إلى أصلها.

وكما يظهر في الأبيات السابقة لعنترة، فقد ورد صرف الممنوع من الصرف لديه في مواضع كثيرة من شعره، سواءٌ منه ما كان لعلة واحدة أو علتين، إذ نلحظ في تلك الأبيات مجيء صرف الممنوع من الصرف لعلة واحدة، هي كونه موازناً لصيغتَيْ (مَفاعِل أو مَفاعيل)[2]، وذلك في قوله: سَواكبٌ، عَوابِساً، عَناجِيجٍ، فَوارسٍ، صَحائفٍ، نَوافِذٍ، سَبائِبٌ، جَوافِلاً، كَواعِبٍ، نواعِماً، عَجائِباً، أَقارِباً، خَوالِياً، مَناصِلٌ، ذَوابِلٌ، ذَوامِلٍ، صَوارِمٌ، سَلاسِلٌ، بَخانِقٌ، مَعالِمٍ، حَمائِماً، سَوالِفٍ، مَعاطِفٍ، قَلائِدٍ، لَوامِعٌ، عَواسِلٌ، جَماجِماً، مَعانِياً، مَفاوِزٍ، مَهالِكٌ، نَوادِباً، شَدائِداً، أَوابِداً، قَواصِدٌ، مَواكِبٌ، أَوانِساً، لَيالِياً.

ونجد في الأبيات أيضاً صرف ما هو ممنوع من الصرف لعلتين؛ كالعَلَمِيَّةِ والتأنيث في قوله: عُبَيْلَةً، عُرْوَةٌ، مَيْسَرةٌ، عَبْلَةً، تَمِيمَاً، (علماً لقبيلة)؛ والعَلَمِيَّة وزيادة الألف والنون في قوله: حَيَّاناً، غَطَفانٍ، شَيْبانٍ، نُعمانٍ؛ والعلمية والعجمة في قوله: جَهَنَّمٍ، والوصفية ووزن الفعل في قوله: أَرْثَمٍ، أَهْيَمٍ، أَعْزَلٍ، أَسْوَداً، أَكْحَلٌ، آخَرٌ، أَصْيَدٍ، أَسْمَرٍ، أَشْهَبٍ، أَشْقَرٍ، أَذْفَرٍ، أَحْوَرٍ، أَكْبَرٍ، أَدْهَمٌ، أَكْحَلٍ، أَدْهَمٍ؛ وفي هذه الكلمات ما دخله التنوين في الحالات الإعرابية المختلفة، وما جُرَّ بالكسرة دون تنوين. وقد عدَّ النحاة صرف ما لا ينصرف من ضرورات الشعر، كما نجد ذلك عند القزاز[3]، وأبي سعيد السيرافي[4]، وابن عصفور[5]؛ ومن شواهدهم على ذلك قول النابغة الذبياني:

فَلَتَأْتِيَنْكَ **قَصائِدٌ** ولَيَرْكَبَنْ   جَيْشٌ إليكَ قَوادِمَ الأَكْوارِ[6]

---

[1] ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 114/4، 115.

[2] المراد بـ (مَفاعِل) هنا: كل اسم بعد ألف جمعه حرفان، سواءٌ أكان مبدوءًا بميم، نحو: مساجد، أم لم يكن، نحو: صيارف، وجواهر. والمراد بـ (مَفاعيل): كل اسم بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، سواء أكان مبدوءًا بالميم، نحو: مصابيح، أم لم يكن، نحو: عصافير، وقراطيس. ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، وحاشية المحقق: محمد محيي الدين 116/4.

[3] ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 155.

[4] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 40.

[5] ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 22.

[6] البيت للنابغة الذبياني في ديوانه، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، دون تا، 55، الكتاب: سيبويه 511/3، الأصول: ابن السراج، 436/3، المنصف: ابن جني، 79/2، الخصائص: له، 347/2، ضرورة الشعر: السيرافي، 40، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 155، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 22، المقرب: ابن عصفور، 170. القوادِم: جمع قادِمة، وهي للرَّحْل كالقَرَبُوس للسَّرْج، الأكوار: جمع كُور، وهو الرَّحْلُ بأداته.

حيث صرف "قصائِدٌ"، وهو جمع بعد ألف مده حرفان. وكذا قول أبي كبير الهذلي:

مِمَّـنْ حَمَلـْنَ بِهِ وهُـنَّ **عَـواقِدٌ** حُبُكَ النِّطاقِ فَعاشَ غـيرَ مُهَبَّلِ[1]

فصرف "عَواقدٌ" وهي جمع بعد ألف مده حرفان. ومثل ذلك قول امرئ القيس:

ويَومَ دَخَلْتُ الخِدرَ خِدرَ **عُنَيْزَةٍ** فَقالتْ لَكَ الويلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي[2]

فصرف "عُنَيْزَةٍ"، وحكمه ألا ينصرف، للعلمية والتأنيث. وكذا قول النابغة الذبياني:

إذا ما غَـزَوا بالجَيشِ حَلَّقَ فوقَهـم عَصَـائِبُ طَيْرٍ تَهْتَـدِي **بِعَصَائِبِ**[3]

فَجَرَّ "عصائب" بالكسرة وهي ممنوعة من الصرف.

وذكر السيرافي أن امتناع الصرف إنما حدث لعلل تطرأ على الأسماء، وأن الأصل المطرد فيها هو الصرف، ولكن الشاعر إذا اضطر ردَّها إلى أصلها، ولم يحفل بتلك العلل[4]، وصرف الممنوع من الصرف كثير في الشعر، حتى قال ابن عصفور وابن الأنباري عنه إنه "أكثر من أن يُحصى"[5]، وهو "مما لا يُحصى كثرةً في أشعارهم"[6]، ونقل ابن عصفور عن الكسائي والفراء أنه جائز في كل ما ينصرف، إلا " أفعل منك"، لوجود "مِنْ"، وبعضهم أجازه فيها[7]؛ وعدَّ ابن السراج صرف ما لا ينصرف مما يحسن من الضرورات ويُقاس عليه، وذلك لكونه من قبيل ردِّ الكلام إلى أصله[8].

والتنوين لدى النحاة هو العلامة التي تفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وسقوطه يوقع في اللبس من حيث ما تقتضيه قواعد النحو من التفريق بين المصروف وغيره من الأسماء، على أن النحاة أجازوا حذف التنوين من الأسماء في غير ضرورة، وذلك في غير باب الممنوع من الصرف، إذ قرئ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ **أحدُ** اللهُ

---

(1) البيت لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية، القاهرة، 1965م، 92/2، برواية: "غيرَ مُثَقَّلِ"، الكتاب: سيبويه 109/1، الكامل: المبرد، 195/1، شرح السيرافي، 101/2، ضرورة الشعر: السيرافي، 40، مقاييس اللغة: ابن فارس، 31/6، شرح المفصل: ابن يعيش، 94/4، ضرائر الشعر: ابن عصفور ،23، مغني اللبيب: ابن هشام، ت: محمد محيي الدين، 792/2، خزانة الأدب: البغدادي، 192/8. العواقِد: جمع عاقِدة، يصف رجلاً شهم الفؤاد، وأن علة نَجابته أن النساء حملن به وهم عواقِدٌ لِنُطُقِهن، حُبُك النِّطاق: مَشَدُّه، النِّطاق: إزار تشده المرأة في وسطها، مُهَبَّل: ثقيل كثير اللحم.

(2) البيت لامرئ القيس في ديوانه، ت: مصطفى عبد الشافي، 112، شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 36، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 23، مغني اللبيب: ابن هشام، 396/2. مُرْجِلي: أي تَعْقر بعيري فتدعني ذات رُجْلة.

(3) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه 42، كتاب العين: الخليل بن أحمد، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دون ط، دون تا، 310/1، شرح السيرافي 103/2، المعاني الكبير: ابن قتيبة، 283، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 22، شرح المفصل: ابن يعيش، 188/1. عَصائِب: جمع عِصابة، وهي جماعة الطير، وهي هنا النُّسور والعِقْبان والرَّخَم، تهتدي بعَصائِبِ: يتبع بعضها بعضاً، ويهتدي به انتظاراً للقتلى لتقع عليهم.

(4) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 40، وذكر مثل ذلك الأنباري في الإنصاف، 392.

(5) ضرائر الشعر: ابن عصفور، 24.

(6) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(7) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 41، الإنصاف: الأنباري، 392، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 24.

(8) ينظر: الأصول: ابن السراج، 435/3.

الصَّمَد﴾[1]، ويستشهد السيرافي بهذه القراءة على جواز حذف التنوين في سعة الكلام، ويقول:"وحدثني غير واحد من أصحابنا عن أبي العباس المبرد أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ: ﴿ولا اللَّيلُ **سابقُ** النَّهارَ﴾[2]، فقلتُ له: لوقلتَ: سابقٌ النهارَ، فقال: لو قلتُ: سابقٌ النهارَ لكان أوزنَ، يعني أثقل"[3].

وتحدث السيرافي عن زيادة الحروف في القافية للإطلاق، وأنها تزاد في القوافي لأن العرب تترنم بالشعر وتحدو به، ويقع فيه تطريب لايتم إلا بحرف المد، يقول:" وقد شبَّهوا مقاطع الكلام المسَجَّع، وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر، بالشعر في زيادة هذه الحروف، حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن، كقوله تعالى:﴿**قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَاْ**﴾[4]، وقوارير لا ينصرف، وقد أثبت في الوقف منها ألفاً، لأنها رأس آية، وهذا مذهب أبي عمرو[5]، وبعضهم ينون الأول من "قوارير"[6]، تشبيهاً بتنوين القوافي على مذهب من ينشدها منونة"[7]، ويقول السيرافي عقب ذلك:"وإنما ذكرناها لاختصاص الشعر بها دون غيرها من الكلام، وهي جيدة مطردة، وليس تخرجها جودتها عن ضرورة الشعر، إذ كان جوازها بسبب الشعر"[8].

وذكر ابن هشام أن صرف غير المنصرف مرده إلى أربعة أسباب[9]، ومنها إرادة التناسب، كما في قراءة: ﴿**سلاسلاً**﴾[10]، و:﴿**قَواريراً**﴾، وقراءة الأعمش: ﴿ولا **يَغُوثاً ويَعُوقاً** ونَسْراً﴾[11]، وذكر منها الضرورة[12]. وذهب أبو حيان إلى أن صرف ما لا ينصرف لغةٌ عند بعض النحاة، وأجاز ذلك في الكلام أحمد بن يحيى، ثم

---

[1] الإخلاص: 2. نصر بن عاصم وأبو عمرو ورويت عن عمر رضي الله عنه، وغيرهم، مختصر ابن خالويه، 183، إعراب القراءات الشواذ: العكبري، 758.

[2] يس: 40. عمارة بن عقيل، إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، 822، والبحر المحيط: أبو حيان، 323/7، وله بتنوين "سابق" في مختصر ابن خالويه، 126.

[3] شرح السيرافي 152/2، الخصائص: ابن جني، 125/1، ويفسر ابن جني قوله "أوزن" تفسيراً آخر فيقول:" فقوله: أوزن، أي أقوى وأمكن في النفس"، الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، ت: محمود ياقوت 311.

[4] الإنسان: 15 ـ 16.

[5] هو أبو عمرو بن العلاء، عالم لغوي، وأحد القراء السبعة، توفي سنة 154هـ، ينظر: نزهة الألباء: الأنباري، 30.

[6] قال أبو عمرو الداني في كتابه: التيسير في القراءات السبع،217، 218: "نافع والكسائي وأبو بكر: "**قواريراً قواريراً**" بتنوينهما، ووقفوا عليها بالألف، وابن كثير في الأول بالتنوين، وقف عليه بالألف، والثاني بغير تنوين، ووقف عليه بغير ألف، والباقون بغير تنوين فيهما، ووقف حمزة عليهما بغير ألف، ووقف هشام عليهما بالألف صلةً للفتحة، ووقف الباقون وهم: أبو عمرو وحفص وابن ذكوان على الأول بالألف وعلى الثاني بغير ألف. فحصل من ذلك أن من لم ينونهما وقف على الأول بالألف إلا حمزة، وعلى الثاني بغير ألف إلا هشام". وينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، حاشية المحقق 39.

[7] ضرورة الشعر: السيرافي، 38 ـ 39.

[8] المصدر السابق، 39.

[9] الأول: أن يكون أحد سبَبَيْه العلمية ثم ينكر، بدلالة السياق على ذلك، كقولك: رُبَّ فاطمةٍ، وعمرانٍ، ويزيدٍ. والثاني: التصغير المزيل لأحد سببي المنع من الصرف، كتصغير أحمد على حُميد، وعُمر على عمير. ابن هشام: أوضح المسالك: ابن هشام، 135/4.

[10] الإنسان: 4. "قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام "**سَلاسِلاً**" بالتنوين، ووقفوا بالألف عوضاً منه، والباقون بغير تنوين، ووقف حمزة وغيره ... بغير ألف، ووقف الباقون بالألف صلةً للفتحة". التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، 217.

[11] نوح:23.ابن مسعود، معاني القرآن: الفراء 189/3، الأعمش، مختصر ابن خالويه 162، إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس 1205، البحر المحيط، 336/8.

[12] ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 135/4 ـ 13، مغني اللبيب: ابن هشام، 396/2، ويسمي تنوين غير المنصرف "تنوين الضرورة".

أوردَ أبو حيان الآيات السابقة، مشيراً إلى علة التناسب فيها، وأن ذلك قد يكون على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب، وأن ذلك لغة، ونسب القول بذلك إلى الكسائي[1]. ويظهر من ذلك أن بعض النحاة يعدون هذه الظاهرة التي وردت في بعض قراءات القرآن الكريم هي من قبيل التناسب الصوتي الذي تتطلبه فواصل الآيات، وهي ـ على كونها ضرورة شعرية ـ تحقق الغاية الصوتية نفسها.

وهذا التغاير والتعدد في أحوال صرف الممنوع من الصرف، وإثبات التنوين في مواضع وحذفه في مواضع أخرى، هو الذي دعا محمد حماسة إلى تبني القول بالفصل بين لغة الشعر والنثر، والقول بأن هذا التغاير والتعدد في قواعد الممنوع من الصرف يعكس اهتزازاً واضطراباً وتَمَحُّلاً، نتج عن اختلاف النحاة ومحاولتهم فرض قواعدهم على اللغة، ولذا فإنه يدعو إلى إبقاء قواعد الممنوع من الصرف منطبقة على النثر دون الشعر، وأن ينفرد الشعر بحرية استعمال الاسم مصروفاً أو ممنوعاً من الصرف، ما دام ذلك غير ملبس، خاصة إن كان الاسم عَلَماً[2].

وذهب إبراهيم مصطفى إلى مثل ما ذهب إليه ابن جني من أن التنوين في الصرف علامة التنكير، وعلل ابن جني دخوله على الأعلام بأنها شابهت النكرات، لأن تعريفها معنوي لا لفظي[3]، وبناء على ذلك يفسر إبراهيم مصطفى الأبيات التي أوردها الأنباري ولم تنون فيها الأعلام، والتي عدها الكوفيون ضرورة، ومنعها البصريون[4]، فيذهب إلى أن الأصل في العلم ألا يُنَوَّن، وإنما يجوز أن يلحقه التنوين إذا كان فيه معنى التنكير[5]، وتابعه في ذلك محمود السعران الذي رأى أن التنوين "مورفيم يدل على أن الكلمة نكرة"[6]. وقد أشار ابن هشام إلى دلالة التنوين على التنكير عند لحاقه بالعلم[7].

ونقل محمد حماسة عن المستشرق الألماني نولدكه قوله إن العربية كانت قبل الميلاد وبعده بقليل خالية من التنوين، وكانت ترمز لحالات الرفع والنصب والكسر بالضمة والفتحة والكسرة، ولكن دون إضافة التنوين، وأنها كانت تترك الأعلام الممنوعة من الصرف بلا نهايات إعرابية[8]. وإذا صح ذلك فهو يعني أن العربية في مرحلة تاريخية معينة نونت الاسم المنصرف، وأبقت الاسم الممنوع من الصرف على علامته الإعرابية دون تنوين، وهذا

---

(1) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان، 336/8، ارتشاف الضرب: له، 891، الكشاف: الزمخشري: 218/6.

(2) ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 282.

(3) ينظر: الخصائص: ابن جني، 240/3.

(4) ينظر: الإنصاف: الأنباري، 397، دراسة في الضرورة الشعرية : محمد حماسة، 280 ـ 281.

(5) ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 281.

(6) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(7) ينظر: أوضح المسالك : ابن هشام، 135/4.

(8) نولدكه: اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، 37، نقلاً عن: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 282. وقد سبق القزازُ إلى ذكر هذا الرأي الذي يذهب إلى أن الأصل في الأسماء عدم الصرف، إذ يقول:"ومن أجاز صرف ما ينصرف زعم أن أصل الأسماء كلها أن يترك صرفها، ولكن خُفِّفت منها أسماء صُرفت، فإذا تُرك صرفها رُدت إلى أصلها". ما يجوز للشاعر من الضرورة: القزاز، 196. فهذا ومثله رأي نولدكه يشير إلى الأصل التاريخي التطوري المفترض، أما الأصل الذي عناه النحاة فهو ما استقرت عليه العربية في حقبة لاحقة، وهو ما دلت عليه نصوص العربية من القرآن الكريم والشعر وأقوال العرب، وهو ما قرره القزاز عقب قوله السابق، إذ يقول:"والوجه غير هذا، لأن أصل الأسماء التمكن في التسمية والإعراب، وتُرك صرف ما لا ينصرف منها لعلل ذكرت في غير هذا الموضع".

التفسير التاريخي التطوري للمسألة يعني أن الأصل في الأسماء كلها المنع من الصرف والتنوين، ثم دخل التنوين على بعضها، وبقي بعضها الآخر على أصله، وبقيت بعض القبائل محتفظة بظاهرة عدم التنوين في بعض الأسماء وجاء ذلك في شعرهم، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك عندما ذكر أنه يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وأنه لغة عند قوم من النحاة، وحكى جواز ذلك في الكلام عن أحمد بن يحيى، مع أن سائر العرب لا يصرفونه إلا في الشعر[1]، وهذا هو ما أشار إليه ابن هشام عندما تحدث عن صرف الممنوع من الصرف فقال:"وعن بعضهم اطِّراد ذلك في لغة"[2].

ولذلك ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار ظاهرة صرف الممنوع من الصرف من قبيل تعدد اللهجات العربية، التي غايرت اللغة العربية المشتركة الممثلة في القرآن الكريم، ثم لما جاء النحاة وجامعو اللغة رأوا ظاهرة لافتة، وهي منع التنوين من كلمات الأصل فيها أن تكون منونة مثل غيرها من الأسماء، فحصروها ووضعوا لها القواعد التي تصفها وتحدد صورها حتى صارت من قواعد اللغة[3]. وتبقى مثل هذه الآراء المرتبطة بتاريخ اللغة أموراً محتملة يصعب الجزم بصحتها، وإنما نحتكم إلى القواعد النحوية والصرفية التي استقرت على أيدي النحاة.

وإذا تأملنا في ظاهرة صرف الممنوع من الصرف في شعر عنترة فسنجد أنها من الظواهر اللغوية التي كثرت في شعره مقارنة بغيرها من الظواهر التي خالفت المطرد لديه، مما يدعو إلى التساؤل عن أسباب ذلك؛ ويمكننا أن نرجع ذلك إلى جملة من الأسباب، الأول: كثرة الظاهرة نفسها عند غيره من الشعراء، حتى ذكر النحاة أنها لا تكاد تحصى في أشعارهم، فقد اطردت في لغة الشعراء، وجرت في أشعارهم، حتى أدرجها النحاة كابن السراج في عداد ما يستحسن من ضرورات الشعر. والثاني: أن هذه الظاهرة ارتبطت بأنواع من الكلمات التي تكثر في الاستعمال اللغوي كثرة مفرطة، حتى لا يكاد يخلو منها كلام، كالأعلام، والصفات، وصيغ منتهى الجموع؛ فكثرة استعمالها يجعلها مظنةَ التغيير في حالاتها الإعرابية بصرفها وتنوينها وجرها بالكسرة وفق مقتضيات الوزن والقافية. والثالث: أن التنوين والنون والميم عامةً هي من الحروف التي ارتبطت صوتياً بالدلالة على التنغيم والإيقاع؛ وهو ما يتناسب مع طبيعة الشعر الموسيقية؛ فالنون والميم حرفان لهما رنين ونغم شجي يطرب الأذن ويمتع النفس، إضافة إلى ما بين الحرفين من تقارب في الصفات الصوتية كالجهر والذلاقة والغنة[4]؛ فإذا ارتبط التنوين بالمد الموجود في صيغ منتهى الجموع أحدث زيادة في وضوح وتمكن الإيقاع الشعري والموسيقي للتفعيلات؛ ولذلك دارت على هذين الحرفين أحكام كثيرة في علم التجويد في باب أحكام الميم الساكنة والتنوين، كما نجد النون والتنوين قد

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب: أبو حيان، 891/2.

[2] أوضح المسالك : ابن هشام، 137/4.

[3] ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 282.

[4] ينظر: لغة القرآن الكريم دراسة لسانية للمشتقات في الربع الأول: بلقاسم بلعرج، عنَّابة، دون ط، 2005م، 337.

ارتبطا بالعديد من مواضع الزيادة في ضرورات الشعر، كتنوين الاسم المبني للنداء، وإثبات التنوين والنون في اسم الفاعل، وتنوين الاسم العلَم الموصوف بـ "ابن" المضاف إلى العلَم، وإلحاق النون الثقيلة والخفيفة بالفعل المضارع إذا كان منفياً أو مقلَّلاً أو موجَباً لم تدخل عليه لام القسم، أو جوابَ شرط، أو فعلَ شرط غير مفصول بينه وبين أداة الشرط بما الزائدة، وزيادة النون في اسم الفاعل، وفي آخر الاسم الذي ليس في المعنى الفعلي[1].

فهذا كله يدل على أن النون والتنوين قد وقعا في مواضع الزيادة في العديد من ضرورات الشعر؛ لأسباب صوتية مرتبطة بالنغم والإيقاع الشعري، وقد عُرِفَ في الشعر تنوين التَّرَنُّم، الذي يلحق القوافي المطلَقة، والتنوين الغالي الذي يلحق القوافي المقيَّدة، فكأنهما نونان زِيدَتَا لأجل الموسيقى الصوتية، ولغرض التنغيم الشعري، فالنون صوت يحسن السكوت عليه، ولذلك التُزِمَ في الكثير من أصوات العربية وأوضاعها[2].

وإذا أمعنا النظر في دلالات الكلمات التي صُرِفَتْ وهي ممنوعة من الصرف في شعر عنترة، فسنجدها جاءت في إطار الحقول الدلالية التي درج عليها عنترة في شعره، ومثَّلت المحاور الموضوعية لديه، فهي جموع دالَّةٌ على أوصاف الخيل، وأدوات الحرب، أو أعلام تدل على أفراد وقبائل ارتبطوا بأنصاره وخصومه في ساحات القتال والمعارك، أو علم يدل على محبوبته عبلة، مكبَّرًا حيناً، ومصغَّرًا للتمليح والتحبب حينا آخر، أو كلمات تدل على صفات اللون والشكل لمحبوبة عنترة وفرسه؛ فالأغراض الدلالية في شعر عنترة هي التي أفضت به إلى اتخاذ هذه المفردات وسيلة لنقل معانية وأفكاره، فجاء شعره حافلاً بها، مما اقتضى أن تُطوَّعَ أبنية اللغة بما يتناسب مع إيقاع الشعر وموسيقاه.

---

[1] ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 25 ـ 331.

[2] ينظر: فقه اللغة المقارن: إبراهيم السامرائي، 125، 127، 132. القوافي المطلقة: هي التي آخرها حرف مد، والتنوين الغالي: هو الذي يلحق القوافي المقيدة زيادة على الوزن، ولذلك سمي "غالياً".

(2) منع المصروف من الصرف:

وهذه الظاهرة عكس سابقتها، وقد وجدتها في موضعين من شعر عنترة، هما قوله:

ـ قَوْمي **صِمامُ** لمن أرادوا ضَيْمَهمْ والقـــاهرون لِكلِّ أَغلبَ صَالِي[1]

ـ حينَ قـــالوا **زُهَيرُ** ولَّى قَتيـــــلاً خَيَّمَ الحـزنُ عندَنـــا وأَقَـــامَا[2]

فقال في البيت الأول: "صِمامُ"، وفي الثاني: "زُهَيرُ"، بالضم فحسب؛ والأصل فيهما أن يُنوَّنا: "صِمامٌ"و"زُهَيرٌ"؛ وتَرْك صرف المنوع من الصرف خروج عن الأصل المفترض الذي استقر في قواعد النحو، وهو أن الأصل في الأسماء الصرف، ولذا استُسِيغَ في الشعر صرف الممنوع من الصرف، لكونه ردّاً للكلام إلى أصله، بخلاف العكس الذي يمثل خروجاً عن ذلك الأصل؛ وقد أجاز الكوفيون، والأخفش[3]، وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان من البصريين ترك صرف ما ينصرف[4]، ومَنَعَه سيبويه وأكثر البصريين، لأنه لا يُعَدُّ رداً للكلمة إلى أصلها[5]. وأنشد المؤيّدون لذلك أبياتاً خُرِّجت على غير ما أَوَّلوه، وأُنشِدت على غير ما أَنشدوه؛ ومن ذلك قول عباس بن مِرداس السلمي:

وَمَا كــان حِصْنٌ ولا حـابِسٌ يَفُوقـــانِ **مِرداسَ** في مَجْمَـــعِ[6]

فلم يصرف "مرداساً" وهو أبوه، وليس بقبيلة. وكذا قول ذي الإصبع العدواني:

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد 133. وقد ورد هذا البيت برواية أخرى : قومي **الصِّمامُ** لم أرادوا ضَيْمَهم * والقاهرون لِكلِّ أغلبَ خالي، ولا شاهد فيه، وهو في الديوان، ت: محمد مولوي 337، وت: مجيد طراد 118. وكلتا الروايتين من البحر نفسه، ولا تغيير يطرأ على تفعيلاته في أيٍّ منهما، وربما تكون رواية "الصِّمام" بالتعريف جاءت لتصحيح الرواية الأخرى للبيت التي وردت فيها الكلمة منكَّرةً وممنوعة من الصرف، وربما كان العكس، أي أن رواية التعريف حُرِّفت لتكون شاهداً على منع المصروف من الصرف، وقد يكون هذا الاختلاف بين الروايتين ناشئاً عن تداول البيت على ألسنة الرواة، وسوَّغه عدم تأثر وزن البيت. الصِّمام: الدَّاهية أو السدُّ المنيع، الأغلب: غليظ الرقبة، الصالي: الشديد أو المخاتِل.

(2) الديوان، ت: مجيد طراد 138.

(3) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المعروف بالأخفش الأوسط، توفي سنة 210هـ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة: القِفْطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1986م، 36/2، وهناك أحد عشر نحوياً اسمهم الأخفش، غير أن المفهوم عند الإطلاق هو الأخفش الأوسط، ينظر: المزهر: السيوطي، 453/2.

(4) ينظر: الإنصاف: الأنباري، المسألة 73، 397.

(5) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 43.

(6) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ،ت: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1991م، 112، ومن أنكر وجه الاستشهاد في البيت رواه: "يَفوقان شَيْخِيَ في مَجْمَعِ"، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 101/1، شرح السيرافي، 104/2، ضرورة الشعر: السيرافي، 44، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 193، عبث الوليد: المعري، 412، العمدة: ابن رشيق، 274/2، سمط اللآلي، للبكري، ت: عبد العزيز الميمني، الهند، دون ط، 33/1، الإنصاف: الأنباري، 399، شرح المفصل: ابن يعيش، 188/1، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 102، همع الهوامع: السيوطي، 121/1، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 30/1.

وممَّــــنْ وَلَـــــدوا **عـــــامِرُ** ذو الطُّــــــولِ وذُو الـعَـــــــرضِ[1]

فلم يصرف "عامراً"، ولم يجعله قبيلة، لأنه قد وصفه فقال: "ذو الطول وذو العرض"، ولو كان قبيلة لقال: "ذات الطول وذات العرض". وحكى أبو العلاء المعري أن ذلك كثير في أشعار المتقدمين والمحْدَثين[2].

ومثل ذلك قول ابن قيس الرقيات:

لَمُصْعَبُ حينَ جَــــــدَّ الأَمْــ ـرُ أَكـــــثَرُهَـــــا وأَطْيَبُهَـــــا[3]

فقال: "مصعبُ" وهو مصروف. واشترط ابن عصفور لصحة الاستشهاد لمنع المصروف من الصرف أن يستعمل الاسم في موضع الجر مفتوحاً[4]، كقول دَوْسَر بن ذُهَيْل القُرَيْعِي:

وقَائلــــــةٍ مــا بالُ **دَوْسَرَ** بَعْدَنا صَحا قَلبُهُ عنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ[5]

وقول الأخطل:

طَلبَ الأَزارقَ بالكتائِبِ إذ هَوَتْ **بِشِبيبَ** غائلةُ النُّفوسِ غَــــــدُورُ[6]

وقول أبي دَهْبَل:

أَنَـا أَبُو **دَهْبَــلَ** وَهْبٌ لِــــوَهَبْ مِنْ جُمَحٍ والعِزُّ فِيهِــمْ والحَسَــبْ[7]

---

(1) البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه، ت: عبد الوهاب العدواني، ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، دون ط، 1973م، 48، الأغاني: الأصفهاني، 65/3، ضرورة الشعر: السيرافي، 44، شرح السيرافي، 104/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 193، عبث الوليد: المعري، 329، الإنصاف: الأنباري، 400، شرح المفصل: ابن يعيش، 189/1، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 102، اللسان: ابن منظور، تاج العروس: الزبيدي، "عمر". ومن أنكر وجه الاستشهاد فيه قال: "إن "عامراً" هنا يراد به القبيلة، ولذلك لم ينصرف، ونقل الزبيدي عن أبي إسحاق أن الشاعر قال:"ذو" ولم يقل "ذات" لأنه حمله على اللفظ، كما قال عز وجل: ﴿ألاَ إنَّ **ثَموداً** كَفروا ربَّهم ألا بُعداً لِثَمُودَ﴾ هود:68، فصرف الأول وترك صرف الثاني، على قراءة أكثر القراء، فصرف الأول على لفظ أبي القبيلة، وترك صرف الثاني لأنه أُريد بلفظه القبيلة نفسها"، ينظر: السيرافي: ضرورة الشعر 45 ـ 46، ضرائر الشعر: ابن عصفور 103. كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء وبعض المكيين والبصريين: ﴿وجِئتُكَ مِنْ **سَبَأَ** بِنبإٍ يقين﴾ النمل: 22، فترك صرف "سبأ" لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى، معاني القرآن: الفراء، 289/2 ـ 290، إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس: 695، الإنصاف: الأنباري، 401، إعراب القراءات الشواذ: العكبري، 235.

(2) عبث الوليد: أبو العلاء المعري، 328.

(3) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه 124، ضرورة الشعر: السيرافي، 47، شرح السيرافي، 104/2، الموشح: المرزباني، 241، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 195، وذكر فيه عن الأصمعي أن هذا البيت لابن قيس الرقيات، وهو عنده ليس بحجة، لأن الحضرية أفسدت عليه لغته، وقال: إنما ينشده الفصحاء: "لأنتم حين جدَّ الأمر"، ولا شاهد فيه، الإنصاف: الأنباري، 400، شرح المفصل: ابن يعيش، 189/1.

(4) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 103.

(5) البيت لدوسَر بن ذُهَيْل القُرَيْعي، الأصمعيات، ت: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت، ط5، دون تا، 150، مجالس ثعلب، 147، ضرورة الشعر: السيرافي، 47، وذكر فيه أن الجيد الصحيح في رواية البيت: "وقائلةٍ ما لِلقُرَيْعِيِّ بَعْدنا" ، عبث الوليد: المعري، 329، وفيه أن المبرد ينشده: "وقائلةٍ ما لِلقُرَيْعِيِّ بَعْدنا" فراراً من حذف التنوين، الإنصاف: الأنباري، 400، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 102.

(6) البيت للأخطل في ديوانه 11، الإنصاف: الأنباري، 397، الإغراب في جدل الإعراب: الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م، 55. الأزارِقة: أصحاب نافع بن الأزرق، وشبيب من شيبان. غائِلة النُّفوس: قاتِلتُها.

(7) البيت لأبي دَهْبَل الجُمَحي في ديوانه، ت: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، بغداد، ط1، 1972م، 47، برواية: "من جُمَحٍ في العِزِّ منها والحَسَب"، الإنصاف: الأنباري، 403، الإغراب في جدل الإعراب: الأنباري، 55.

فهذه الشواهد تدل بمجملها على أن التنوين قد حذف حيث يجب أن يظهر، وأن ذلك جاء في المواضع الإعرابية المختلفة، بما فيها مواضع الجر، رغم ما أبداه البصريون من تخطئة لبعضها، وعدم الإقرار بحجية بعضها الآخر، وحمل بعضها على المعنى؛ وقد اختار ابن الأنباري رأي الكوفيين في هذه المسألة، وذلك لكثرة النقل الذي أخرج هذه الظاهرة عن حكم الشذوذ والقلة، لا لقوته في القياس(1).

وبرغم كثرة الشواهد التي أوردها ابن الأنباري على ترك صرف ما ينصرف، فإنها فيما يظهر دون صرف الممنوع من الصرف من حيث الكثرة واتفاق النحاة على جوازه في الشعر، ولم يبلغ مبلغه في الكثرة والاطراد في الشعر، ولعلنا لذلك لم نجد لدى عنترة سوى موضعين ترك فيهما صرف ما ينصرف، مع وجود رواية قد تخرج أحدهما عن موضع الاستشهاد، وإذا كان صرف الممنوع من الصرف ،على كثرته، قد عُدَّ من الضرورات، فترك صرف المنصرف من باب أولى؛ وكما فسَّرْنا كثرة صرف الممنوع من الصرف لدى عنترة، يمكن أن نفسر بالمقابل قلة منع المصروف من الصرف لديه؛ فهذه الظاهرة هي في الأصل أقل من نظيرتها في الشعر بوجه عام، والشعر يناسبه الصرف والتنوين؛ لأن ذلك يتوافق مع طبيعته القائمة على التنغيم والتطريب، وحذف التنوين ينافي ذلك، كما أن منع المصروف من الصرف قد يكون في أي كلمة بما يحقق اتزان تفعيلات البيت، وليس مقصورًا على الأعلام أو الصفات.

---

(1) ينظر: الإنصاف: الأنباري، 405.

(3) المخالفة في الحركات الإعرابية:

جاءت مخالفة المطرد في الحركات والعلامات الإعرابية في شعر عنترة على صور وأشكال عديدة، ويمكن بيانها وفق التقسيم التالي:

(أ) حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع:

ونجد ذلك في البيتين التاليين:

ـ **يُنادُوني** وخَيْلُ الموتِ تَجري   مَحَلُّكَ لا يُعـــــادِلُهُ مَحَـــلُّ

وقَد أَمْسَوا **يَعـــيبُوني** بِأُمِّي   ولَوْني كَلَّما عَقَــدوا وَحَلُّــوا[1]

حيث حذف علامة الرفع وهي النون من الفعلين: يُنَادوني، ويَعِيبُوني، والأصل فيهما: يُنادُونَني، ويَعيبُونَني؛ والأصل أن ثبوت النون في الأفعال الخمسة هو علامة الإعراب في حالة الرفع، وقد عدَّ القزاز حذفها في حالة الرفع مما يجوز في الضرورات، كقولك في الشعر: القوم يَضرِبوني ويَأْمُرُوني، والأصل: يضربونَني ويأمرونَني"[2]؛ وعُلِّلَ ذلك باجتماع نونين في الكلمة، فحذفت إحداهما استخفافاً[3]. ومن شواهد ذلك قول عمرو بن معدي كرب:

تَراهُ كـالثَّغَامِ يُعَـلُّ مِسْكاً   يَسُوءُ الفاليـاتِ إذا **فَلَيْني**[4]

والوجه أن يقول: إذا فَلَيْنَنِي، فتكون النون الأولى علامة رفع الفعل، والثانية هي التي تكون مع الياء في اسم المتكلم المنصوب. ومثله قول الآخر:

أَبِـا الموتِ الذي لا بُدَّ أَنِيّ   مُلاقٍ لا أَبـــاكِ **تُخَوِّفِيني**[5]

فحذف نون الرفع من "تُخَوِّفِيني"، وأصلها: "تُخَوِّفينَني". وإلى مثل ذلك ذهب بن عصفور، إذ عدَّ هذه الظاهرةَ من قبيل ضرورات الشعر، وعلَّلَها بأن في ذلك تشبيهاً للنون بالضمة، حيث كانتا علامتَيْ رفع[6]، وبعد أن ذكر على

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد 116.

(2) ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 318.

(3) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(4) البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي في ديوانه، ت: مطاع الطرابيشي، ط2، 1985م، 180، الكتاب: سيبويه، 520/3، معاني القرآن: الفراء، 90/2، مجاز القرآن: أبو عبيدة، ت: محمد سَزْكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون ط، دون تا، 352/1، جمهرة اللغة: ابن دريد، ت: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، 459/1، المنصف: ابن جني، 337/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 319، عبث الوليد: المعري، ،498 وقيل فيه: إن النون التي حُذفت هي التي تلحق الياء، وليست الدالَّة على التأنيث والجمع في "فَلَيْنَ"، شرح المفصل: ابن يعيش، 301/2، الخزانة: البغدادي، 371/5، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 111/1. الثَّغام: نَبْتٌ له نَوْرٌ أبيض، يُعَلُّ مِسكاً: يُطَيَّب بالمسك، الفالِيات: جمع فالية، فشَعره يسوؤهن بما صار إليه من الشيب.

(5) ينسب البيت للأعشى، وليس في ديوانه، ولأبي حية النميري، وليس في ديوانه، مجاز القرآن: أبو عبيدة، 352/1، المقتضب: المبرد، 375/4، الكامل: له، 164/2، الصحاح: الجوهري، "أبي"، الخصائص: ابن جني، 345/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 319، شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، 501/2، أمالي ابن الشجري، 128/2، شرح المفصل: ابن يعيش، 101/2، اللسان: ابن منظور، "أبي"، الخزانة: البغدادي، 100/4، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 316/1.

(6) ينظر:ضرائر الشعر: ابن عصفور، 109، 110. أي كما حذفت الضمة من الفعل الصحيح لغير جازم في مثل قول امرئ القيس:"فاليومَ **أشربْ** غيرَ مُسْتَحْقِبٍ".

ذلك شواهد عديدة قال: "ولا يُحفظ من ذلك شيء في الكلام، إلا ما جاء في حديث أخرجه مسلم في قتلى بدر، حين قام عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم: ...، فسمع عمرُ قولَ النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، كيف **يَسْمَعُوا**، وأَنَّى **يُجِيبُوا**، وقد جَيَّفوا"[1]؛ فحذف النون من "يسمعون" و"يجيبون"[2]. وذهب بعض النحاة إلى جواز ذلك في الكلام، ومنه قراءة بعض القراء: ﴿قُلْ أفغيرَ اللهِ **تَأْمُرُوِني** أَعبُدُ﴾[3]، بنون واحدة خفيفة، ونقل القزاز عنهم قولهم إن الأصل: "تَأْمُرُونَني"، فحذف لاجتماع النونات؛ وأكثر القراء على تشديد النون والإدغام، وهو الوجه"[4]. وكذا قراءة أهل المدينة:﴿**تُحاجُّونِي**﴾[5]، و:﴿فَبِمَ **تُبَشِّرُونِ**﴾[6]، بالتخفيف، باعتبار أن المحذوف هو نون الرفع في كل ذلك لا نون الوقاية، لأنهم استثقلوا التضعيف[7].

ومن الشواهد الشعرية الأخرى على هذه الظاهرة قول أبي طالب:

فإنْ سَرَّ قَوماً بَعضُ ما قَد صَنَعتُمو ⠀⠀⠀ **ستَحْتَلِبُوها** لاقِحاً غيرَ باهِـلِ[8]

وقول الآخر:

أَبِيتُ أَسْـــرِي و**تَبِيتِـي تَدْلُــكِي** ⠀⠀⠀ وجهَـكِ بالعنبرِ والمِسكِ الذَّكِي[9]

وعدَّ ابن جني ذلك من باب الضرورة[10]، وجعله ابن مالك نادراً في الشعر والنثر للتخفيف[11]، وأورد عليه قراءة الحسن:﴿يوم **يُدْعَوا** كُلُّ أُناسٍ بِإِمامهم﴾[12]، ببناء الفعل للمجهول وإسناده لواو الجماعة، وقراءة يحيى بن الحارث

---

[1] صحيح مسلم ، من حديث أنس رضي الله عنه. وفي بقية الحديث أجاب النبي صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده، ما أنتم بأسمعَ لما أقول منهم، ولكنهم **لا يقدرون أن يجيبوا**". فأثبت النون في الرفع، وحذفها في النصب، على الأصل في ذلك. الجيفةُ: جُثَّة الميت وقد أَراحَ، نقول منه: جَيَّفَ تَجْيِيفاً.

[2] ضرائر الشعر: ابن عصفور، 111.

[3] الزمر: 64. وقد قرأ ابن عامر: ﴿**تأْمرونَني**﴾ بنونين، الأولى مفتوحة، وقرأ نافع بنون واحدة مخفَّفة، وباقي السبعة بواحدة مشدَّدة، ينظر: التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، 190، إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، 899، وقال عن ذلك: إنه مما يجيء مثله شاذاً في الشعر، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء أن هذا لحنٌ، والكشاف: الزمخشري، 319/5، والبحر المحيط: أبو حيان، 421/7، ورجح فيه أن المحذوف هو نون الرفع.

[4] ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 320.

[5] الأنعام: 80. نافع، إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، 272، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء أن هذا لحنٌ، وأجازه سيبويه لاستثقال التضعيف، باعتبار أن المحذوف هو نون الوقاية، ونافع وابن عامر بخلاف عن هشام في: البحر المحيط: أبو حيان، وذكر فيه أن تخفيف النون لغة لغطفان.

[6] الحجر: 54. نافع، إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، 490، والبحر المحيط: أبو حيان، 447/5، وغَلَّط أبو حاتم هذا الوجه، وذكر أنه يكون في الشعر.

[7] ينظر: خزانة الأدب: البغدادي، 372/5.

[8] البيت لأبي طالب، عم النبي صلى الله عليه وسلم، وهو في ديوانه، ت: محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994م، 71، شواهد التوضيح: ابن مالك، 230، شرح التسهيل:له، ت: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990م، 53/1، والبيت من قصيدة طويلة قالها في مدحه عليه الصلاة والسلام، وقد ذكرها صاحب الخزانة، وليس فيها هذا البيت، الخزانة: البغدادي، 59/2. الاحتلاب بمعنى الحَلْب، ناقةٌ لاقِحٌ، وقارحٌ: يومَ تحمل، والباهِلُ: الإبل التي لا صِرار عليها.

[9] لم أقف على قائله، الخصائص: ابن جني، 388/1، شواهد التوضيح: ابن مالك، 230، شرح التسهيل: له، 53/1، ، همع الهوامع: السيوطي، 176/1، الخزانة: البغدادي، 339/8، اللسان: ابن منظور، "ردم". أَسْري: أسير بالليل، الدَّلْكُ: المرْسُ باليد، الذَّكِيُّ: الشَّديدُ الرَّائحة.

[10] ينظر: الخصائص: ابن جني، 388/1.

[11] ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك، 51/1، شواهد التوضيح: له، 228.

[12] الإسراء: 71. الحسن والسجستاني وقتادة، في مختصر ابن خالويه، 80، والمحتسب: ابن جني، 22/2، والكشاف: الزمخشري، 536/3.

الذماري: ﴿قالوا ساحرانِ **تَظَّاهَرَا**﴾[1]. وكذا ما جاء في الحديث، قوله صلى الله عليه وسلم: "لا **تَدخلوا** الجنة حتى تُؤمنوا، ولا **تُؤمنوا** حتى تَحابُّوا"[2]، وما جاء في الحديث: "إنكَ تَبعثُنا فَنَنزِلُ بقومٍ لا **يُقْرُونا**"[3].

وقال أبو حيان عن مثل ذلك إنه "لا يُقاسُ على شيء من ذلك في الاختيار"[4]. ويظهر أن النحاة أجازوا حذف نون الرفع هذه لمجيئها مع نون الوقاية، فكأنه استغناء بالشيء عن نظيره للتخفيف، وقد أشاروا إلى أنها قد تحذف بلا سبب، والقول بأن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية هو رأي سيبويه والأخفش، واختاره ابن مالك[5]. ورغم وروده في بعض القراءات فإن بعض النحاة عَدُّوه من قبيل ضرورات الشعر.

ويذهب بعض الباحثين ومنهم محمد حماسة إلى إمكانية الاستعانة باللهجات العربية المعاصرة باعتبارها منحدرة من أصول عربية، لتفسير الظواهر اللهجية القديمة[6]، وعليه يمكن النظر إلى هذه الظاهرة باعتبارها لهجة عربية لم يحدد النحاة أصحابها، وجاءت بعض الشواهد دالة على وجودها؛ ويعزز هذا القولَ استعمالُ بعض العرب المعاصرين ذلك في لهجاتهم اليوم؛ فهو إن لم يكن من قبيل الضرورة الشعرية، فإنه لهجة عربية، نقلتها لنا بعض النصوص؛ وقد تكون مستعملة في الشعر أكثر من النثر، وفي اللهجات العربية المحكية أكثر من النصوص الأدبية[7]. وقد أتفق مع رأي محمد حماسة، على أن يكون ذلك في حدود فهم وتفسير الظواهر اللهجية القديمة، دون أن تتخذ اللهجات المعاصرة وسيلة لبناء قواعد اللغة أو الخروج عليها.

---

[1] القصص: 48. يحيى الذماري، في مختصر شواذ القرآن: ابن خالويه، 114، وقال عنه: "تشديده لحنٌ؛ لأنه فعل ماض، وإنما تشدد في المضارع"، وإعراب القراءات الشواذ: العكبري، 263، وقال عن هذا الوجه: "إنه بعيد وفاسد في العربية"، وزاد أبو حيان في البحر المحيط، 118/7: محبوب عن الحسن ويحيى الذماري، وأبو حيوة وأبو خلاد عن اليزيدي، ونقل إنكار ابن خالويه وغيره لهذا الوجه، وقال: "إن مثل هذا جاء في قليل من الكلام وفي الشعر".

[2] حديث صحيح، سنن الترمذي 2510، البيهقي 6/2942، مسند أحمد 3/20، وغيرها، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، ينظر: شواهد التوضيح: ابن مالك، 229، همع الهوامع: السيوطي، 51/1.

[3] صحيح البخاري 2461، وصحيح مسلم، 1727، برواية "لا يُقْرُونَنا"، من حديث عقبة بن عامر، وفي رواية: لا يُقرُونا"، صحيح ابن ماجه 2980، ينظر: شواهد التوضيح 228.

[4] همع الهوامع: السيوطي، 176/1.

[5] ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك، 52، همع الهوامع: السيوطي، 176/1، 177.

[6] ينظر: الأصول: تمام حسان، 73، في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، 24، فقه اللغة المقارن: إبراهيم السامرائي، 129، دراسة في الضرورة الشعرية :محمد حماسة، 215.

[7] ويقابل حذفَ نون الرفع مع تجرد الفعل من الناصب والجازم ثباتُها في حالة الجزم، كقول الشاعر: لولا فوارسُ من ذُهْلٍ وأُسرَتِهم * يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفونَ بالجارِ، فقد قيل عنه: ضرورة، وقال ابن مالك: إنه لغة، مغني اللبيب: ابن هشام، ت: عبد اللطيف الخطيب 468/3، وكذا إثبات نون الرفع في حالة النصب، ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، 225/4، وشرح الأشموني، حاشية المحقق، 78/1 ـ 79، وهذا الاستعمال دارج على ألسنة العرب المعاصرين في لهجاتهم. الصُّلَيْفاء: مُصَغَّرُ الصَّلْفاء، وهي الأرض الصلبة، ويوم الصَّلفاء من أيام العرب.

(ب) حذف الحركة الإعرابية وعلامة البناء والمجيء مكانهما بالسكون:

ويمكن أن نعد هذه الظاهرة من قبيل تقدير الحركة الإعرابية حيث يجب أن تظهر، وقد وردت في عدة مواضع من شعر عنترة، في الأبيات التالية:

- سَأَصْبِرُ حتى **تَطَّرِحْني** عَــواذِلي وَحَــتى يَضِجَّ الصَّبْرُ بَيْنَ جَوانِبي[1]
- إلى أَنْ أَدُوسَ بــلادَ العِـــراقِ **وأُفنِيْ** حواضــرَهــا والبَـوادي[2]
- ولا يَنْثَني حتى **يُخَـلّي** جَماجِماً تَمُرُّ بِها رِيــحُ الجَنُوبِ فَتَصْفِـــرُ[3]
- وما كُنتُ لولا حُبُّ عَبلةَ حَائِلاً بِدَلِّكَ أنْ **تَسْقِيْ** غَضَىً وَأَراكــاً[4]
- فَسَـــقى اللهُ **لَياليْـكَ** الــــتي سَلَفَتْ صَوْبَ السَّحـبِ الهَطِلِ[5]
- إلى أَنْ **أَرتَقِـــــيْ** دَرَجَ المعـــالي بِطَعــنِ الرُّمحِ أو ضَربِ الحُسامِ[6]
- دَعُوا الموتَ يَأْتِيني على كُلِّ صُورةٍ أَتَـى، **لأُرِيْهِ** مَوْقِــعي وطِعَــانيَ[7]
- هلَّا سأَلتِ الخيـلَ يا ابنـةَ مالكٍ إنْ كُنتِ جاهِلةً بمــا لم تَعْلَـمي
يُخبِـرْكِ مَنْ شَهِـدَ الوقِيعـةَ أَنَّني أَغْشَى الوَغَى أَعِفُّ عنــدَ المغنَمِ[8]
- عَتَبْتُ صُروفَ دَهْري فِيكِ حتى **فَنِيْ**، وَأَبيكِ، عُمري في العِتـابِ[9]
- وكيفَ يَكـونُ لي عَزْمٌ وجِسْمِـي تَراهُ قَـــد **بَقَى** مِنـــهُ الأَقَـــلُّ[10]

فالأصل في الأفعال والكلمات الواردة في مواضع الاستشهاد من الأبيات السابقة أن تظهر عليها العلامات الإعرابية، وهي الفتحة على الأفعال التالية: تَطَّرِحْني، وأُفْني، يُخَلِّي، تَسقِي، أَرتقي، أُريه؛ وعلى الاسم: لياليك،

---

[1] الديوان، ت: مجيد طراد 35.
[2] الديوان، 67.
[3] الديوان، 79.
[4] الديوان، 110.
[5] الديوان، ت: مجيد طراد 135.
[6] الديوان، 187.
[7] الديوان، 198.
[8] الديوان، ت: محمد مولوي 207، 209. وورد موضع الشاهد نفسه في تركيب مماثل في غير المعلقة، الديوان، ت: مجيد طراد 110.
[9] الديوان، ت: مجيد طراد 34. عَتَبَ عليه: وجد عليه، وسخط عليه، صُروف الدهر: أحداثه ونوائبه.
[10] الديوان، 115.

والضمة على الفعل: يخبرك، وعلامات البناء على الفعلين: فَنِي، بَقَى؛ ولكن الشاعر سَكَّن أواخر تلك الأفعال والأسماء للحفاظ على وزن الأبيات.

وقد ذكر القزاز من بين ضرورات الشعر التي يجيزها قوم من النحويين حذف الإعراب، وإن كان ذلك كما يقول: "لا يكاد يجوز عند أكثرهم في كلام ولا شعر"[(1)]. وذكر السيرافي من الضرورات حذف الضمة والكسرة في الإعراب[(2)]. ومن شواهد من أجاز ذلك قول امرئ القيس:

فَاليـومَ **أَشْرَبْ** غَيرَ مُسْتحْقِبٍ   إثمـاً مِــنَ اللهِ ولا واغِــــلِ[(3)]

فالأصل أن الفعل المضارع " أَشربُ" مرفوع، وعلل القزاز تسكينه بأنه من قبيل ما يحذف من الحركات للاستثقال، وليس بإعراب[(4)]. وتحذف علامة الإعراب من الاسم أيضاً، كقول أبي نخيلة:

إذا اعوجَجْنَ قُلتُ **صاحِبْ** قَوِّمِ   بالدَّوِّ أمثـالَ السَّفينِ العُـوَّمِ[(5)]

يريد: صاحبي، ولكنه لم يُعرِب، وهو عند سيبويه بمنزلة الجر، يقول:" فسألت من ينشد هذا البيت من العرب؟ فزعم أنه يريد: صاحبي"[(6)]. ومن شواهد ذلك أيضاً قول لبيد:

ترَّاكُ أمـكنـةٍ إذا لم أَرضَهــــا   أو **يرتبطْ** بعضَ النُّفوسِ حِمامُها[(7)]

وقول جرير:

سِيروا بني العَمِّ فالأَهـوازُ مَنْزِلُكُـم   ونَهرُ تِيريْ فَـلَا **تَعرفْكُمُ** العَرَبُ[(8)]

---

(1) ما يجوز للشاعر في الضرورة : القزاز، 225.

(2) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 119.

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه 134، الكتاب: سيبويه 204/4، الأصمعيات، 130، الكامل: المبرد ،310/1، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 98/1، شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 11، ضرورة الشعر: السيرافي، 119، شرح السيرافي، 168/2، المحتسب: ابن جني، 110/1، الخصائص: له، 1/ 74، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 225، العمدة: ابن رشيق، 274/2، وعَدَّه ابن رشيق من أقبح الحذف، شرح المفصل: ابن يعيش، 148/1، الخزانة: البغدادي، 463/3، ويروى البيت في بعض هذه المصادر:"فاليومَ فاشربْ"، وفي بعضها الآخر:" فاليومَ أُسقَى"، ولا شاهد فيه. وذكر ابن الأنباري أن الشاعر سكَّن الباء طلباً للتخفيف والاختصار، كما قرأ أبو عمرو:﴿**يأْمُرْكُم**﴾ البقرة:268، و:﴿**يَنْصُرْكُمْ**﴾ آل عمران: 160، وأورد شواهد شعرية أخرى. ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 11، وإتحاف فضلاء البشر: البنا، ت: شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م، 426/1، 455، وأشار إلى قراءتها بالاختلاس أيضاً. غير مُسْتَحْقِب: غير حامِل، الواغِل: بمعنى الآثم.

(4) ينظر: ما يجوز للشاعر من الضرورة : القزاز،225.

(5) البيت لأبي نخيلة، الكتاب: سيبويه 203/4، معاني القرآن: الفراء، 12/2، 371/2، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 819/2، جمهرة اللغة: ابن دريد، 151/3، ضرورة الشعر: السيرافي، 120، شرح السيرافي، 168/2، الموشح: المرزباني، 286، الخصائص: ابن جني، 75/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 226، تفسير القرطبي، ت: عبد الله التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2006م، 112/2، اللسان: ابن منظور، "عوم". الدَّوّ: الصحراء، السفين العُوَّم: السفن السائرة في الماء.

(6) الكتاب: سيبويه، 203/4.

(7) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه بشرح الطوسي،ت: حنَّا الحتَّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1993م، 227، مجالس ثعلب ،50/1، 368/2، جمهرة اللغة: ابن دريد، 353/1، ضرورة الشعر: السيرافي، 121، شرح السيرافي، 169/2، الخصائص: ابن جني، 74/1، 2/ 317، 341، المحتسب: له، 111/1، رسالة الغفران: المعري، 216، شرح المعلقات العشر: الزوزني، 183، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 90. بعض النفوس: يريد نفسه. الحِمام: قَدَرُ الموت.

(8) البيت لجرير في ديوانه 441، برواية: "فَلَمْ تعرفْكُمُ العَرَبُ"، ولا شاهد فيه، شرح السيرافي، 169/2، الخصائص: ابن جني، 1/ 74، 2/ 317، خزانة الأدب: البغدادي، 484/4.

وقول الراجز:

مَـتَى أَنَــامُ لا **يُؤَرِّقْنِي** الكَــرِيْ ليلاً وَلَا أَسمَـعُ أَجْـــرَاسَ المطِيْ[1]

وقول الآخر:

وَنَـــاعٍ **يُخَبِّرْنَا** بمَهلِكِ سَيِّـــدٍ تُقَطَّعُ مِنْ وَجْــدٍ عليهِ الأَناملُ[2]

ونقل السيرافي أن أبا العباس محمد بن يزيد والزجاج ينكران هذا ويأبَيَان جوازه، وينشدان بعضه على غير هذه الروايات، ويذكر بعضاً من تأويلاتهم لتلك الشواهد[3]، ويحكي عن أبي سعيد قوله: "والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة، وذلك أنا رأينا القراء قد قرءوا: ﴿مالَكَ **لا تَأْمَنَّا** على يُوسُفَ﴾[4]، وخطه وكتابه في المصحف بنون واحدة، ووافقهم النحويون في جواز الإدغام فيه وفي غيره، مما تذهب معه حركة الإعراب للإدغام"[5]، ويذكر أن حركة الإعراب يمكن أن تحذف بسبب الإدغام طلباً للتخفيف، وعلى ذلك يقاس حذف الضمة والكسرة. وينقل لنا السيرافي عن قوم من النحويين أن كثيراً من العرب يسكنون لام الفعل، إذا اتصلت بها الهاء والميم، أو الكاف والميم، كقولهم: "أَنا **أُكْرِمْكُم**"، و"**أُعَظِّمْكُمْ**"، وأنه قد حُكِيَ عن بعض القراء: ﴿إنَّ اللهَ **يَأْمُرْكُمْ**﴾[6]، و:﴿و**يُعَلِّمْكُمُ** الكِتابَ والحِكْمَةَ﴾[7]، ويستدل السيرافي بذلك على جواز رأيه في حذف حركة الإعراب للتخفيف.

وكما حُذِفَتْ الضمة من الفعل المرفوع، فقد حُذِفَت الفتحة أيضاً، مع أن سيبويه يقول:" ولم يجئ هذا في النصب"[8]، وأبيات عنترة شواهد على ذلك، ومن ذلك قول الراعي النميري:

تَأْبى قُضاعةُ أَنْ **تعْرِفْ** لَكُم نَسَبا وابنا نزارٍ فَأَنتُمْ بَيْضــةُ البَـلَدِ[9]

---

[1] لم أقف على قائله، الكتاب:سيبويه، 95/3، شرح السيرافي، 1/ 229، 230، الخصائص: ابن جني، 1/ 73، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 65. الكَرِي: المكاري، وهو الذي يُكريك دابته، والكِراءُ: الأجر، والأجْراسُ: جمع جَرْس، بالفتح، وهو الصوت، وبالتحريك، أي الجلجل الذي يُعلَّق في عُنُق الدابة، المطِيُّ: جمع مَطِيَّة.

[2] لم أقف على قائله، شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 11. الناعي: الذي ينقل خبر الموت، الأَنامل: جمع أَنْمُلة، وهي رءوس الأصابع.

[3] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 122 ـ 123.

[4] يوسف: 11 ـ 12.

[5] ضرورة الشعر: السيرافي، 124.

[6] البقرة: 67. في تفسير القرطبي، 176/2:"حُكي عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿**يَأْمُرْكُم**﴾ بالسكون وحذف الضمة من الراء لثقلها، قال أبو العباس المبرد: لا يجوز هذا لأن الراء حرف إعراب، وإنما الصحيح عند أبي عمرو أنه كان يختلس الحركة"، وفيه أيضاً أن أبا عمرو قرأ :﴿**بَارِئْكُم**﴾ البقرة: 54، بسكون الهمزة، و﴿**يُشْعِرْكُم**﴾ الأنعام: 109، و﴿**يَنْصُرْكُم**﴾ آل عمران: 160، و﴿**يَأْمُرْكُم**﴾، وحكى اختلاف النحاة في جواز ذلك، فالمبرد منعه وعدَّ قراءة أبي عمرو لحناً، وأجازه الآخرون للتخفيف عند توالي الحركات، محتجين لذلك بشواهده من الشعر. ينظر: تفسير القرطبي، 2/ 111 ـ 113.

[7] البقرة: 151. إعراب القراءات الشواذ: العكبري، 217، وقال: "هو من تخفيف المضموم، كما يخفف "عَضُد".

[8] الكتاب: سيبويه، 204/4.

[9] البيت للراعي النميري في ديوانه ت: واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م، 102، طبقات الشعراء لابن سلام، ت: طه إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، دون ط، 2001م، 160، المعاني الكبير: ابن قتيبة، 576، ابن جني: الخصائص 74/1، 2/ 341، أمالي المرتضى، 8/2، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 89، اللسان: ابن منظور، "بيض"، برواية: "لم تَعرِفْ"، وفي بعض المصادر:" أن تَرضى" وعليهما لا شاهد فيه. قُضاعة: اسم قبيلة، ابنا نزار: هما قبيلتا إيادٍ وربيعة، بَيْضةُ البلد: النعامة تَبيض فتفسد منه الواحدة فيذهب أبواها فيتركانها في البلد، فكل من رُمِيَ بالذل والقِلة قيل له بيضة البلد.

وقول عامر بن الطفيل:

فَمَـا سَوَّدَتْني عَـامِرٌ عنْ وِراثـةٍ ... أَبَى اللهُ أَنْ **أَسْمو** بِأُمٍّ ولا أَبِ[(1)]

ومما يندرج في فلك حذف علامة الإعراب إدخال الجزم على الجزم، إذا لم يلتق فيه ساكنان، في مثل: "يَشْتَرِي"، و"يتَّقي"، إذ يحذفون الياء في الجزم، وقد يضطر الشاعر فيحذف الكسرة التي تبقى بعد حذف الياء، فيقول: "لم يَشْتَرْ زيدٌ شيئًا"، و"لم يَتَّقْ زيدٌ ربَّه"، فيجعل الحذف والتسكين جميعاً علامة للجزم، وربما كان هذا على لغة من يحذف الياء في الرفع ويكتفي بالكسرة التي قبلها، كقوله تعالى: ﴿ذلكَ ما كُنَّا **نَبْغِ**﴾[(2)]، فلما جزم حرفاً متحركاً سكَّنه[(3)]. ومن شواهد ذلك قول العُذافر الكندي:

قالتْ سُلَيْـمى **اشْتَرْ** لَنا دَقِيقـا ... وهاتِ خُبزَ البُـرِّ أو سَوِيقَـا[(4)]

ويُعَدُّ تسكين الماضي المبني على الفتح قريباً من ذلك، وقد ذكره ابن عصفور وعدَّه من باب التخفيف، وعليه قول وضَّاح اليماني:

عَـجِبَ النَّـاسُ وقـالـوا ... شِعـرُ وَضَّـاحِ اليَـمـانِي

إنَّمـا شِعْـرِيَ قَنْـدٌ ... قَـدْ **خُلِـطْ** بالجُلْـجُـلانِ[(5)]

فأسكن الفعل في قوله:"خُلِطْ". وذكر ابن عصفور شواهد أخرى على حذف علامة البناء من الفعل الماضي الصحيح الآخر، وأن حذفها من الفعل المعتل اللام أحسن من حذفها من آخر الفعل الصحيح اللام[(6)]. ومن شواهد ذلك قول جرير:

هُوَ الخَليفةُ فَارْضَوا مَـا **رَضِيْ** لَكُمُ ... مَاضِي العَزِيمَةِ مَا في حُكْمِهِ جَنَفُ[(7)]

يريد: رَضِيَ. وقول الآخر، أنشده أحمد بن يحيى:

لَيتَ شِعـري إذا القيامـةُ قـامتْ ... **وَدُعِـيْ** بالحِـساب أَينَ المـصيرا[(8)]

---

(1) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه، برواية ابن الأنباري، دار صادر، بيروت، دون ط، 1979م، 13.

(2) الكهف: 64.

(3) ضرورة الشعر: السيرافي، 125 ـ 126.

(4) النوادر: أبو زيد، 170، شرح السيرافي، 174/2، الخصائص: ابن جني، 340/2، 96/3، شرح شواهد الشافية: البغدادي، 225، اللسان: ابن منظور، "بخس". السَّوِيق: نوع من الطعام.

(5) العقد الفريد: ابن عبد ربه، 203/6 ـ 204 ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 227، عبث الوليد: المعري، 315، قال أبو العلاء المعري:"وبعضهم يرويه:"قد حُشِي"، وهو أقل ضرورة من الرواية المذكورة"، ضرائر الشعر: ابن عصفور 87، اللسان: ابن منظور، "جلل". القَنْدُ: عسل قصب السكر، الجلجلانُ: ثمر الكزبرة.

(6) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 87، 88.

(7) البيت في ديوان جرير 175، برواية: "ما قَضَى لَكُمُ"، ولا شاهد فيه ، المحتسب: ابن جني، 141/1، ضرائر الشعر: ابن عصفور،88، اللسان: ابن منظور، "صدع"، الجَنَفُ: الميل.

(8) لم أقف على قائله، شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 295، أمالي ابن الشجري، 46/1. أراد: ليتني أشعر المصيرَ أين هو؟.

يريد: دُعِيَ. ثم ذكر ابن عصفور أن ذلك جاء في سعة الكلام، وعليه قراءة الحسن[1]: ﴿وذَرُوا ما **بَقِيْ** مِنَ الرِّبا﴾[2]، حيث سَكنت الياء، "إلا أنَّ ذلك شاذٌّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه"[3].

ونجد القزاز وابن عصفور يستحسنان حذف حركة الإعراب من المضارع عن الياء والواو في حالة النصب، وذلك في مثل قولك: لن يَرميْ، ولن يَغزوْ، إذا جاء في الشعر، وذلك من باب التخفيف، وإجراء الفعل مجرى نظيره من الأفعال والأسماء في حالتي الرفع والجر، حيث تكون الواو والياء ساكنتين، ومن هذا القبيل ما نجده في أبيات عنترة التي سبق ذكرها، حيث جاء معظمها ساكناً والوجه فيه النصب بالفتحة الظاهرة.

ونظير ذلك في الأسماء أيضاً ما جاء في قول رؤبة بن العجاج:

سَوَّى **مَسَاحِيهِنَّ** تَقطيطَ الحُقَقْ تَقليلُ ما قارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرَقْ[4]

فأسكن الياء من "مساحيهن" وهي في موضع نصب، من باب التخفيف وتشبيه المنصوب بالمرفوع والمخفوض.

ومثله قول طرفة:

فإنَّ **القَوافِي** يتَّلِجـنَ مَواِلجـا تَضَايَقُ عَنهـا أَنْ تَوَلَّجَهـا الإبَرْ[5]

فسكن الياء من "القوافي" وهي في موضع نصب، ونظيرها ما جاء في بيت عنترة: " سقى اللهُ **لَيالِيْكِ** التي...".

ومثله قول الحطيئة:

يا دارَ هِنْـدٍ عَـفَتْ إلّا **أَثافِيا** بينَ الطَّوِيِّ، فَصـاراتٍ، فَوادِيهـا [6]

فخفف "الأَثافي"وسَكَّن الياء وهي في موضع نصب، لأنه استثناء، فالأصل في الكلمة النصب، وأن تظهر الفتحة على آخرها. و كذا قول عمر بن أبي ربيعة:

إنيَّ لَأَجذَلُ أَنْ **أُمسِيْ** مُقابِلَـهُ حُبَّاً لِرؤيةِ مَنْ أَشْبَهْتِ في الـصُّوَرِ[7]

---

[1] الحسن بن يسار، المعروف بالحسن البصري، ويُكنى أبا سعيد، تابعي إمام أهل زمانه علماً وعملاً، (21 ـ 110هـ). غاية النهاية: ابن الجزري، 213/1، المعارف، ابن قتيبة، 440.

[2] البقرة: 278. أُبَيٌّ، في مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، 24، والحسن في المحتسب: ابن جني، 141/1، إعراب القراءات الشواذ: العكبري، 283.

[3] ضرائر الشعر: ابن عصفور، 89.

[4] البيت لرؤبة في ديوانه 106، المقتضب: المبرد، 22/4، الكامل: له، 328/2، المنصف: ابن جني، 114/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 227، أمالي ابن الشجري، 157/1،شرح المفصل: ابن يعيش، 486/5، اللسان: ابن منظور، "قطط"، "حقق". المساحي: الحوافِر، لأنها تَسحي الأرضَ أي تقشرها، التقطيط: قطع الشيء، أراد تقطيع حُقَق الطِّيب وتسويتها، وتقليلُ: فاعل سَوَّى، سُمْرُ الطُرَق: الطُّرَق جمع طُرْقة، وهي حجارةٌ بعضها فوق بعض.

[5] البيت لطرفة بن العبد في ديوانه 37، برواية: "رأيتُ القوافي ..."، مجاز القرآن: أبو عبيدة، 254/1، 142/2، الخصائص: ابن جني، 14/1، سر صناعة الإعراب: له، 147، المخصص: ابن سيده، 183/14، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 91. يَتَّلِجْنَ: يدخلن، الموالج: جمع مولج، وهو المدخل.

[6] البيت للحطيئة في ديوانه، برواية ابن السكيت وشرحه، ت: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، 197، الكتاب: سيبويه، 306/3، الخصائص: ابن جني، 307/1، 291/2، 341، المنصف: له، 185/2، 82/3، المحتسب: له، 126/1، 343/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 228، أمالي ابن الشجري، 21/2، شرح المفصل: ابن يعيش، 481/5، ، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 92، اللسان: ابن منظور، "ثفا". عَفَتْ: دَرَسَتْ وزالتْ، الأثافيُّ: جمع أُثْفِيَّة، وهي الحجر الذي يوضع عليه القِدر، الطَّوِيُّ، وصارات، والوادي: مواضع.

[7] البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ت: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996م، 143، برواية: "أَمشي مُقابِلَهُ"، وهو منسوب لكثير عزة في ملحق ديوانه ت: إحسان عباس، 531، أمالي القالي، 239/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 228. أَجْذَلُ، من الجَذَلُ وهو: الفرح.

وعن ذلك يقول ابن جني:"وقد كثر إسكان الياء في موضع النصب (وذكر الشاهد السابق)، وهو كثيرٌ جداً، وشُبِّهت الواو في ذلك بالياء، كما شُبِّهت الياء بالألف"[1]. أما قول عنترة:" تراه قد بَقَى منه الأقلُّ "، فقد أُبدِلت الياء ألفاً في الفعل "بَقَى"، وأصله "بَقِيَ"، وسَكَّن آخر الفعل، وهي لغة لِطَيِّئ[2]؛ فإذا اضطر الشاعر أجرى كلامه عليها، وزعم بعضهم أن ذلك يجوز في سعة الكلام، لأنه من لغات العرب[3]، وقد ورد الفعل نفسه في قول زيد الخيل:

لَعَمْرُكَ ما أَخشى التَّصَعلُكَ ما **بَقَى** عـلى الأَرضِ قَيْسِيٌّ يَسُـوقُ الأَبـاعِرا[4]

فقال: بَقَى، والأصل: بَقِيَ. ولو لم يقلب الشاعر الياء ألفاً، وبقيت ساكنةً لاستقام وزن البيت، ولكنه جاء على وفاق لهجة لبعض العرب، ومثل ذلك الأفعال: نُهَى، ولَقَى، وأصلهما: نُهِيَ، ولَقِيَ، وقد وردا في شواهد أخرى[5].

أما الفعل المضارع في قول عنترة: "يُخْبِرْكِ مَنْ شَهِدَ الوقيعةَ أَنَّني..."، فيقع فيه تساؤل عن سبب جزم الفعل ولا جازم قبله؛ ويرى ابن الأنباري أنه مجزوم في جواب الجزاء المقدَّر، "كأنه قال: هَلَّا سَألتِ الخيل، إنْ تَسألي يُخْبِرْكِ"[6]؛ ولست أدري لماذا لم يرتضِ محمد حماسة هذا التقدير رغم اتساقه مع دلالة البيت وسياقه[7]؛ وذهب أبو جعفر النحاس إلى مثل رأي ابن الأنباري، وأورد عليه قوله تعالى:﴿لولا أخرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأَصَّدَّقَ **وأَكُنْ**﴾[8]، فالفعل "أَكُنْ" معطوف على موضع "فَأَصَّدَّقَ"، الذي لولا الفاء لكان مجزوماً، وتابعه التبريزي في ذلك[9].

وبذلك نرى أن النحاة قد خرَّجوا الشواهد التي حذفت منها علامات الإعراب وجيء بالسكون مكانها على عدة أوجه، فمنهم من عدَّ ذلك من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، ومنهم من قال إنه سُكِّن طلباً للتخفيف والاختصار، ومنهم من قال إنه جاء من باب الإشمام، ومنهم من نقل تلك الشواهد بروايات أخرى تخرجها عن موضع الاستشهاد؛ ولكننا نجد النحاة الذين صنَّفوا في الضرائر يسلكون تلك الشواهد في عداد

---

(1) الخصائص: ابن جني، 2/341 ـ 342، ونقل في المحتسب، 2/343، عن المبرد أن إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات، وكذا في أمالي ابن الشجري، 2/21.

(2) ينظر للغة طَيِّئ في قلب الياء ألفاً إذا تحركت وانكسر ما قبلها: المفضليات بشرح ابن الأنباري، 767، 768، طبقات الشعراء: ابن سلام، 37، جمهرة اللغة: ابن دريد، 2/522، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 262، المصباح المنير: الفيومي، مكتبة لبنان، دون ط، 1987م، "بقى".

(3) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 262. وعليه قراءة أُبَيّ:﴿وذَرُوا ما **بَقَى** مِنَ الرِّبا﴾، البقرة: 278، مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، 24.

(4) البيت لزيد الخيل الطائي في ديوانه ت: أحمد البرزة، دار المأمون، بيروت، 1988م، 116، النوادر: أبو زيد، 279، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 263.

(5) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 263.

(6) شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 345.

(7) ينظر: دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة، 270.

(8) المنافقون: 10.

(9) ينظر: شرح القصائد التسع: أبو جعفر النحاس، 506 ـ 507، شرح القصائد العشر: التبريزي، 201.

الضرورات الشعرية، مع استحسان بعض أوجهها دون بعض. والذي يظهر أن الرويات تشير إلى وجود هذه الظاهرة بوضوح، وأن العرب أو بعضهم على أقل تقدير قد عرفها وتحدث بها، فهي إذن تندرج ضمن لهجات العرب، التي يشهد لها النقل القديم، والاستعمال الحديث، وقد استعان الشعراء بهذه اللهجات في مواضع من شعرهم ليحافظوا على أوزانهم متى دعت الحاجة إلى ذلك.

(ج) حذف الحركة الإعرابية والمجيء مكانها بحركة إعرابية أخرى:

وأعني بها تلك المواضع التي استُبدلت فيها الحركة أو العلامة الإعرابية بحركة أو علامة إعرابية أخرى لا تقتضيها قواعد الإعراب، كنصب الفعل أو جزمه وهو مرفوع، ونجد مثل ذلك في أبيات عديدة من شعر عنترة، كقوله:

ـ ومَــنْ لم يُرَوِّ رُمْحَـهُ مِنْ دَمِ العِدى　　　إذا اشتَبَكَتْ سُمْرُ القَنا بالقَـواضِبِ
ويُعطِ القَنا الخَطِّيَّ في الحَربِ حَقَّهُ　　　ويَبْرِ بِحدِّ السَّيْفِ عُرْضَ المناكِــبِ
يَعيشْ كمـا عـاشَ الذَّليـلُ بِغُصَّـةٍ　　　وإنْ ماتَ لا **يُجري** دُمُوعَ النَّوادبِ[1]
ـ فَـمَـنْ يَقْصِــدْ بِـداهِيـةٍ إليْنَـــا　　　**يَرَى** مِنَّـــا جَبــابِرَةً أُسُـــــودَا[2]
ـ إذا لم أُرَوِّ صــارمي مِنْ دَمِ العِدى　　　**ويُصبحُ** مِـــنْ إفرنْدِهِ الــدَّمُ يَقْطُرُ[3]
ـ ومَنْ قــالَ إنيّ أَسْــوَدٌ لِيَعـيبَني　　　**أُرِيهِ** بِفِعْلي أَنَّهُ أَكــذَبُ النَّـاسِ[4]
ـ أَبْلِـغْ لَــدَيكَ بَنـي سَعْـدٍ مُغَلْغَلَةً　　　أنَّ الذي **يَنْهَهَا** قَد ماتَ أو دَنَفَا[5]
ـ يا صَـاحِبي لا تَبكِ رَبْعاً قَد خَلا　　　ودَعِ المنـازلَ **تَشْتكي** طُـولَ البِـلى
واشكُو إلى حَــدِّ الحُســامِ فـإِنَّهُ　　　أَمْضى إذا حَـقَّ اللِّقــاءُ وأَفْضَــلا[6]

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد 37. القواضِبُ: جمع قاضِب، وهو السيف القطَّاع، القَنا الخطِيُّ: من الرماح المنسوب إلى الخط، وهو مرفأ بالبحرين،يبري: يقتل، العُرْض: أصلها: العُرُض، جمع عَريض، أو عِراض، والمقصود أنه يقتل أعداءه الضخام الأقوياء. والأصل في الجمع على صيغة (فُعُل) أنه ينقاس في وصف على (فَعُول) كصَبُور وصُبُر، وفي اسم رباعي صحيح اللام، قبل لامه مَدَّةٌ، سواء أكانت ألفاً أم واواً أم ياءً، كعِماد وعُمُد، وقَلُوص وقُلُص، وبَريد وبُرُد.ينظر: جموع التصحيح والتكسير: عبد المنعم عبد العال، 44، والمناكب: جمع مَنْكِب، وهو مَجمع عظم العضد والكتف.

(2) الديوان، 50. الداهية: الأمر العظيم.

(3) الديوان، 79. الإفْرِنْدُ: فِرَنْدُ السيف وإفْرِنْدُه: جوهره ووَشْيُه.

(4) الديوان، 88. وقد قال ابن هشام عن رفع جواب الشرط المسبوق بماضٍ إنه قويٌّ، وذهب آخرون إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه، ولكن المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد يرى أن ما ذهبوا إليه ليس صحيحاً، وأن هذا الرفع عند سيبويه على تقدير حذف الجواب، والمرفوع المذكور دليله، ورتبته التقديم على أداة الشرط، وعند المبرد أن الرفع على تقدير الفاء، وذهب آخرون إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب فجيء به مرفوعاً، أي أنه هو الجواب، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظاً ولا تقديراً، وهذا هو الذي يراه المحقق محمد عبد الحميد. ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 4/ 206 ـ 207، حاشية المحقق. وحسَّن ابن عقيل والسيوطي الوجهين، الجزم والرفع، بما يفهم منه أنهما في الحكم سواء. ينظر شرح ابن عقيل، 35/4، الاقتراح في أصول النحو: السيوطي، 30.

(5) الديوان، 335. المغَلْغَلةُ: الرسالة المحمولة من بلد إلى بلد، الدَّنَفُ: المرض الملازم.

(6) الديوان، ت: مجيد طراد 113. الرَّبْعُ: الدار والمحَلَّة، البِلى: الزوال، أفضلَ: تفضَّلَ.

ـ فَاتْبَــع مَكـــارِمَــهُ ولا **تُذْرِي** بِهِ   إنْ كُنتَ مِمَّنْ عقــلُهُ قَدْ أُكْمِــلاَ[1]
ـ وَحَجَّـــارٌ رَأَى طَـعْـني فَنـــادَى   **تَـــأَنَّ** يا ابنَ شَـــدَّادٍ **تَـــأَنَّ**[2]
ـ ناشَدْتُّكَ اللهَ يـا طَـيرَ الحَمـامِ إذا   رأيتَ يَوماً حُمُــولَ القَومِ **فَانْعَــانِي**[3]
ـ دَعُوا الموتَ **يَأْتِينِي** عَلى كُلِّ صُورةٍ   أَتَـــى، لِأُرِيهِ مَوْقِفِـــي وطِعَـــانِي[4]

ـ أَينَمــــــا نـــادى المنـــادي   فـــي دُجـى اللَّيـــلِ **يـــــرَانِي**
وحُســـامي مَـــعْ قَنـــــاتِي   لِفِـعـــالي شـــاهِـــــــدانِ
أَنَّـــني أَطعـــنُ خَصْـــــمي   وهْـوَ يَقظـــــانُ الجَنـــــانِ
أَسقِــــــهِ كَـــأسَ المنـــايـــا   وقِراهـــــا مِنــــهُ دانـــــي
أُشْعِـــلُ النَّـــارَ بِبَـــأْسِـــي   وأَطَـــــاهـا بِجَنــــانِـــــي[5]
ـ دَعُونِي أُوَفِّ السَّيْفَ في الحربِ حَقَّهُ   **وأَشرَبُ** مِنْ كَـأْسِ المنيَّةِ صافِيـــا[6]

فقد اشتملت الأبيات السابقة على أفعال مضارعة الأصل فيها الجزم بحذف حرف العلة لوقوعها في جواب الشرط، ولكنها جاءت وقد ثبتت فيها أحرف العلة، وتلك الأفعال هي: يُجرِي، يَرى، أُرِيهِ، تَشْتَكِي، تُذْرِي، يَأْتيني، يَرانِي؛ واشتملت الأبيات على أفعال أمر الأصل فيها البناء على حذف حرف العلة لأن المخاطب بها المفرد، ولكننا نجدها قد جاءت بخلاف الأصل النحوي فيها، إذ ثبتت فيها أحرف العلة، وتلك الأفعال هي: اشكُو، تَأَنَّ، انْعاني؛ كما وردت أفعال أخرى بخلاف تلك الصورة، إذ حذفت أحرف العلة من الأفعال المضارعة وهي في موضع رفع، وذلك في الفعلين: يَنْهَها، أَسْقِهِ؛ وأفعال أخرى صحيحة الآخر رفعت بالضمة وحقها الجزم بالسكون، لوقوعها في جواب الشرط أو عطفها على مجزوم، وتلك الأفعال هي: يَعيشُ، يُصبحُ، أَشربُ.

وقد عقد السيرافي باباً في ضروراته بعنوان: "باب تغيير الإعراب عن وجهه"[7]، ذكر فيه نصب الفعل المضارع الذي حقه الرفع، كما في قول المغيرة التميمي:

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد، 113 تُذْري، ولا تَذرِ به، من أذريتُ الشيء، أي ألقيته.
(2) الديوان، 195. حَجَّارٌ: اسم رجل من بكر بن وائل.
(3) الديوان، 196.
(4) الديوان، 198.
(5) الديوان، 199. ينظر ما ورد في الحاشية رقم (4) من الصفحة السابقة. الجَنانُ: القلبُ، المنايا: جمع مَنِيَّة، وهي الموت، القِرى: ما يُقَدَّمُ للضيف.
(6) الديوان، 216.
(7) ضرورة الشعر: السيرافي، 195، وشرح السيرافي، 252/1.

سَـــأترُك مَنـــزلي لِبَـــني تَميـــمٍ وأَلحَـــقُ بالحـجازِ **فَأَستريحَـــا**[1]

فنصب الفعل "أَستريحَ"، والوجه فيه الرفع لأنه معطوف على مرفوع، وداخل في معناه، فكان حكمه أن يكون مثله، ويعد السيرافي ذلك مما يضطر إليه الشاعر، ويذهب إلى تأويل ما ورد منه على نحو لا يخلو من تكلف، وذلك من أجل المحافظة على اطراد قواعد الإعراب وسلامتها[2]. ومن الشواهد الأخرى على ذلك قول طرفة:

لنا هَضْبةٌ لا يَنزلُ الذُّلُّ وَسْطَها ويَأْوي إليهـــا المستَجيرُ **فَيُعْصَما**[3]

فنصب الفعل "يُعصَمَ" والوجه فيه الرفع. ومثله قول الأعشى:

هُنـالِكَ لا تَجْزُونَني عِنـدَ ذاكُـمُ ولكـــــنْ سَيَجزيـني الإلهُ **فَيُعْقِبَا**[4]

فنصب الفعل "يُعْقِبَ" والوجه الرفع.

ونقل القزاز عن أكثر النحاة نفي جواز ذلك، ولذلك نقلوا تلك الشواهد بروايات أخرى؛ فقوله في البيت السابق: "فأستريحا" يروونه: "لِأَستريحا"، وقوله:" فَيُعصَما" يروونه: "لِيُعْصَما" على النصب بلام كي[5]. ونلحظ في تلك الشواهد التي أوردها النحاة أن نصب المضارع فيها جاء في قافية البيت، بينما توزع ذلك في أبيات عنترة بين حشو البيت وقافيته، ولم تكن الأفعال مقصورة لديه على حالة النصب، بل تنوعت بين الجزم والرفع والنصب. ومخالفة ما تقتضيه قواعد الإعراب لم يكن مقصوراً لدى النحاة على الأفعال فحسب، بل شمل الأسماء كذلك، حيث نُصِبَ الاسمُ وحقه الرفع في شواهد عدة، منها قوله:

قَـد سالمَ الحَيّاتُ مِنهُ القَدَمَـــا **الأُفْعُـوانَ والشُّجـاعَ الشَّجْعَمـا**[6]

---

[1] البيت للمغيرة بن حبناء التميمي، الكتاب: سيبويه 39/3، 92، المقتضب: المبرد، 22/2، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، 906/3، ضرورة الشعر: السيرافي، 195، المحتسب: ابن جني، 197/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 313، العمدة: ابن رشيق، 276/2، أمالي ابن الشجري، 427/1، مغني اللبيب: ابن هشام، 198/1، همع الهوامع: السيوطي، 265/1، خزانة الأدب: البغدادي، 522/8، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 131/1.

[2] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 195 ـ 197.

[3] ينسب البيت لطرفة في صلة الديوان، ت: درية الخطيب، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية، بيروت، ط2، 2000م، 183، الكتاب: سيبويه، 40/3، المقتضب: المبرد، 23/2، ضرورة الشعر: السيرافي، 198، وينسب للأعشى في المحتسب: ابن جني، 197/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 314، العمدة: ابن رشيق، 276/2.

[4] البيت للأعشى في ديوانه 90، الكتاب: سيبويه، 39/3، ضرورة الشعر: السيرافي، 198. ومعنى البيت: أنني لا أبتغي بما أصنع منكم جزاءً ولكنما أجري على الله، وأَعقبه الله بطاعته: جازاه.

[5] ينظر: ما يجوز للشاعر من الضرورة: القزاز، 314.

[6] البيت ينسب للعجاج وليس في ديوانه، ولعبد بني عبس، الكتاب: سيبويه، 287/1، المقتضب: المبرد، 283/3، جمهرة اللغة: ابن دريد، 1139/3، ضرورة الشعر: السيرافي، 199، الخصائص: ابن جني، 430/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة، 187، المخصص: ابن سيده، 106/16، اللسان: ابن منظور، "ضرزم"، "شجع"، "شجعم"، مغني اللبيب: ابن هشام، 807/2، ولأبي حيان الفقعسي في الخزانة: البغدادي، 240/10، 411/11. الأُفْعُوان: الذكر من الأَفاعي، الشُّجاع: ضَربٌ منها، الشَّجْعَم: الطويل الضخم، وقيل الخبيث المارد منها.

يقول السيرافي: "وكان الوجه أن يقول: الأُفعوانُ والشُّجاعُ والشَّجْعَمُ، غير أن قوله: "قد سالمَ الحيَّاتُ منه القدما" يوجب أن القدم أيضاً قد سالمت الحيَّاتِ، لأن باب المفاعلة يكون من اثنين، كل واحد منهما يفعل بصاحبه مثل ما يفعل به صاحبه"[1].

ومثله قول القطامي:

فَكَرَّتْ تَبْتَغِيــهِ فَصَادَفَتْــهُ   عَلى دَمِـهِ ومَصْرَعِهِ **السِّباعَـــا**[2]

فنصب " السِّباعَ" ، وكان الوجه أن يقول: "على دمه ومصرعه السِّباعُ"، لأنه لم يعطف " السباع" على الهاء التي في "صادفته"، ونصبها على تقدير: صادفت السباعَ على مصرعه[3].

وهكذا نلحظ أن النحاة لم يسلِّموا أن مثل هذه المواضع ضرورة، بل أخذوا في تأويلها وتقديرها، فحملوها على المعنى، أو أخذوا بروايات أخرى لأبياتها، من أجل المحافظة على سلامة قواعد الإعراب، على أن هذه الشواهد وإن صحت رواياتها، فإنها تبقى في إطار القليل الذي لم يجر على القياس، ولم يتصف بالاطراد.

وأود أن أشير هنا إلى أن إثبات حرف العلة حيث يجب حذفه، يمكن أن يعد من قبيل مطل الحركات، كما أن حذف حرف العلة يمكن أن يعد من قبيل تقصير الحركات، فإذا نظرنا إلى هذه الظاهرة من وجهة نظر العلامة الإعرابية اعتبرناها من باب المخالفة الإعرابية والمجيء بعلامة إعرابية أخرى مكانها، وإذا نظرنا إليها من جهة بنية الكلمة نفسها اعتبرناها من قبيل مطل الحركات وتقصيرها؛ وقد سبقت الإشارة في هذا البحث إلى تقصير الحركات الطويلة[4]، وإطالة الحركات القصيرة وإشباع الحركات المؤثرة في إعراب الفعل[5]. ولعل الفرق بين اعتبار الحرف من قبيل مطل الحركة أو المخالفة الإعرابية أن مطل الحركات يمكن أن يستقيم الوزن الشعري بدونه ولكن مع احتمال الزحافات المزدوجة، وبمطل الحركات يستقيم وزن البيت ويسلم منها، أما في المخالفة الإعرابية فإن وزن البيت لا يستقيم البتة إلا بالوقوع في مخالفة المطرد نحوياً في العلامة الإعرابية.

---

[1] ضرورة الشعر: السيرافي، 199. وينظر: الكتاب: سيبويه، 287/1. ويظهر لي أن في هذا التأويل والتخريج شيئاً من التكلف، وأن رفع "الأُفعوانُ والشُّجاعُ والشَّجْعَمُ" هو هو الأقرب والأيسر، كما نفهم من كلام السيرافي.

[2] البيت للقطامي في ديوانه 41، وروايته فيه:" فكَرَّتْ عند فَيقته إليهِ   فألفتْ عند مربضه السِّباعا"، ولا شاهد فيه، وجاء في النوادر: أبو زيد، 526، 526، تعليقاً على هذا البيت: "فربما غير النحوي الرواية، فمن ذلك إنشادهم للقطامي...(البيت)، وبعده: "والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الرواية فيها ..."، وذكر الرواية الثانية، ثم قال:"فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال، وهو كثير"، المحتسب: ابن جني، 210/1، الخصائص: له، 426/2، ضرورة الشعر: السيرافي، 201، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 314.

[3] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 201.

[4] ينظر: الفصل الأول، المبحث الأول.

[5] ينظر: الفصل الأول، المبحث الثاني.

(د) الإقواء والإصراف:

وهما ظاهرتان في الشعر يختل فيهما نظام الإعراب، وتُعَدَّان من عيوب القافية في الشعر، وفيهما تحل علامة إعرابية محل أخرى، مراعاة لدواعي القافية؛ ويسمي العَروضيون إحداهما الإقواءَ، وهو اختلاف مجرى القافية أي حركة الرَّوِيّ بين الضمة والكسرة في القصيدة الواحدة، ويسمون الأخرى الإصرافَ، وهو اختلاف مجرى القافية أي حركة الرَّوِيّ بين الفتحة وغيرها (الضمة والكسرة)، في القصيدة الواحدة، وهو أشدُّ عيباً من الإقواء[1]. ونجد ذلك عند عنترة في الأبيات التالية:

ـ تَرعَى النَّهــارَ مَبِيتُها في شــاهِقٍ   صُـلْبٍ أَشَمَّ مِـنَ الذُّرى **مُتَمَنِّعِ**
كَمُـــدِلَّةٍ عَجْزاءَ تُلْحِـمُ ناهِضَاً   في الوَكْرِ مَـوقِعُها الشَّظاءُ الأَرفَعُ[2]

ـ اصبِرْ حُصَيْنُ لمِنْ تَرَكْـتَ بِوَجْهِـهِ   أَثَرًا، فإِنِيّ لا إِخَـالُكَ **تَصْــبِرُ**
مـــا سَرَّني أَنَّ القنــاةَ تَحَرَّفتْ   عَمَّـا أصابتْ مِن حِجاج المحجَرِ
إِنَّ الكَــريمَ نُدُوبُــهُ في وَجــهِـهِ   ونُدُوب مُرَّة لا تُـرَى في المنـحَرِ
لكــنَّ في أكتـافِهِمْ ونُحُـورِهِـمْ   فَبِذاكَ فَافْخَرْ بِئسَ ذاكَ **المفخَرِ**[3]

ـ إنَّـا إذا حَمَسَ الـوَغَى نَرْوِي القَنَا   ونَعِفُّ عِنْـدَ مَقَـاسِـمِ الأَنفَالِ
نَـأتِي الصَّريـخَ على جِيـادٍ ضُمَّـرٍ   قُـبِّ البُطُـونِ كَـأَنَّـهُنَّ **مِغَـالُ**[4]

ـ دَعوني أُوَفِّ السَّيفَ في الحَربِ حَقَّهُ   وأَشـرَبُ مِنْ كَـأْسِ المنِيَّـةِ صَافِيـا
وَمَـنْ قَـالَ إِنِّي سَيِّـدٌ وابنُ سَيِّـدٍ   فَسَيْفي وهـذا الرُّمحُ عَمِّي **وخَاليَا**[5]

---

[1] ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 146، الكافي في العروض والقوافي: الخطيب التبريزي، ت: الحسَّاني عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1994م، 160، حاشية الدمنهوري على متن الكافي في علمَي العروض والقوافي: السيد محمد الدمنهوري، المطبعة الميمنية، القاهرة، دون ط، 1307هـ. 100، القواعد العروضية وأحكام القافية: المطيري، 113، العروض الواضح وعلم القافية: الهاشمي، 146. ويوجد في بعض المصادر اختلاف في تسمية هذه الظاهرة، فبعضهم يسميها (الإكفاء)، وأكثر العلماء على أن اختلاف إعراب الأبيات هو الإقواء، وهو مأخوذٌ من قوى الحبل المختلفة الفتل، أو من أقوى الرَّبْعُ إذا تغير وخلا من سكانه، والإصراف من صرفت الشيءَ بمعنى أبعدته.

[2] الديوان، 266. وقافية القصيدة مضمومة. الشاهق: الجبل الطويل الممتنع، الصُّلْب: الصَّليب القوي، الأشمُّ: المرتفع، الذُّرى: جمع ذُروة، وذرة كل شيء أعلاه، المتمنِّعُ: الممتنع على قاصده لارتفاعه، المدِلَّة: العُقاب، العَجزاء: الواسعة متن العجُز، تُلْحِم: تجعل اللحم لفرخها، الناهِض: الفرخ الصغير، الشَّظاء: الجبل، الأَرفعُ: المرتفع.

[3] الديوان، 327، 328، وردت هذه الأبيات في مقطوعة شعرية واحدة. حصينٌ هو ابن ضمضم المري، تَحَرَّفتْ: انحرفت عن وجهتها، الحِجاج: العظم الذي ينبت عليه الحاجب، المحجِر: ما يبدو من النقاب.

[4] الديوان، 118. حَمَسَ: اشتد، الوغى: الحرب، الأنفال: جمع نَفَل، وهو الغنيمة، ضُمَّر: جمع ضامِر وضامِرة، أي خفيفة لحم البطن، قُبُّ البطون: جمع أَقَبّ، وهي الضوامر، المغالُ: جمع مَغْلة، وهي النعجة أو العنز التي تُنتِج في السنة مرتين.

[5] الديوان، 216.

فقد وقع الإقواء في البيت الأول، إذ جُرَّت كلمة "مُتَمَنِّعِ" بالكسرة لأنها وقعت نعتاً لـ "شاهِقٍ" المجرور، وقافية القصيدة مرفوعة؛ وفي المقطوعة الشعرية المكونة من أربعة أبيات نجد قافية مرفوعة: "تَصْبِرُ"، وثلاث قوافٍ مجرورةً: "المَحْجَرِ، المَنْحَرِ، المفخَرِ"، وحقُّ الثالثة منها الرفع، أي : "المفخَرُ"، على أنها بدل من "ذاك" المرفوع، أو مبتدأ مؤخر، ولكنها جاءت مجرورة مراعاة للقافيتين قبلها، وتبقى قافية البيت الأول مخالفة لبقية القوافي، لأنها جاءت مرفوعة والبقية مجرورة. ونجد في البيت التالي الإقواء في قوله: "مِغالِ"، حيث جُرَّت الكلمة مراعاة للقافية المجرورة، وحقها الرفع لأنها خبر لـ "كأَنَّ". ويظهر الإصراف في الشاهد الأخير، حيث نُصبت كلمة: "خاليا" مراعاة للقافية، وكان حقها الرفع:"فَسَيْفي وهذا الرُّمحُ عَمِّي وخالي"، لأنها معطوفة على مرفوع[(1)].

ومن شواهد الإقواء التي يوردها النحاة قول النابغة في قصيدة واحدة:

مِـنْ آلِ مَيَّةَ رائِـحٌ أو مُغْتَـدِي عَجْـلانَ ذا زادٍ وغَـيرَ **مُـــزَوَّدِ**

زَعَـمَ البوارحُ أَنَّ رحلَتَنـا غداً وبِذاك خَبَّـــرَنَا الغُدافُ **الأَسوَدُ**[(2)]

حيث خفض ورفع؛ قال القزاز: "وهذا من أقبح العيوب، ولا يجوز لمن كان مولَّدًا هذا، لأنه إنما جاء في شعر العرب على الغَلَط، وقلة المعرفة به، وأنه يُجاوز طبعه ولا يشعر به، ألا ترى أن النابغة غُنِّيَ له به، فلما سمع اختلاف الصوتِ بالخفض والرفع فطن له ورجع عنه"[(3)].

ومثله قول النابغة في قصيدة واحدة:

قـالتْ بَنُو عامِرٍ خَالوا بَني أَسَدٍ يا بُؤسَ للجَهْـلِ ضَرَّاراً **لِأَقْـــوامِ**[(4)]

تَبْدُو كَواكِبُـهُ والشَّمسُ طالِعةٌ لا النُّورُ نُـورٌ ولا الإظلامُ **إظلامُ**[(5)]

فخفض ورفع، كما في بيتيه السابقين. ومن شواهد الإصراف بالفتح والضم قول الآخر:

أَرَيتُـكَ إنْ مَنَعتَ كَـلامَ يَحْـيى أَتَمْنَعُــني عـلى يَحْـيى **البُـــكاءَ**

فَفِي طَرْفِي على يحـيى بُكـــاءٌ وفي قَلبي علــــى يحـيى **البَـلاءُ**[(6)]

---

(1) ويمكن أن يكون الأصل في "خاليا" أنها اتصلت بهاء السكت: خاليه، ثم حذفت الهاء وأطلقت الفتحة للقافية.

(2) البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه 68، طبقات الشعراء: ابن سلام ،45، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 157/1، 158، الخصائص: ابن جني، 240/1، الكافي في العروض والقوافي: التبريزي، 160، الموشح: المرزباني، 38، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 147. العائدُ بالليل، المغتدي: الذاهب بالنهار، عَجْلان: بَيِّنُ العَجَلة، البوارحُ: جمع بارحٍ وبارِحة، والبارح: الريحُ الحارة في الصيف، الغُداف: غراب القيظ.

(3) تنظر قصة رجوع النابغة عن هذا الخطأ في طبقات الشعراء: ابن سلام، 45، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 157/1، 158، كتاب الصناعتين: العسكري، 44، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 148.

(4) البيت في ديوانه، 179، الكتاب: سيبويه، 278/2، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 95/1، 173، المعاني الكبير: له، 1116/2، الخصائص: ابن جني، 106/3، المحتسب: له، 251/1، 93/2، 115/2، 211/2، الإنصاف: الأنباري، 283.

(5) البيت في ديوانه، 180، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 95/1، 173، تأويل مشكل القرآن: له، ت: السيد أحمد صقر، 169، المعاني الكبير: له، 973/2، الموازنة: الآمدي، ت: أحمد محارب وآخرين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1990،1م، 349/1، أمالي المرتضى، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1954م، 52/1.

(6) لم أقف على قائلهما، حاشية الدمنهوري على متن الكافي في علمَي العروض والقوافي: السيد محمد الدمنهوري، 100.

وبالفتح مع الكسر قوله:

أَلَمْ تَرَني رَدَدْتُ عَنْ ابنِ لَيـــلي مَنِيـــحتَــهُ فَعَجَّــلْتُ **الأَداءَ**
وقُــلتُ لِشـــاتِهِ لما أَتَتْنَـــــا رَمـــاكِ اللهُ مِــنْ شَــاةٍ **بِــداءِ**[1]

ومهما يكن من اختلاف بين مصطلحي الإقواء والإصراف فإنهما يمثلان شكلاً من أشكال الخلل من جهتين: الأولى خلل في الإعراب إن أنت التزمت بحركة قافية القصيدة دون اعتبار للموقع الإعرابي للكلمة، والثانية: خلل إيقاعي صوتي في قافية البيت إن أنت التزمت بقواعد الإعراب دون اعتبار لقافية القصيدة. ومع ذلك فإنهما ظاهرتان موجودتان ومعروفتان في الشعر[2]؛ ومن العلماء من يرى أن العرب لا تستنكر الإقواء، قال أبو الحسن:"قَلّتْ قصيدةٌ إلا وفيها الإقواء"[3]، بينما عَدَّه العروضيون والنحاة ضرورةً، لأنهم اعتبروا الصواب والأصل في حركة الرَّوِيّ أن تُقرَأ بحسب ما يقتضيه العامل الإعرابي، دون اعتبار لحركة روي القصيدة، ومقتضى كلام النحاة، كما يقول الدمنهوي، خلاف ذلك، فقد ذكر ابن هشام أن من جملة المواضع التي يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية، ومعنى ذلك أن كلمة الروي تحرك بحركة القافية، وتقدر فيها الحركة التي هي مقتضى العامل للتعذر، بسبب اشتغال المحل بحركة القافية[4].

ويرى ابن جني خلاف ذلك[5]، فابن هشام يرى أن موضع الإقواء من القافية ينطق وفقاً لقافية القصيدة لا وفقاً للقاعدة النحوية، وابن جني يرى أن ينطق موضع الإقواء من القافية وفقاً للقاعدة النحوية. ومن الشواهد المشهورة في ذلك قول الفرزدق:

وعَضُّ زَمانٍ يا ابنَ مَروانَ لم يَدعْ مِنَ المالِ إلا مُسْحَتاً أو **مُجَلَّفُ**[6]

وقد قال عنه أبو عمرو بن العلاء:" لا أعرف له وجهاً، وكان يونس لا يعرف له وجهاً، قلت له: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يَأْبَهْ، قال: كان ينشدها على الرفع"[7]. وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه، فشتمه وقال: علَيَّ أن أقول، وعليكم أن تَحْتَجُّوا، وإنما رفع الفرزدق كلمة "مُجَلَّف" لأن القوافي مرفوعة، إذ مطلعها:

---

[1] لم أقف على قائلهما، حاشية الدمنهوري، 100. المنيحة: العَطِيَّة، ومِنحة اللبن كالناقة أو الشاة تعطيها غيرك يحتلبها ثم يردها عليك، وهي تشمل كل عطاء.

[2] تنظر نماذج من ذلك في مجالس ثعلب، 62، طبقات الشعراء: ابن سلام، 31، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 95/1، الموشح: المرزباني، 4، والعمدة: ابن رشيق، 165/1.

[3] الخصائص: ابن جني، 240/1.

[4] ينظر: حاشية الدمنهوري، 101.

[5] ينظر: الخصائص: ابن جني، 241/1. 242.

[6] البيت للفرزدق في ديوانه 386، برواية: أو مُجَرَّفُ، وهي بالمعنى نفسه، طبقات الشعراء: ابن سلام، 33، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 480/1، جمهرة اللغة: ابن دريد، 386، 487، 1259، الخصائص: ابن جني، 99/1، المحتسب: له، 180/1، الإنصاف: الأنباري، 160، اللسان: ابن منظور، "سحت"، "جلف"، وقد أفاض القول في روايات البيت وتخريجاته البغدادي في الخزانة، 237/1، 5/ 144، 148، 150، 8/ 543. المسحَتُ: المهلَك، المجَلَّفُ: الذي بقيتْ منه بقية، وهو أيضاً الرجل الذي جَلَّفْته السنون، أي ذهبت بأمواله.

[7] الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 89/1، 480، المرزباني: الموشح 132.

عَزَفْتَ بِأَعْشاشٍ وما كُنتَ تَعزِفُ وأنَكَرْتَ مِنْ حَوراءَ ما كُنتَ **تَعرِفُ**[(1)]

فالشعراء أو بعضهم فيما يظهر كانوا ينطقون قوافيهم حسبما تقتضيه حركة القافية وإن خالفت الإعراب، وبالمقابل فإن النحاة بذلوا الوسع في تعليل تلك الأبيات وتخريجها وفق القواعد النحوية، يقول ابن قتيبة عن بيت الفرزدق السابق: "إنه رفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يرضي، ومَن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه"[(2)].

فتلك الأبيات التي جاءت وفيها إقواء لم تتسق مع قواعد الإعراب، وكأن الشعراء كانوا ينطقونها بما يوافق النسق الإيقاعي للقافية، دون أن ينظروا إلى أي اعتبارات إعرابية، ولعل السبب في ذلك أن كسر الإعراب في تلك المواضع لم يخل بالمعنى، ولابن جني كلام واضح في ذلك إذ يقول: "فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرًا، لا يزاحفه زحافاً، فإنه لا بد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته"[(3)]، ويسوق على ذلك أمثلة توضحه، وذلك في الوزن والقافية على السواء، ويذكر أن العناية بالقافية لا تقل شأناً عن العناية بالوزن، فيقول: "ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع ...، وكذلك كلما تطرَّف الحرف في القافية ازدادوا عناية به، ومحافظة على حكمه"[(4)]، فلعله يقصد هنا الحكم الذي يقتضيه إيقاع الشعر، لا الحكم الذي تقتضيه قواعد الإعراب.

ولعل ذلك يفسر لنا ورود بعض الأبيات التي وقع فيها الإقواء والإصراف في شعر عنترة وفق حركة الروي في القصيدة لا وفق ما تقتضيه قواعد الإعراب، على أن ذلك كله يبقى دائرًا في فلك ضرورات الشعر ومقتضياته، التي تُلجئ الشاعر إلى مثل ذلك، ويصعب الحكم عليه بأنه صحيح أو سائغ مقبول، فضلاً عن أن يكون مطرداً مَقيساَ في الشعر، إذ الأصل أن يتقيد الشاعر بقواعد الشعر والإعراب معاً، والإخلال بالإعراب يبقى في دائرة الغلط الذي يقع من الشعراء في شعرهم، كما ذكر النحاة واللغويون كالقزاز وابن فارس وغيرهما.

---

(1) البيت للفرزدق في ديوانه 382، برواية: "حَذْراء" بدلا من "حوراء"، المرزباني: الموشح، 147. عزفت: مللت وزهدت، بأعشاش: الباء بمعنى "مِن"، وأعشاش موضعٌ لبني تميم.

(2) الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 89/1، 480.

(3) الخصائص: ابن جني، 333/1 ـ 334.

(4) المصدر السابق، 84/1.

(هـ) إظهار الحركة الإعرابية المقدرة:

وذلك في قوله:

- بَرَّحَ بالعَينـَينِ كُـلُّ مُغِـــيرةٍ　　　أَسِنَّتُهـا مِنْ **قانِيِ** الدَّمِ تَـرْدُمُ[1]

والوجه أن يقول: "قانِيْ" بسكون الياء، لأنه اسم منقوص، والياء فيه يكون ساكناً في الرفع والجر، ولكن الشاعر ردَّه إلى أصله في التحريك الذي ينبغي له مع ما فيه من الاستثقال، لتقويم اللفظ[2]؛ ومن الواضح أن تحريك الياء يُخلِّص الكلام من التقاء الساكنين، ويحافظ على وزن البيت. ومن شواهد ذلك قول ابن قيس الرقيات:

لا بـارِكَ اللهُ في **الغَوانِيِ** هَــلْ　　　يُصبِـحْــنَ إلَّا لَهُــنَّ مُطَّلَـبُ[3]

ومنه قول جرير:

فَيَوْماً يُجارِينَ الهوى غيرَ **ماضِيٍ**　　　ويَوْمــاً تَـرَى مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ[4]

وقد قال السيرافي عقب هذين البيتين: "وإنما الوجه ألا تُكسَر الياء المكسور ما قبلها ولا تُضَم، لاستثقال الضم والكسر عليها، وإن كانت النية فيها التحريك"[5]. والأصل فيهما: "الغوانِيْ" بسكون الياء، و"ماضٍ" بحذف الياء لدخول التنوين؛ ويظهر أن ذلك كله إنما اضطر الشاعر إليه للمحافظة على وزن الشعر، أو أنه جاء على لغة من يُجري المنقوص مُجرى الصحيح، فهو على لغة لبعض العرب[6].

---

[1] الديوان، 317.

[2] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 59.

[3] البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه 3، برواية تسلم من الضرورة: "في الغواني فَمَا"، وجاء في شرحه الرواية الأخرى عن الخليل، وقال عنها: جعل "الغواني" مثل "الضوارب"، أخرج ذوات الياء مخرج التمام فأعربه"، المقتضب: المبرد، 354/3، الكامل: له، 241/3، ضرورة الشعر: السيرافي ،59، شرح السيرافي، 117/2، الموشح: المرزباني، 125، الخصائص: ابن جني، 262/1، المحتسب: له، 111/1، المنصف: له، 67/2، كتاب الصناعتين: العسكري، 150، شرح المفصل: ابن يعيش، 483/5، اللسان: ابن منظور، "غنا"، مغني اللبيب: ابن هشام، 270/1. الغواني: جمع غنية، وهي الجارية التي غَنِيَتْ بزوجها، أو بحسنها وجمالها، المطَّلَبُ: هو المطلوب البعيد الذي يكلِّف طلبُه.

[4] البيت في ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، 140، برواية: "غير ما صِباً "، ولا شاهد فيه، وذكر السيرافي أن أكثر رواة الشعر ينشدونه كذلك، وقال محمد بن حبيب إن رواية سيبويه: "غير ماضِيٍ" 140، النوادر: أبو زيد، 524، المقتضب: المبرد، 354/3، ضرورة الشعر: السيرافي، 60، شرح السيرافي، 117/2، المنصف: ابن جني، 80/2، وأشار فيه إلى رواية: "ليس ماضياً"، الخصائص: له، 159/3، شرح المفصل: ابن يعيش، 483/5، اللسان: ابن منظور، "غول"، "مضى". غير ما صِبا: يُجارِينَ الهوى بالحديث والمجالسة دون التخطِّي إلى ما لا يجوز، التَّغَوُّل: التَّلَوُّن والتَّقَتُّل.

[5] ضرورة الشعر: السيرافي، 60.

[6] ينظر: المنصف: ابن جني، 80/2، 81.

(و) رفع اسم (لا) النافية للجنس:

ونلحظ ذلك في قوله:

ـ ولا مالَ إلا ما أَفـادَكَ نَيلُهُ ثَناءً، **ولا مالٌ** لمنْ ما لَـهُ مَجدُ[1]

ـ وأَنا سَرَيْتُ مَعَ الثُّرَيَّا مُفْرَدًا لا **مُؤْنِسٌ** لي غَيرَ حَدِّ المنصَلِ[2]

فقد تضمن هذان البيتان ثلاثة مواضع استعملت فيها "لا" النافية للجنس، ومعلوم لدى النحاة أنها تعمل عمل "إِنَّ" الناسخة، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وقد جاءت وفق هذا الأصل في قوله: "لا مالَ إلا ما أَفادَكَ نيلُه"، حيث بني اسمها على الفتح، والجملة بعد إلا في محل تقدير الخبر، فتوفر في "لا" النافية للجنس في هذا الموضع شروط عملها التي ذكرها النحاة، وهي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون نفيها نصاً، وألا يدخل عليها جارٌّ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين[3].

أما قول الشاعر: "لا مالٌ لمن ماله مجدُ"، و "لا مُؤْنِسٌ لي غيرَ حَدِّ المنصَلِ"، فقد ارتفع فيهما اسم لا النافية للجنس رغم توفر شروط عملها، فخرج هذا الاستعمال بذلك عن المطرد في هذا الباب، ويمكن أن نخرّج هذين الاستعمالين على وجهين:

الأول: اعتبار أن الذي سوَّغَ رفع اسم لا في البيت الأول تكرارها، إذ يجوز في حال تكرارها نصب اسمها ورفعه[4]، وقد وردت مرة في صدر البيت ومرة في عجزه، وذلك في سياق واحد يُسَوّغُ لنا القول بالتكرار واعتبار المعنى متصلاً لوروده في سياق واحد، على أن الشاعر نصب اسمها في صدر البيت ورفعه في عجزه، وقد ذكر النحاة في مثل ذلك جواز ستة أوجه إعرابية في اسمَيْ لا النافية للجنس إذا تكررت، ومن بينها فتح الأول ورفع الثاني[5]، ففتح الأول على أنه اسم "لا" في محل نصب، ورفع الثاني على واحد من ثلاثة أوجه: أولها: أن يكون معطوفا على محل "لا" مع اسمها. وثانيها: اعتبار "لا" الثانية عاملةً عمل "ليس"، و"مالٌ" اسمها، وخبرها الجار والمجرور "لمن" متعلق بمحذوف. وثالثها: اعتبار "لا" غير عاملة، بل هي زائدة، ويكون ما بعدها مبتدأً وخبراً[6].

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد 55.

(2) الديوان 137. سَريتُ: سِرتُ بالليل، المنصَل: السيف.

(3) ينظر: وشرح المفصل: ابن يعيش، 91/2، 269/1، أوضح المسالك: ابن هشام، 3/2.

(4) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، 110/2.

(5) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، 114/2. قال الزمخشري : "وفي "لا حول ولا قوة إلا بالله" ستة أوجه: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن "لا" بمعنى "ليس"، أو على مذهب أبي العباس، وتفتح الثاني، وأن تعكس هذا".

(6) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 17/2، حاشية المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. وقد ذكر ابن هشام تلك الأوجه، واستشهد لكل وجه منها، 14/2.

الثاني: اعتبار قوله الوارد في عجز البيت: "لا مالٌ لمن ما له مجدُ" مستأنَفاً ومستقلًا عما ورد في صدر البيت، فيكون كل واحد منهما جملةً قائمةً بنفسها، وعندئذٍ يمكن تخريج الشطر الثاني من عدة أوجه:

(أ) أن تكون "لا" بمعنى " ليس"، فترفع الاسم و تنصب الخبر، وهو شبه الجملة "لمن". وقد وصف بعض النحاة استعمال "لا" بمعنى "ليس" بأنه قليل، قال سيبويه عن "لا": "وقد جُعِلَتْ، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة ليس"[1]، ووصف ابن يعيش ذلك مقارنةً باستعمال "ما" بمعنى "ليس"، حيث قال: "فلما كانت "ما" ألزم لنفي ما في الحال، كانت أوغل في الشبه بـ "ليس" من "لا"، فلذلك قلَّ استعمال "لا" بمعنى "ليس"، وكثر استعمال"ما""[2].

(**ب**) أن تكون "لا" هي النافية، ولا أثر إعرابياً لها، وما بعدها مبتدأ وخبر.

(ج) أن تكون "لا" هي النافية للجنس، ولكن الشاعر رفع ما بعدها من غير تكرير، كقول رجل من سلول:

وأنتَ امرؤٌ مِنَّـــا خُلِقْتَ لِـــغَيْرِنا   حياتُكَ **لا نفعٌ** وموتُكَ فاجِعُ[3]

وقول الآخر:

قَضَتْ وَطَرًا واستَرجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ   رَكَائِبُهَـا أَنْ **لا** إلينَـا **رُجُوعُها**[4]

وقد عد القزاز ذلك من ضرورة الشعر، وأن "لا" فيه قد جاءت بمعنى "ليس"[5]، وقال الزمخشري بعد هذين البيتين: "إن هذا الاستعمال ضعيف، ولا يجيء إلا في الشعر، ولم يجزه المبرد في الاختيار وسعة الكلام"[6]، ووصف ابن يعيش البيت الأول "لا نفعٌ ..." بالقبح، وذكر أن ما سوَّغه أن ما بعده في البيت يقوم مقام التكرير في المعنى، لأن قوله: "حياتُكَ لا نفعٌ وموتُكَ فاجعُ" بمعنى: "لا نفعٌ ولا ضررٌ"[7].

---

(1) الكتاب: سيبويه، 296/2.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش، 270/1.

(3) البيت لرجل من سلول، الكتاب: سيبويه 305/2، المقتضب: المبرد، 360/4، وللضَّحَّاك بن هنَّام في الاشتقاق: ابن دريد، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، 350، الأزهية في علم الحروف: الهَرَوي، ت: عبد المعين الملوحي، ط2، 1993م، 162، ، شرح المفصل: ابن يعيش، 112/2، همع الهوامع: السيوطي، 207/2، خزانة الأدب: البغدادي، 38/4، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 326/1.

(4) لم أقف على قائله، ويُروى: "بكتْ جَزَعاً"، الكتاب: سيبويه، 298/2، المقتضب: المبرد، 361/4، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 276، شرح المفصل: ابن يعيش، 113/2، المقرب: ابن عصفور، 189/1، رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 261، همع الهوامع: السيوطي، 207/2، الخزانة: البغدادي، 34/4، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 324/1. الوَطَرُ: الحاجة، استرجعَتْ: طلبت الرجوع من الرحيل كراهية منها لفراق الأحباب.

(5) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 277.

(6) المفصل: الزمخشري، 113/2.

(7) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، 114/2.

وما ذكرتُه في عجز البيت الأول لعنترة، أقوله في عجز البيت الثاني: "لا مُؤْنِسٌ لي غيرَ حَدِّ المنصَلِ"، حيث رفع الشاعر اسم "لا" من غير تكرار؛ ويظهر من ذلك أن عنترة حرص على استقامة وزن شعره وإيقاعه دون اعتبار للحالة الإعرابية لاسم "لا" النافية للجنس في مواضعه المختلفة، وأنه لم يكن يحفل بقواعد النحو والإعراب، بقدر ما كان يحفل باستقامة وزن شعره، فهو حيناً يفتح اسمها، وحينًا يرفعه دون تكرار، وحينًا آخر يرفعه مع مسوّغ التكرار، وكأنه كان يخاطبنا عندما قال مستعملاً "لا" النافية للجنس في بيت آخر:

ولا عَيْبٌ عَـليَّ ولا مَـلامٌ   إذا أَصْلَحْتُ حـالي بالفَسـادِ[1]

فهو يحفل ويعتني بصلاح وزن شعره وقافيته، حتى لو كان ذلك بفساد بعض قواعد النحو والإعراب .

---

[1] ديوان عنترة، ت: مجيد طراد، 57.

المبحث الثاني:
عوارض التركيب

(1) نصب تمييز (المئة):

وذلك في قول عنترة:

ـ قَتَلْنَـا مِنْهُـمُ **مِئَتَيْـنِ حُرَّاً** وأَلْفاً في الشِّعابِ وفي الهِضابِ[1]

من المقرر لدى النحاة أن الأصل في "المئة" وتثنيتها أن تكون من الأعداد المضافة، وأن إضافتها لا تكون إلا إلى مفرد[2]، نحو: عندي مِئةُ كتابٍ، وأَنفقتُ مئةَ دِرْهَمٍ، وقد تُضاف إلى الجمع قليلاً[3]، وتُحذف نونها عند التثنية للإضافة، وقد جاء تمييز المئة بمفرد منصوب في قول الربيع الفزاري:

إذا عاشَ الفتى **مِئَتينِ عاماً** فَقَــدْ ذَهَبَ اللَّــذَاذَةُ والفَتــاءُ[4]

فأثبت نون المثنى، ونصب ما بعده على أنه تمييز، وقد عَدَّ المبرد ذلك من الضرورات التي يلجأ إليها الشاعر، وحَسَّنَ ذلك في لفظ "المئتين"، لأنه مما يلزمه النون، وللمشابهة بينه وبين ألفاظ العقود، كالعشرين، وأن المعنى يوجب الإضافة[5]، وحكى ابن السراج ذلك على أنه مما جاء في الشعر[6]، واستشهد ابن مالك لذلك بقول حذيفة رضي الله عنه: "فقلنا: يا رسول الله، أتخاف علينا ونحن ما بين **السِّتِّ مئةً** إلى **السَّبعِ مئةً**"[7]، فأجرى الألف واللام في تصحيح التمييز مجرى النون من "مئتين" عاماً، لاستوائهما في المنع من الإضافة[8]، وذهب إلى ذلك ابن كيسان.

---

[1] الديوان، ت: مجيد طراد، 35. الشِّعبُ: جمع شِعْب، وهو الطريق في الجبل.

[2] ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 255/4، شرح ابن عقيل، 68/4.

[3] ومنه قراءة حمزة والكسائي وخلف والحسن والأعمش وغيرهم: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهفِهِم ثلاثَ **مِئةِ سنينَ**﴾ الكهف: 25، بإضافة "مئة" إلى "سنين"، و" سنين" تمييز، معاني القرآن: الفراء، 138/2، وقال أبو جعفر النحاس عن هذا الوجه: إنه بعيد في العربية، يجب أن تُتَوقَّى القراءة به؛ لأن كلام العرب: ثلاثُ مِئةِ سنةٍ، إعراب القرآن، 541، البحر المحيط: أبو حيان، 112/6، وفي ذلك شذوذ عن القياس، وقُرِئ بتنوين "مئة"، ويجب عندئذٍ أن تكون "سنين" بدلاً من "ثلاث مئة"، أو بياناً له، ولا يجوز جعله تمييزاً، ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 255/4، شرح ابن عقيل، حاشية المحقق، 69/4.

[4] البيت للربيع بن ضَبُع الفِزاريّ، ويُروى: "تسعين عاماً"، ولا شاهد فيه، الكتاب: سيبويه، 208/1، 162/2، نسبه في المرة الأولى للربيع، وفي المرة الثانية ليزيد بن ضبة، أدب الكاتب: ابن قتيبة، 299، المقتضب: المبرد، 166/2، مجالس ثعلب، 275، الأصول: ابن السراج، 312/1، الصحاح: الجوهري، "فَتِيَ"، مقاييس اللغة: ابن فارس، 474/4، شرح التسهيل: ابن مالك 394/2، أوضح المسالك: ابن هشام، 255/4، شرح ابن عقيل، 68/4، اللسان: ابن منظور، "فتا"، الخزانة: البغدادي، 7/ 379 ـ 381، 385. اللَّذاذةُ: مصدر فعله لَذَذْتُ الشيءَ لَذاذاً ولَذاذَةً، أي وجدته لذيذاً، والفَتاءُ: الشباب، وهو مصدر فعله فَتِيَ يَفْتَى فَتىً وفَتاءً.

[5] ينظر: المقتضب: المبرد، 167/2.

[6] ينظر: الأصول: ابن السراج، 312/1.

[7] صحيح مسلم، 149، وصحيح ابن ماجة 3271، عن حذيفة ابن اليمان رضي الله عنه، برواية: " ...ونحن ما بينَ **السِّتمائةِ إلى السَّبعمائةِ** ...". ولم أجده برواية نصب "المئة".

[8] ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك، 394/2، 395، وذكر أنه يُروى بجر "مئة"، وخَرَّجه على ثلاثة أوجه، وحكى الكسائي عكس ذلك، وهو أن من العرب من يضيف "العشرين" وأخواته إلى المفرد منكَّراً ومعرَّفاً، فيقولون: عِشْرُو دِرهَمٍ، وأَرْبَعُو ثوبٍ.

وحكى سيبويه أن مثل ذلك سُمِع من بعض العرب[1]، وحكى ابن مالك عن بعض العرب أنهم يأتون بتمييز الثلاثة وأخواتها منصوباً، كقولك: لي خمسة أثواباً، وأن هذا نظير مجيء تمييز "المئة" مفرداً منصوباً[2]. وعليه فإن ما جاء في بيت عنترة: "مئتينِ حُرَّاً"، حيث نصب التمييز وكان حقه الجر، يعد شاذّاً لا يقاس عليه، وإن أجازه جماعة كابن كيسان، وما ذكره سيبويه وابن مالك من مذاهب لبعض العرب في هذا ونظائره، يدل على أن هذه الظاهرة هي من جملة لهجات العرب، التي رآها شاعرنا ملائمة ليقيم بها وزن البيت.

---

[1] ينظر: الكتاب: سيبويه، 161/2.

[2] ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك، 394/2، شرح ابن عقيل، حاشية المحقق، 256/4.

(2) الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

ونلحظ ذلك في قول عنترة:

ـ يا **شاةَ ما قَنَصٍ** لمنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمتْ عَلَيَّ وَلَيتَهــا لم تَحْـرُمِ[1]

ـ ما زِلتُ أَرمَيهِم بِقُرْحَةِ مُهْـري **ولَبــانِ لا وَكِـلٍ** ولا هَيَّـــابِ[2]

معلوم في باب الإضافة أن الأصل في المضاف والمضاف إليه أنهما بمنزلة الكلمة الواحدة، فلا يجوز أن يُفصَل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة فإنه يأخذ حكم الكلمة الواحدة، ويُفهَم هذا مما ذكره سيبويه من مجيء ذلك في الشعر وأنه قد فُصل بين المضاف والمضاف إليه في قول عمرو بن قَمِيئَة:

لمـــا رأتْ ساتِيدَمـــا استَعْبَرَتْ لله **دَرُّ اليـــومَ مَنْ** لامَـهـــا[3]

فقد أضاف "دَرّ" إلى "مَنْ"، وفصل بينهما بالظرف. ومثله قول أبي حَيَّة النُّمَيْري:

كما خُطَّ الكِتابُ **بِخَطِّ يوماً** **يَهـــوديٍّ** يُقارِبُ أو يُزِيـــــلُ[4]

وقد قال سيبويه عن ذلك: "وهذا لا يكون فيه إلا هذا، لأنه ليس في معنى الفعل، ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل"[5]. ويرد ابن هشام على من زعم من النحويين أنه لا يمكن الفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، بأن

---

(1) الديوان، 213. القَنَصُ: الصيد، أي يا شاةَ قَنَصٍ، و"ما" صلة، وَكَنَّى بالشاة عن المرأة، حَرُمتْ علَيَّ: أي حَلَّتْ بحي لا أستطيع مرامها ولا أصل إليها.

(2) الديوان، 332. قُرْحةُ مُهْري: القُرْحة في وجه الفرس ما دون الغُرَّة، اللَّبانُ: ما جرى عليه اللَّبَبُ من الصدر، الوَكِلُ: العاجز الذي يَكِلُ أمره إلى غيره، الهَيَّابُ: الجَبانُ المتهيّب.

(3) البيت لعمرو بن قَمِيئَة في ديوانه ت: حسن الصيرفي، جامعة الدول العربية، دون ط، 1965م، 182، الكتاب: سيبويه، 1/ 178، 194، المقتضب: المبرد، 377/4، مجالس ثعلب، 125، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، 468/2، الموشح: المرزباني، 97، الصحاح: الجوهري، "دمي"، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 177، العمدة: ابن رشيق، 277/2، الإنصاف: الأنباري، 349، شرح المفصل: ابن يعيش، 256/1، وينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، حاشية المحقق، 118/3، الخزانة: البغدادي، 410/4، 419. استعبرت: بكت، لأنها علمت بمشاهدته بُعدها عن أهلها، و"دَرّ": اسم جنس لا يشبه الفعل، ساتِيدَما: نهر أو جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند، وليس يأتي يوم من الدهر إلا سفك عليه دم، فلذلك سُمي "ساتيدما"، معجم ما استعجم للبكري، نقلاً عن الخزانة 410/4، 411. والمعنى: أنه لما رأت تلك المرأة بلادها تذكرتها وبكت شوقاً.

(4) البيت لأبي حية النميري في ديوانه، ت: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة، دمشق، دون ط، 1975م، 163، الكتاب: سيبويه 179/1، المقتضب: المبرد، 377/4، الموشح: المرزباني، 290، الخصائص: ابن جني، 2/ 405، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 117، أمالي ابن الشجري، 577/2، الإنصاف: الأنباري، 349، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 192، الخزانة: البغدادي، 219/4، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 161/2. شَبَّه رسوم الدار بالكتاب في دقتها أو الاستدلال بها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب.

(5) الكتاب: سيبويه 90/1، أي أنه إذا كان المضاف مصدراً أو اسم فاعل فيمكن أن يفصل بينه وبين المضاف إليه بالظرف.

مسائل الفصل سبعٌ، ثلاث منها جائزة في السعة، وأربعٌ تختص بالشعر[1].

واختلف البصريون والكوفيون في جواز الفصل في الضرورة الشعرية بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، ومعنى ذلك أن الفريقين متفقان على أنه لا يجوز في سعة الكلام الفصل بين المتضايفين، لا بالظرف ولا بالجار والمجرور، وأن الفصل بينهما يعد من ضرائر الشعر، ولكن الخلاف واقع فيما جاء في الشعر من الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور، فالبصريون ينكرون صحة الشواهد على ذلك، والكوفيون يجيزونه ويعدونه ضرورة، وقد تناول الأنباري هذه المسألة في الإنصاف موضحاً رأي كل فريق وحجته[2]. وعطفاً على ذلك الخلاف ذكر المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد أنه لما أراد المتأخرون من النحاة أن يفصلوا في هذه المسألة ، نظروا إلى أدلة كل فريق، ووجدوا شواهد قد جاء الفصل فيها بين المتضايفين لغير ضرورة، كقراءات في بعض آيات القرآن، وأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك جعلوا مسائل الفصل بين المتضايفين على ضربين: الأول ما يجوز في سعة الكلام مما دلت عليه النصوص، أو كان شائعاً في شعر الشعراء وجرى على وفق كلام العرب، والثاني: ما لا يجوز في سعة الكلام، ويعد ما ورد منه في الشعر ضرورة، وهذان القسمان هما اللذان ذكرهما ابن مالك[3].

وقد عدَّ القزاز وابن عصفور الفصل بين المتضايفين بين الضرورات التي تجوز للشاعر، وأوردا لذلك شواهد عديدة، وذكر القزاز أن مثل ذلك لا ينكر في الشعر، لاتساع العرب فيه[4]. و تبعه ابن عصفور في ذلك، مشيراً إلى أن ذلك لا يُنْكَر، وإن لم يكن جارياً على القياس[5].

ولم ينص النحاة على الفصل بين المتضايفين بـ "ما" الزائدة، و"لا" النافية، وهو ما نجده في بيتَيْ عنترة السابقَين، ولعل ذلك راجع إلى أن الفصل بين المتضايفين بالحرف أيسر وأقرب من الفصل بما سواهما من الكلام، فهو مما يُحتَمَل في الاستعمال، ولا يؤدي إلى لبس أو غموض في المعنى؛ وقد قسَّم عباس حسن مواضع الفصل بين

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 177/3 وما بعده، وشرح ابن عقيل، 82/3. والثلاث الجائزة في السعة هي: الأولى: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أولادَهم شُركائِهم﴾ الأنعام: 137، وإما ظرفه كقول بعضهم: "ترْكُ يوماً نفسِكَ وهواها"، والثانية: أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه مفعوله، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه، كقراءة: ﴿فلا تحسبَنَّ اللهَ **مخلِفَ وعدَه رُسلِه**﴾ إبراهيم: 47، والظرف كقوله عليه الصلاة والسلام: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"، والثالثة: أن يكون الفاصل قَسَماً، كقولك: "هذا غلامُ واللهِ زَيدٍ". أما الأربع الباقية التي تختص بالشعر، فالأُولى: الفصل بالأجنبي، أي المعمول غير المضاف، فاعلاً كان أو مفعولاً أو ظرفاً، والثانية: الفصل بفاعل المضاف، والثالثة: الفصل بنعت المضاف، والرابعة: الفصل بالنداء.

(2) ينظر: الإنصاف: الأنباري، المسألة 63، 347.

(3) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، حاشية المحقق، 178/3 ـ 179.

(4) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 175، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 192.

(5) ينظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور، 199.

المتضايفين إلى قسمين، على نحو ما فعل ابن مالك، وعدَّ من مواضع الفصل على السعة خمسة، ومن مواضع الفصل للضرورة ثمانيةً، وذلك على رأي أكثر النحاة[1]، وذكر بين مواضع الفصل الجائز على السعة الفصل بين المتضايفين بـ "ما" الزائدة حين يكون المضاف منادى، وحرف النداء هو "يا"، واستشهد لذلك ببيت عنترة الذي ذكرته، ولم ينسبه إليه[2].

ويخلص عباس حسن إلى أن الأخذ برأي البصريين الذين لا يجيزون الفصل في السعة، ويقصرونه على الضرورات هو الأفضل، وذلك حرصا على وضوح المعاني، ومراعاة للنسق العربي الأصيل في تركيب الأساليب[3]. وهذا يبين أن مدار جواز الفصل بين المتضايفين إنما هو قائم على وضوح المعنى، والبعد عن الغموض في التركيب، وتجنب حدوث الالتباس في المعاني، جراء الإخلال بالتركيب اللغوي المطرد الشائع في بابه، وأتفق معه في كون عدم الفصل هو الأصل في ذلك، لأنه يضمن وضوح المعنى وزوال احتمال أي لبس فيه.

(1) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن، 53/3 ـ 58.

(2) ينظر: المرجع السابق، 54/3 ـ 55.

(3) ينظر: المرجع السابق، 58/3.

(3) حذف الفاء من جواب الشرط:

ونجد ذلك في قول عنترة:

ـ وإذا بُليتَ بِظـــالِمٍ **كُــنْ ظَالــماً** وإذا لَـقِيتَ ذَوي الجَهـالةِ فاجْهَـلِ[1]

حيث قال في جواب الشرط: "كُنْ ظالماً"، والأصل اقتران جواب الشرط هنا بالفاء، فيقول: "فَكُنْ ظالماً"، على نحو ما فعله في جواب الشرط الثاني في عجز البيت، إذ قرن الفاء بجواب الشرط، فقال: "فاجْهَلِ"؛ فمن المعلوم في قواعد النحو أن "كل جوابٍ يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه"[2]، لذا لزم اقتران جواب الشرط بالفاء في بيت عنترة المذكور.

وقد عد مصنفو الضرورات، القزاز، والسيرافي، وابن عصفور، والألوسي حذف الفاء من جواب الشرط من بين ضرورات الشعر[3]. ومن الشواهد على ذلك قول حسان بن ثابت:

مَنْ يَفعــلِ الحَسَنـاتِ **اللهُ يَشْكُرُها** والـشَّرُّ بالـشَّرِّ عنـــدَ اللهِ مِثْـلانِ[4]

أراد: فاللهُ يشكرها، فلما اضطر جاز له حذف الفاء وهو يريدها. ومثله قول ذي الرمة:

وأَنِّي، متى أُشْرِفْ على الجانبِ الذي بِــهِ أَنتِ مِنْ بينِ الجوانِبِ، **ناظِرُ**[5]

يريد: فأنا ناظرُ؛ وعلى هذا تقديره عند أبي العباس المبرد، وأجاز سيبويه أن يكون التقدير: "وإني ناظِرٌ متى أُشرف"، على التقديم والتأخير، وهو رأي ضعيف عند المبرد، لأن الأصل في الجواب أنه في موضعه بلا تقديم[6].

---

[1] الديوان، ت: مجيد طراد 134. وقد اقترن جواب الشرط في موضع آخر من القصيدة نفسها في قوله: وإذا الجبانُ نَهَاكَ يومَ كَريهةٍ خَوفاً عليكَ مِن ازدحامِ الجحْفَلِ. الجَهالةُ: مصدر فعله جَهِلَ، وهو نقيض العِلم.

فاعصِ مقالتَهُ ولا تحفلْ بِها واقدِمْ إذا حَقَّ اللقا في الأَوَّلِ .

[2] أوضح المسالك: ابن هشام، 209/4، وينظر: شرح ابن عقيل، 37/4، والمواضع التي يجب اقتران جواب الشرط فيها بالفاء هي إذا كان جواب الشرط: جملة اسمية، أو فعل أمر، أو جملة منفية، أو فعلاً جامداً، أو مقترناً بقد، أو بالسين أو سوف.

[3] ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 115، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 249، ، ضرائر الشعر: ابن عصفور،160، الضرائر: الألوسي، 264.

[4] البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ت: وليد عرفات، 516، وينسب لغيره، الكتاب: سيبويه، 65/3، وزعم الأصمعي أن النحويين غيروه، وأن الرواية: "مَن يفعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكره" سيبويه، حاشية المحقق، الصفحة نفسها، معاني القرآن: الفراء، 476/1، ضرورة الشعر: السيرافي، 115، الخصائص: ابن جني، 281/2، المحتسب: له، 193/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة القزاز، 249، العمدة: ابن رشيق، 271/2، أمالي ابن الشجري، 124/1، 9/2، 144، شرح المفصل: ابن يعيش، 109/5، والبيت لعبد الرحمن بن حسان في الخزانة: البغدادي، 375/2، 40/9، 49، 52، 77، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 187/2،. مِثلان: سِيَّان، وقد روي بها، أي متشابهان.

[5] البيت لذي الرمة في ديوانه، ت: أحمد بَسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م، 114، الكتاب: سيبويه، 68/3، المقتضب: المبرد، 69/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة : القزاز، 24، الخزانة: البغدادي، 48/9، 51، 53. أَشْرِفُ: أَطَّلِعُ عليه من فَوق.

[6] عبارة أبي العباس المبرد في المقتضب، 70/2: "وهو عندي على إرادة الفاء، والبصريون يقولون: على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم، أي: وإني ناظرٌ متى أُشرِفْ". وينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 117.

وكذا قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَقُلتُ تَحَمَّلْ فـوقَ طوقِـكَ إنَّها مُطَبَّعَـةٌ مَنْ يَأتِهـا **لا يَضِيرُها**[1]

أي: فلا يضيرها. وغيره من الشواهد.

ويظهر أن الذي ألجأ عنترة إلى حذف الفاء من جواب الشرط هو الضرورة الشعرية، التي اقتضت حذفها للمحافظة على وزن البيت، ومن اللافت أن الشاعر حذف الفاء من جواب الشرط في صدر البيت، وأثبتها في جواب شرط آخر في عَجُزِه، وأنه أثبتها في موضع آخر من القصيدة نفسها، مما يؤكد عامل الضرورة الشعرية وأثرها في ذلك.

[1] البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين، 154/1، الكتاب: سيبويه، 70/3، المقتضب: المبرد، 72/2، الشعر والشعراء: ابن قتيبة، 655/2، ضرورة الشعر: السيرافي، 117، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 251، شرح المفصل: ابن يعيش، 110/5، اللسان: ابن منظور، "ضير"،"طبع"، الخزانة: البغدادي، 52/9، 57، 71، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 189/2. تَحَمَّلْ فوق طَوْقِكَ: أي احمِلْ فوقَ طاقتِكَ، الناقة المطَبَّعة: التي مُلئتْ لحماً وشحماً فتوثَّقَ خَلقها. لا يَضِيرها: أي لا يضر أهلها لكثرة ما فيها.

(4) مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضٍ:

وذلك في قوله:

ـ إذا **تَقَـعُ** الـرِّماحُ بِجـانِبَيْـهِ **تَوَلَّى** قابِعـاً فِيـهِ صُـدُودُ[1]

ـ يـا جُفُوني إِنْ **لم تَجُودي** بِدَمْـعٍ **لجَعَلْتُ** الكَـرى عَليكِ حَرامـا[2]

وقد ذكر النحاة أن فعل الشرط وجوابه يكونان مضارعين، وماضيين، وماضياً ومضارعاً، ومضارعاً وماضياً، وقال ابن عقيل وابن هشام عن الأخير : إنه "قليل"[3]، وعدَّ منه الحديث: "مَنْ **يَقُمْ** ليلةَ القَدرِ إيماناً واحتساباً **غُفِرَ** له"[4]، وقوله تعالى:﴿وإنْ **نَشَأْ نُنَزِّلْ** عَلَيْهِمْ مِنَ السَّماءِ آيةً **فَظَلَّتْ**﴾[5]، "لأن تابعَ الجواب جوابٌ"[6]، وابن هشام يرى أن ابن مالك يرد بهذين الشاهدين على الأكثرين الذين خَصُّوا ذلك بالضرورة، بينما يراه هو جائزاً ولكنه قليل.

وذكر محمد محيي الدين عبد الحميد شواهد أخرى على ذلك، منها قول قَعْنَب بن أم صاحب:

إنْ **يَسْمَعُوا** سُبَّةً **طاروا** بِها فَرَحـاً عَنِّي، وما **يَسْمَعُوا** مِنْ صَالِحٍ **دَفَنُوا** [7]

وأن ابن هشام ذهب في مغني اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاصٌّ بالضرورة، وأن هذا هو مذهب الجمهور، ولكن ابن هشام في شرح الألفية تابع ابن مالك والفراء في أن ذلك جائز في سعة الكلام، وذهب محمد عبد الحميد إلى أن جواز ذلك هو الصحيح، لدلالة النصوص الكثيرة عليه[8]. ولكنه وصفه بأنه قليل كما أشرتُ من قبل.

---

(1) الديوان، 283. القابع: مَن أدخلَ رأسه في قميصه، الصُّدودُ: الإعراض.

(2) الديوان، ت: مجيد طراد 138. واللام في "لجعلت" يحتمل أن تكون لامَ جواب قسم مقدر، أو لا ابتداء. ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب 257. الكَرى: النُّعاس.

(3) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 206/4، شرح ابن عقيل، 33/4.

(4) صحيح البخاري 35، صحيح مسلم 760، عن أبي هريرة.

(5) الشعراء: 4.

(6) أوضح المسالك: ابن هشام، 206/4.

(7) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها. السُّبَّةُ: العار، وما يُعاب به. دَفَنوا: كَتَموا.

(8) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(5) تقديم المفعول الثاني على الأول:

وذلك في قوله:

ـ وقُــلتُ لمن **أَخطرَ الموتَ نَفسَهُ** ألَا مَـنْ لِأمرٍ حازِمٍ قَـد بَدا لِيَا[1]

ـ ما استَمْتُ أُنثى نَفسَها في مَوْطِنٍ حــتى أُوَفِّي **مَهــرَهَا مَوْلاهَــــا**[2]

ذكر النحاة أن الفعل إذا تعدَّى إلى مفعولين في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ في المعنى، نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، فالأصل تقديم "زيد" على "درهم"، لأنه الآخذ للدرهم، وكذا: كَسَوتُ زيداً جبةً"، وأن تقديم المفعول الثاني الذي ليس فاعلاً في المعنى على المفعول الأول جائز، ولكنه خلاف الأصل[3]؛ ويرى ابن هشام أن لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعضها، لعدة اعتبارات، منها أن يكون المفعول فاعلاً في المعنى[4].

وقد تعدَّى في بيتي عنترة الفعل "أَخْطَرَ" إلى مفعولين، ولكن الشاعر قدم المفعول الثاني على الأول، والأصل: أخطرَ نفسَهُ للموتِ، وكذا الفعل "أُوَفِّي"، فقد تعدى إلى مفعولين، هما: "مَهرَها" و"مَوْلاها"، ولكن الشاعر قدَّم المفعول الثاني على الأول في المعنى؛ ويُفهم من كلام النحاة في ذلك جواز الوجهين، مع كون أحدهما هو الأصل، وهو تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى على المفعول الثاني؛ ويظهر أن ما دعا عنترة إلى مخالفة هذا الأصل في ترتيب المفاعيل في الكلام هو المحافظة على وزن الشعر وقافيته، فالمولى هو الفاعل في المعنى، أي الآخذ للمهر، فكان حقه أن يتقدم على المفعول الثاني.

وقد أشار أبو حيان في تفسير قوله تعالى:﴿النَّارُ وعَدَ**ها** اللهُ **الذينَ** كَفَروا﴾[5]، إلى أن الضمير في "وعدها" هو المفعول الأول، و"الذين كفروا" هو المفعول الثاني، لأن الله وعد النارَ بالكفار، أي بأن يطعمها إياهم، ويجوز اعتبار الضمير في "وعدها" المفعول الثاني، و"الذين كفروا" هو المفعول الأول[6].

---

(1) الديوان، 226. أخطرَ الموتَ نفسَه: أي جعلها خَطَراً للموت ووطَّنها عليه، لِأَمرٍ حازم: لأمرٍ فيه حزمٌ.

(2) الديوان، 307. ما استَمْتُ أُنثى نَفسَهَا: أي لم أُراوِدْها عن نفسِها طلباً للحرام.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، 2/ 153 ـ 154.

(4) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 183/2.

(5) الحج: 72.

(6) ينظر: البحر المحيط: أبو حيان، 359/6.

وبهذا المعنى يكون في الآية تقديم للمفعول الثاني على الأول؛ وكذا قوله تعالى:﴿وَ**سَيُجَنَّبُهَا** الأَتْقَى﴾[1]، حيث قُدم المفعول الثاني، وهو الضمير المتصل في "سَيُجَنَّبُها"، على المفعول الأول وهو "الأتقى"؛ ومثله قوله تعالى:﴿فَلا تَحسَبَنَّ اللهَ **مُخلِفَ وَعدِهِ رُسُلَه**﴾[2]، والأصل تقديم "الرُّسُل" على "الوعد"[3].

وربما يمكن النظر إلى تقديم أحد المفعولين على الآخر باعتباره نوعاً من "القَلْب"، الذي أشار إليه السيرافي على أنه وضع الكلام في غير موضعه، وأدرجه تحت باب "التقديم والتأخير"، وبيَّن أن أكثره يحدث فيما لا يُشكِل معناه، وذكر له أمثلة، منها قولهم:"أدخلتُ القلنسوةَ في رأسي، والخاتمَ في إصبعي"، ومثله قول الشاعر:

تَرى الثَّورَ فِيها مُدخِلَ **الظِّلِّ رأسَهُ** وسائِرُهُ بــادٍ إلى الشَّمسِ أَجْمَـعُ[4]

والأصل أن الرأس هو الذي يدخل في القلنسوة، والإصبعَ في الخاتم، ورأسَ الثور في الظل؛ وذكر من القرآن قوله تعالى:﴿ما إنَّ **مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصبةِ** أُولي القُوَّة﴾[5]، والأصل أن العصبة هي التي تنوء بالمفاتيح[6]. وبيَّنَ أن مثل ذلك من التقديم والتأخير يكاد لا يكون ضرورة، وذلك لوضوح معانيه، فمدار ذلك كله على اتضاح المعنى وأمن اللبس.

ولذلك قال ابن عصفور عن القلب عندما ذكره بين الضرورات إنه:"مقيسٌ في الشعر بلا خلاف"[7]، وذكر على ذلك أمثلة من أقوال العرب، ثم قال:" إلا أن ذلك لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر، فم يجز القياس عليه"[8]؛ فهو لديه خاص بالشعر، ولا يجوز القياس عليه في سعة الكلام؛ وعَدَّ ابن هشام القلب من فنون كلام العرب، وأن أكثر وقوعه في الشعر[9]، وقد مثَّل له بأمثلة وشواهد عديدة؛ ويظهر أن المعنى في تقديم المفعول الثاني على الأول أيسر وأظهر منه في القلب، وأقلُّ أثراً منه في إحداث لبس في المعنى ناتج عن التغيير في مواضع الكلام.

---

(1) الليل: 17.

(2) إبراهيم: 47.

(3) ينظر: معاني القرآن: الفراء، 2/ 79، 80.

(4) لم أقف على قائله، الكتاب: سيبويه، 181/1، معاني القرآن: الفراء 80/2، تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، 194، ضرورة الشعر: السيرافي، 177، لحن العوام: الزُّبَيدي، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000م، 286، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 182، أمالي المرتضى، 216/1، وقد ذكر فيه كثيراً من شواهد القلب، درة الغواص: الحريري، ت: عبد الحفيظ القرني، دار الجيل، بيروت، ط1، 1996م، 51، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 385/2، برواية: "أَكْتَعُ". يصف الشاعر هاجرةً ألجات الثيران إلى كُنُسِها، فهي تدخل رءوسها في الظل لما تجد من شدة القيظ.

(5) القصص: 76.

(6) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 178. وذكر في معنى الآية قولاً آخر وهو: " أنها على التقديم والتأخير، وذلك أن معنى قوله تعالى: ﴿تَنوءُ بالعُصبة﴾ أي: تُنِيئها، كما تقول: ذهبَ بزيدٍ، وأذهبَه، وكذلك: ناءَ به، وأناءَه".

(7) ضرائر الشعر: ابن عصفور، 266.

(8) المصدر السابق، 271.

(9) ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، 709.

(6) حذف اسم (لكنَّ):

وذلك في قوله:

ـ إنَّ الكـريمَ نُدُوبُـهُ في وَجهِــهِ	ونُدُوبُ مُرَّةَ لا تُـــرى في المنْـــحَرِ
لكـنَّ في أكتـافِهِمْ ونُحُـــورِهِمْ	فَبِـذاكَ فافـخَرْ بئسَ ذاكَ المفْـخَرِ[1]

معلوم في قواعد النحو أن "لكنَّ" من أخوات "إنَّ"، وعملها نصب الاسم ورفع الخبر، وتأتي لمعانٍ أشهرها الاستدراك[2]، والاستدراك هو أن تَنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها[3]؛ فالكلام الذي يتقدمها يكون مناقضاً لما بعدها؛ وهذا المعنى هو الذي أراده عنترة في بيته السابق، إذ يذكر أن الجروح التي تصيبه في المعارك تكون في وجهه، وهذا كناية عن شجاعته وإقدامه حين مواجهة العدو في ساحة القتال، بينما جروح بني مُرَّةَ تكون في أكتافهم ونحورهم، وذلك كناية عن جبنهم وفرارهم من مواجهة الخصم[4].

والأصل في "لكنَّ" أن يذكر معها اسمها وخبرها، ولكن اسمها قد يُحذف، كما في قول الفرزدق:

فَلَو كُنْتَ ضَبِّيّـاً عَـرفْتَ قَرابَتي	**ولكنَّ زِنْجِيٌّ** عَظيـــمُ المشافِـــرِ[5]

أي: لكنَّكَ زنجيٌّ.

وأورد ابن هشام عليه بيت المتنبي:

---

[1] الديوان، 328. النُّدُوبُ: جمع نَدَب، وهو أثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد. مَرَّة: يعني حُصَين بن ضمضم المريّ.

[2] ذكر ابن هشام أنها ترد تارةً للاستدراك، وتارةً للتوكيد، على رأي جماعة، وقيل إنها تأتي للتوكيد دائماً، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور. ينظر: المقرب: ابن عصفور: 106/1، مغني اللبيب: ابن هشام، 542/3، 543.

[3] ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، 541.

[4] وشرح الأعلم للبيتين يدل على مناسبة القصيدة والمعنى الذي ذكرته، فقد كانت مواجهة بين عنترة وبين حصين بن ضمضم المرّي وأصحابه، فأصابوا عنترة، وقتلوا عمه، ثم حمل عليهم عنترة فنال منهم، وهرب حصين فأدركه عنترة، فطعنه فوقع السنان في مقعدته، فألصقه بالسرج، وحمل عليه. ينظر: الديوان، 327.

[5] البيت للفرزدق من قصيدة في هجو رجل من ضبة نفاه عن قبيلته ونسبه إلى الزنج، ولم أجده في ديوانه، الكتاب: سيبويه، 136/2، الإنصاف: الأنباري، 157، شرح المفصل: ابن يعيش، 563/4، الجنى الداني: المرادي، 590، مغني اللبيب: ابن هشام، 545/3، 546، همع الهوامع: السيوطي، 163/2، 250/3، الخزانة: البغدادي، 444/10، 230/11، قال البغدادي: "قافية البيت هكذا اشتهرت عند النحويين، وصوابه: "ولكنَّ زنجيٌّ غليظٌ مشافره"، وهو من قصيدة هجا بها أيوب بن عيسى الضَّبِّي، شرح أبيات المغني: البغدادي، ت: عبد العزيز رباح، دار المأمون، دمشق، ط1، 1978، 145/2. وفي البيت روايات، فقد روي: "ولكنَّ زنجياً" بالنصب، وعلى هذا فالخبر هو المحذوف، أي: لا يعرف قرابتي، وجاءت روايته في شعر الفرزدق: "فلو كنتَ ضَبِّيّاً إذاً ما حبستَني * ولكنَّ زنجيَّاً غليظٌ مَشافِرُه". والشاهد في رواية ابن هشام في المغني حذف اسم "لكنَّ"، وتقديره: "ولكنَّكَ". ضَبِّيّ: نسبةً إلى ضَبَّة، وهي قبيلة الفرزدق، الزّنجيّ: نسبة إلى الزّنْج، وهم جيلٌ من السُّودان، وهم الزنوج. المشافِر: جمع مِشْفَر، وهو للبعير كالشفة للإنسان، ولكنه جعله لشفة الإنسان لما قصد من تشنيع خَلْقه.

وما كنتُ مِمَّنْ يَدخُلُ العِشقُ قَلبَهُ **ولكنَّ** مَن يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ[1]

أي: ولكنَّه، أو ولكنَّكِ. وقد ذكر الرضيُّ والبغدادي أنه لا يجوز حذف اسم "لكنَّ" الذي ليس بضمير شأن، إلا في الشعر على قلة وضعف، واستشهدا ببيت الفرزدق السابق[2]. وكذا قول أمية بن أبي الصلت:

ولكـنَّ مَـنْ لا يَلْـقَ أَمراً يَنُـوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْـزِلْ بِـهِ وهْوَ أَعـزَلُ[3]

وقد ذكر السيوطي جوزا حذف الخبر في باب "إنَّ وأخواتها" للعلم به، أما جواز حذف الاسم في هذا الباب فقد ذكر فيه ستة مذاهب، منها الجواز مطلقاً، ومنها اختصاصه بالشعر، ومنها تقييد الحذف بأحوال وشروط[4]. ويبقى حذف الاسم وارداً بخلاف المطرد في هذا الباب، وعلى ذلك يكون عنترة قد اضطر لحذف اسم "لكنَّ" من البيت، والتقدير: ولكنها، أي الندوب، في أكتافهم ونحورهم.

---

(1) البيت في ديوان المتنبي، بشرح العكبري، ت: مصطفى السَّقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، دون ط، 1936م، 304/2، من قصيدة في مدح سيف الدولة، وهو يذكر الفداء الذي طلبه ملك الروم ، ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، وحاشية المحقق، 546/3.

(2) ينظر: شرح الكافية: الرضي الاستراباذي، 1296/2، خزانة الأدب: البغدادي، 444/10.

(3) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه، ت: سجيع الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م، 97، الكتاب: سيبويه، 73/3، وهو من شواهده على حذف اسم "لكنَّ" وهو ضمير الشأن، أي: ولكنَّه، الإنصاف: الأنباري، 157، مغني اللبيب: ابن هشام، حاشية المحقق، 546/3، 547، وذكر ابن هشام أن "مَنْ" في بيتي المتنبي وأمية بن أبي الصلت لا تكون هي اسم "لكنَّ"، لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله. شرح شواهد المغني: البغدادي، 201/5، الخزانة: له، 450/10. يَنوبُه: أي يُصيبه من نوائب الزمن وحوادثه، الأَعزَلُ: الذي لا سلاح معه، أي من لم يستعد لنوائب الزمن قبل نزولها به، فإنها تصيبه فيضعف عن تحملها.

(4) ينظر: همع الهوامع: السيوطي، 2/ 161، 162.

(7) حذف اسم (لعلَّ):

وذلك في قوله:

ـ **لعلَّ** تَرى بَرْقَ الحِمى وعَساكَا   وتَجْني أَراكاتِ الغَضَى بِجَناكَا[(1)]

تُعَدُّ (لعل) من أخوات "إنَّ"، فهي تدخل على الجملة الاسمية، وتعمل عملها، إذ تنصب الاسم وترفع الخبر، ولها معانٍ أشهرها التَّرَجِّي، كقولك: لعلَّ اللهَ يرحمُنا[(2)].

وقد حذف الشاعر اسمها من البيت المذكور، والتقدير: لَعَلَّكَ تَرى برقَ الحِمى، ولم أجد عند من صنف في حروف المعاني ـ فيما اطلعت عليه ـ من أشار إلى حذف اسمها، ويظهر لي أن هذه المسألة تشبه في ذلك حذف اسم "لكنَّ" الذي تناولته في المسألة السابقة، وهي داخلة في عموم ما ذكره السيوطي من أحكام هذا الباب؛ وقد أدى حذف اسم "لعل" إلى أن يليها فعل، وهو مما يقبح في الكلام والشعر، لأن "إِنَّ" وأخواتها حروف تدخل على الأسماء، فاستقبحوا مباشرتها للأفعال[(3)]. ومثل ذلك في مباشرتها وأخواتها للأفعال قول الراعي النميري:

فَلَوْ **أَنَّ حُقَّ** اليومَ مِنْكُمْ إقامةٌ   وإنْ كانَ سَرْحٌ قد مضى فَتَسَرَّعَا[(4)]

وقول عدي بن زيد:

فَلَيتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّيَ ساعةً   فَبِتْناَ على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ[(5)]

فيحتمل أن يكون المحذوف في البيتين ضمير الشأن فيكون التقدير في الأول: فلو أنه حق منكم إقامة، وفي الثاني: فليته دفعت الهم عني ساعة، ويحتمل أن يكون المحذوف ضميرَ المخاطب فيهما، فيكون التقدير في الأول: فلو أنكَ، وفي الثاني: فليتك؛ وعلى كلا التقديرين يبقى هذا الاستعمال داخلاً في دائرة القبح في الشعر والكلام، لأنه خالف المطرد المستعمل في هذا الباب[(6)].

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد 110. الحِمى: المكان المحظور الذي لا يُقرَب، أَراكات: جمع أَراكة، وهي نوع من الشجر ترعاه الماشية، الجَنى: ما يُجتَنى من الشجر وغيره.

(2) وتأتي "لعلّ" لمعانٍ أخرى: كالشَّكِّ، والإشفاق، والتعليل، وغيرها. ينظر: الجنى الداني: المرادي 579، مغني اللبيب: ابن هشام، 435/2.

(3) ينظر: همع الهوامع: السيوطي، 162/2، خزانة الأدب: البغدادي، 451/10.

(4) البيت للراعي النميري في ديوانه 166، الكتاب: سيبويه، 73/3، الإنصاف: الأنباري، 156، اللسان: ابن منظور، "سرع"، الخزانة: البغدادي، 451/10. حُقَّ: أي حُقِّقَ، أي ليت إقامتكم حُقِّقَتْ لنا، وإن كان سَرْحُكُمْ، أي مالكم الراعي، قد مضى وأسرعَ بكم، ولو هنا للتمني فلا جواب لها.

(5) البيت لعَدِيّ بن زيد في ديوانه، ت: محمد المعيبد، دار الجمهورية، بغداد، دون ط، 1965م، 162، النوادر: أبو زيد، 196، رسالة الغفران: المعري، 200، العمدة: ابن رشيق، 271/2، الإنصاف: الأنباري، 157، مغني اللبيب: ابن هشام، 319/1، اللسان: ابن منظور، "بول"، همع الهوامع: السيوطي، 163/2، الخزانة: البغدادي، 451/10. ناعِمَيْ بال: مثنى ناعِم، بمعنى تعيشان في نِعمة.

(6) ينظر: خزانة الأدب: البغدادي، 451/10.

(8) دخول (عسى) على الفعل المضارع المجرد من "أَنْ"، واقترانها بضمائر النصب:

ونجد ذلك في شعر عنترة في الأبيات التالية:

- **عَسى** نَظْــــرةٌ مِنْكِ **تَحيا** بِهـــا　　　　حُشاشَةُ مَيْتِ الجَفَـــا والبِعــادِ[1]
- **عَساهُ يَجُودُ** لِي بِمُــرادِ عَمــــــِّي　　　　ويُنْعـــــِمُ بالجِمـــالِ وبالنِّيـــاقِ[2]
- لعلَّ تَرى بَـــرْقَ الحِمى و**عَساكَا**　　　　وتَجْني أَراكـــاتِ الغَضَـا بِجَناكَـا[3]
- هُبِّي **عَسى** وَجْدي **يَخِفُّ** وتَنْطَفِي　　　　نِـــــيرانُ أَشْـــواقي بِبَرِدِ هَـــواكِ[4]
- فَيَـا طَيْـــرَ الأَراكِ بِحَـــقِّ رَبٍّ　　　　بَرَاكَ، **عَساكَ تَعلمُ** أينَ حَلُّـــوا[5]
- **عَسى** الأيَّـــامُ **تُنْعِمُ** لي بِقُــــربٍ　　　　وبَعْدَ الهَـــجْرِ مُرُّ العَيْـشِ يَحْـلُو[6]
- قِفْ بِالدِّيـارِ وِصحْ إِلى بَيْدَاهـــا　　　　**فَعَسى** الدِّيارُ **تُجِيبُ** مَنْ نَادَاهـا[7]

تُعَدُّ "عسى" عند النحاة من أفعال المقاربة الناسخة للابتداء[8]، وهي تعمل عمل "كان"، وتدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب؛ ومن أحكام "عسى" في هذا الباب أن الغالب في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً مقترناً بـ "أَنْ"، وقد يأتي مجرَّداً منها، ولكنه قليل، وهذا مذهب سيبويه، أما جمهور البصريين فيرون أن تجرد خبرها من "أَنْ" ضرورة لا تكون إلا في الشعر[9]. وعده القزاز من الضرورات ، ومن شواهد ذلك قول هدبة بن خشرم:

---

(1) الديوان،ت: مجيد طراد 67. الحُشاشُ والحُشاشةُ: بقية الروح في المريض، الجفا: الجفاء، ممدود، وهو خلاف البِرّ، البِعادُ: ضد القرب، وهو مصدر باعَدَه.

(2) الديوان، 109.

(3) الديوان، 110.

(4) الديوان، 110. هُبِّي: تعالي، الوَجْدُ: مِن وَجَدَ به وَجْداً، وهو الهوى والحبُّ الشديد، البَرْدُ: نقيض الحر.

(5) الديوان، 115. الأَراكُ: شجر ترعاه الماشية، براك: بَرَأَكَ، أي خَلَقكَ.

(6) الديوان، 116.

(7) الديوان، 210. بَيداها: البَيْداء هي الصحراء.

(8) تسمى هذه الأفعال "أفعال مقاربة" وليست كلها للمقاربة، بل منه ما يدل على المقاربة، وهي: كاد، وكرب، وأوشك، وما يدل على الرجاء، وهي: عسى، وحَرَى، واخلَوْلَقَ، وما يدل على الإنشاء، وهي: جَعَلَ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأنشأَ. فتسميتها "أفعال مقاربة" هو من باب تسمية الكل باسم البعض. ينظر: شرح ابن عقيل، 323/1، وأوضح المسالك: ابن هشام، 301/1. وللنحاة في "عسى" ثلاثة أقوال": الأول: أنها فعل في كل حال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما، وهو قول نحاة البصرة، ورجحه المتأخرون. والثاني: أنها حرف في جميع الأحوال، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها أحدهما، وهو قول جمهرة الكوفيين، ومنهم ثعلب . والثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، كما في بعض الشواهد، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه. أوضح المسالك: ابن هشام، حاشية المحقق، 302/1، شرح ابن عقيل، حاشية المحقق، 323/1.

(9) ينظر: الجنى الداني: المرادي، 462، شرح ابن عقيل 327/1، ولم يرد خبر "عسى" في القرآن الكريم إلا مقترناً بـ "أَنْ".

عَسى الكَرْبُ الذي أَمَسَيْتَ فِيــهِ **يَكـونُ** وَراءَهُ فَــرَجٌ قَــرِيبُ[1]

وقوله:

عَسى اللهُ **يُغْنِي** عَن بِلادِ ابنِ قادِرٍ بِمُنهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ[2]

وثمة مسألة أخرى في "عسى" الواردة في بيتي عنترة الثالث والخامس، وهي اتصالها بضمائر النصب، وذلك في قوله: "عَساهُ، وعَساكا"، والأصل أنها تتصل بضمائر الرفع فحسب، لأنها ترفع الاسم، فالضمير المتصل بها في محل رفع، وذلك نحو: عَسَيْتُ، للمتكلم، وعَسَيْتَ، وعَسَيْتِ، وعَسَيْتُما، وعَسَيْتُم، وعَسَيْتُنَّ، للمخاطَب، وعَسَيْنَ للغائبات، ومنه قوله تعالى:﴿هَلْ **عَسَيْتُمْ** إنْ كُتِبَ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿فَهَلْ **عَسَيْتُمْ** إنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾[4].

وقد عدَّ المرادي مجيء ضمير النصب مع "عسى" في موضع ضمير الرفع من المواضع المشكلة التي تحتاج إلى توجيه[5]، وحاصلها، على ما فيها من خلاف، أن اتصال "عسى" بضمائر النصب ليس مطرداً فيها، بل هو قليل، كما ذكر ابن هشام[6]؛ وأقرب تخريج لذلك، كما ذكره المرادي، أن ذلك من باب نيابة ضمير من نوع عن ضمير من نوع آخر، وأن العرب قد تقول: عساكَ" ونحوه، وأن لمثل ذلك شواهد تؤيده.

---

[1] البيت لهُدْبة بن خشرم العُذري، الكتاب: سيبويه، 159/3، المقتضب: المبرد، 70/3، أمالي القالي، 101/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة :القزاز، 224، شرح المفصل: ابن يعيش، 374/4، الجنى الداني: المرادي، 461، مغني اللبيب: ابن هشام، 174/1، ، همع الهوامع: السيوطي، 140/2، الخزانة: البغدادي، 316/9، 328، 330، 356، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 268/1.

[2] البيت منسوب لهدبة بن خشرم في الكتاب: سيبويه، 159/3، المقتضب: المبرد، 48/3، 69، ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 240، شرح المفصل: ابن يعيش، 374/4، وإلى سماعة بن أسول النعامي في اللسان: ابن منظور، "عسا"، الخزانة: البغدادي، 328/9. المنهمر: السائل، الجَوْن: الأَسود، الرَّباب: ما تَدلَّى من السحب دون سحاب فوقه، السَّكُوب: من السَّكْب، وهو الصَّبُّ.

[3] البقرة: 246.

[4] محمد: 22. وينظر: الجنى الداني: المرادي، 466، أوضح المسالك: ابن هشام، 324/1، شرح ابن عقيل، 344/1.

[5] وقد ذكر في ذلك ثلاثة مذاهب، الأول: أن "عسى" في ذلك محمولة على "لعل" في العمل، وهو مذهب سيبويه والسيرافي، والثاني: أن "عسى" باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد، فجُعِلَ المخبَر عنه خبراً، فضمير النصب في موضع نصب خبراً لـ"عسى" مقدماً، والفعل في موضع رفع اسماً لها، وهذا مذهب المبرد والفارسي، والثالث: أن "عسى" باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر، ولكن ضمير النصب وَضِع موضع ضمير الرفع، فهو نائب عنه، و"أنْ" والفعل في موضع نصب خبراً لها، كما كان، وهو مذهب الأخفش، وذكر المرادي أن ابن مالك اختار مذهب الأخفش، لسلامته من عدم النظير، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن ضمير موضوع له، وذلك موجود، وله شواهد، ولأن العرب قد تقتصر على "عساك" ونحوه. وقد ذكر المرادي وابن هشام مآخذ على كل مذهب منها. ينظر: الجنى الداني: المرادي، 467، مغني اللبيب: ابن هشام، 423/2.

[6] ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، 423/2.

فقد اجتمع في شعر عنترة إذن مخالفة المطرد في استعمال "عسى" من وجهين، الأول: مجيء خبرها مضارعاً مجرداً من "أَنْ"، والثاني: اتصالها بضمائر النصب، ويبقى الحكم على مخالفة المطرد دائراً بين كونه ضرورةً أو هو من قبيل الاستعمال القليل في بابه(1).

وربما تكون تلك الاستعمالات غير المطردة في خبر "عسى" دائرة في فلك اللهجات العربية المتعددة، يدلنا على ذلك ما ذكره سيبويه إذ يقول: "واعلم أن من العرب من يقول: عسى يَفعلُ"(2)، وما ذكره المرادي من أن العرب قد تقول: عساكَ، ونحوه، وما نراه في لهجات العرب المعاصرين من استعمالات متعددة لـ "عسى"، فكثيراً ما نجدهم يحذفون "أَنْ" من خبرها، ويصلونها بالضمائر المختلفة دون تفريق بين ضمير رفع أو نصب، فيقولون مثلاً: عَساكم تأتون، وعَساك تَنجح، بل قد نسمع ما هو في حكم ابن هشام أقل من القليل، وهو مجيء خبرها اسماً مفرداً، كقولهم: عساك طَيِّباً، ونحوه، أو ما هو من قبيل الشاذ في هذا الباب، كمجيء خبر "عسى" فعلاً ماضياً؛ وقد استشهد ابن هشام لمجيء خبر "جَعلَ" ـ وهو من أفعال المقاربة ـ جملة فعلية فعلها ماضٍ بقول ابن عباس: "فَجَعلَ الرَّجُلُ إذا لَمْ يستطعْ أنْ يَخرج **أَرسلَ** رسولاً"(3). وقد نسمع مثل ذلك في لهجات العرب اليوم عندما يستعملون"عسى"، كقولهم: "عساه ذهبَ، وعساك نجحتَ"، وهو ما يدل على أن اللهجات العربية القديمة والمعاصرة هي مما يمكن أن نفسر به كثيراً من أوجه مخالفة المطرد في هذا الباب وغيره.

---

(1) من الملحوظ في أحكام خبر "عسى" أنه قد اجتمع فيها الحكم بـ "القلة"، وهو في اقترانها بضمير النصب، ومجيء خبرها مضارعاً مجرداً من "أنْ"، والحكم بـ "الأقل والشذوذ"، وهو في مجيء خبرها اسماً مفرداً، والحكم بـ "الندرة الشديدة"، وهو في مجيء خبرها مقروناً بالسين، والحكم بـ "الشذوذ"، وهو في مجيء خبرها فعلاً ماضياً. وكل تلك الأحكام تندرج ضمن "مخالفة المطرد". ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، 420/2، وأوضح المسالك: له، 310/1.

(2) الكتاب: سيبويه، 158/3، و ينظر: ارتشاف الضرب: أبو حيان، 1225.

(3) أوضح المسالك: ابن هشام، 310/1.

(9) إجراء "رأى" البَصَرِيَّة مُجرى "رأى" القَلْبيَّة":

وذلك في قوله :

ـ **فَرَأَيْتُنَا** ما بَيْنَنَـا مِنْ حَاجِزٍ   إلَّا المِجَنُّ ونَصْلُ أَبيضَ مِقْصَـلِ[1]

من المعلوم لدى النحاة أن "رأى" العِلْمِيَّة هي من أفعال القلوب، التي تدل على اليقين غالباً، وتنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وقد أُلحِقَ بها "رأى" الحُلْمِيَّة، التي تكون للرؤيا في المنام[2]، في التعدي إلى المفعولين، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي **أَرَانِي** أعصِرُ خَمْراً﴾[3]، فالياء مفعول أول، وجملة "أعصر خمراً" في موضع المفعول الثاني[4]، أما "رأى" البصرية فهي تنصب مفعولاً به واحداً فحسب.

وقد ذكر ابن مالك أن الجمع بين ضميريْ الفاعل والمفعول في مسمى واحد إنما يأتي مع "رأى" القلبية، كما في الآية السابقة، ولا يجوز الجمع بين الضميرين لمسمى واحد مع "رأى" البصرية، فلا تقول: أَبصَرتُنا، وأَبصَرتُني، واستشهد لذلك ببيت عنترة السابق[5]. فعنترة يصف في بيته موقفه في ساحة القتال، وقد رأى نفسه وخصمه متواجهين، وليس بينهما حاجز يتحرَّز به كل واحد منهما إلا المِجَنُّ، وهو التُّرْس، ونصل السيف الأبيض الصقيل القاطع؛ ويمكن أن يكون قوله: "فَرَأَيتُنا" كناية عن جيشه وجيش المحاربين له[6].

وقد ذكر ابن مالك أن الذي سَوَّغ استعمال "رأى" البصرية بمعنى "رأى" القلبية هو شبهها بها لفظاً ومعنى[7]. ومن الشواهد على ذلك قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: "**ورأيتُنا** نغزو وما لنا من طعامٍ إلا ورق الحُبْلة ..." [8].

---

[1] الديوان، 258. المِجَنُّ: التُّرْسُ، المِقْصَلُ: السيف القاطع.

[2] المشهور عند علماء اللغة أن "الرؤيا"، بالألف المقصورة، تكون لما يُرى في المنام، و" الرؤية"، بالتاء، تكون لما تراه بالعين في حال اليقظة، وبعض اللغويين يوجبون ذلك ولا يجيزون خلافه، وبعضهم يجيز استعمال "الرؤيا" بالألف، مصدراً لما يُرى بالعين في حال اليقظة، ولكن الأكثر ما رآه الجمهور. ينظر شرح ابن عقيل، حاشية المحقق، 53/2.

[3] يوسف: 36.

[4] ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 30/2، 31، 48 ـ 50، شرح ابن عقيل، 28/2، 29، 52، 53.

[5] ينظر: شواهد التوضيح: ابن مالك، 204.

[6] ينظر: شرح البيت في الديوان، بشرح الأعلم، 258.

[7] ينظر: شواهد التوضيح: ابن مالك، 204.

[8] صحيح البخاري، 6354. الحُبْلة: ثمر العِضَاهِ، وهو كل شجر يعظم وله شوك. وهو أنواع. ينظر: الصحاح: الجوهري، "عضه".

ومثله قول حذيفة رضي الله عنه: "لقد رأيتُني أنا والنبي صلى الله عليه وسلم نتماشى، فأتى سُباطةَ قوم ..." [(1)].

ومثل ذلك قول قَطَرِيّ بن الفُجاءة:

فلَقَــد **أراني** لَلرِّماحِ دَرِيئــةً ... مِــنْ عَنْ يَميني تارةً وأَمــامي[(2)]

وقد جعل البغدادي "أراني" في البيت محتملة للوجهين، فقد تكون من أفعال القلوب، فيصح عندها أن يقع فاعله ومفعوله واحداً، وقد تكون بمعنى الرؤية البصرية، وعندها تكون الياء مفعولاً، و"دَرِيئةً" حالاً[(3)]، وصرح السيوطي بأن ذلك كثير[(4)]، واستدرك عليه الشنقيطي بأن الأمر ليس كذلك، ونقل عن الدماميني اختصاص ذلك بـ "رأى" القلبية، وقول أبي حيان أن ذلك مقصورٌ على السماع، وأنه على رأي البصريين شاذٌّ[(5)].

وحكى السيوطي أن قوله: قد بتُّ أحرسني وحدي، شاذٌّ، وأن المتصرف من الأفعال القلبية هو وحده الذي يجوز إعماله في ضميرين متصلين لمسمى واحد، نحو: خِلتُني، وأَحسَبُني، ولا يجوز ذلك في بقية الأفعال التي ليست قلبية، فلا يُقال: ضَربتُني[(6)].

والتأمل في بيت عنترة، وفي الأحاديث الكثيرة التي وردت فيها ألفاظ: "رأيتُني"، و"رأيتُنا"، ربما يدل على أن إجراء الفعل "رأى" مجرى الأفعال القلبية، وإسناده إلى ضميرين لمسمى واحد هو المتكلم، شائعٌ مع هذا الفعل دون غيره، خاصة على ألسنة الصحابة الكرام رضي الله عنهم، إذ كانوا حريصين على رواية ونقل كل ما يكون منهم مع الرسول صلى الله عليه وسلم من أحوال وأحداث ومواقف، مما يجعلهم يختارون مثل هذا التعبير: "رأيتُني" و"رأيتُنا"، لاختصاره ويسره، وليدلوا به على ما شاهدوه وعاينوه بأنفسهم.

---

(1) صحيح البخاري، 225، صحيح مسلم، 273، شرح النووي على مسلم، 165/3. السُّباطة: هي ملقى القمامة والتراب ونحوهما. وقد وجدت أن تعبير "رأيتُني" و"رأيتُنا" ورد في أحاديث كثيرة ومواقف مختلفة، مما يدل على كثرة استعمال هذا الفعل وتداوله للتعبير عن مواقف الصحابة ومشاهدهم مع الرسول صلى الله عليه وسلم.

(2) ديوان الحماسة لأبي تمام، برواية الجواليقي، ت: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 24، أمالي ابن الشجري، 537/2، 584، أوضح المسالك: ابن هشام، 57/3، همع الهوامع: السيوطي، 241/2، الخزانة: البغدادي، 158/10، 160، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 348/1، 511، 89/2. الدَّرِيئة: ما يَستَتِرُ به الصائد وغيره، وهي أيضاً حَلَقةٌ يُتَعَلَّمُ عليها الطعن، عن: بمعنى جانب.

(3) ينظر: خزانة الأدب: البغدادي 160/10، والدرر اللوامع: الشنقيطي، 348/1.

(4) ينظر: همع الهوامع: السيوطي، 241/2.

(5) ينظر: الدرر اللوامع: الشنقيطي، 348/1.

(6) ينظر: همع الهوامع: السيوطي، 240/2، 241. وفيه أن سيبويه علل ذلك بالاستغناء عنه بالنفس، نحو قوله تعالى: ﴿قالَ رَبِّ إني **ظَلمتُ نفسي**﴾ القصص: 16، وقال المبرد: لئلا يكون الفاعل مفعولاً، وقال غيره: لئلا يجتمع ضميران يرجعان لشيء واحد، أحدهما رفع والآخر نصب، وهما لشيء واحد، وقال الفراء: لما كان الأغلب المتعارَف تغاير الفاعل والمفعول، لم يوقَع فَعَلتُ على اسمه إلا بالفصل، وحكى الفراء: عَدِمتُني، وفَقَدتُني، ووجَدتُني. وذكر السيوطي أن ذلك في هذه الأفعال الثلاثة قليل.

المبحث الثالث:
وظائف الأدوات

(1) دخول (هل) على اسم بعده فعل:

ونلحظ ذلك في قول عنترة:

ـ **هَلْ عِيشةٌ طابَتْ** لَنا إلَّا وَقَد   أَبلى الزَّمانُ قديمَها وجَديدَها[1]

تعد "هَلْ" حرفاً من حروف الاستفهام، وهو حرف "موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور، ودون التصديق السلبي"[2]، فيمتنع نحو: هَلْ زيداً ضربتَ ؟ لأن تقديم الاسم يُشعر بحصول التصديق بنفس النسبة. أي أنه يمتنع أن يعقبها الاسم وبعده فعل، والاسم منصوب[3]، ويمتنع نحو: هل زيدٌ قائمٌ أم عمروٌ؟، إذا أريد بـ "أم" المتصلة، لأن "أم" لتطلب تعيين أحد أمرين، وذلك يكون بعد التصديق بالنسبة، أما "هل" فيطلب بها التصديق، ويمتنع هل لم يقم زيدٌ؟ لأن "هل" لا تدخل على سلب[4].

وقد ذكر ابن هشام أن "هل" تختلف عن الهمزة من عشرة أوجه، ومنها أن "هل" لا تدخل على اسم بعده فعل، في الاختيار، فلا يُقال: هل زيداً ضربت؟ ولا يقال: هل زيدٌ قامَ، وجوَّزه الكسائي جوازاً حسناً[5]، بخلاف الهمزة التي يأتي فيها ذلك؛ وذكر السيوطي دخول "هل" على اسم بعده فعل، وعَدَّه من الضرورة، واستشهد له بقول علقمة الفحل:

أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لم يَقضِ عَبرَتَهُ   إِثْرَ الأَحبَّةِ يومَ البَينِ مَشْكُومُ [6]

وذكر أبو حيان أنه يمتنع أن يكون ما بعدها في مثل ذلك مبتدأً وخبراً، بل يجب تقديره على إضمار فعل، ويعلل ذلك بأن "هل" في الجملة الفعلية مثل "قد"، فكما أن "قد" لا يليها الجملة الابتدائية، فكذلك "هل"[7].

---

[1] الديوان، ت: مجيد طراد 51. أَبلى: أفنى وأزالَ.

[2] أي أنها لا تدخل على سلب. ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، حاشية المحقق، 324/4.

[3] تدخل "هل" في السعة على اسم ليس بعده فعل، كما في قوله تعالى: ﴿**هَلْ جَزاءُ** الإحسانِ إلا الإحسانُ﴾ الرحمن: 60. وهو استفهام أُريد به النفي، ومثله قول الفرزدق: "أَلَا هَلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ". وهو من شواهد المغني: ابن هشام، 204/2، همع الهوامع: السيوطي، 128/2، 392/4.

[4] ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، وحاشية المحقق، 4/ 324 ـ 325.

[5] ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، حاشية المحقق، 328/4، همع الهوامع: السيوطي 393/4..

[6] البيت لعلقمة الفحل في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري، ت: حَنَّا الحَتِّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1993م، 33، وقوله: "أم هل كبير بكى" يعني: نفسه، والكبير: الشيخ، لم يقضِ عَبرته: لم يستنفد دموعه، يريد اتصال بكائه وتتابع دموعه حزناً لفراقه، إثر الأحبة: بعد خروجهم، المشكوم: المجازَى، همع الهوامع: السيوطي، 393/4.

[7] ينظر: همع الهوامع: السيوطي، 393/4.

وذهب المرادي إلى أن "هل" تدخل على الأسماء والأفعال، نحو: هل قامَ زيدٌ، وهل زيدٌ قائم، فتُساوي الهمزةَ في ذلك، ولكنه عاد فذكر في الفروق بين الهمزة و"هل" أن "هل" لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل إلا في الشعر، ولذلك وجب النصب في نحو: هل زيداً ضربت؟ على الاشتغال، أي بتقدير فعل بعد "هل"[(1)].

وعليه فإن عنترة في بيته المذكور قد أدخل "هل" على اسم بعده فعل، وذلك في قوله: "هَلْ عِيشةٌ طابَتْ"، وذلك للضرورة، وهو خلاف المطرد المقيس في استعمال "هل".

[(1)] ينظر: الجنى الداني: المرادي، 341، 343.

(2) استعمال (أو) بمعنى (الواو):

ونلحظ ذلك في قول عنترة:

ـ إذ لا أُبـادِرُ في المضِيقِ فَوارِسي   أَوْ لا أُوَكَّـلُ بالرَّعِيــلِ الأَوَّلِ[1]

في شرح هذا البيت يقول الأعلم: "وقوله: إذ لا أُبادِرُ، يقول: إذ لا أُسابق الفوارسَ منهزماً في مضيق الجري والحرب، لكني أكون وراءهم وأَكِرُّ وأَحمي عورتهم، والرَّعيل: الجماعة من الناس والخيل وغيرهم، ولا أُوَكَّلُ: أي ولا أكون أول من يُهزَم ويهرب في أوائل الخيل"[2]. ومعنى البيت يدل على أن "أَوْ" استُعْمِلَتْ فيه بمعنى "الواو" في الدلالة على مطلق الجمع.

وتأتي "أَوْ" لمعانٍ عديدة[3]، فذهب الكوفيون إلى أنها تأتي بمعنى "الواو"، وخالفهم البصريون بعدم جواز ذلك. واحتجَّ الكوفيون بأن ذلك قد جاء كثيراً في القرآن الكريم، وكلام العرب، وأن شواهده أكثر من أن تُحصى[4]؛ ورد البصريون ذلك بأن الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو، لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، وهذا مخالف لمعنى "أو"؛ واستدلوا بدليل منطقي آخر هو أن الأصل في كل حرف أن يدل على معنى محدد وُضِعَ له، ولا يدل على معنى حرف آخر، وردوا شواهدَ الكوفيين من خلال توجيه معاني "أو" لتؤدي معاني أخرى غير معنى "الواو" الدالِّ على مطلق الجمع، أو من خلال الأخذ بروايات أخرى لتلك الشواهد، بما يخرجها عن موضع الاستشهاد[5].

وذكر المرادي وابن هشام أن "أو" تأتي بمعنى "الواو" إذا أُمِنَ اللبس، ونقلاه عن الأخفش والجرمي، وأنه مذهب جماعة من الكوفيين[6]. ويفسِّر الرَّضِيُّ ذلك بأنه "لما كثر استعمال "أو" في الإباحة التي معناها جواز الجمع جازَ استعمالها بمعنى "الواو""[7]؛ وكأن الرضيَّ يشير إلى نوعٍ من التطور الدلالي في استعمال الأدوات، وأن

---

[1] الديوان، 250. وقد ورد البيت برواية أخرى فيها "الواو" بدلا عن "أو" :"ولا أُوَكَّلُ ..."، ولا شاهد فيه، ينظر: الكامل: المبرد، 220/2.

[2] الديوان، 250ـ 251.

[3] منها: الشَّكُّ، والإبهامُ، والتخيير، والإباحةُ، وبمعنى "الواو" على مذهب الكوفيين ورأي الأخفش والجرمي، وبمعنى "إلَّا" و"إلى" ويليها الفعل المضارع منصوباً، والتَّقريب، والشَّرط، وغيرها. ينظر: الجنى الداني: المرادي، 227، مغني اللبيب: ابن هشام، 398/1.

[4] ينظر: الإنصاف: الأنباري، 383، حيث عقد لذلك مسألة بعنوان: "أو بمعنى الواو"، عرض فيها آراء الكوفيين والبصريين وحجة كل فريق.

[5] ينظر: المصدر السابق، 384.

[6] ينظر: الجنى الداني: المرادي، 229، 230، مغني اللبيب: ابن هشام، 405/1، أوضح المسالك: ابن هشام، 379/3.

[7] شرح الكافية: الرضي الاستراباذي، ت: يحيى مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1996م، 1327/1.

دلالة "أو" قد تطورت من التخيير إلى الإباحة إلى مطلق الجمع؛ ورأيه يشير إلى أن الأصل في "أو" أنها لا تدل على مطلق الجمع، وأنها دلالة حدثت وتطورت بالاستعمال؛ وجاء في الأُزْهِيَة أن ذلك كثير في القرآن واستدل عليه بآيات عديدة، وذكره ابن الشجري مشيراً إلى احتجاجات الكوفيين فيه، بينما جاء في رصف المباني أن ذلك قليل ولا يُقاس عليه[1]. ومن الشواهد على استعمال "أو " بمعنى "الواو" قول جرير:

جاءَ الخلافةَ **أَوْ** كانتْ لَهُ قَدَرَاً كَما أَتى رَبَّهُ مُوسَى عَلى قَدَرِ[2]

وقول حُميد بن ثور:

قومٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رأيتَهُم ما بَينَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ **أَوْ** سافِعِ[3]

وقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ ما بَينَ مُنْضِجٍ صَفيفَ شِواءٍ **أَوْ** قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[4]

ويظهر أنه لا يصعب تأويل مثل تلك الشواهد على أوجه تُخرِجُ "أو" عن مطلق الجمع إلى معانٍ أخرى، كالشَّكِّ والإبهام مثلاً، ويبقى "أَمْن اللَّبس" هو الفيصل في تحديد دلالة الحرف المقصودة؛ والواقع أن التعدد والتشابه في بعض معاني الحرفين يدعونا إلى التأمل في حجة البصريين، القائلة بأن لكل حرف معاني أصلية ينبغي أن يختص بها دون غيره، حتى لا تتداخل الدلالات والمعاني تبعاً لاختلاف معاني الحروف المستعملة معها؛ فاختصاص كل حرف دون غيره بدلالات أصلية مطلب دلالي؛ وقد تكون الضرورة الشعرية أحد الأسباب التي دعت الشعراء إلى التوسع في استعمال حرف بمعنى حرف آخر، للمحافظة على أوزانهم وقوافيهم ؛ فقد لا تطاوع الحروف بمعانيها الأصلية الشعراءَ في كل أحوالهم، فيضطرون إلى استعمال حرف بمعنى حرف آخر؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أن بيت عنترة المذكور قد ورد برواية أخرى فيها "الواو" بدلاً عن "أو"[5]؛ مما قد يدل على أن الشاعر استعمل"أو" بمعنى "الواو"، أو يكون البيت قد دخله تحريف الرواة؛ ويظهر لي أن الواو هي الأصل في الدلالة على مطلق الجمع، ومجيء "أو" بمعنى الواو قليل، وهذا ما يدل عليه كلام بعض من ذكرت من النحاة.

---

(1) ينظر: الأزهية في علم الحروف: الهَرَوي، 113، أمالي ابن الشجري، 70/3، رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، 133، وممن قال بمجيء "أو" بمعنى "الواو" الأزهري، وابن مالك، والمرادي، والرماني، وأبو عبيدة، وهذا رأي الكوفيين وحدهم، كما في البحر المحيط: أبو حيان، 401/8، مغني اللبيب: ابن هشام، 405/1.

(2) البيت لجرير في ديوانه، 416، من قصيدة يمدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، برواية: نالَ الخلافةَ إذ كانتْ له قَدَراً، ويُروى: عَزَّ الخلافةَ بل كانتْ له قَدَراً، ولا شاهد فيهما، عَزَّ الخلافة: بمعنى أخذها بعز وقهر. أمالي ابن الشجري ،74/3، مغني اللبيب: ابن هشام، 75/1، شرح ابن عقيل، 233/3.

(3) البيت لحُمَيْد بن ثور الهلالي في ديوانه، ت: عبد العزيز الميمني، الدار القومية، دون ط، 1965م، 111، الصحاح: الجوهري، "سفع"، أوضح المسالك: ابن هشام، 379/3، اللسان: ابن منظور، "سفع". الصَّرِيخَ: المستغيث، وهو الناصر أيضاً، والمغيث، الملجِمُ: اسم فاعل من ألجمت الفرس، السَّافِعُ: الآخذ بناصية مهره ليَلجمه، يقول: رأيتهم عند الصريخ هذه حالهم.

(4) البيت لامرئ القيس في ديوانه، 273، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ابن الأنباري، 97، أوضح المسالك: ابن هشام، حاشية المحقق، 380/3. الطُّهاة: جمع طاهٍ، وهو الطبَّاخ، الصَّفيفُ: المرَقَّقُ، القَديرُ: الطبيخُ، أي الذي طُبِخَ في القِدر، المعَجَّلُ: المستَعْجَلُ به، ويُستَحَبُّ تعجيل ما كان من الصيد يُستَطرَف.

(5) ينظر: الكامل: المبرد، 220/2، وفيه البيت برواية: "ولا أوَكَّلُ ..."، والبيت برواية: "أو لا أُوَكَّلُ ..." يدخله "الإضمار"، وهو تسكين الثاني من (مُتَفاعِلُنْ) فتصير (مُتْفاعِلُنْ) وتُرَدُّ إلى (مُسْتَفْعِلُنْ).

(3) تعدية الأفعال بغير حروفها:

يُقَسِّمُ النحاة الأفعال إلى متعدية ولازمة، فالمتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: ضربتُ زيداً؛ واللازم ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، نحو: مررتُ بزيدٍ، أو لا مفعول له، نحو: قامَ زيدٌ[1]. وهذا هو الأصل العام في باب التعدي واللزوم في الأفعال، وتحت هذا الباب تندرج صور شتى لاستعمال الأفعال، من تعديتها بنفسها مباشرة أو بحرف جر، فقد يُعدَّى الفعل اللازم مباشرة دون حرف جر، وقد يُعَدَّى بحرف غير الحرف الذي يُستعمَل معه، أو يُعَدَّى الفعل المتعدِّي بنفسه بواسطة حرف الجر. ونلحظ في شعر عنترة عدداً من الظواهر اللغوية في هذا الباب، ويمكن تقسيم استعمالات عنترة في تعدية الأفعال إلى الأقسام التالية:

(أ) تعدية الفعل اللازم مباشرة دون حرف جر:

وذلك في الأبيات التالية:

ـ **عَتَبْتُ صُروفَ** دَهْـري فِيكِ حتى	فَنِيْ، وَأَبيـكِ، عُمري في العِتـابِ[2]
ـ **وأَشْتاقُ كاساتِ** المنونِ إذا صَفَتْ	ودَارَتْ على رَأْسِي سِهامُ المصائِبِ[3]
ـ **طَغَانِي** بالرِّيــا والمـــكْرِ عَمِّـــي	وجَـارَ عَلَيَّ في طَلَـبِ الـصَّداقِ[4]
ـ **شَطَّتْ مَزَارَ** العَاشِقِينَ فَأَصْبَحَتْ	عَسِراً عَلَيَّ طِـلابُكِ ابنـــةَ مَخْرَمِ[5]
ـ وقُلـــتُ لمن **أَخطرَ الموتَ نَفسَهُ**	أَلَا مَنْ لِأمرٍ حـــازِمٍ قَد بَدا لِيَـــا[6]
ـ وَلَقـــدْ أَبِيتُ على الطَّوى **وأَظَلُّهُ**	حتى أَنـــالَ بِهِ كَــــرِيمَ المأْكَـــلِ[7]

---

(1) شرح ابن عقيل 145/2، 148: "ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدياً، وواقعاً، ومجاوِزاً، وما ليس كذلك يسمى: لازِماً، وقاصِراً، وغيرَ متعدٍّ، ويسمى متعديا بحرف جر"، والمتعدي منه "ما يتعدى إلى مفعول واحد، كضَرَبَ وما يتعدى إلى مفعولين، وهو قسمان، أحدهما: ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كظن وأخواتها، والثاني: ما ليس أصلهما كذلك، كأعطى، وكسا، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كأعلَمَ وأرى"، وأضاف ابن هشام نوعاً آخر هو: ما لا يُوصَف بتعدٍّ ولا لزوم، وهو "كان وأخواتها". أوضح المسالك: ابن هشام، 176/2.

(2) الديوان، ت: مجيد طراد 34. عَتَبتُ: من عَتَب عليه: أي وجد عليه، وسخط عليه، صُروف الدهر: نوائبه وأحداثه.

(3) الديوان، 36.

(4) الديوان، 108. طغاني: طَغى عليَّ وظلمني، المكر: الخداع، الصَّداق: المهر.

(5) الديوان، 186. البيت من معلقة الشاعر، وهو هنا برواية أبي عُبَيْدة، كما في شرح القصائد السبع: ابن الأنباري، 299، شرح القصائد التسع: أبو جعفر النحاس، 462، 463، وله رواية أخرى"حَلَّتْ بأرضِ الزَّائرينَ"، شرح المعلقات العشر: الزوزني، 235، ورواية أبي جعفر النحاس للبيت المذكور جاءت برفع كلمة "مَزارُ"، بمعنى: شَطَّتِ الدَّارُ، أي تباعدتْ، و"المزار"، بمعنى موضِع الزيارة: مذكر، فيكون فيه مخالفة للمطرد بتأنيث المذكر، شرح القصائد العشر: التبريزي، 180. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 171، ضرورة الشعر: السيرافي، 207.

(6) الديوان، 226. أخطرَ الموتَ نفسَه: أي جعلها خَطَراً للموت ووطَّنها عليه، لِأَمرٍ حازِمٍ: لأمرٍ فيه حزمٌ.

(7) الديوان، 249. الطَّوى: الجوع.

ـ تَجَلَّلَتْنِيَ إذ أَهْــوى العَصَـــا قِبَـلي | كَأَنَّهَــا صَنَــمٌ يُعتــادُ **مَعْكُوفُ**[1]
ـ سَائل عُمَيْرَةَ حيث **حَلَّتْ جَمْعَهَا** | عِنْدَ الحُروبِ بِأَيِّ حَيٍّ تَلْحَـقُ[2]
ـ وَضَرَبْتُ قَـرْنَيْ كَبْشِهـا فَتَــجَدَّلا | وَحَمَلْتُ مُهْري وَسْطَهَا **فَمَضَاهَا**[3]
ـ وَلَقِيتُ في قِبَلِ الهَجِــيرِ كَتِيبــةً | فَــطَعَنْتُ أَوَّلَ فَارِسٍ **أُولاَهَـــا**[4]

فالأصل في الأفعال اللازمة التي وردت في مواضع الاستشهاد من هذه الأبيات أن تتعدى إلى مفاعيلها بواسطة حروف الجر، ولكن الشاعر استغنى عن تلك الحروف، وأوصل الأفعال إلى مفاعيلها مباشرة، وذلك في قوله: "عَتَبْتُ صُرُوفَ دَهري"، يريد: عَتَبْتُ على صروف دهري[5]، وقوله: "أَشتاقُ كاساتِ المنونِ"، يريد: إلى كاساتِ[6]، وقوله: "طَغَاني بالرِّيا"، يريد: طغى عليَّ[7]، وقوله: :شَطَّتْ مَزارَ العاشِقِينَ"، يريد: بَعُدت مِن مَزارِهم[8]، وقوله: "أخطرَ الموتَ نفسَهُ"، يريد: أخطرَ نفسَه للموتِ[9]، وقوله: "ولقد أَبِيتُ على الطَّوى وأَظَلُّهُ"،يريد: أَظَلُّ عليه[10]، وقوله: "يُعتادُ مَعكُوفُ"، يريد: معكوفٌ عليه[11]، وقوله: "حيث حَلَّتْ جَمْعَها"،يريد:بِجَمْعِها[12]، وقوله:"حَمَلْتُ مُهْري وَسْطَهَا فَمَضَاهَا"، يريد: مضى فيها[13]، وقوله:"طَعَنْتُ أَوَّلَ فَارِسٍ أُولَاهَا"، يريد: مِنْ أُولَاها[14]؛ فهذه المواضع حُذِفَت منها حروف الجر، وعُدِّيَتْ فيها الأفعال اللازمة إلى مفاعيلها مباشرةً.

---

(1) الديوان، 270. تَجَلَّلَتْني: أي ألقتْ بنفسها عليَّ لتحميني من ضرب أبي، يُعْتادُ: يُلزَم ويُعاد تعظيماً له.

(2) الديوان، 292. عُمَيرة: حَيٌّ من فزارة.

(3) الديوان، 306. القَرنان: الضفيرتان، أو جانبا الرأس، ومنه سُمِيَ ذو القرنين،كبشها: سيدها، تَجَدَّلا: سَقطا بسقوط صاحبهما.

(4) الديوان، 306. قِبَل الهجير: في استقبال الهاجِرة، أي منتصف النهار عند اشتداد الحر، الكتيبة: الجيش.

(5) عَتَب عليه: أي وجد عليه، وسخط عليه. الصحاح: الجوهري، "عتب"، معجم الأفعال المتعدية بحرف: موسى الملياني، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1986م، 227.

(6) شاقَ إليه شَوْقاً، وتَشَوَّقَ، واشتاقَ اشتياقاً. اللسان: ابن منظور،"شوق".

(7) طَغَا، يَطْغَى، ويَطْغُو طُغياناً، أي جاوزَ الحدَّ، وَكُلُّ مجاوزٍ لحده في العصيانِ فهو طاغٍ، وطَغِيَ يَطْغَى مثله. الصحاح: الجوهري، "طغى". الفعل لازمٌ، ولم أجده متعدياً لا بنفسه ولا بحرف.

(8) شَطَّتِ الدَّارُ، تَشِطُّ وتَشُطُّ شَطّاً وشُطُوطاً: بَعُدتْ، وأَشَطَّ في القضية: جارَ، وأَشَطَّ في السَّوْمِ واشتَطَّ: أبعدَ، وأَشَطُّوا في طلبي: أَمعنوا، وشَطَطْتُ عليه، وأَشْطَطْتُ: جُرْت. الجوهري: الصحاح: الجوهري، "شطط". وينظر: شرح القصائد السبع: الأنباري، 299، وشرح القصائد العشر: التبريزي، 180.

(9) فيه قلب، حيث قدم المفعول الثاني على الأول، والأصل: أخطرَ نفسَهُ للموت، أي: عرَّضها له. والخَطَرُ: الإشراف على الهلاك، وخاطَرَ بنفسه لقومه، أخطرَ بهم، عَرَّضهم للخطر. الصحاح: الجوهري، "خطر".وسبق ذكر البيت في المبحث الثاني من هذا الفصل، في مسألة "تقديم المفعول الثاني على الأول".

(10) قال الأعلم عن هذا البيت: "يقول هذا تعريضاً بقيس بن زهير، وكان أَكُولاً، أَظَلُّهُ: أي أَظَلُّ على الجوع نهاراً، لا آكل شيئاً، وإن طَوِيتُ يوماً وليلةً وأكثر من ذلك، حتى أنال من الطعام أطيبه وأكرمه". الديوان، ت: محمد مولوي 249. الصحاح: الجوهري، اللسان: ابن منظور، "ظلل".

(11) عَكَفَ على الشيء يَعْكُفُ ويَعْكِفُ عُكُوفاً، أي أقبلَ عليه مواظِباً، قال تعالى:﴿**يَعْكُفُونَ على** أصنامٍ لَهُم﴾ الأعراف : 138، الصحاح: الجوهري، "عكف".

(12) قال الأعلم:"قوله: حَلَّتْ جمعَها، أي حَلَّتْ بجمعها، فلمَّا أسقطتَ الخافضَ تعدَّى الفعلُ فنصبَ، ويجوز نصبه على البَدَل من "عُمَيْرة". الديوان، ت: محمد مولوي 292.

(13) ونَفَذَها. مَضى الشيءُ مُضِيَّاً: ذهبَ، و مضى في الأمرِ مَضاءً: نَفَذَ. الديوان، 307، الصحاح: الجوهري، "مضى".

(14) قال الأعلم في شرحه: "فطعنتُ أَوَّلَ فارس من مقدمتها، وأُولاها مقدِّمتها، وأراد: أَوَّلَ فارسٍ مِن أُولاها، فحذفَ حرف الجر". الديوان، 306.

وقد ذكر ابن عقيل في ذلك أن مذهب جمهور النحاة أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير "أَنَّ" و"أَنْ"، وما ورد من ذلك فهو مقصور على السَّماع[1]؛ وذهب الأخفش إلى جواز حذف حرف الجر مع غيرهما قياساً إذا تعيَّنَ الحرف ومكان الحذف، كقولك: بريتُ القلمَ بالسكينِ، فيجوز عند حذف الباء أن تقول: بريتُ القلمَ السِّكِّينَ[2]؛ وعدَّ ابن هشام، والأشموني ذلك من السماعي الخاص بالشعر، فلا يكون إلا في الضرورة، وليس بمقيس ولا مطرد[3]، ومن الشواهد عليه قول جرير:

تَمُرُّونَ الدِّيـــارَ ولم تَعُوجُـــوا كَـلامُـــكُمْ عَلَـيَّ إذاً حَـرامُ[4]

أي: تمرُّون بالدِّيارِ. وكذا قول ساعدة بن جؤية:

لَـدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِـلُ مَتنُـهُ فِيهِ، كما **عَسَلَ الطريقَ** الثَّعْلَبُ[5]

أي: يَعْسِلُ في الطريقِ. ومثله قول المتلمس:

آلَيْتَ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أطْعَمُهُ والحَبُّ يأْكُلُهُ في القَـرْيَةِ السُّوسُ[6]

---

(1) وقَيَّدَ جواز حذف حرف الجر مع "أنَّ" و"أَنْ" قياساً مطرداً، بشرط أمن اللبس. شرح ابن عقيل، 151/2، 153.

(2) الأخفش هنا هو أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي، المعروف بالأخفش الصغير. قال ابن عقيل:"فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو: "رغبتُ في زيدٍ"، فلا يجوز حذف "في"، لأنه لا يُدرى هلى التقدير: رغبتُ عن زيدٍ أو في زيدٍ، وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز، نحو: "اخترت القومَ من بني تميم"، فلا يجوز الحذف، فلا تقول: "اخترتُ القومَ بني تميم"، إذ لا يُدرى: هل الأصل "اخترت القوم من بني تميم" أو اخترت من القوم بني تميم". شرح ابن عقيل، 151/2، 153.

(3) ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام، 151/2، وذكر فيه أن من السماعي الجائز في الكلام المنثور نحو: نصحتُهُ، وشكرتُهُ، وأن الأكثر فيه ذكر اللام، نحو قوله تعالى: ﴿ونصَحْتُ لَكُمْ﴾ الأعراف: 79، وقوله تعالى: ﴿أنِ اشكُرْ لي﴾ لقمان: 14. وشرح الأشموني، 264/2، 265.

(4) البيت لجرير في ديوانه، 278، برواية: "أَتَمضُونَ الرُّسومَ ولا تُحَيَّ، شرح المفصل: ابن يعيش، 455/4، وعد ابن يعيش ذلك من القليل الشاذ، مغني اللبيب: ابن هشام، 119/1، شرح ابن عقيل، حاشية المحقق، 150/2، وقال المحقق محمد محيي الدين: "يُسَمَّى ذلك "الحذف والإيصال"، وهو مقصور على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام"، همع الهوامع: السيوطي، 20/5، الخزانة: البغدادي، 7/ 158، 9/ 118، 119، 121، وقد أورد البغدادي الروايتين وقال عنهما: "إنهما ليستا بشيءٍ، والسَّماعُ الصحيح والقياس المطرد لا تَعترض عليه الرواية الشاذة"، وذكر أن الرواية الصحيحة هي: مَررتمُ بالديارِ ولم تَعوُجوا ، ولكنها غُيِّرَتْ. ويُعرف ذلك بأنه "النصب على نزع الخافض"، فالديار: منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون بالديار. لم تَعُوجوا: أي لم تقيموا أو تقفوا بالمكان.

(5) البيت لساعدة بن جؤية يصف رمحاً. ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، 119/1، شرح ابن عقيل 179/2، همع الهوامع: السيوطي، 153/3، 12/5، وذكر فيه عن الفراء أن العرب عَدَّتْ إلى أسماء الأماكن: ذَهبتُ، ودَخَلتُ، وانطلقتُ. اللَّدْنُ: اللَّيِّن، يَعسِلُ: يُسرع في السير، مَتْنُ الرُّمح، وهو ما دُون النَّصل إلى الوسط، وعَسَلَ الرمح عَسَلاناً: اهتزَّ واضطرب.

(6) البيت للمتلمس في ديوانه ، ت: حسن الصيرفي، جامعة الدول العربية، دون ط، 1970م، 95، الكتاب:سيبويه، 38/1، تحصيل عين الذهب: الشنتمري، 72، أوضح المسالك: ابن هشام، 180/2، وذكر المحقق أن مثل هذا ضرورة لا تجوز إلا في الشعر خاصة، مغني اللبيب: ابن هشام، 1/ 115، 273، 2/ 677، 690. آليت، بالفتح: أَقسمت وحلفت، لأنه يخاطب عمروَ بن هند الملك، ورُوري بالضم، السُّوسُ: دودٌ يقع في الصُّوف والطعام. والمعنى أن عمرو بن هند حلف أن الشاعر لا يبقى في العراق ولا يأكل من حَبِّه، والحال أن الحَبَّ لا يبقى على حاله، بل يسرع إليه الفساد ويأكله الدود، فالبخل به قبيح، وهذا على سبيل الاستهزاء والسخرية به.

أي: على حَبِّ العراق. وذكر القزاز هذه الظاهرة في ضروراته، ووصفها بأنها مما يُحذَف فيه حرف الجر والوجهُ إظهارُه[1]، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

ولقد رَمَيْتُ اللَّيلَ وهْوَ مُقَـوَّضٌ بِالأرضِ يُزْمِعُ دونَـهُ **المـوثُوقُ**[2]

يريد: الموثوقَ بحزمه وإقدامه، أو الموثوق بِه. وهذا نظير قول عنترة السابق: "يُعْتَادُ مَعْكُوفُ"، يريد: معكوف عليه.

وأفرد ابن سيده باباً بعنوان: "باب ما يصل إليه الفعل بغير توسُّط حرف جر بعد أن كان يصل إليه"[3]، وذكر أن هذا الباب مما يُعنى بدرسه وإحصائه وتعليله، "إذ كان باباً غيرَ مطَّرِدٍ، وإنما يُقتَصَرُ في على المسموع"، وذكر من شواهده عليه قوله تعالى: ﴿**واختارَ** موسى **قَوْمَهُ** سَبعينَ رَجُلاً﴾[4]، أي: من قومه[5].

وقد وردت في القرآن الكريم آيات عديدة وقد عُدِّيَت فيها الأفعال اللازمة إلى مفاعيلها مباشرة دون حروف، كما في الآية السابقة، وكما في قوله تعالى:﴿**اهْدِنا الصِّراطَ** المستقيمَ﴾[6]، "والتقدير: اهدِنا إلى الصراط، فحذف "إلى"، لأن العرب تقول: هديتُه إلى الطريق، فإذا قال: هديته الطَّريقَ، فقد حذف "إلى"[7]. وكذا قوله تعالى:﴿أَنْ **تَسْتَرْضِعُوا أَولادَكُمْ**﴾[8]، أي:لأولادِكم[9]؛ وقوله تعالى:﴿ولا **تَعْزِمُوا عُقْدَةَ** النِّكاحِ﴾[10]، أي: على عقدةِ النكاح[11]، وقوله تعالى:﴿**يُرسِلِ السَّماءَ** عَلَيْكُمْ مِدْرَارَا﴾[12]، أي: مِنَ السَّماء[13]، وقوله

---

(1) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز، 188.

(2) لم أقف على قائله. المصدر السابق، الصفحة نفسها، الخزانة: البغدادي، 57/6، برواية: نادَيتُ باسمِ ربيعةَ بنِ مُكَدَّمٍ إنَّ المنوَّهَ باسمِهِ الموثوقُ. مُقَوَّضٌ: ذاهِبٌ ومنتهٍ، يُزْمِعُ: يَعْزِمُ.

(3) المخصص:ابن سيده، 70/14.

(4) الأعراف: 155.

(5) المخصص: ابن سيده، 70/14، وجاء مثل ذلك في: معاني القرآن: الفراء 395/1، تفسير القرآن: الطبري، ت: محمود وأحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 140/13، معاني القرآن: أبو جعفر النحاس، ت: محمد الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1988م، 86/3.

(6) الفاتحة: 5.

(7) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، 106/1. وقد تعدى الفعل "هدى" في القرآن الكريم على ثلاثة أوجه: بنفسه كما في الآية المذكورة، وباللام كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللهُ **يَهدي لِلحَقِّ**﴾، يونس: 35، وبإلى كما في قوله تعالى: ﴿**اهدِنا إلى** سَواءِ الصِّراطِ﴾، ص: 22. ينظر: الصحاح: الجوهري، "هدى"، حاشية المحقق.

(8) البقرة: 233.

(9) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ،110/1.

(10) البقرة: 235.

(11) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ،110/1.

(12) هود: 52.

(13) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ،116/1. والآية تكون بهذا المعنى إن حملت "السَّماء" على التي تُظِلُّ الأرضَ أو على السَّحاب، فإن حملت على المطر كان "المطر" مفعولا به، و"مدراراً" حالا.

تعالى:﴿**لَأَقْعُدَنَّ** لَهُمْ **صِراطَكَ** المستقيمَ﴾[1]، أي: على صراطِكَ، وقوله تعالى:﴿**واقْعُدُوا** لَهُمْ **كُلَّ** مَرْصَد﴾[2]، أي: على كُلِّ مرصد. وغيرها من الآيات[3].

فهذه الآيات الكثيرة تدل دلالة واضحة على أن مثل هذه الظاهرة ليس من باب الضرورة الشعرية، بل هو استعمال عربي صحيح دلت عليه النصوص وكلام العرب، ولعل النحاة قصدوا في هذا الباب أن مثل ذلك ليس كقياس واطراد حذف حرف الجر مع "أَنَّ" و"أَنْ"، إذ معهما يتحدد مكان الحذف، ويسهل من خلال السياق تحديد الحرف المحذوف، أما حذف حرف الجر فيما عدا ذلك فقد قيَّده النحاة بأمن اللبس، ويكون بأن يتعين الحرف ومكان حذفه في الكلام، كما ذكرت سابقاً، وهذا قد لا يتأتى لكل مستعمل للغة، لذا قصروه على السَّماع.

ولا يبعد في تقديري أن يكون باب تعدية الفعل اللازم بالحرف حيناً، وبنفسه حيناً آخر، هو من قبيل تعدد اللهجات العربية، إذ يكثر دوران الأفعال وتداولها على الألسنة، وفي شتى المواقف والأحوال، مما يجعل تعدية الفعل موضعاً للتغيير والتنوع، والتداخل والالتباس، يدلنا على ذلك ما ذكره صاحب الصحاح عند حديثه عن الفعل"هَدَى"، حيث قال: "هَدَيْتُهُ الطَّرِيقَ والبيتَ هِدايةً، أي: عَرَّفْتُهُ، هذه لغة الحجاز، وغيرهم يقول: هَدَيْتُهُ إلى الطريقِ، وإلى الدَّارِ، حكاها الأخفش"[4]. ثم لما رأى النحاةُ ذلك استقصَوا الغالب فيه، ووضعوا قواعد النحو وفق المطرد المقيس، الذي يحفظ اللغة ونظامها من التداخل واللبس، وبقيَ ما استعملته العرب عربياً صحيحاً مقصوراً على السماع؛ ويظهر لي أن تعدية الأفعال من الأبواب المتسعة المرنة التي تكتسب فيها الأفعال قوتها ودلالتها بفعل كثرة الاستعمال وتطور الحاجات اليومية، وكأن المخزون الدلالي للفعل اللازم يتغير بمرور الزمن، وفق حاجات الإنسان ومتطلبات الاستعمال، فقد يحتاج مستعمل اللغة إلى تعدية اللازم، أو جعل ما يتعدى إلى مفعول واحد متعدياً إلى مفعولين.

---

(1) الأعراف: 16.

(2) التوبة: 5.

(3) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، 117. وينظر فيه مزيد من الآيات، 1/ 106 ـ 130.

(4) الصحاح: الجوهري، "هدى".

(ب) تعدية الفعل الذي يتعدى بنفسه بواسطة حرف الجر:

ونلحظ ذلك في أبيات عنترة التالية:

ـ أَنَا العبدُ الذي سَعْدي وَجَدِّي **يَفُوقُ على السُّها** في الإرتِفــاعِ[1]
ـ أَلَا **فَـــاخْبِرْ لِكِنْدَةَ** ما تَــــراهُ قَرِيبــــاً مِـنْ قِتــالٍ مَعْ مُحــاقِ[2]
ـ فاتْبَـعْ مَكــارِمَهُ **ولا تُذْرِي بِهِ** إنْ كُنتَ مِمَّنْ عَقْـــلُهُ قَدْ أُكْمِـلاَ[3]
ـ تَعَلَّمِي يا كَعْبُ وامشي مُبْصِرةْ ثُمَّ **ارهَبي مِنِّي** وكُــوني حَــــذِرةْ[4]

فالأفعال: يَفُوقُ[5]، أَخْبِرْ، تُذْري[6]، ارْهَبْ[7]، كلها أفعال الأصل فيها أن تصل إلى مفعولاتها بلا واسطة، ولكن الشاعر استعملها متعدية بحروف الجر،

ولهذه الظاهرة نظائر من القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِيَن **يُخَالِفُونَ عَنْ أَمرِهِ**﴾[8]، فالفعل "يُخَالِفُ" يتعدى بنفسه، إذ تقول: هم يُخَالِفُونَ أمرَه. وكذا قوله تعالى: ﴿لا **يَسَّمَّعُونَ إلى** الملأِ الأَعلى﴾[9]، فعدى الفعل "يَسَّمَّعُون" بـ"إلى"، وهو متعدٍّ بنفسه، ومثله قولنا في الصلاة: "سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَه"، فَعُدِّيَ الفعل "سَمِعَ" باللام، وهو يتعدى بنفسه[10]؛ وذلك يجعلنا نستبعد القول بالضرورة في مثل هذه الظاهرة، ويمكن لهذه الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم أن تُفَسَّر من وجهة نظر بلاغية دلالية للفعل الذي عُدِّيَ بالحرف وهو يتعدَّى بنفسه، كما سيأتي بيانه، ولا يعني ذلك استبعاد تأثير الضرورة على الشاعر في اللجوء إلى مثل ذلك، كما يظهر في أبيات عنترة السابقة، لأن الشاعر لو عَدَّى الأفعال السابقة مباشرة إلى أفعالها دون وساطة الحرف لاختل وزن الأبيات.

---

(1) الديوان، 96. ت: مجيد طراد، السَّعْدُ: اليُمْنُ، الجَدُّ: الحظّ، السُّها: كوكبٌ خَفيٌّ في بنات نعش الكبرى.
(2) الديوان، 109. المحاق: من المحقِ، وهو الهلاكُ والزوال، والإمحاقُ: أن يهلِكَ الشيءُ كمحاقِ الهلال.
(3) الديوان، 113. تُذْري، ولا تَذْرِ به، من أذريتُ الشيء، أي ألقيته.
(4) الديوان، 329.
(5) فاقَ الرجلُ أصحابَه يفوقُهُم:علاهم بالشَّرَف، وتَفَوَّقَ على قومه: تَرَفَّعَ عليهم. الصحاح: الجوهري، تاج العروس: الزبيدي، "فوق".
(6) من ذَرا الشيءُ : أي سقط، وذروتُه أنا، أي طَيَّرتُه وأذهبتُه، وأّذريتُ الشيء إذا ألقيتُه، كإلقائك الحبَّ للزرع. الصحاح: الجوهري، "ذرا".
(7) رَهِبَ الشَّيءَ، يَرْهَبُهُ: خافَه. اللسان: ابن منظور، "رهب".
(8) النور: 63.
(9) الصافات: 8.
(10) ينظر: الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر: محمود عمار، عالم الكتب، الرياض، ط 1، 1419هـ ـ 1998م، 29.

(ج) تعدية الفعل بغير الحرف المستعمل معه:

ونجد ذلك في قول عنترة:

ـ قِفْ بِالدِّيارِ **وِصحْ إلى** بَيْدَاها فَعَسَى الدِّيارُ تُجِيبُ مَنْ نَادَاهَا[1]

فالفعل "صِحْ" يتعدى بالباء وبـ"في" على اختلاف في المعنى مع كل حرف[2]، ولكن الشاعر عَدَّاه بـ"إلى"؛ ونظير ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ **الرَّفَثُ إلى نِسائِكُمْ**﴾[3]، فالرَّفَثُ يتعدَّى بالباء، يُقال: رَفَثَ بامرأته، ومَعَها[4]، ولكنه عُدِّي بـ "إلى"؛ وورود ذلك في القرآن الكريم يجعلنا نستبعد القول بالضرورة في مثل هذه الظاهرة، إذ إن هذه الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم يمكن أن تُفَسَّر من وجهة نظر بلاغية دلالية للفعل الذي عُدِّيَ بحرف غير الحرف المستعمل معه في الأصل، كما سيأتي بيانه، ولا يعني ذلك استبعاد تأثير الضرورة على الشاعر في اللجوء إلى مثل ذلك؛ لأن الشاعر لو عدى الفعل"صِحْ" بالباء ليؤدي المعنى الذي أراده لاختل وزن البيت. ومما يندرج ضمن استعمال حروف الجر لغير معانيها الأصلية المسألة التالية.

---

(1) الديوان، ت: مجيد طراد 210. بَيْدَاهَا، أي البَيْداء: وهي الصحراء.

(2) صاحَ بِهِ: دَعاه، وصِيحَ بِهِمْ: فَزِعوا، وصِيحَ فِيهم: هَلَكوا، وصِحْ بفلانٍ: ادعُهْ. تاج العروس: الزبيدي، القاموس المحيط: الفيروزآبادي، معجم الأفعال المتعدية بحرف: المليباني، "صيح".

(3) البقرة: 187.

(4) لسان العرب: ابن منظور، "رفث".

(د) استعمال (في) بمعنى (على):

وذلك في قول عنترة:

ـ بَطَـلٍ كَأَنَّ ثِيَـــابَهُ **فِي سَرْحَةٍ** يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ ليسَ بِتَوْءَمِ[(1)]

ومعنى قوله: "كَأَنَّ ثيابَهُ في سَرْحَةٍ"، أي أَنَّ خصمه طويل الجسم كاملُه، فكأن ثيابه على سَرْحَةٍ، والسَّرْحةُ: شجرةٌ عظيمةٌ طويلةٌ، وهذا كناية عن طول الرَّجُل[(2)]؛ فهو "بَطَلٌ مَدِيدٌ كأن ثيابَهُ أُلبِسَتْ شجرةً عظيمةً من طول قامته واستواءِ خَلْقِه"[(3)]؛ وقد استشهد شراح معلقة عنترة في شرح هذا البيت بقوله تعالى:﴿و**لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ** النَّخْلِ﴾[(4)]، وأشاروا إلى استعمال "في" بمعنى "على"، وعلَّلوا ذلك بأن المعنى أنه عندما يكون على الخشبة مستطيلاً فقد حَوَتْهُ وصارَ فيها[(5)]؛ وعلَّلَ ابن جني استعمال "في" بمعنى "على" في بيت عنترة بأنه "إنما جازَ من حيث كان معلوماً أن ثيابه لا تكون في داخلِ سَرْحةٍ، لأن السَّرحة لا تنشقُّ فتستودعَ الثياب ولا غيرَها"[(6)]، وأن ذلك يُعد من قبيل مجيء الحرف بمعنى حرف آخر، كما يأتي الفعل بمعنى فعل آخر؛ وأورد له شاهداً آخر بمعناه، قول الشاعر:

هُمُ **صَلَبُوا** العَبْدِيَّ **فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ** فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا[(7)]

واستشهد ابن قتيبة ببيت عنترة في باب بعنوان: "دخول بعض الصفات مكان بعض"[(8)]، وعرض ابن هشام مذهب البصريين في تعليقه على الآية السابقة، وأن "في" لم تأتِ بمعنى "على"، ولكن "شبَّهَ المصلوبَ لتمكُّنه من الجذع، بالحالِّ في الشيء"[(9)]. وهو هنا يشير إلى رأي البصريين الذين لا يرون مجيء الحرف بمعنى حرف آخر، بل يذهبون إلى القول بالتضمين، وهو أن يأتي الفعل مُضَمَّناً معنى فعل آخر، بخلاف الكوفيين الذين يجيزون مجيء الحرف بمعنى حرف آخر، ونيابةَ بعض حروف الجر عن بعضها قياساً.

---

(1) الديوان، 112.

(2) ينظر: الديوان،بشرح الأعلم، ت: محمد مولوي 112، : البَطَلُ: هو الشجاع الذي تبطل عنده شجاعة غيره، وقوله: "يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ": أي هو شريف ينتعل بما ينتعل به الملوك، والسِّبْتُ: ما دُبِغَ بالقرظ ولم يجَّرد من شَعره، والتَّوءَم: الذي يكون مع آخر في بطن أُمه، وهو أضعفُ له، فنفى ذلك عنه، ووصفَهُ بكمال الخَلْق وتَمام الشدة والقوة.

(3) شرح المعلقات السبع: الزوزني، 141.

(4) طه: 71.

(5) ينظر: شرح القصائد السبع: ابن الأنباري، 352، شرح القصائد التسع: أبو جعفر النحاس، 519، ، شرح القصائد العشر: التبريزي، 206.

(6) الخصائص: ابن جني، 2/ 312، 313.

(7) المصدر السابق، 313/2، ونسبه إلى امرأة من العرب، ونسبه في اللسان: ابن منظور، إلى سويد بن أبي كاهل "عبد"، مغني اللبيب: ابن هشام، 191/1، وأورد بيت عنترة شاهداً على معنى الاستعلاء للحرف "في"، شواهد المغني: البغدادي، 944/1، الكامل: المبرد ،399/2، 399 ـ 401، وذكر المبرد أن حروف الخفض يُبدَل بعضها من بعض، واستشهد لذلك، وقال إنه :"كثيرٌ جداً"، المقتضب: المبرد، 318/2، أدب الكاتب: ابن قتيبة، 506. العَبديّ: نسبةً إلى عبد القيس، بِأجدعَ: أي بأنف أجدع، فحذف الموصوف وأقام صفته مكانه.

(8) ينظر: أدب الكاتب: ابن قتيبة، 506.

(9) المغني : ابن هشام، 111.

فالمدار عند الكوفيين على الحرف والتجوُّز الذي وقع فيه، فحملوا دلالات الحروف في هذه الآية وفي غيرها من النصوص والأساليب على معاني حروف أخرى تتسق مع دلالات الأفعال التي وقعت معها، وقد امتدح ابن هشام مذهبهم في ذلك وقال عنه إنه "أقلُّ تَعَسُّفاً"[(1)]؛ وهذا الرأي وإن أدى إلى القول بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، إلا أن ابن جني وابن هشام وغيرهما يرون أن هذا القول ليس على إطلاقه، ولا يمكن تطبيقه على كل النصوص؛ بل يمكننا القول إن تطبيقه على جميع النصوص يمكن أن يفوِّتَ كثيراً من القيم البلاغية والأدبية فيها، لأنه يحصر المعنى في الحرف، ولا يتجاوزه إلى الفعل الذي يحدد مضمون الجملة[(2)].

وظواهر تعدية الفعل اللازم مباشرة دون حرف جر، وتعديته بحرف غير الحرف المستعمل معه، وتعدية الفعل الذي يتعدى بنفسه بواسطة الحرف، كلها ترتبط بظاهرة استعمال بعض حروف الجر مكان بعض، أو نيابة بعضها عن بعض، وذلك لأن مدارها إنما هو قائم على استعمال حروف الجر في علاقتها بدلالة الأفعال التي ترد معها. وقد عد السيرافي وابن عصفور وضع بعض حروف الجر مكان بعض من ضرورات الشعر[(3)]، ويلفت نظرنا أن السيرافي عاد لينفيَ صفة الضرورة عن ذلك في الكتاب نفسه: "وقد يبدل الشاعر بعض حروف الجر مكان بعض، وليس ذلك من الضرورة"[(4)]، ويُورد من الشواهد على ذلك قول القُحَيْف العُقيلي:

إذا **رَضِيَتْ عليَّ** بَنُــو قُشَيْــــر   لَعَمْـــرُ اللهِ أَعْجَبَـــني رِضَاهـــــا[(5)]

يريد: رَضِيَتْ عَنّي.

فلماذا ذكر السيرافي هذه الظاهرة بين ضرورات الشعر ثم عاد ليقول عنها إنها ليست من الضرورة ؟ أغلب الظن أنه لما رأى كثرة الشواهد التي جاءت في ذلك من القرآن الكريم والشعر، لم يرَ وجهاً لاعتبارها من الضرورات، فقد قال عَقِبَ شاهدين أوردهما في هذا الباب: "ومِثل هذا كثير، وليس من الضرورة فأَستقصيَه"[(6)].

---

(1) المغني : ابن هشام، 111.

(2) ينظر: الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر: محمود عمار، 31.

(3) ينظر: ضرورة الشعر: السيرافي، 156، وضرائر الشعر: ابن عصفور، 233.

(4) ضرورة الشعر: السيرافي، 156.

(5) البيت للقُحَيْف العُقَيْلي، النوادر: أبو زيد، 481، الكامل: المبرد، 400/2، ضرورة الشعر: السيرافي، 156، الخصائص: ابن جني، 311/2، المحتسب: له، 52/1، الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب: ابن السيد البطليوسي، 266/2، 341/3، أمالي ابن الشجري، 610/2، الإنصاف: الأنباري، 499، شرح المفصل: ابن يعيش، 295/1، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 233، مغني اللبيب: ابن هشام، 164/1، 782/2، وذكر ابن هشام أنه يحتمل في البيت أنه ضَمَّن "رَضِيَ" معنى "عَطَفَ" أو " أَقبَلَ"، وحكى عن الكسائي أن الفعل "رَضِيَ" حُمِلَ على نقيضه وهو "سَخِطَ"، الخزانة: البغدادي، 132/10، 133، الدرر اللوامع: الشنقيطي، 54/2.

(6) ضرورة الشعر: السيرافي، 156.

ومن شواهد ابن عصفور على هذه الظاهرة قول الآخر:

وَخَضْخَضْنَ فِينَا البَحْرَ حتى قَطَعْنَهُ   على كُلِّ حالٍ مِنْ غِمارٍ ومِنْ وَحْلِ[1]

يريد: خَضْخَضْنَ بنا البحر.

وبعد أن أفاض ابن عصفور في ذكر شواهد هذه الظاهرة خَلَص إلى بيان الخلاف الحاصل بين النحويين فيها وفي أمثالها من الشواهد، فالكوفيون يحملونها على ظاهرها من وضع الحرف موضع غيره، بينما يذهب البصريون إلى إبقاء الحرف على معناه الأصلي الذي وضع له، بتأويل يقبله اللفظ، أو بجعل العامل مُضَمَّناً معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن، ويرون أن التصرف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض؛ لأن الحروف بابها ألا يُتَصَرَّفَ فيها، ولأن الفعل إذا عُدِّيَ تَعَدِّيَ غيرِه بالتضمين المذكور فإن سبب ذلك هو كون الفعلين يؤولان إلى معنى واحد، وليس الأمر كذلك في وضع حرف مكان آخر دون تضمين، وإذا لم يمكن التأويل ولا التضمين، فعندئذٍ يمكن اعتبار أن الحرف قد وضع موضع الآخر[2]. ثم عاد ابن عصفور إلى ما ذكره من شواهد، ليؤوِّل الأفعال التي جاءت مع تلك الحروف بما يتناسب مع معاني الحروف الأصلية.

وكلام ابن عصفور السابق يقدم لنا في إيجاز رأي الكوفيين والبصريين في ظاهرة استعمال حرف الجر في مكان حرف آخر؛ فالكوفيون يأخذون بظاهر النص، وأن الحرف المستعمل ناب عن الحرف الأصلي بمعناه نفسه، بينما يرى البصريون تأويل الحرف المستعمل أو تضمين الفعل معنى فعل آخر بما يتناسب مع دلالة النص، ومثل ذلك ما ذكرته سابقاً في مسألة استعمال "أو" بمعنى "الواو"، إذ الأصل عندهم ألَّا يُستعمَل الحرف إلا في المعنى الأصلي الذي يدل عليه، ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا بتأويل أو تضمين، فإن تعذَّرَ ذلك أخذوا بنيابة الحرف عن الآخر. وقد علَّلَ ابن عصفور ذكره هذه الظاهرة في الضرورات رغم كثرة شواهدها بقوله: "وإنما أُوردَ في الضرائر، وإن كان قد جاء في الكلام، لأن مجيئه في الشعر كثيرٌ واسعٌ، ومجيئه في الكلام قليلٌ لا يجوز القياس عليه"[3]. ويظهر لي أن الإقرار بكثرته في الشعر دون النثر يدل على ارتباط ذلك بضرورة الشعر، وأن الشاعر يضطر في مواضع من شعره إلى وضع حرف مكان آخر، لإقامة وزن البيت.

---

(1) لم أقف على قائله، أدب الكاتب: ابن قتيبة، 510، جمهرة اللغة: ابن دريد، 1315/3، الخصائص: ابن جني، 213/2، الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب: البطليوسي، 352/3، شرح أدب الكاتب للجواليقي، 298، أمالي ابن الشجري، 608/2، ضرائر الشعر: ابن عصفور، 234. خَضْخَضْنَ: حَرَّكْنَ، الغِمار: جمع غَمْرة، وهي معظم الماء، الوَحَلُ: الطِّينُ الرقيق، أي قطعن البحر بنا غمرةً وضَحْلة.

(2) ضرائر الشعر: ابن عصفور، بتصرف، 236.

(3) المصدر السابق، 239.

وقد تناول ابن جني، وابن قتيبة، وابن سيده، الظاهرة نفسها بالعرض والمناقشة[1]، فاستشهد ابن جني لها بآيات من القرآن الكريم، وبأبيات من الشعر، وذهب إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، ولكن ذلك ليس على إطلاقه، وإنما في موضع دون موضع، وذلك بحسب الأحوال الداعية إليه، والمسَوِّغة له، لأن إطلاق ذلك دون تقييد يحدث اضطراباً في استعمال حروف الجر ودلالتها؛ ولكنه يقر بوجود الظاهرة بل شيوعها في الاستعمال، فيقول: "ووجدتُ في اللغة من هذا الفَنِّ شيئاً كثيراً لا يَكاد يُحاط به، ولعله لو جُمِعَ أكثرُه لا جميعُهُ لجاء كتاباً ضخماً، فإذا مَرَّ بك شيءٌ منه فتقبَّلْه وأنَسْ به ...، فَقِسْ على هذا"[2]. وكأن ابن جني يرى قياسية ذلك، بخلاف رأي ابن عصفور.

والحاصل في هذا الباب أنه وإن لم يكن من باب الضرورات، فإنه ليس الأصل المطرد ولا المقيس ـ على رأي بعض النحاة ـ في استعمالات حروف الجر، وتعدية الأفعال. وبالرجوع إلى أبيات عنترة الواردة في ذلك يمكننا تفسيرها بنيابة بعض الحروف عن بعض، أو بتضمين فعلٍ معنى فعلٍ آخر يتناسب مع الحرف المستعمل؛ فقوله: "يَفُوقُ على السُّها في الارتفاع"، على تقدير: يَتفَوَّق على السُّها، وقوله: "ألَا فاخْبِرْ لِكندة ما تَراه"، على تقدير: ألَا فانقُلْ لِكِنْدةَ، وقوله: "ثم ارهَبي مِنِّي"، على تقدير: خافي مِنِّي، وقوله: "قِفْ بالدِّيارِ وصِحْ إلى بَيْداها"، على تقدير: تَوَجَّهْ إلى بيداها.

وتبقى ظاهرة تعدية الأفعال ولزومها، وعلاقتها باستعمالات بعض حروف الجر مكان بعض، في إطار غير المطرد ولا المقيس، على رأي بعض النحاة، وأنها كثرت في الشعر دون النثر؛ وأغلب الظن أن الشاعر في كثير من أحواله لم يكن يحفل بضوابط تعدية الأفعال ولزومها، ولا باستعمال حرف مع فعل دون سواه، ولم يكن يقصد تضمين فعل معنى فعل آخر، وإنما كان يختار من الأفعال والحروف ما يؤدي معانيه على ما أراد، ويحافظ على استقامة أوزانه وقوافيه، دون أن يُضَيِّقَ الخناق على نفسه في مجال تعدية الأفعال واستعمال الحروف؛ ولعل سعة اللغة وأساليبها أعطت الشاعر فسحة في استعمال حروف المعاني بتعدد معانيها ونيابتها عن بعض عند أمن اللبس والخطأ، وبدون تلك السعة والمرونة اللغوية فإن الشاعر لو التزم بقواعد تعدية الأفعال ولزومها، والحروف المستعملة معها لاختلت أوزانه واضطربت قوافيه، وأظن أن ضرورة الشعر والرغبة في المحافظة على وزنه، كانت عاملاً مهماً ومؤثراً في زيادة هذه الظاهرة واتساعها في الشعر دون النثر[3].

---

[1] ينظر: أدب الكاتب: ابن قتيبة، :دخول بعض الصفات مكان بعض، 506 ـ 520، الخصائص: ابن جني، :باب استعمال الحروف مكان بعض، 306/2 ـ 315، المخصص: ابن سيده :دخول بعض الصفات مكان بعض، وزيادة حروف الصفات، 69/14، وما يصل إليه الفعل بغير توسط حرف جر بعد أن كان يصل إليه بتوسطه، 70/14.

[2] الخصائص: ابن جني، 2/ 310 ـ 315.

[3] وقد ذهب إلى ذلك صاحب كتاب: دور الحرف في أداء معنى الجملة: الصادق راشد، جامعة قار يونس، بنغازي، دون ط، 1996م، 74.

جدول إحصائي يبين أنواع مخالفات المطرد صرفياً ونحوياً وأعدادها التي وردت في شعر عنترة:

- **أولاً: مخالفات المطرد صرفياً:**

	م	نوع المخالفة	عدد مرات ورودها دون تكرار	ملحوظات
(**1**) **الحذف من البنية**	1	حذف همزة القطع ومعاملتها معاملة همزة الوصل (وصل همزة القطع)	9	
	2	حذف الهمزة وإبدالها حرف لين	26	تكررت كلمة منها مرة واحدة
	3	حذف ياء المخاطبة إذا كانت في القافية	1	
	4	حذف أحد حرفيْ المضعَّف من الفعل (ظَلَّ)	1	
	5	تسكين عين الكلمة إذا كان مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً	4	
	6	قصر الممدود	25	تكررت كلمة منها ثلاث مرات
	7	تسكين عين (مَعَ)	9	
	8	تقصير الحركة الطويلة	4	تكررت كلمة منها مرة واحدة
	9	تخفيف ياء النسب	1	
	10	ترخيم الاسم في غير النداء	2	تكرر ترخيم أحدهما ست مرات
(**2**) **الزيادة في البنية**	1	إشباع في الفعل لا يؤثر في إعرابه	4	
	2	إشباع في الفعل يؤثر في إعرابه	5	
	3	الإشباع في الاسم	5	تكررت إحدى الكلمات خمس مرات
	4	قطع همزة الوصل	3	

	5	مد المقصور	2	
	6	فك التضعيف	1	
	7	تشديد الميم في كلمة (دَمْ)	1	تكررت مرة واحدة
	8	تحريك الساكن في النسب إلى كلمة (رَضْوى)	1	
	9	تحريك عين الجمع الوارد على وزن (فُعْل)	3	
(3) التغيير في البنية	1	جمع صيغة (فاعِل) في وصف المذكر العاقل على (فَواعِل)	2	تكررت كلمة منها ست مرات
	2	جمع صيغتي (فِعْل) و(فِعَل) على وزن (أَفْعِلة)	1	
	3	تذكير المؤنث	4	
	4	الإشارة إلى الجمع باسم إشارة المفرد (هذا)	1	
	5	إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح	1	
	6	إجراء اسم المفعول من الفعل (أَحبَبْتُ) على أصله (مُحَب)	1	
	7	إبدال الهمزة من الواو في (مصائِب)	1	
	8	إجراء المصدر على غير فعله	3	

- **ثانياً: مخالفات المطرد نحوياً:**

	م	نوع المخالفة	عدد مرات ورودها دون تكرار	ملحوظات
(1) المخالفة الإعرابية	1	صرف الممنوع من الصرف	64	تكررت كلمتان
	2	منع المصروف من الصرف	2	
	3	حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع	2	
	4	حذف الحركة الإعرابية وعلامة البناء والمجيء مكانهما بالسكون	10	

	5	حذف الحركة الإعرابية وعلامة البناء والمجيء مكانهما بحركة إعرابية أخرى	15	
	6	الإقواء والإصراف	4	
	7	إظهار الحركة الإعرابية المقدرة	1	
	8	رفع اسم (لا) النافية للجنس	2	
(2) عوارض التركيب	1	نصب تمييز (المئة)	1	
	2	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	2	
	3	حذف الفاء من جواب الشرط	1	
	4	مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماض	2	
	5	تقديم المفعول الثاني على الأول	2	
	6	حذف اسم (لكنَّ)	1	
	7	حذف اسم (لعلَّ)	1	
	8	دخول (عسى) على الفعل المضارع المجرد من (أَنْ)	6	
	9	اقتران (عسى) بضمير النصب	1	تكرر مرة واحدة
	10	إجراء (رَأَى) البَصَرِيَّة مجرى (رَأَى) القَلْبِيَّة	1	
(3) وظائف الأدوات	1	دخول (هل) على اسم بعده فعل	1	
	2	استعمال (أَو) بمعنى (الواو)	1	
	3	تعدية الفعل اللازم مباشرة دون حرف جر	10	
	4	تعدية الفعل الذي يتعدى بنفسه بواسطة حرف الجر	4	
	5	تعدية الفعل بغير الحرف المستعمل معه	1	
	6	استعمال (في) بمعنى (على)	1	

الخاتمـــة

وفي ختام هذا البحث وما تضمنه من فصول ومباحث ومسائل صرفية ونحوية، يتضح بجلاء أن شعر عنترة قد تضمن كثيراً من أوجه مخالفة المطرد صرفاً ونحواً، ويمكن أن نخلص من ذلك كله إلى النتائج التالية :

(1) ـ إن مجال مخالفة المطرد صرفاً ونحواً، باب رحب، يلجأ إليه كبار الشعراء وفحولهم، وأيّاً كان نوع مخالفة المطرد، والخروج على المقيس، فإن الغاية منه هي المحافظة على وزن الشعر وقافيته، وقد جاءت مظاهر تلك المخالفات ضمن الإطار العام الذي رسمه النحاة وبيَّنوه في كتبهم التي صنفوها في ضرائر الشعر، فلا تكاد تجد ظاهرة خالف فيها عنترة المطرد إلا وتجد لها غالباً نظائر وشواهد ذكرها النحاة، كما نجد في تضعيف الحرف، أو تخفيفه، وتقصير الحركة أو إطالتها، وقصر الممدود ومد المقصور، وغيرها.

(2) ـ يمثِّل مصطلح "مخالفة المطرَّد" مفهوماً أوسع وأشمل من مفهوم "الضرورة الشعرية"، إذ إن كل ضرورة شعرية هي مخالفة للمطرد، وليست كل مخالفة للمطرد ضرورة شعرية، فباب مخالفة المطرد قد يكون عائداً إلى تعدد اللهجات العربية، أو هو من قبيل الاستعمال القليل أو النادر أو الشاذ في بابه، أو هو من قبيل المغايرة اللغوية التي جاءت لأغراض دلالية خاصة، مما يعني تنوع مستويات الحكم على الاستعمال اللغوي.

(3) ـ ورد في شعر عنترة العديد من الظواهر اللغوية التي خالف فيها المطرد، ولم يُنَص عليها في كتب الضرائر الشعرية، مثل: الإشارة إلى الجمع باسم إشارة المفرد "هذا"، ونصب تمييز "المئة"، وحذف اسم الحرف الناسخ مثل: اسم "لكنَّ" و"لعل"؛ مما يعني أن الضرورات الشعرية، ومخالفات المطرد في أبواب النحو والصرف، ليست مقصورةً على ما ذكره النحاة في كتب الضرائر الشعرية، وإن كانوا قد أشاروا إلى ذلك في مواضعه من أبواب النحو؛ وهو ما يدل على أن مخالفة المطرد المقيس ليست مقصورة على مجال الضرائر الشعرية، كما أن الضرائر الشعرية نفسها ليست محدودةً بأنواع معينة، وإن كان ثمة أنواع غالبة فيها، بل تجيء تبعاً للموقف الشعري، وحاجة الشاعر إلى نوع من الضرورة ومخالفة المطرد مما يستقيم به وزن الشعر وقافيته.

(4) ـ تكررت بعض ظواهر مخالفة المطرد في شعر عنترة أكثر من غيرها، كما نجد في صرف الممنوع من الصرف، وقصر الممدود مثلاً، بينما كانت الأنواع الأخرى أقل منها، كما في مد المقصور، ومنع المصروف من الصرف (كما يظهر في الجدول الإحصائي السابق)؛ وهذا يتفق مع ما ذكره النحاة من أن بعض الضرائر الشعرية كثيرة في الشعر، أو هي أكثر من أن تُحصى؛ ولعل سبب كثرة بعض الظواهر دون بعض هو حاجة الشاعر إلى إطالة الصوت والمقطع في صرف الممنوع من الصرف، وتقصير الصوت والمقطع في قصر الممدود، لتحقيق الغايات الإيقاعية في الشعر، إضافة إلى ارتباط ذلك بكثرة المستعمل من الأسماء الممنوعة من الصرف والممدودة.

(5) إن مخالفة المطرد تكون في الشعر وتكون في غيره، بخلاف الضرائر الشعرية التي لا تكون إلا في الشعر، وقد رأينا ذلك في آيات قرآنية كريمة، وأحاديث نبوية شريفة، مما يلفت نظرنا إلى جانبين، الأول: أن تلك الشواهد التي تضمنت مخالفات للمطرد، وعلى رأسها القرآن الكريم والحديث الشريف، إنما جاءت ممثِّلةً للهجات العرب التي اتسمت بالكثير من الاختلاف والتنوع؛ والثاني: أن مخالفة المطرد قد تكون لأغراض دلالية ترتبط بالإيقاع والتشكيل الصوتي، كما في مَطْل الحركات وتقصيرها الذي رأيناه في مواضعه من هذا البحث.

(6) إن العديد من ظواهر مخالفة المطرد صرفاً ونحواً كان مرجعه إلى تعدد اللهجات بين القبائل العربية، مما يعني أن الشعر جاء ممثلاً للهجات عموم العرب، ومن تلك اللهجات ما نصَّ النحاة واللغويون على الناطقين بها من القبائل العربية، ومنها ما لم ينصوا على أصحابه، بل ذكروا أنه لغة لأقوام من العرب، أو أنه سُمع عن بعضهم؛ وهو ما يؤكد أن الشعر يمثل لهجات العرب عامةً، لا لهجة قبيلة بعينها.

وبعد، فإنني أحسب أن ما تضمنه هذا البحث يمكن أن يسهم ولو بقدر يسير في رصد وتحليل ظاهرة مخالفة الاطراد اللغوي في الشعر، من خلال بيان أنواعها ومواضعها في شعر عنترة، مما يمكن أن يؤدي إلى إثراء الدراسات والبحوث التطبيقية في هذا المجال، ويدعونا إلى الكشف عن المزيد من تلك الظواهر اللغوية التي جاءت في الشعر؛ مما يعمق معرفتنا بالأساليب اللغوية، واللهجات العربية المختلفة قديماً وحديثاً.

والحمد لله أولاً وآخراً وهو الهادي إلى سواء السبيل

قائمة المصادر والمراجع

قائمـــة المصــادر والمراجــــع

- **أولاً: الكتب:**

1) **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى: منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات:** أحمد بن محمد البَنَّا، (ت 1117هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط 1، 1407هـ ـ 1987م.

2) **أدب الكاتب:** ابن قُتَيْبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت 276هـ). تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون ط، دون تا.

3) **الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر:** محمود إسماعيل عمار. عالم الكتب، الرياض، ط 1، 1419هـ ـ 1998م.

4) **ارتشاف الضَّرَب من لسان العَرَب:** أبو حيَّان الأندلسي، (ت 745هـ). تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1418هـ ـ 1998م.

5) **الأُزْهِية في علم الحروف:** الهَرَوِي، علي بن محمد النحوي، (ت 415هـ). تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط 2، 1413هـ ـ 1993م.

6) **أساس البلاغة:** الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، (ت 538هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419هـ ـ 1998م.

7) **الاشتقاق:** ابن دُرَيْد، محمد بن الحسن، (ت 331هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1411هـ ـ 1991م.

8) **إصلاح المنطق:** ابن السِّكِّيت، (ت 244هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، دون ط، دون تا.

9) **الأصمَعِيَّات:** الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك، (ت 216هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، بيروت، ط 5، دون تا.

10) **الأصول في النحو:** ابن السَّرَّاج، محمد بن سهل، (ت 316هـ). تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1417هـ ـ 1996م.

11) **الأصول:** تَمَّام حسَّان. عالم الكتب، القاهرة، دون ط، 1420هـ ـ 2000م.

12) **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:** الشِّنْقِيطِي، محمد الأمين بن محمد المختار الجِكْني، (ت 1393هـ). إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط 1، 1426هـ،

13) **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:** ابنُ خَالَوَيْه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (ت 370هـ). دار ومكتبة الهلال، بيروت، دون ط، 1985م.

14) **إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجَّاج**: الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السَّرِي، (ت 311هـ). تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، دون ط، دون تا.

15) **إعراب القراءات الشَّواذِّ**: أبو البقاء العُكْبَري، (ت 616هـ). تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط 1، 1417هـ ـ 1996م.

16) **إعراب القرآن**: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت 338هـ). تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1429هـ ـ 2008م.

17) **الأعلام**: خير الدين الزِّرِكلي. دار العلم للملايين، بيروت، ط 15، 2002م.

18) **الأغاني**: أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، (ت 356هـ). تحقيق: إحسان عباس، وإبراهيم السعافين، وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط 3، 1429هـ ـ 2008م.

19) **الإغراب في جدل الإعراب**: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، (ت 577هـ). تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1391هـ ـ 1971م.

20) **الاقتراح في علم أصول النحو**: السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ). تحقيق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، دون ط، 1426هـ ـ 2006م.

21) **الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب**: ابن السيد البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد، (ت 521هـ). تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، دون ط، 1996م.

22) **أمالي ابن الشَّجَري**: ابن الشجري، هِبةُ الله بن علي بن محمد بن حمزة الحَسَنِي العلوي، (ت 542هـ). تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1413هـ ـ 1992م.

23) **الأمالي**: القالي، أبو إسماعيل القاسم القالي البغدادي، (ت 356هـ). الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون ط، 1975م.

24) **أمالي المرتضى غُرَرُ الفوائد ودُرَرُ القلائِد**: الشَّريف المرتَضَى، علي بن الحسين الموسوي العلوي، (ت 436هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط 1، 1373هـ ـ 1954م.

25) **الأمالي**: اليَزِيدي، أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد يحيى المبارك، (ت 310هـ). جمعية دائرة المعارف، حيدر آباد، الدكن، الهند، ط 1، 1397هـ ـ 1978م.

26) **أوضح المسالك إلى أَلفِيَّة ابن مالك**: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (ت 761هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دون ط، دون تا.

27) **إنباه الرُّواة على أَنباهِ النحاة**: القِفْطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، (ت 624هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1406هـ ـ 1986م.

28) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**: الأنباري، أبو البركات، (ت 577هـ). تحقيق: جودة مبروك محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 2002م.

29) **بُغْيَةُ الوُعاة في طَبَقات اللغويين والنُّحاة**: السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن، (ت 911هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2، 1399هـ ـ 1979م.

30) **تاج العروس من جواهر القاموس**: الزَّبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، (ت 1205هـ). تحقيق: مصطفى حجازي، وآخرين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط 1، 1421هـ ـ 2001م.

31) **تأويل مشكل القرآن**: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت 276هـ). تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، دون ط، دون تا.

32) **تحصيل عين الذَّهَب من معدن جوهر الأدَب في علم مجاز العَرَب**: الأعلمُ الشَّنْتَمَرِي، أبو الحَجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت 476هـ). تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1415هـ ـ 1994م.

33) **التطبيق الصرفي**: عبده الراجحي. دار النهضة العربية، بيروت، دون ط، دون تا.

34) **تفسير البحر المحيط**: أبو حَيَّان الأندلسي، (ت 745هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413هـ ـ 1993م.

35) **تفسير الطَّبَري جامع البيان عن تأويل آي القرآن**:الطَّبَري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت 310هـ). تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، دون ط، دون تا.

36) **تفسير القُرْطُبي الجامعُ لأحكام القرآن والمبيِّن لما تَضَمَّنه من السُّنَّة وآي الفُرقان**: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، (ت 671هـ). تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1427هـ ـ 2006م.

37) **تهذيب اللغة**: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت 370هـ). تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دون ط، دون تا.
38) **التيسير في القراءات السَّبْع**: أبو عمرو الدَّاني، عثمان بن سعيد، (ت 444هـ). تحقيق: اوتويرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1404هـ ـ 1984م.
39) **جَمْهَرة اللغة**: ابن دُرَيْد، أبو بكر محمد بن الحسن، (ت 321هـ). تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1987م.
40) **جموع التصحيح والتكسير**: عبد المنعم سيد عبد العال. مكتبة الخانجي، القاهرة، دون ط، دون تا.
41) **الجَنى الداني في حروف المعاني**: المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، (ت 749هـ). تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413هـ ـ 1992م.
42) **حاشة الأمير على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري**: محمد الأمير. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دون ط، دون تا.
43) **حاشية الشُّمني على مغني اللبيب لابن هشام، المصنَّف من الكلام على مغني ابن هشام**: الشُّمني، تقي الدين أحمد بن محمد، المطبعة البهيَّة، القاهرة، دون ط، دون تا.
44) **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: الصَّبَّان، محمد بن علي، (ت 1206هـ). تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دون ط، دون تا.
45) **الحاشة الكبرى على متن الكافي في عِلْمَيْ العَروض والقوافي**: السيد محمد الدمنهوري، المطبعة الميمنية، القاهرة، دون ط، 1307هـ.
46) **خزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب**: البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت 1093هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1418هـ ـ 1997م.
47) **الخصائص**: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392هـ). تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، دون ط، دون تا.
48) **دراسة في الضرورة الشعرية**: محمد حماسة عبد اللطيف. دار الشروق، القاهرة، ط 1، 1416هـ ـ 1996م.
49) **الدُّرَرُ اللَّوامع على هَمْع الهوامِع شرح جَمْع الجوامع**: الشِّنْقِيطي، أحمد بن الأمين، (ت 1331هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419هـ ـ 1999م.
50) **دُرَّةُ الغَوَّاص في أوهام الخَوَاصِّ وشرحها وحواشيها وتكملتها**: الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، (ت 516هـ). تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، ومكتبة

التراث الإسلامي، القاهرة، ط 1، 1417هـ ـ 1996م.
51) **دور الحرف في أداء معنى الجملة**: الصادق خليفة راشد. منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، دون ط، 1996م.
52) **ديوان ابن قيس الرُّقَيَّات**. تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، دون ط، دون تا.
53) **ديوان أبي الأَسوَد الدُّؤلي**، برواية وشرح السُّكَّري، أبي سعيد الحسن، (ت 290هـ). تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دون ط، 1418هـ ـ 1998م.
54) **ديوان أبي تمام**، بشرح الخطيب التبريزي.تحقيق: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، 1414هـ ـ 1994م.
55) **ديوان أبي حَيَّة النُّمَيْري**. تحقيق: يحيى الجبوري. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، دون ط، 1975م.
56) **ديوان أبي دَهْبَل الجُمَحي**، برواية أبي عمرو الشيباني، (ت 206هـ). تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، بغداد، ط 1، 1392هـ ـ 1972م.
57) **ديوان أبي طالب**، عم النبي صلى الله عليه وسلم. تحقيق: محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1414هـ ـ 1994م.
58) **ديوان أبي الطيب المتنبي**، بشرح أبي البقاء العُكْبَري، المسمَّى: البيان في شرح الديوان. تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، دون ط، 1355هـ ـ 1936م.
59) **ديوان أبي النَّجْم العِجْلي**. تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دون ط، 1427هـ ـ 2006م.
60) **ديوان الأخطل**. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1414هـ ـ 1994م.
61) **ديوان امرئ القيس**. تحقيق: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 5، 1425هـ ـ 2004م.
62) **ديوان امرئ القيس**، بشرح أبي سعيد السكري، (ت 275هـ). نسخة ييل، تحقيق: أنور عليان أبو سويلم، ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 1421هـ ـ 2000م.
63) **ديوان الأعشى، الصبح المنير في شعر أبي بصير**، ميمون بن قيس بن جندل، مع شرح أبي العباس ثعلب، (ت 291هـ). مطبعة آذلف هلز هوسن، بيانة، دون ط، 1927م.

64) **ديوان أُمَيَّة بن أبي الصَّلْت**. تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط 1، 1998م.
65) **ديوان تأبط شراً**. تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1404هـ ـ 1984م.
66) **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، (ت 245هـ). تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط 3، دون تا.
67) **ديوان حاتم الطائي**، بشرح أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي. تحقيق: حَنَّا نصر الحَتِّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1415هـ ـ 1994م.
68) **ديوان حسان بن ثابت**. تحقيق: عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1414هـ ـ 1994م.
69) **ديوان حسان بن ثابت**. تحقيق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، دون ط، 2006م.
70) **ديوان الحطيئة**، برواية: ابن السكيت وشرحه، (ت 246هـ). تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413هـ ـ 1993م.
71) **ديوان الحماسة**. أبو تمام، أوس بن حبيب الطائي، (ت 231هـ)، برواية: الجواليقي، أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد الخضر، (ت 540هـ). تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ ـ 1998م.
72) ـ **ديوان حُمَيْد بن ثور الهلالي**. تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، 1965م.
73) **ديوان ذي الإصبع العَدْواني**. تحقيق: عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، 1393هـ ـ 1973م.
74) **ديوان ذي الرُّمَّة**. تحقيق: أحمد حسن بَسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1415هـ ـ 1995م.
75) **ديوان الراعي النُّمَيْري**. تحقيق: واضح الصمد. دار الجيل، بيروت، ط 1، 1416هـ ـ 1995م.
76) **ديوان رُؤْبة بن العَجَّاج**. ت: وليم بن الورد البروسِّي، دار ابن قتيبة، الكويت، دون ط، دون تا.
77) **ديوان زيد الخيل الطائي**. تحقيق: أحمد مختار البرزة. دار المأمون للتراث، بيروت، ط 1، 1408هـ ـ 1988م.
78) **ديوان طَرَفة بن العَبْد**، بشرح الأعلم الشنتمري، (ت 476هـ). تحقيق: دُرِّيَّة الخطيب، ولطفي الصَّقَّال، المؤسسة العربية، بيروت، ط 2، 2000م.
79) **ديوان طَرَفة بن العبد**. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1423هـ ـ 2002م.

80) **ديوان الطِّرِمَّاح**. تحقيق: عِزَّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط 2، 1414هـ ـ 1994م.
81) **ديوان طُفَيْل الغَنَوي**، بشرح الأصمعي. تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط 1، 1997م.
82) **ديوان عامر بن الطُّفَيْل**، برواية ابن الأنباري، أبي بكر محمد بن القاسم، (ت 328هـ). دار صادر، بيروت، دون ط، 1399هـ ـ 1979م.
83) **ديوان العباس بن مرداس السَّلْمي**. تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1412هـ ـ 1991م.
84) **ديوان عبد الله بن رواحة**. تحقيق: وليد قصاب، دار العلوم، ط 1، 1401هـ ـ 1981م.
85) **ديوان العجَّاج**، برواية عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس، دمشق، دون ط، دون تا.
86) **ديوان عَدِيّ بن زيد العبادي**. تحقيق: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية، بغداد، دون ط، دون تا.
87) **ديوان علقمة الفحل**، بشرح الأعلم الشنتمري، (ت 476هـ). تحقيق: حَنَّا نصر الحِتِّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1414هـ ـ 1993م.
88) **ديوان عمر بن أبي ربيعة**. تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1416هـ ـ 1996م.
89) **ديوان عمرو بن قَمِيئة**. تحقيق: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، دون ط، 1385هـ ـ 1965م.
90) **ديوان عمرو بن معدي كرب الزُّبَيْدي**. تحقيق: مطاع الطرابيشي، ط 2، 1405هـ ـ 1985م.
91) **ديوان عنترة**. تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دون ط، دون تا.
92) ـ **ديوان عنترة**: شرح الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، (ت 502هـ). تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1412هـ ـ 1992م.
93) **ديوان الفرزدق**. تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1407هـ ـ 1987م.
94) **ديوان القطامي**. تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط 1، 1960م.
95) **ديوان قيس بن الخَطيم**. تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، دون ط، دون تا.
96) **ديوان لبيد بين ربيعة**، بشرح الطُّوسي. تحقيق: حَنَّا نصر الحِتِّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1414هـ ـ 1993م.
97) **ديوان المتَلَمِّس الضُّبَعِي**، برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي. تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد

المخطوطات العربية، دون ط، 1390هـ ـ 1970م.
98) ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، دون تا.
99) ديوان الهُذَليِّين. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1385هـ ـ 1965م.
100) ذَمُّ الخطأ في الشِّعر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (ت 395هـ). تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون ط، 1400هـ ـ 1980م.
101) رسالة الغفران: أبو العلاء المعَرِّي، أحمد بن عبد الله بن سليمان، (ت 449هـ). تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط 9، دون تا.
102) رسالة الملائكة: أبو العلاء المعري. تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، دون ط، 1412هـ ـ 1992م.
103) رَصْفُ المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت 702هـ). تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دون ط، دون تا.
104) رغبةُ الآمِل من كتاب الكامل: سيد علي المرصفي. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دون ط، دون تا.
105) سر صناعة الإعراب: ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان، (ت 392هـ). تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1413هـ ـ 1993م.
106) سِمْطُ اللآلي ويحتوي على النصف الأول من اللآلي في شرح أمالي القالي: أبو عُبَيْد البكري الأَوْنَبِي، (ت 487هـ). بمشاطرة عبد العزيز الميمني له في أبحاثه، دار الكتب العلمية، جامعة عليكرة، الهند، دون ط، دون تا.
107) شذا العَرْف في فن الصرف: أحمد محمد أحمد الحملاوي، (ت 1315هـ). تحقيق: محمد بن عبد المعطي، وأبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان، الرياض، دون ط، دون تا.
108) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (ت 769هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1400هـ ـ 1980م.
109) شرح أبيات مغني اللبيب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت 1093هـ). تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دَقَّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 1، 1398هـ ـ 1978م.
110) شرح أدب الكاتب: الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن الخضر، (ت 540هـ). تحقيق: طيبة حمد بودي، جامعة الكويت، الكويت، ط 1، 1415هـ ـ 1995م.

111) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**: الأَشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى، (ت 929هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ط 2، 1358هـ ـ 1993م.

112) **شرح التسهيل**: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت 672هـ). تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط 1، 1410هـ ـ 1990م.

113) **شرح جُمَل الزَّجاجي**: ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، (ت 669هـ). تحقيق: فواز الشعَّار، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419هـ ـ 1998م.

114) **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**، حبيب بن أوس الطائي، (ت231): الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد، (ت 502هـ). تحقيق: غريد الشيخ، وأحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421هـ ـ 2000م.

115) **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**: المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، (ت 421هـ). تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1411هـ ـ 1991م.

116) **شرح الرَّضِيّ لكافية ابن الحاجب**: الرَّضِيُّ الاستراباذي، محمد بن الحسن، (ت 686هـ). تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط 1، ج1، 1414هـ ـ 1993م، ج2، 1417هـ ـ 1996م.

117) **شرح شافية ابن الحاجب**: الرَّضِيُّ الاستراباذي، محمد بن الحسن، (ت 686هـ). مع شرح شواهده للبغدادي صاحب خزانة الأدب. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، دون ط، 1402هـ ـ 1982م.

118) **شرح شواهد المغني**: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ). تحقيق: محمد محمود بن التلاميد التركزي الشِّنقيطي، المطبعة البهية، القاهرة، دون ط، دون تا.

119) **شرح القصائد التسع المشهورات**: أبو جفر النحاس، أحمد بن محمد، (ت 338هـ). تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية، بغداد، دون ط، 1393هـ ـ 1973م.

120) **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (ت 328هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 5، دون تا.

121) **شرح القصائد العشر**: الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، (ت 502هـ). إدارة الطباعة المنيرية، دمشق، ط 2، 1352هـ.

122) **شرح المعلقات العشر**: الزَّوْزَني، أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد بن حسين، (ت 486هـ). دار مكتبة الحياة، بيروت، دون ط، 1983م.

123) **شرح المعلقات السبع**: الزَّوْزَني، تحقيق: لجنة التحقيق في الدار العالمية، الدار العالمية، دون ط، 1993م.

124) **شرح كتاب سيبويه**: السيرافي، أبو سعيد، (ت 368هـ). تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون ط، ج1، 1986م، ج2، 1990م.

125) **شرح المفصَّل للزمخشري**: ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، (ت 643هـ). تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422هـ ـ 2001م.

126) ـ **الشعر والشعراء**: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت 276هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، دون ط، دون تا.

127) **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت 672هـ). تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط 2، 1413هـ.

128) **الصَّاحِبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنَن العرب في كلامها**: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (ت 395هـ). تحقيق: أحمد حسن بَسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ ـ 1997م.

129) **الصِّحاح تاج اللغة وصِحاح العربية**: الجوهري، إسماعيل بن حَمَّاد، (ت 393هـ). تحقيق: أحمد عبد الغفور عَطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990م.

130) **ضرائر الشعر**: ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، (ت 669هـ). تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط 1، 1980م.

131) **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**: الألوسي، السيد محمود شكري، (ت 1342هـ). بشرح محمد بهجة الأزي البغدادي، المكتبة العربية، بغداد، والمطبعة السلفية، القاهرة، ط 10، 1341هـ.

132) **ضرورة الشعر**: السيرافي، أبو سعيد، (ت 368هـ). تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 1405هـ ـ 1985م.

133) **طبقات الشعراء**: محمد بن سلَّام الجُمحي، (ت 231هـ). تحقيق: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، دون ط، 1422هـ ـ 2001م.

134) **طبقات النحويين واللغويين**: الزُّبَيْدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، (ت 379هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، دون تا.

135) **ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي**: حسين عباس الرَّفايعة. دار جرير، عمَّان، ط 1، 1426هـ ـ 2006م.

136) **عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري**: أبو العلاء المعَرّي، أحمد بن عبد الله بن سليمان، (ت 449هـ). تحقيق: نادية علي الدولة، القاهرة، دون ط، دون تا.

137) **العَروض الواضح وعلم القافية**: محمد علي الهاشمي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1412هـ ـ 1991م.

138) **العقد الفريد**: ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي، (ت 328هـ). تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1404هـ ـ 1983م.

139) **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**: ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن، (ت 456هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، دمشق، ط 5، 1401هـ ـ 1981م.

140) **العين**: الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، (ت 175هـ). تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دون ط، دون تا.

141) **غاية النهاية في طبقات القراء**: ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن علي، (ت 833هـ). "طبعة معتمِدة على طبعة سابقة نشرت سنة 1932م، بعناية: برجستراسر"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1427هـ ـ 2006م.

142) **فُرْحَةُ الأديب في الرَّدِّ على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه**: الأَسود الغُنْدِجاني، الحسن بن أحمد أبو محمد الأعرابي، (ت، بعد430هـ). تحقيق: محمد علي سلطاني، دار النبراس، دمشق، 1401هـ ـ 1981م.

143) **فقه اللغة وأسرار العربية**: الثَّعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (ت 430هـ). تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2، 1420هـ ـ 2000م.

144) **فقه اللغة المقارن**: إبراهيم السَّامرائي. دار العلم للملايين، بيروت، ط 3، 1983م.

145) **فصول في فقه العربية**: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 6، 1420هـ ـ 1999م.

146) **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه**: علي مزهر الياسري. الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط 1، 1423هـ ـ 2003م.

147) **الفِهْرِسْت**: النَّديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف بالورَّاق، (ت 380هـ). تحقيق: رضا تَجدُّد، دون ط، دون تا.

148) **في أصول النحو**: سعيد الأفغاني. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دون ط، 1414هـ ـ 1994م.

149) **في اللهجات العربية**: إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 3، 2003م.

150) **القاموس المحيط**: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت 817هـ). تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 8، 1426هـ ـ 2005م.

151) **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**: عبد الصبور شاهين. مكتبة الخانجي، القاهرة، دون ط، دون تا.

152) **القِسطاس في علم العَروض**: الزَّمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (ت 538هـ). تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط 2، 1410هـ ـ 1989م.

153) **القواعد العَروضية وأحكام القافية**: محمد فلاح المطيري. غراس للنشر والتوزيع، ومكتبة دار الأثر، الكويت، ط 1، 1425هـ ـ 2004م.

154) **الكافي في العَروض والقوافي**: الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، (ت 502هـ). تحقيق: الحسَّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1415هـ ـ 1994م.

155) **الكامل في اللغة والأدب**: المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت 285هـ). وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، دون ط، دون تا.

156) **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر**: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، (ت 395هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط 1، 1371هـ ـ 1952م.

157) **الكتاب**: سيبويه، أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت 180هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ ـ 1988م.

158) **الكتاب**: سيبويه. المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ط 1، 1316.

159) **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**: التَّهانَوي، محمد بن علي، (ت. بعد 1158هـ). تحقيق: علي دحروج، وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، 1996م.

160) **الكشاف عن حقائق غوامِض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (ت 538هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وفتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 1418هـ ـ 1998م.

161) **الكُلِّيَّات**: الكَفَوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (ت 1094هـ). تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1419هـ ـ 1998م.

162) **لحنُ العَوَامّ**: الزُّبَيْدي، أبو بكر محمد بن حسن بن مَذْحِج، (ت 379هـ). تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1420هـ ـ 2000م.

163) **لسان العرب**: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (ت 711هـ). دار صادر، بيروت، دون ط، دون تا.

164) **لغة القرآن الكريم دراسة لسانية للمشتقات في الربع الأول**: بلقاسم بلعرج. دار العلوم، عَنَّابة، دون ط، 1426هـ ـ 2005م.

165) **لهجات العرب**: أحمد تيمور باشا. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دون ط، 1393هـ ـ 1973م.

166) **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**: عبده الراجحي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون ط، 1996م.

167) **ليس في كلام العرب**: ابن خَالَوَيْه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان، (ت 370هـ). تحقيق: أحمد عبد الغفور عَطَّار، مكة المكرمة، ط 2، 1399هـ ـ 1979م.

168) **ما يجوز للشاعر في الضرورة**: القَزَّاز القيرواني، (ت 412هـ). تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين عبد الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، دون ط، دون تا.

169) **مجاز القرآن**: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، (ت 210هـ). تحقيق: محمد فؤاد سَزْكِين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون ط، دون تا.

170) **مجالس ثعلب**: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت 291هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 2، دون تا.

171) **المحتَسَب في تبيين وجوه شَواذِّ القراءات والإيضاح عنها**: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392هـ). تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط 2، دون تا.

172) **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**: محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق العربي، بيروت، ط 3، دون تا.

173) **مختصر في شَواذِّ القرآن من كتاب البديع**: ابن خَالَوَيْه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان، (ت 370هـ). مكتبة المتنبي، القاهرة، دون ط، دون تا.

174) **المخصص**: ابن سِيده، أبو الحسين علي بن إسماعيل، (ت 458هـ). دار الكتب العلمية، بيروت، دون ط، دون تا.

175) **المدارس اللسانية المعاصرة**: نعمان بوقِرَّة. مكتبة الآداب، القاهرة، دون ط، 2003م.

176) **المذكر والمؤنث**: المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت 285هـ). تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، 1970م.

177) **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ). تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 3، دون تا.

178) **المصباح المنير**: الفَيُّومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، (ت 770هـ). مكتبة لبنان، دون ط، 1987م.

179) **المعارف**: ابن قُتَيْبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت 276هـ). تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط 4، دون تا.

180) **معاني الأبنية في العربية**: فاضل صالح السامرائي. دار عمار، عمَّان، ط 2، 1428هـ ـ 2007م.

181) **معاني القرآن**: الفَرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت 207هـ). عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1403هـ ـ 1983م.

182) **معاني القرآن**: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، (ت 338هـ). تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 1409هـ ـ 1988م.

183) **المعاني الكبير في أبيات المعاني**: ابن قُتَيْبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت 276هـ). تحقيق: سالم الكِرِنْكُوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، دون ط، دون تا.

184) **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**: ياقوت الحموي الرومي، (ت 622هـ). تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1993م.

185) **معجم الأفعال المتعدِّية بحرف**: موسى بن أحمد الملياني الأحمدي. دار العلم للملايين، بيروت، ط 3، 1986م.

186) **معجم التعريفات**: الجُرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، (ت 816هـ). تحقيق: محمد صِدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دون ط، دون تا.

187) **معجم الشعراء**: المرزُباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران، (ت 384هـ). تحقيق: فريتز كرنكو، مكتبة القدس، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1402هـ ـ 1982م.

188) **معجم اللغة العربية المعاصرة**: أحمد مختار عمر. عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1429هـ ـ 2008م.

189) **معجم مقاييس اللغة**: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (ت 395هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دون ط، 1399هـ ـ 1979م.

190) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، (ت 761هـ). تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط 1، 1421هـ ـ 2000م.

191) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دون ط، 1411هـ ـ 1991م.

192) **المفضَّلِيَّات**: المفَضَّل الضَّبِّي، أبو العباس بن محمد بن يَعلى بن سالم (ت 178هـ) ، بشرح ابن الأنباري، أبي محمد القاسم بن محمد بن بَشَّار بن الحسن، (ت 304هـ). تحقيق: كارلوس يعقوب لايَل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1920م.

193) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، (ت 790هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 1428هـ ـ 2007م.

194) **المقتضب**: المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت 285هـ). تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. وزارة الأوقاف، القاهرة، دون ط، 1415هـ ـ 1994م.

195) **المقتَضَب في لَهَجات العرب**: محمد رياض كريم. دون ط، 1417هـ ـ 1996م.

196) **المقَرَّب**: ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، (ت 669هـ). تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط 1، 1392هـ ـ 1972م.

197) **المقصور والممدود**: الفَرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت 207هـ). تحقيق: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1408هـ ـ 1988م.

198) **الممتع الكبير في التصريف**: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1996م.

199) **مناهج البحث في اللغة**: تمَّام حسَّان. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دون ط، 1990م.

200) **من أسرار اللغة**: إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 6، 1978م.

201) **المُنصِف شرح كتاب التصريف للمازني**: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392هـ). تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط 1، 1373هـ ـ 1954م.

202) ـ **المنقوص والممدود**: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، ط 3، دون تا.

203) **المنهج الصوتي للبنية العربية**: عبد الصبور شاهين. مؤسسة الرسالة، بيروت، دون ط، 1400هـ ـ 1980م.

204) **الموازنة بين شعر أبي تمَّام والبحتري**: الآمِدي، أبو القاسم الحسن بن بِشر، (ت 370هـ). تحقيق: عبد الله حمد محارب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1410هـ ـ 1990م.

205) **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكُناهُم وألقابهم**: الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بِشر، (ت 370هـ). تحقيق: فريتز كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1411هـ ـ 1991م.

206) **المَوَشَّح مآخذُ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر**: المَرْزُبَاني، أبو عُبَيْد الله محمد بن عمران بن موسى، (ت 384هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، دون ط، دون تا.

207) **النحو الوافي**: عباس حسن. دار المعارف، القاهرة، ط 3، دون تا.

208) **النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخَفِيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه**: الأعلمُ الشَّنْتَمَرِي، أبو الحَجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت 476هـ). تحقيق: رشيد بَلْحَبيب، دون ط، 1420هـ ـ 1999م.

209) **النوادر في اللغة**: أبو زَيْد الأنصاري، (ت 215هـ). تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط 1، 1401هـ ـ 1981م.

210) **نوادر المخطوطات**: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت، ط 1، 1411هـ ـ 1991م.

211) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ). تحقيق: عبد العال سالم مَكرَم، دار البحوث العلمية، الكويت، دون ط، 1399هـ ـ 1979م.

212) **وَفَيَات الأَعيان وأنباء أبناء الزمان**: ابن خَلِّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، (ت 681هـ). تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دون ط، دون تا.

- **ثانياً: الرسائل الجامعية:**

213) **المسّوِغات النَّحوية بين القاعدة والاستعمال**: نواف مسلم الهوانية، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، 2010م.

- **ثالثاً: البحوث والمجلات:**

214) **أسباب التعدد في التحليل النحوي**: محمود حسن الجاسم. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 66، دون تا.

http://www.majma.org.jo/index.php/2009-02-10-09-36-00/291-66-3.html

215) **جمع التكسير بين النظرية والتطبيق**: محمد أمين الرَّوابدة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد 1، المجلد 14، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة مؤتة، 1999م.

216) **الضرورة الشعرية في الشعر الحر**: عادل با ناعمة. دون ط، دون تا.
http://www.banaemah.com/ser1.asp?ID=15

217) **الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك**: إبراهيم صالح الحندود. مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد 111، 1421هـ ـ 2001م.

218) **اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى**: محمد شفيع الدين. دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، شيتا غونج، المجلد 4، ديسمبر، 2007م.

- **رابعاً: المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية:**

219) **الدُّرَرُ السَّنِيَّة**: مرجع علمي موثق على منهج أهل السنة والجماعة: www.dorar.net.

الفهـارس الفنيـــة

الفهـارس الفنيــة

فهرس الآيات القرآنية

1ـ الفاتحة

[1] أثبتُّ الآيات في الفهرس وفق رواية حفص عن عاصم.

[2] هـ: يعني أن الآية وردت في هامش الصفحة.

51ـ العلق

52ـ الكافرون

53ـ الإخلاص

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الراوي	الصفحة
1) "إِنَّكَ تَبْعَثُنا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لا يُقْرُونا"	صحيح البخاري 2461، وصحيح مسلم 1727، من حديث عقبة بن عامر.	175
2) "حِينَ قامَ عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فَناداهم، فسمع عمرُ قولَ النبي صلى الله عليه وسلم، فَقالَ: كَيْفَ يَسْمَعُوا، وَأَنَّى يُجِيبوا، وَقَدْ جَيَّفُوا".	صحيح مسلم 2874 ، من حديث أنس رضي الله عنه.	174
3) " ...ونحن ما بينَ السِّتمائةِ إلى السَّبعمائةِ ..."	صحيح مسلم 149، وصحيح ابن ماجة 3271، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه	195
4) ـ "لا تَدْخُلوا الجَنَّةَ حتى تُؤْمِنوا، وَلا تُؤْمِنوا حتى تَحابُّوا".	سنن الترمذي 2510، والبيهقي 6/2924، وأبي داود 5193، ومسند أحمد 3/20، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، وصحيح الأدب المفرد 721، 197، عن أبي هريرة، والبَزَّار 6/192، عن عبد الله بن الزبير، وابن حبان 236، عن أبي هريرة، بروايات متقاربة.	175

5) قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: "وَرَأَيْتُنا نَغْزُو وَما لَنا مِن طعامٍ إلا ورق الحُبْلَة".	صحيح البخاري 6354، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.	211
6) قول حذيفة رضي الله عنه: "لَقد رَأَيْتُنِي أَنا ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم نَتَمَاشى، فَأَتى سُباطَةَ قَوْمٍ ..."	صحيح البخاري 225، وصحيح مسلم 273، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه	211 ـ 212
7) "لا يَحْتَجِمُ المحرمُ إلا مما لا بُدَّ مِنه"، وفيه قال مالكٌ: "لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة.	ذكره النووي عن ابن عمر، ومالكٌ في الموطَّأ عن نافع عن ابن عمر.	37

فهرس القوافي

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
		باب الهمزة	
البكاءَ	وافر	ـ	187
الأداءَ	=	ـ	188
صَباءُ	=	عنترة	113
غِناءُ	=	=	114
البَلاءُ	=	=	187
والفَتَاءُ	=	الربيع بن ضبع	195
الرقباءِ	كامل	عنترة	78
أعدائي	=	=	110
الفصحاء	=	=	161
دواءِ	وافر	=	=
بِداءِ	=	ـ	188
شِيشاءِ	رجز	أبو المقدام	113
اللَّهاءِ	=	=	=
		باب الباء	
فاذهَبْ	كامل	الخُزَر بن لَوْذان	66
الحَسَبْ	رجز	أبو دَهْبَل الجُمَحي	171
مُخَضَّبَا	طويل	الأعشى	137
فَيُعْقِبَا	=	=	184
تُطْلَبُ	=	عنترة	60
النَّوائِبُ	=	أبو الأسود الدؤلي	81
طَيِّبُ	=	عنترة	110
مُطَّلَبُ	بسيط	ابن قيس الرقيات	145، 190

باب التاء

قُوتُ	وافر	عنترة	60، 78
الأُساةُ	وافر	ـ	81

باب الجيم

أَهْوَجُ	طويل	عنترة	73
مَبْهَجُ	=	=	161
المغَنَّجُ	=	=	=
أَدْعَجُ	=	=	=
دُمْلُجُ	=	=	=
نَواجِي	كامل	=	=
وَاجِي	وافر	عبد الرحمن بن حسَّان	64

باب الحاء

السَّرِيحَا	وافر	مَضَرِّس الأسَدي	67، 88
فَأَسْتَرِيحَا	=	المغيرة بن حَبْناء	184
المسائحُ	طويل	عنترة	136
نُكافِحُ	=	=	150
صَائِحُ	=	=	=
الكَوَالِحُ	=	=	160
بِأَرْوَحِ	=	الطِّرِمَّاح	58

باب الدال

وَرْدَا	=	ـ	134
يُعِيدَهَا	=	عنترة	60
بُرُودَهَا	كامل	=	78
غُمُودَهَا	=	=	161
تَوْسِيدَهَا	=	=	154
وجَدِيدَهَا	كامل	عنترة	215
جُودَا	وافر	=	60

باب السين

باب الصاد

باب الضاد

البَيَاضِ	رجز	رؤبة بن العجَّاج	47
أَباضِ	=	=	=
العَرْضِ	هزج	ذو الإصبع العدواني	171

باب العين

بِأَجْدَعَا	طويل	امرأة من العرب، أو سُوَيْد بن أَبي كاهل	226
فَتَسَرَّعَا	طويل	الراعي النُّمَيْري	207
الذِّرَاعَا	وافر	عنترة	77
السِّبَاعَا	=	=	83
اتِّبَاعَا	=	القَطامي	151
السِّبَاعَا	=	=	185
أَرْبَعَا	رجز	ـ	58
أَضْلَاعَهَا	=	عنترة	82
شُعَاعَهَا	=	=	163
نِزَاعَهَا	=	=	=
نَتَخَشَّعُ	طويل	عبد الله بن رواحة	94
فَاجِعُ	=	رجل من سلول، أو الضَّحَّاك بن هَنَّام	192
أَجْمَعُ	=	ـ	204
رُجُوعُهَا	=	ـ	192
الأَسْرَعُ	كامل	عنترة	21
المرْتَعُ	=	الفرزدق	63
سَلْفَعُ	=	أبو ذؤيب الهذلي	86
يَرُوُعُ	=	عنترة	144
تَسَمَّعُ	=	=	160

باب الفاء

باب القاف

باب الكاف

باب اللام

باب النون

باب الهاء

باب الياء

باب الألف اللينة

فهـرس الموضوعـات